

# شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي  
(٣٦٨هـ)

الجزء الثاني

محققه وعلوه عليه

الدكتور رمضان عبد التواب  
رئيس قسم اللغة العربية بأداب عبد شمس  
والعربية السابعة للعلوية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

كان المفروض أن يظهر هذا الجزء مع ثلاثة أجزاء أخرى من شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، في غضون عام ١٩٧٢ م ، فقد تم الاتفاق بيني وبين الزملاء الكرام : الدكتور محمود حجازي ، والدكتور فهمي أبو الفضل ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، على تحقيق هذا الكتاب العظيم ونشره في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية . وبعد أن وافق على ذلك الدكتور السيد محمود الشنيطي رئيس الهيئة العامة للكتاب آنذاك ، بدأنا العمل في تحقيق الكتاب في أواخر عام ١٩٦٩ م ، فجمعنا مخطوطاته المختلفة من شتى مكتبات العالم ، وقدرنا الكتاب في ثمانية عشر جزءاً وجزأين للفهارس ، وعقدنا العزم على إخراجه في خمس سنوات ، في كل سنة أربعة أجزاء . ووضع مركز تحقيق التراث تحت تصرفنا كل الإمكانيات المتاحة ، لإنجاز هذا العمل الضخم في الزمن المقرر له ، كما عمل مع اللجنة الرباعية فريق من مساعدي الباحثين ، تحت إشراف مدير المركز المحروم الدكتور طه الحاجري .

وفي أواخر عام ١٩٧١ م ، أنهيت تحقيق هذا الجزء الثاني ، كما فرغ الدكتور فهمى أبو الفضل من تحقيق الجزء الثالث ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم من تحقيق الجزء الرابع . أما الجزء الأول فقد تركه الدكتور محمود حجازى وسافر في إعارة إلى الكويت ، وأعجله سفره هذا عن إتمام تحقيق هذا الجزء ، ويعد سفره بقليل توفى إلى رحمة الله الدكتور فهمى أبو الفضل ، ووجدتني مضطراً أنا والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، إلى ترك ما في أيدينا من أعمال ، والجلوس لأكثر من ثلاثة أشهر متواصلة ، في سبيل إنجاز تحقيق الجزء الأول من الكتاب ، بإلحاح شديد من رئيس الهيئة ، حتى يمكن البدء في نشر الأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب دفعة واحدة ، حسب وعده لنا في ذلك الزمان السحيق .

ومضى عام آخر ، أنجزت فيه تحقيق قدر كبير من الجزء الخامس ، كما أخذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم في تحقيق الجزء الثامن من الكتاب . ثم سافر كلانا في إعارة إلى السعودية في أواخر عام ١٩٧٢ م ، وكنت أتردد على الهيئة في كل صيف ، لأرى كيف تنتقل الأجزاء الأربعة الأولى من خطة إلى خطة ، ومن مكتب مسئول إلى عهدة مسئول آخر ، مع الموعد تلو الموعد يبعث الكتاب من مرقده ، ونفص غبار النسيان عنه . كما تعلل بعضهم بأن الهيئة لا يمكن أن تنشر كتاب سيبويه بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، وشرحه للسيرافي بتحقيقنا في وقت واحد ، وظلت هذه التعللات على لسان المسؤولين رَدْحاً من الزمن ، حتى نفضت الهيئة يدها من كتاب سيبويه ، وتركت إكمال نشره لبعض مكاتب القطاع الخاص ، وتولى رئاسة الهيئة الزميل الكريم الدكتور عز الدين إسماعيل ، وحين علم بقصة الكتاب ، أمر بأن يدفع به إلى المطبعة على الفور .

وهنا كانت المفاجأة ؛ إذ اختفى الجزء الأول من الكتاب المحقق ، من الهيئة ولم يظهر له أثر . وكان من الممكن أن يقف هذا اللغز المحير للعقول أمام صدور الكتاب ، لولا أن الله تعالى كان قد ألهمني أن احتفظ منه بصورة على ميكروفيلم ، عندما سلمت أصوله للمركز في عام ١٩٧٢ م ، فأخرجته من مكتبي في منزلي ، ليكبر على ورق بالهيئة ، وهنا كانت المفاجأة الثانية ، إذ اكتشفت أن بالفيلم حوالي أربعين صفحة بيضاء ، أهمل المصور في التقاطها من الأصول ، فجلست حوالي شهر لإكمال هذا الحرم ، واستدراك ذلك الخطأ في التصوير ، حتى صدر الجزء الأول بعد لأى في عام ١٩٨٦ م .

وحملت بعض نسخه إلى الزميل الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، وكان لداء العضال قد ألزمه الفراش لعدة شهور ، ففرح به غاية الفرح ، وتمنى أن يخرج في حياته الجزء الرابع ، الذي انفرد هو بتحقيقه ، ولكن الأمانة لم تتحقق ؛ إذ لقي ربه الكريم بعد ذلك بأسابيع ، أسكنه الله فسيح جناته ، ورحمه رحمة واسعة .

وما كان لهذا الجزء الثان أن يرى النور ، لولا همة الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، وعناية الأستاذ على عبد المحسن مدير المركز ولجنة السيرافى السابقة والحالية وأخص بالذكر السادة الدكتور عبد المجيد دياب ومرزوق على إبراهيم وسيد على حسين ومصطفى موسى ، لعنايتهم بتصحيح مجارب هذا الجزء ومتابعة شئون إخراجه على هذا الوجه المرضي . فإلى هؤلاء جميعاً أتوجه بخالص الشكر والتقدير . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

منيل الروضة في ١٥/١٢/١٩٨٨ أ.د. رمضان عبد التواب

\*\*\*



## [الأفعال الخمسة]<sup>(١)</sup>

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة ، علامة للفاعلين ، لحقتها أَلِفٌ ونونٌ ، ولم تكن الألف حَرْفَ الإعراب ؛ لأنك لم تَرِدْ أن تثنى « يَفْعَلُ »<sup>(٣)</sup> هذا البناء ، فَتَضُمُّ<sup>(٤)</sup> إليه « يَفْعَلُ »<sup>(٥)</sup> آخر ، ولكنه<sup>(٦)</sup> إنما ألحقتَه هذا علامة<sup>(٧)</sup> للفاعلين ، ولم تكن مَنُونَةٌ ولا تَلزُمُها<sup>(٨)</sup> الحركة ؛ لأنه يدركُها الجزمُ والسكونُ ، فتكون الأولى<sup>(٩)</sup> حرف الإعراب ، والثانية<sup>(١٠)</sup> كالتنوين ، فلما<sup>(١١)</sup> كانت حالها<sup>(١٢)</sup> في الواحد ، غيرَ حال الاسم وفي التثنية لم تكن<sup>(١٣)</sup> ينزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثباتَ النون ؛ ليكون<sup>(١٤)</sup> له في التثنية علامة للرفع<sup>(١٥)</sup> ، كما كان في الواحد ؛ إذ مُنِعَ حرف الإعراب ، وجعلوا النون مكسورة كحالتها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب<sup>(١٦)</sup> ؛ إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم .

(١) من هامش ب .

(٢) بولاق ١ / ٥ .

(٣) في ح « أفعل » .

(٤) في ت « وتضم » .

(٥) في بولاق . دس « يفعل » .

(٦) في بولاق دت « ولكنه » .

(٧) كلمة « علامة » ساقطة من ح دس .

(٨) ح « يلزمها » .

(٩) بولاق « الأول » .

(١٠) بولاق « والآخر » .

(١١) هارون ١٩ / ١ « فكما » .

(١٢) بولاق « كان حال يفعل » .

(١٣) بولاق « لم يكن » .

(١٤) د . بولاق « لتكون » .

(١٥) في ق وبولاق « علامة الرفع » وفي ت « علامة في الرفع » ا

(١٦) هارون ١٩ / ١ « الإعراب » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الفعل لا يُثنى ولا يُجمع ؛ لأن المثنى والمجموع هو الذى يدخل فى نوع يشاركة فيه غيره ، فيشتمل النوع على آحاد متكورين ، فتضم بالثنائية واحداً من النوع إلى آخر منه ، وتضم بالجمع واحداً من النوع<sup>(١)</sup> إلى أكثر منه . كقولك : رجلٌ ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان<sup>(٢)</sup> وأفراسٌ ، وليس الفعل كذلك ، لأن اللفظ الواحد من الفعل يُعبر به عما قل منه<sup>(٣)</sup> وكثر<sup>(٤)</sup> ، وما كان لواحدٍ ولجماعة<sup>(٥)</sup> . كقولك : « أَكَلَ زَيْدٌ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عَفْرًا » ، فيجوز أن يكون [ أَكَلَ لِقْمَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكَلَ مَرَارًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ] ضربه مراراً ؛ وكذلك تقول : « قَامَ زَيْدٌ » ، و « قَامَ الزَّيْدَانِ » و « قَامَ الزَّيْدُونَ » . ولو كان الفعل مثنىً فى قولك : « الزَّيْدَانِ قَامَا » ومجموعاً فى قولك : « الزَّيْدُونَ قَامُوا » ؛ لأنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا غَيْرُ فِعْلِ الْآخَرِ ، لَجَازٌ أَنْ يُقَالَ : « زَيْدٌ قَامَا » و « زَيْدٌ قَامُوا » إذا كان قد قام مرَّتين أو مرَّاراً ، فإذا صح أن الفعل لا يُثنى صح أن الألف التى<sup>(٦)</sup> تلحقه فى الثنية ، والواو التى تلحقه فى الجمع ، لتغير ثنية الفعل وجمعه .

وزعم<sup>(٨)</sup> سيبويه أن الألف والواو<sup>(٩)</sup> قد يكونان مرَّةً اسْمَ الْمُضْمَرِّينِ وَالْمُضْمَرِّينِ ، وقد يكونان مرَّةً حَرْفَيْنِ دَالِّينِ عَلَى الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، فإذا قلت : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فهذه

( ١ ) « من النوع » ساقطة من د .

( ٢ ) د « وفرسان وفرس » .

( ٣ ) « منه » ليست فى د .

( ٤ ) ق « وكثر » تحريف .

( ٥ ) ما أثبتناه من س . وفى ت . « وجماعة » . وفى باقى النسخ « لجماعة » بغير الواو .

( ٦ ) ما بين المعرفين زيادة من ت .

( ٧ ) « التى » ساقطة من ق .

( ٨ ) ح دس « وزعم » .

( ٩ ) س « واللام » تحريف .



الألف اسمٌ ، وهى عنده ضميرُ الزَيْدِيَيْنِ المذكورين فإذا<sup>(١)</sup> قلت : « الزَيْدُونَ قَامُوا » ، فهذه الواو هى اسمٌ وهى ضميرُ الزَيْدِيَيْنِ ، وإذا قلت : « قَامَا أَخَوَاكَ » فهذه الألف [هى<sup>(٢)</sup>] حرفٌ وليست باسمٍ ، دخلت علامة مؤذنةٌ بأن<sup>(٣)</sup> الفعلُ لفاعِلَيْنِ ، وكذلك إذا قلت : « قَامُوا إِخْوَتُكَ » ؛ فإن الواو حرفٌ ، دخلت مؤذنةٌ بأن الفعلُ لجماعةٍ ، ومثل الألف والواو فى التنبئة والجمع : النونُ لجماعةِ المؤنثِ والياءُ للمؤنثِ المخاطبةِ ، تقول : « الهنْدَاتُ قَمْنَ » فتكون النونُ ضميرَ الجماعةِ وهى اسمٌ ؛ « وقَمْنَ الهنْدَاتُ » فتكون حرفَ علامةٍ والياءُ فى المخاطبةِ للمؤنثِ لا تكون إلا ضميراً ، كقولك : « قُومِي » للمرأةِ ، و « أَنْطَلِقِي » و « هَل تَدَّهِيَنِ » ، وهذه الياءُ كثيرٌ من النحويين يذهبون إلى أنها علامةٌ بمنزلةِ التاءِ فى قولك : « قَامَتْ » .

وسببويه يذهب إلى أنها ضميرٌ فى آخر الكتاب ، فى : « باب الأبنية<sup>(٤)</sup> وغيرها<sup>(٥)</sup> » .  
والذى يدل على ما ذكرنا من حكم<sup>(٦)</sup> هذه الحروف فى كلام العرب وأشعارها ، قولهم  
« أَكَلُوْا فِى الْبِرَاعِيَتْ » وقول الشاعر :

يلوموننى فى اشتراءِ التَّخِيحِ      ل أهلِ فكلهمْ يعنُدُ  
وأهل الذى باعَ يَلْحَوْنَه      كما لِحَى المَائِعِ الأوَّلِ<sup>(٧)</sup>

(١) د ت س « وإذا » .

(٢) زيادة من ت س .

(٣) ا ت « أن » .

(٤) ح س « القوافى » .

(٥) « وغيرها » ليست فى ت .

(٦) كلمة « حكم » ساقطة من د .

(٧) البيهقي فى شرح التصريح ٢٧٦/١ لأمية ، وقال السننقى فى الدرر اللوامع ١٤٢/١ « ولعله ابن أبى الصلت »  
والأول فى ديوان أمية بن أبى الصلت فى ١/٧ ص ١٦ عن بعض كتب النحو . وهو غير منسوب فى شرح الأسمونى  
٤٢/٢ وابن يعيش ٨٧/٣ : ٧/٧ والمعنى على الخزانة ٤٦٠/٢ وقال عنه فى شرح شواهد المعنى ٢٦٥ . « قال  
العيسى : لم أظف على اسم قاتله ... قلت : عزاء السخاوى فى المفضل إلى أحيحة بن الجلاح ، وأورده لفظ : قومي  
فكلهم يعنُد » . وقال ابن الدهان فى القرة : يرويه القراء بالميم : ألوم . والبصرى يرويه باللام : يعنُد » .

وقال آخر :

أَلْفَيْتَا عَيْنَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَةِ<sup>(١)</sup>

وقال الفرزدق :

وَلَسَكِنَ دَيْبَانِي أَبُوهُ وَأَمَهُ بِحَوْرَانٍ يَغْضِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيَهُ<sup>(٢)</sup>

فهذه الحروف عند سيبويه في وقوعها أساء مرة وحروفاً<sup>(٣)</sup> مرة بمنزلة الناء في قولك : « قَلْتُ » و « قَالَتْ » . فالتاء في « قَلْتُ » اسمُ المتكلم . والتاء في « قَالَتْ »<sup>(٤)</sup> علامة تؤذن بأن<sup>(٥)</sup> الفعل للمؤنث<sup>(٦)</sup> . وقد قال أبو عثمان<sup>(٧)</sup> وغيره من النحويين : إن الألف في « قَامًا » ، والواو في « قَامُوا » حرفان لا يدلان<sup>(٨)</sup> على الفاعلين والفاعلين المضمرين ، وأن الفاعل<sup>(٩)</sup> في التنية ، كما أنك إذا قلت : « زَيْدٌ قَامَ » ففي « قَامَ » ضمير في التنية ، وليست له علامة ظاهرة<sup>(١٠)</sup> ، فإذا تبي وجع فالضمير أيضاً في التنية ، غير أن له علامة .

(١) البيت لعمر بن ملقط الطائي وهو شاعر جاهل ( انظر معجم الشعراء للفرزباني ٥٧ ومن سمي عمرو بن الشعراء ٣٠ ) في المعنى على الخزانة ٤٥٨/٢ وشرح شواهد المعنى ١١٣ في ١٢ بيتاً وهو له كذلك في شرح التصريح ٢٧٥/١ وغير منسوب في معنى اللبيب ٣٧١/٢ وابن يعيش ٨٨/٣ وفيه « وأعيه » تحريف وصدره في شرح شواهد المعنى ٢٦٧ وفي ح س « فأولى فأولى » تحريف .

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٠ وسيبويه والسننمري ٢٣٦/١ والخزانة ٢٣٦/٢ : ٢٨٨/٢ وابن يعيش ٨١/٣ : ٧/٧ والنور الفواعل ١٤٢/١ واللسان (سائط) ١١٣/٩ وغير منسوب في الخزانة ٥٥٤/٤ وفي ت « وكان دبانى » .

(٣) دت « أسامة وحرفاً » .

(٤) ما أنبتاه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قامت » .

(٥) دت س « أن » .

(٦) ت س « مؤنث » . وفي ق : « بأن المؤنث » تحريف .

(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، شيخ المرزوق ، توفى سنة ٢٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباء الزوائد ٢٤٦/١ وجماعته .

(٨) كلمة « لا » ساقطة من ح د ت س .

(٩) في ح « الفاعل المضمر » .

(١٠) ح د ت س « وإذا » .

قال أبو سعيد : القول فيه عندي ما قاله <sup>(١)</sup> سيبويه ؛ وذلك أنه لا خلاف بينهم أن التاء في « قُمْتُ » هي اسمُ المتكلم وضميره ، وقد يكون للمتكلم فِعْلٌ لا علامة للضمير فيه ، كقولك : « أنا أقومُ » ، و « أذهبُ » ، فإذا جاز أن يكون له فعْلان ، أحدهما يكون <sup>(٢)</sup> ضميره في التية ، وهو : « أقومُ » ، و « أذهبُ » ، والآخر يتصل به ضميرُ المتكلم ، وهو : « قُمْتُ » ، و « ذهبتُ » ، جاز أن يكون ذلك في الغائب ، وأيضاً فإنك إذا قلت : « زيدٌ قامَ ، والزَّيْدانِ قامَا » فقد حُلَّتْ هذه الألفُ والضميرُ الذي في « قامَ » محلَّ « أبوه » إذا قلت : « زيدٌ قامَ أبوه » ، فلما حلَّ محلُّ مالا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً .

فإن قال قائل : لم كان الواحد المضمَّرُ المرفوعُ بلا علامة لضميره ، كقولك : « زيدٌ قامَ » والاثنتان والجماعة بعلامة <sup>(٣)</sup> ، كقولك : « الزَّيْدانِ قامَا » و « الزَّيْدونِ قامُوا » و « الهنْدَاتُ قُمنَ » ؟

فإن الجواب في ذلك أن الفعلَ معلومٌ في العقول أنه لا يُدَّ له من فاعل ، كالكتابة التي لا يُدَّ لها من كاتب ، وكالبناء <sup>(٤)</sup> الذي لا يد له من باني ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء منه من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعِلُ <sup>(٥)</sup> لا محالة ، ولا يخلو منه الفعل ، وقد يخلو من الاثنتين والجماعة ، فلما لم يَحُلَّ الفعلُ من واحد ، لم يُحْتَجَّ إلى علامة له ، ولما جاز أن يخلو من الاثنتين والجماعة احتج إلى علامة .

(١) د : « ما قال » وفي ح س : « القول فيه ما قاله سيبويه عندي » .

(٢) ق : « أن يكون » . وفي ح س : « أحدهما فيه ضميره » .

(٣) ما أبتناه من ح س . وفي سائر النسخ : « بلا علامة » تحريف .

(٤) في ق ي : « كالبناء » بغير الواو .

(٥) في هامش د : « الفاعل » .

فإن قال قائل : إذا جُمِلت الألف والواو والنون في : « قَامَا أُخَوَاك »<sup>(١)</sup> و « قَامُوا إِخْوَتُكَ » و « قُمنَ الهِنْدَات » علامة تُوذَن بعدد الفاعلين ، كما جُمِلت التاء في : « قَامَتْ هِنْدٌ » مؤذنة بالتأنيث ، فلم لا يكون الاختيار « قَامَا<sup>(٢)</sup> أُخَوَاك »<sup>(٣)</sup> ، كما كان الاختيار « قَامَتْ هِنْدٌ » ولا يحسن « قَامَ هِنْدٌ » ؟ .

فالجواب في ذلك أنها يفترقان ؛ لعل منها : أن التأنيث لازم للاسم ، موجود فيه ، وليست التثنية كذلك ؛ لأنها قد تفارق الاسم فيصير إلى<sup>(٤)</sup> الواحد<sup>(٥)</sup> فللزوم التأنيث لزمت علامته ؛ ولزوال التثنية لم تلزم علامتها .

وعلة أخرى : أن علامة التأنيث لا تمتنع ضميرَ الاثنين . كقولك : « الهندان قَامَتَا » ، وعلامة الاثنين تمتنع ضميرَ الاثنين وتشبهه<sup>(٦)</sup> ، فكان<sup>(٧)</sup> ما لا يمتنع شيئا من تصاريف الكلام أولى باللزوم مما يمتنع .

وعلة أخرى : وهو<sup>(٨)</sup> أنك إذا قلت : « قَامَا أُخَوَاك » جاز فيه أن تكون<sup>(٩)</sup> الألف علامة ، وجاز أن تكون<sup>(١٠)</sup> خيرا مقدما ، وأن يرتفع « أُخَوَاك » بالابتداء ، فيكون التقدير « أُخَوَاك قَامَا » ، فلما كان في تقديم علامة الاثنين والجماعة ما ذكرناه<sup>(١١)</sup> من اللبس ، لم

(١) في ق : « أخواتك » تحريف .

(٢) ماأنتباه من ح د ت س . وفي سائر النسخ : « قام » تحريف .

(٣) في ح : « الأخوان » .

(٤) كلمة « إلى » ساقطة من ق .

(٥) ح د ت : « الوحدة » .

(٦) د : « وشبهه » .

(٧) ماأنتباه من د ت س . وفي سائر النسخ : « وكان » .

(٨) في ح : « وهي » .

(٩) ح س : « جاز أن يكون » .

(١٠) ح س : « يكون » .

(١١) في ح د س : « ما ذكرناه » .

يلزمه (١) تقديمه ؛ لأنه لا يعلم أنه علامة (٢) فقط . والتاء علم (٣) التأنيث . تقدمت أو تأخرت .

وعلة أخرى ؛ وهو أنه قد (٤) تشترك (٥) الرجال والنساء في أسماهم كبيرة . نحو « هند وأسماه وجعفر » . قال الشاعر :

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله      إلى مالكٍ أغشوا إلى ذكرٍ مالكٍ (٦)  
وهندٌ (٧) هاهنا رجل . وقال آخر :  
يساجعفرُ يساجعفرُ يساجعفرُ      إن أك دُخداً فأنتِ أقصرُ (٨)

فجعفرُ هاهنا امرأةٌ ، فلما اشترك الرجال والنساء في أسماهم لزم علامة التأنيث ؛ لئلا يُظن أن الفاعل مذكرٌ . ولحققت التوهُنُ علامة للرفع ؛ لأن ضمير الفاعلين . وهو الألف . مع الإعراب الذي كان يكون في آخر الفعل . وانفتح للألف ما قبلها . والمضارعة الموجبة للإعراب قائمة في هذا الفعل ، فوجب إعرابه لها (٩) . ولم يكن سبيلٌ إلى إعراب ما قبل الألف . فجعل الإعراب بعدها . وجعلت التوهُنُ هي الإعراب ؛ لما ذكرنا من مشاكلتها

(١) ق ت : « ما يلزم » . وق س : « لم يلزم » .

(٢) كلمة « علامة » ساقطة من ق .

(٣) د : « علامة » .

(٤) كلمة « قد » ساقطة من د .

(٥) ح د : « يشترك » .

(٦) البيت غير منسوب في ابن يعيش ٩٣/٥ والبيهقي على الخزانة ٥٥٨/٢ وق بعض زباماته : « اغشوا إلى صورة تاره » . وق س : « رغبة عن نزاله » .

(٧) ت س : « فهند » .

(٨) البيتان غير منسوبين في ابن يعيش ٩٣/٥

(٩) س : « بها » تعريف .

حروف المدّ واللين ، وكسرت لالتقاء<sup>(١)</sup> الساكنين ، وجُعِل سقوطها علامةً للنصب والجزم<sup>(٢)</sup> ، والأصل في سقوطها للجزم . والنصب محمول عليه<sup>(٣)</sup> . كما جُمِل النصبُ على الجرِّ في الأسماء ؛ لأنَّ الجرَّ والجزم نظيران .

وجعلت النونُ علامةً للرفع في خمسة أفعال ، وهي : تَقَعْلان ، وَيَقَعْلان ، وَيَقْعُلون ، وَيَقْعُلون<sup>(٤)</sup> ، وتَقْعَلين ، والمؤنث ، والبعلة في ذلك كله واحدة ؛ لأنَّ الواو في الجمع والياء<sup>(٥)</sup> في المؤنث قد معنا الإعراب الذي كان في الفعل توجبه المضارعة<sup>(٦)</sup> ، والمضارعة الموجبة<sup>(٧)</sup> للإعراب موجودة ، وفتحت النونُ في الجمع والمؤنث استقلالاً لكسرها مع الواو والياء . وقد مر نحو هذا مستقصىً وجملوا سقوط النون في هذه الأفعال كلها علامةً للجزم والنصب<sup>(٨)</sup> ، والنصب محمول على الجزم .

ولم تكن هذه<sup>(٩)</sup> النون في هذه الأفعال محلها في تنبيه الأسماء وجمعها ؛ لأنها في الأسماء بدلٌ من الحركة والتنوين وهي في الفعل علامةً للرفع<sup>(١٠)</sup> ؛ ولم تكن بدلاً ؛ لأنه لا تنوين في الأفعال ولا حركة لازمة ؛ لأنها نسكن في الجزم .

فإن قال قائل : إذا قلت إن الألف في تنبيه الفعل والواو في جمعه ، إنما هو ضمير الاثنين والجماعة الفاعلين ، فليَمَّ وقعت النونُ علامةً لرفع الفعل ، وقد فصلت بينها وبين الفعل بالفاعلين ؟ وهل في الكلام إعراب شيء ليس فيه ؟

(١) في ب ق د : « لالتقاء » وهو محريف .

(٢) د ت س ح : « للجزم والنصب » .

(٣) د : « عليه محمول » .

(٤) « ويقعلون » ساقطة من ت .

(٥) في د : « والياء » تصحيف .

(٦) ح س : « الذي كان توجبه المضارعة في الفعل »

(٧) كلمة : « الموجبة » ساقطة من س .

(٨) د : « للنصب والجزم » .

(٩) كلمة : « هذه » ليست في ح د ت س .

(١٠) د ت س : « علامة الرفع » .

فإن الجواب في ذلك أن الإعراب إنما يكون في المعرب إذا كان حركةً؛ لأن الحركة إنما تكون في المتحرك وتوجد فيه لا غير، فإذا كان حرفاً فهو قائم بنفسه متصل بما أعرب به، وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة، بمنزلة حرف من حروف الفعل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، فلما كان كذلك<sup>(١)</sup> لحق الإعرابُ بعدهما، وقد يفعل<sup>(٢)</sup> العربُ نظيرَ هذا في الأسماء الظاهرة، من ذلك قولهم: «هذا حَبُّ رُمَانٍ»، فإنما<sup>(٣)</sup> يريد المتكلم إضافة الحَبِّ إلى نفسه لا الرُّمَانَ<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يملكه ولكنه أضاف الرمان<sup>(٥)</sup> لما كان الحب مضافاً إليه، والمضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد، وإذا<sup>(٦)</sup> كان هذا من كلامهم كان ما ذكرناه أولى.

قال أبو سعيد<sup>(٨)</sup>؛ ثم ترجع إلى كلام سيبويه في الفصل الذي قدمناه. قوله: «واعلم أن التننية إذا لحقت الأفعال<sup>(٩)</sup> المضارعة علامة للفاعلين»، يعني تننية الفاعلين المضمرين المتصلين بالفعل، وليس يعني تننية الفعل.

(١) عبارة: «فلما كان كذلك» ساقطة من ت.

(٢) د س: «فعل».

(٣) س: «أحب» تحريف.

(٤) ق ت س: «وإنما».

(٥) عبارة: «لا الرمان» ساقطة من ت.

(٦) ق س: «أضاف الرمان إلى نفسه».

(٧) د ت س: «فإذا».

(٨) عبارة: «قال أبو سعيد» ليست في ت.

(٩) في ب ق ي ح: «بالأفعال» وأثبتنا ما في سائر النسخ تحسباً مع ما سبق من هذا النص.

وقوله : « لحقتها ألف ونون » ، يعني لحقت الأفعال المضارعة ألف ونون .

وقوله (١) : « ولم تكن (٢) الألف حرف الإعراب » ، يعني لم تكن (٣) الألف حرف الإعراب في الفعل ؛ لأن آخر الفعل قبل الألف ، وحرف الإعراب هو الحرف الأخير (٤) من الكلمة الذي يتماهى يتم معنى الكلمة ، والألف (٥) هاهنا هي (٦) ضمير الفاعلين .

وقوله : « لأنك لم ترد أن تنفى ( يُفعل ) هذا البناء ، فتضم إليه ( يُفعل ) (٧) آخر » ، يعني لأنك لم ترد تنفية الفعل فتضم فعلاً إلى فعل ، كما تضم الاسم إلى الاسم ، فتزيد ألفاً لعلامة التنبية ، وتكون (٨) الألف فيه حرف الإعراب (٩) ، فليست تنبية الفعل كذلك .

وقوله : « ولكنك إنما ألحقته هذا للفاعلين » ، يعني ولكنك إنما ألحقت الفعل هذا الحرف . وهو الألف (١٠) ضميراً للفاعلين لا للتنبية .

وقوله : « ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة » ، يعني ولم تكن الأفعال قبل هذه التنبية منونة (١١) كالاسم ، ولا لها حركة لازمة كالاسم ؛ لأنه يدركها الجزم والسكون ، إذا قلت : « لم يذهب » و « لم يقيم » (١٢) .

(١) كلمة : « وقوله » ساقطة من د .

(٢) س : « وإن لم يكن » .

(٣) س : « ولم يكن » .

(٤) كلمة : « الأخير » ساقطة من ح ق .

(٥) ق في ن : « والفعل » تحريف !

(٦) ما بين المقوفين زيادة من ت س د .

(٧) د س : « يفعل » .

(٨) س : « يكون » .

(٩) ح د ت س : « الألف حرف الإعراب فيه » .

(١٠) ق في ت : « وهو الفعل » تحريف .

(١١) ح ت : « منونة قبل هذه التنبية » .

(١٢) ح س : « لم يذهب ولم يقيم »



وقوله : « فتكون<sup>(١)</sup> الأولى حرف الإعراب ، والثانية كالتنوين » ، يعني : أن الأفعال لو كانت منونة لا تفارقها الحركة قبل التننية ، ثم تبتت كانت الألف فيها حرف والإعراب<sup>(٢)</sup> والنون فيها كالتنوين ، مثل الاسم . وقوله : « فتكون<sup>(٣)</sup> جواب<sup>(٤)</sup> لقوله : « ولم تكن منونة » .

وقوله : « فلما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم ، وفي التننية ، لم تكن بمنزلة » ، يعني : كما خالف الفعل الاسم<sup>(٥)</sup> في الواحد : لأن الاسم متون لازم الحركة ، وليس الفعل كذلك ، وخالف أيضا في التننية : لأن الاسم إذا تبي ضم إلى مثله ، وليس الفعل كذلك ، فلما خالفه في الواحد ، وفي التننية أيضا خالفه ، لم يكن بمنزلة .

وقوله : « لم يكن بمنزلة » جواب لاختلافها في حال التوحيد والتننية .

وقوله : « فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون : ليكون له في التننية علامة الرفع كما كان في الواحد » ، وقد مر الاحتجاج لهذا ولفظه فيه بين .

وقوله : « إذ مُنِعَ حرف الإعراب » يعني : إذ مُنِعَ الفعلُ حرفُ الإعراب ، وإنما<sup>(٦)</sup> منع : لأن الألف التي هي علامة التننية فتحت آخر الفعل : لأنها يفتح ما قبلها ، وحرف الإعراب آخر الفعل<sup>(٧)</sup> .

وقوله : « جعلوا النون مكسورة كحالها<sup>(٨)</sup> في الاسم » ، يعني : جعلوها مكسورة لالتقاء الساكنين كما فعلوا ذلك في الاسم .

(١) ح س : « ويكون » .

(٢) ت : « إعراب » .

(٣) ق ب ق ي د : « جوابها » وهو خطأ .

(٤) ق ح و س : « الاسم الفعل » .

(٥) هكذا في ت . وفي سائر النسخ بلا واو .

(٦) عبارة : « لأنها تفتح ... الفعل » ساقطة من ت بسبب ما يسمى بانتقال النظر في القراءة .

(٧) ق ي : « حالها » . وفي ح : « فعلها » .

وقوله : « ولم يجعلوها حرف الإعراب » ، يعني : النون .

وقوله : « إذ<sup>(١)</sup> كانت متحركة لا تثبت في الجزم » ، يعني : إذا<sup>(٢)</sup> كانت متحركة<sup>(٣)</sup> لا تثبت في الجزم ، وذلك أن حرف الإعراب لا يسقط إذا كان متحركاً في الفعل<sup>(٤)</sup> بدخول الجزم عليه ، كقولك : « يَذْهَبُ » ، ثم تقول : « لم يَذْهَبْ » ، وإذا<sup>(٥)</sup> كان حرف الإعراب ساكناً في الفعل أزاله الجزم ، كقولك : « لم يَقْضِ » و « لم يَقْضُ » و « لم يَخْشَ » . وهذه النون متحركة تذهب في الجزم ، إذا قلت : « لم يَذْهَبَا » فعللنا أن النون ليست بحرف إعراب .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : « ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية ، فيمن قال : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وبمنزلة<sup>(٧)</sup> التاء في : « قُلْتُ » و « قَالَتْ » .

يعني أن الألف التي تلتحَق الفعل في التثنية ، إما أن تكون علامة للإضمار<sup>(٨)</sup> ، كقولك : « الزُّبْدَانُ لَمْ يَذْهَبَا » ، أو علامة للتثنية ، كقولك : « لَمْ يَذْهَبَا الرَّجُلَانِ<sup>(٩)</sup> » ، ولا<sup>(١٠)</sup> تحذفها في<sup>(١١)</sup> الجزم ، فيبطل الضمير أو العلامة .

(١) في ح : « إذا » تحريف .

(٢) ح س : « إذ » .

(٣) ح : « كانت النون متحركة » .

(٤) ح : « إذا كان الفعل متحركاً في الفعل » وهو تحريف .

(٥) ح : « فإذا » .

(٦) في ب في ح : « يفرز » وهو خطأ .

(٧) يولاق ٥/١ = هارون ١٩/١

(٨) في ح د س : « بمنزلة » ضمير أو .

(٩) د س : « علامة الإضمار » .

(١٠) ح د س ت : « أخواك » .

(١١) ح د ت « فلا » . وفي س : « فله » .

(١٢) كلمة « في » ليست في ت . وفي هامش ب : « في نسخة : فلا تحذفها الجزم » .

ولم يرد بقوله : « علامة الاضمار والتثنية » في حال واحدٍ ، وإنما <sup>(١)</sup> أراد : لأنها <sup>(٢)</sup> علامة الاضمار ، إذا تقدم المضمرون ، أو التثنية ، في لغة من قال : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » ؛ لأن هؤلاء عند سيبويه جعلوا الواو في : « أَكَلُونِي » علامة تؤذن بالجماعة ، وليست ضميراً .  
 وفي : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » <sup>(٣)</sup> ثلاثة أوجه ؛ أحدها : ما قال .  
 والثاني : أن تكون « البراغيثُ » مبتدأة ، و « أَكَلُونِي » خبراً مقدماً ، تقديره « البراغيثُ أَكَلُونِي » .

والوجه الثالث : أن تكون الواو في « أَكَلُونِي » ضميراً على شرط التفسير ، « والبراغيثُ » بدل <sup>(٤)</sup> منه ، كقولك : « ضَرَبُونِي <sup>(٥)</sup> وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » ، فنضمير قبل الذكر على شرط التفسير .

وقد كان الوجه في : « أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ » على تقديم علامة الجماعة ، أن يقال : « أَكَلْتَنِي الْبِرَاغِيثُ » ؛ لأن « البراغيثُ » مما لا يعقل ومالا يعقل جمعه <sup>(٦)</sup> وضميرُ جمعه كالمؤنث <sup>(٧)</sup> ، وإن كان مذكراً ؛ تقول : « نَبَأُكَ مَرْقَنٌ » و « جَمَالُكَ يَمِينٌ » . قال الشاعر :  
 فَإِن تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرُقُنَ بِيئَتَنَا      فَتَقْدُ بَانَ مَحْمُوداً أَخِي يَوْمَ دَعَا <sup>(٨)</sup>

(١) س ت : « وإنما » .

(٢) س : « أنها » .

(٣) كلمة : « البراغيثُ » ليست في ق ي ح .

(٤) كلمة : « بدل » ساقطة من ق .

(٥) في د : « ضربوني قوماك » وهو خطأ .

(٦) عبارة : « ومالا يعقل جمعه » ساقطة من د س .

(٧) في د : « كضمير المؤنث » .

(٨) البيت لنظم بن تويرة من قصيدة مفضلية في المفضليات ق ٢٢/٦٧ ص ٥٣٥ « حين ودعا » وهو غير منسوب في ابن عيوش ١٠٥/٥ وقبه : « وإن تكن ... بان محمود » !

ولا يحسن أن يقول : فإن تكن الأيام فَرَّقُوا بيننا : لأن الجمع بالواو لما يَعْقِلُ ، وهم  
 الْبَنَاتَانُ وَالْمَلَائِكَةُ ، وربما ذُكِرَ لما لا يَعْقِلُ فَعُلُ يكون الأغلِبُ فيه أن يكون لما يَعْقِلُ ،  
 فَيُجْعَلُ (١) لفظه كلفظ ما يعقل تشبيهاً ، فمن ذلك قوله عز وجل (٢) : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ  
 عَشْرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٣) ، فَجَمَعَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْكَوَاكِبَ  
 بِالْيَاءِ وَالنُّونِ ؛ وذلك لأنه (٤) وصفها بالسجود ، الذي يكون مما يعقل ، ولو (٥) أجزأها على  
 معناها ؛ وحققها من اللفظ (٦) [ لقال : « سَاجِدَاتٌ » وقال تعالى (٧) : ﴿ قَالَتْ تَمَلَّهُ بِأَيْهَا  
 النَّعْلُ ادْخُلُوا مَسَاجِدَكُمْ ﴾ (٨) ، ولم يقل : « ادْخُلْنَ مَسَاجِدِكُنَّ » ؛ لأنه أخبر عنهن بالخطاب  
 الذي يكون لما يعقل . ولهذا نظائر كثيرة في القرآن وغيره . قال الشاعر :

شَرِبْتُ بِهَا وَالِدَيْكَ يَدْعُو صِبَاخَهُ إِذَا مَا بُنُوئُنَّ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (٩)  
 ويروى : « شَرِبْتُ بِهِمْ » (١٠) . وقال : « دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا » (١١) ، وكان حَقُّهُ أن يقول :  
 « دَنَوْنِي فَتَصَوَّبِي » ؛ لأنها مما لا يعقل ، إلا أنه أجزأها بجرى ما يعقل ، إذ كان دَوْرُهَا على

(١) ح س : « فجعل » .

(٢) عبارة : « عز وجل » ليست في س . ومكانها في د : « عالج » .

(٣) سورة يوسف ١٧/١٦

(٤) د : « أنه » .

(٥) ت : « علو » .

(٦) ما بين العطفين زيادة من ح س .

(٧) ق ت د : « عز وجل » .

(٨) سورة النمل ٢٧/١٧

(٩) البيت للنايفة الجعدي في ديوانه في ١/٤ ص ١٠ وسيبويه والسننرى ٢٤٠/١ والحزارة ٤٢١/٣ وسرح سواه

المعنى ٢٦٥ ويروى : « تمزنها والديك » في القتيضب ٢٢٦/٢ ونور القيس ١١٢ واللسان ( تمش ) ٢٤٨/٨ وهو

غير منسوب في معق اللبيب ٣٦٥/٢ وابن عيسى ١٠٥/٥

(١٠) ق د : « شربت بهم » تصحيف .

(١١) عبارة : « وقالوا : دنوا فتصوبوا » مكررة في ح .

تقدير لا يختلف ، كقصد العاقل الشيء<sup>(١)</sup> الذي يعمله<sup>(٢)</sup> ، فجعلوا « البراغيت » مشبهة بما يعقل ، حين وُصِفَتْ بالأكل ، وصارت الألف إذا كانت إضماراً ، بمنزلة التاء في : « قُلْتُ » . وإذا كانت علامة بمنزلة التاء في : « قَالَتْ » ؛ لأن التاء في : « قُلْتُ » ضمير المتكلم ، وفي : « قَالَتْ » علامة للتأنيث<sup>(٣)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : « فأتبوتها في الرفع ، وحذفوها في الجزم » .

يعنى النون ، « كما حذفوا الحركة في الواحد » .

وقال<sup>(٥)</sup> : « ووافق النصب الجزم في الحذف » .

يعنى : في حذف النون في الاثنين . وقد ذكرنا في كم شيء يوافق ، وأنبأنا عن<sup>(٦)</sup> العلة

في ذلك .

وقال<sup>(٧)</sup> : « كما وافق النصب الجر في الأسماء ؛ لأن الجزم<sup>(٨)</sup> نظير الجر في الأسماء ،

وليس لها<sup>(٩)</sup> في الجزم نصيب ، كما ليس<sup>(١٠)</sup> للفعل في الجر نصيب ؛ وذلك قولك : « هما يَفْعَلَانِ » و « لَمْ يَفْعَلَا » و « لَنْ يَفْعَلَا » .

وقد مر تفسير هذا كله ، وبيان علته .

(١) في ح د س : « للشيء » .

(٢) من قوله : « قال الشاعر : شربت » إل هنا ساقط من ت .

(٣) عبارة : « وإذا كانت علامة ... في قلت » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٤) ح د ت من : « علامة التأنيث » .

(٥) بولاق ٥/١

(٦) بولاق ٥/١ وفي ح ت : « قال » .

(٧) كلمة : « عن » ساقطة من ت .

(٨) بولاق ٥/١

(٩) في بولاق : « لأن الجزم في الأفعال » .

(١٠) في هارون ١٩/١ : « والأسماء ليس لها » . وفي بولاق : « وليس للأسماء » .

(١١) في د س ت وبولاق وهارون : « كما أنه ليس » .

قال (١)؛ وكذلك إذا أُلْحَقَتْ (٢) الأفعال علامة للجمع ، لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى وأو مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية ؛ لأنها وقعتا في التثنية والجمع ها هنا ، كما أنها في الأسماء كذلك ، وهو قولك (٣) : « هم يَقْعُلُونَ » و « لَمْ يَقْعُلُوا » و « لَنْ يَقْعُلُوا » . وكذلك إذا أُلْحَقَتْ التانيث في المخاطبة ، إلا أن الأولى ياء مكسور ما قبلها (٤) وتفتح النون ؛ لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في جمع الأسماء (٥) في الجر والنصب ، وذلك قولك : « أَنْتِ تَقْعَلِينَ » و « لَنْ تَفْعَلِي » و « لَمْ تَفْعَلِي » (٦) .

وقد مر تفسير هذا كله .

وقال سيويه (٨) : « فإن (٩) أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ، أُلْحَقْتَهُ (١٠) للعلامة نوناً ، وكانت علامة الإضمار والجمع ، فيمن قال : « أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ » . قال أبو سعيد (١١) : يعني أن جمع المؤنث بالنون ، كما أن جمع المذكر بالواو ، وتكون النون لضمير جماعة المؤنث في حالٍ ، وفي حالٍ تكون علامة الجمع فيمن يقدم (١٢) العلامة ، وهم الذين يقولون (١٣) : « أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ » .

(١) في س ت وعاش ب : « قال سيويه » . بولاق ٩/١

(٢) كلمة : « إذا » ساقطة من س .

(٣) بولاق « لحقت » .

(٤) ح : « قولهم » .

(٥) عبارة : « مكسور ما قبلها » ليست في ح ت س وبولاق .

(٦) في بولاق : « في الجمع وهي تكون في الأسماء » . وفي د : « في الجمع يكون في الأسماء » .

(٧) في بولاق : « ولم تفعل ولن تفعل » .

(٨) بولاق ٥/١ وفي ح د : « قال » بغير الواو .

(٩) بولاق « وإذا » .

(١٠) هارون ٢٠/١ : « أُلْحَقْتُ » .

(١١) جملة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(١٢) ح ق : « تقدم » تصحيف .

(١٣) ت : « قالوا » .

قال (١) : وأسكنت ما كان في الواحد حرف (٢) الإعراب ، كما فعلت ذلك في « فَعَلٌ » حين قلت : « فَعَلْتُ » و « فَعَلَنْ » .

[ قال أبو سعيد (٣) : ] اعلم أن ضمير التكلم والمخاطب وجماعة النساء ، إذا اتصل بالفعل (٤) الماضي ، سَكَنَ آخرُ الفعل ؛ كقولك : « جَلَسْتُ » و « جَلَسَنْ » ، وإنما سَكَنَ آخرُ الفعل من قِبَلِ أن هذا الضمير متحرك ؛ لأنه نائبٌ عن مُعْرَبٍ وهو اسم ، فإِذَا انضَمَّ (٥) إلى الفِعْلِ ، والفعلُ لا يُدَلِّه منه ، ولا يصحُّ معناه إلا به ، ولا يجوز انفراذه عنه إذا كان متصلاً — صار الفعلُ والضميرُ كالشيء الواحد ، واجتمع أربع متحركات (٦) ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم وأشعارهم (٧) ، إلا بحذف ، فلم يكن سبيلٌ إلى تسكين الحرف الأول ؛ لأنه (٨) لا يُبْدَأُ (٩) بساكن ، ولا إلى تسكين الحرف الثاني ؛ لأنه (١٠) بحر كانه توجد الأبتنة المختلفة ؛ كقولك : فَعَلٌ وَقَعَلٌ وَقِعَلٌ فلزم الحرفُ الثالث التسكين .

وكان أولى به لِعِلَّتَيْنِ ، إحداهما : أن الحرف الثالث (١١) قد يُوقَفُ عليه بالسكون . والعللة الأخرى : أننا لو لم نسكن الحرف الثالث ، وَجَبَ تسكينُ الرابع ، والرابع نائبٌ مُعْرَبٌ يستحقُّ الحركة من أجل ذلك ، فكان تسكينه أولى ، ومع ذلك كان يلتبس المتكلمُ بالموث (١٢)

(١) بولاق ٦/١

(٢) دس : « بحرف » تحريف .

(٣) ما بين العنقوين زيادة من د .

(٤) د : « في الفعل » .

(٥) في د : « أخيف » . وفي ت : « انضاف » .

(٦) ح ت س : « حركات » .

(٧) ح س : « أو أشعارهم » .

(٨) س : « كانه » تحريف .

(٩) ت : « يتبدأ » .

(١٠) ح د ت س : « لأن » .

(١١) كلمة : « الثالث » ساقطة من ت .

(١٢) في س : « بالموثثة » .

التغاية. إذا قلت: «جَلَسْتُ» قال<sup>(١١)</sup>: «وَأَسْكِنُ» هذا ها هنا، وبُئِي على هذه العلامة، كما أُسْكِنُ «فَعَلٌ»: لأنه فَعَلٌ كما أنه فَعَلٌ، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ<sup>(١٢)</sup>».

قال أبو سعيد<sup>(١٤)</sup>: قوله: «فَأَسْكِنُ هذا»، يعني: تُسْكِنُ لَامُ الفِعلِ من «يُفَعِّلُنْ». وهو الذي قال في أوَّل هذا الفصل: «فإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نوناً».

وقوله: «وبُئِي على هذه العلامة»، يعني: بنى الفلام في «يُفَعِّلُنْ» على السكون.

وقوله: «كما أُسْكِنُ فَعَلٌ»، يعني: كما تسكن اللام من «فَعَلٌ» في الماضي، إذا قلت: «فَعَّلُنْ»<sup>(١٥)</sup>.

وقوله: لأنه فَعَلٌ كما أنه فَعَلٌ<sup>(١٦)</sup>، وهو متحرِّكٌ كما أنه متحرِّكٌ».

قال أبو سعيد<sup>(١٧)</sup>: يعني أن<sup>(١٨)</sup> الفِعْلُ<sup>(١٩)</sup> المضارع قد شارك<sup>(٢٠)</sup> الماضي في الفعلية، وشاركه في أن آخر كل واحد منها متحرك، فلما لزم سكون اللام في «فَعَّلُنْ» الماضي، وجب سكون اللام في<sup>(٢١)</sup> المستقبل: للشَّرَكَةِ التي بينها من الفعلية والحركة.

(٦) «بولأى ٦/٦ وقت» «هل سبوه».

(٢) «في ح د ت من وبولأى» «فأسكن».

(٣) عبارة «كما أنه متحرك» «ساقطة من ق».

(٤) «ما بين المعرفين زاده من ت».

(٥) «ت: فعلت».

(٦) عبارة «كما أنه فعل» «ساقطة من ن».

(٧) عبارة: «قال أبو سعيد» «ساقطة من ت».

(٨) «في ت» «لأن».

(٩) كلمة «الفعل» «ساقطة من ن».

(١٠) «في ٠» «يتناول» «بحرف».

(١١) عبارة «فلام في» «ساقطة من ت».



فإن قال قائل : فإن العلة التي من أجلها<sup>(١)</sup> وجب تسكين الماضي . هو ما ذكرت من اجتماع أربع متحركات<sup>(٢)</sup> ، وليس ذلك في المستقبل ؛ لأن الفاء من « يَقَعْلُنْ » ساكنة .

فالجواب في ذلك أن العلة إذا لحقت شيئا من الأفعال لمعنى<sup>(٣)</sup> ، فإنه قد<sup>(٤)</sup> يُحمل عليه سائر الأفعال التي ليس فيها ذلك المعنى<sup>(٥)</sup> ؛ لتلا يختلف منها وجه<sup>(٦)</sup> . وقد مرَّ هذا في مثل قولنا : « وَعَدَّ يَعُدُّ » ، تسقط الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم تقول : « نَعُدُّ » و« أَعُدُّ » و« نَعُدُّ »<sup>(٧)</sup> ، فتتبع الياء سائر حروف المضارعة ، وتسقط الواو فيها ، وإن لم تقع بين ياء وكسرة ؛ لينتظم منهاج الأفعال .

قال سيبويه<sup>(٨)</sup> : « فليس<sup>(٩)</sup> هذا بأبعد فيه — إذا كانت<sup>(١٠)</sup> هي و« فَعَلَّ » شيئا واحداً — من يَقَعْلُنْ ؛ إذ جاز فيها<sup>(١١)</sup> الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست بأسماء<sup>(١٢)</sup> . »

( ١ ) عبارة : « من أجلها » ساقطة من ق .

( ٢ ) ت : « حركات » .

( ٣ ) كلمة : « قد » ساقطة من ح س .

( ٤ ) كلمة : « المعنى » ساقطة من ح س .

( ٥ ) س ح : « يختلف وجهه » . وفي ت : « يختلف منها وجهان » .

( ٦ ) د ح ت س : « تعد وأعد وتعد » .

( ٧ ) بولاق ١/١

( ٨ ) بولاق : « وليس » .

( ٩ ) س : « إذ كانت » وكذا في بولاق وهارون .

( ١٠ ) بولاق : « جاز لم فيها » .

( ١١ ) هارون ٢٠/١ « باسم »

يعنى : ليس هذا التسكين في الفعل المضارع ، وهذا الحمل على الماضي ، بأبعد فيها ، وهما مشتركان في الفعلية ، من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب ؛ لأن الأفعال المضارعة إنما أُعْرِبَتْ ، ولم تكن مستحقة للإعراب<sup>(١)</sup> ، بل<sup>(٢)</sup> فيها من مشاكلة<sup>(٣)</sup> الأسماء المستحقة للإعراب<sup>(٤)</sup> ، فإذا جاز لهم تحمّل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب ، كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها ، عند لحاق التّون بها ، أولى وأوجب ؛ لأن مشاكلة الفعل المضارع الماضي<sup>(٥)</sup> أكثر من مشاكلة الاسم<sup>(٦)</sup> .

ثم قال<sup>(٧)</sup> : « وذلك قولك : هُنْ يُفَعِّلْنَ ، ولن يُفَعِّلَنَّ<sup>(٨)</sup> » .

[ قال أبو سعيد : ]<sup>(٩)</sup> أراد بهذا التمثيل ما قدّمته في أول الفصل ، كأنه قال : فإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ، ألحقته للعلامة نونا ، وذلك قولك : « هُنْ يُفَعِّلْنَ » و« لم يُفَعِّلَنَّ » و« لن يُفَعِّلَنَّ<sup>(١٠)</sup> » . واعتراض بالاعتلال بين الجملة المثناة وبين التمثيل .

ثم قال<sup>(١١)</sup> : « تلتفتها<sup>(١٢)</sup> ، لأنها نون جمع » .

يعنى تفتتح هذه التّون ، التي هي لجماعة<sup>(١٣)</sup> المؤنث ، لأنها نونُ جمع . وقد تقدّم

(١) ق د : « مستحقة الإعراب » .

(٢) د ت س : « بما » .

(٣) ح : « مشاركة » .

(٤) د : « المستحقة للإعراب » .

(٥) د ت س : « للماضي » .

(٦) د ت س : « مشاكلته للاسم » .

(٧) بولاق ١/٦ و ق ت : « ثم قال سيويه » .

(٨) بعده في بولاق : « ولم يفعلن » .

(٩) ما بين المقروئين زيادة من ت .

(١٠) ق د س : « ولن يفعلن ولم يفعلن » .

(١١) بولاق ١/٦

(١٢) بولاق : « وتفتح » . وهارون : « وتفتتها » . و ق ت : « بتفتها » .

(١٣) ق ح : « التي هي جماعة » . و ق د : « التي لجماعة » .

الكلام<sup>(١)</sup> في نون الجمع أنها مفتوحة. فُحِبِلَتْ هذه عليها؛ لاشتراكها في الجمع. لا لاشتراكها<sup>(٢)</sup> في العلة الموجبة في الأصل لفتح<sup>(٣)</sup> تلك النون<sup>(٤)</sup>؛ لأن العلة التي فتحت تلك من أجلها استتقال الكسرة والضمة عليها، في «مُسْلِمِينَ» و«مُسْلِمُونَ»، ولكنه شاركها<sup>(٥)</sup> في الجمع.

وعلة أخرى توجب فتحها، وهي<sup>(٦)</sup> أنها ضمير، وأنقل الأسماء الضائرا، وإذا<sup>(٧)</sup> احتجنا إلى تحريكها حَرَكْنَاهَا بِأَخْفِ الحركات.

ثم قال<sup>(٨)</sup>: «ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع، فيمين قال<sup>(٩)</sup>: أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثَ.»

يعنى: لا تحذف هذه النون؛ لأنها تذكر لأحد معنيين؛ إما أن تكون ضمير الفاعلات، فلا سبيل إلى حذف الفاعل، وإما أن تكون علامة تَوْزُنْ بجماعة تأتي من بعد، فلا سبيل إلى حذفها أيضاً؛ لأن الذى يقدّمها للعلامة، غرضه وقصدُه، تبيين ما بعدها بها، فإذا حذفها، فقد أبطل<sup>(١٠)</sup> ما قصد له. وقد تقدم الكلام في استقصاء هذا بما يعنى عن إعادته.

(١) كلمة «الكلام» ساقطة من د ت.

(٢) عبارة: «في الجمع لاشتراكها» ساقطة من د س بسبب انتقال النظر.

(٣) فت: «فتح».

(٤) كلمة: «النون» ساقطة من ح م ت.

(٥) ق: «شاركها» تحريف.

(٦) كلمة: «وهي» ساقطة من ح س.

(٧) ح د ت م: «فإذا».

(٨) بولاق ١/٦١

(٩) بولاق: «في قول من قال».

(١٠) فت: «بطل».

ثم قال<sup>(١)</sup>: «فالتون ها هنا في يَقْعَلْنَ بمنزلة ما في فَعْلَنْ<sup>(٢)</sup>» .

يعنى التون في « فَعْلَنْ<sup>(٣)</sup> » و« يَقْعَلْنَ » بمنزلة واحدة في تسكين ما قبلها .

ثم قال<sup>(٤)</sup>: « وقُفِلَ بلامٍ يَقْعَلُ من التَّسْكِينِ<sup>(٥)</sup> ما قُفِلَ بلامٍ فَعْلُ ، لما ذكرت لك » .

يعنى قُفِلَ بها من التَّسْكِينِ ، لانصاف<sup>(٦)</sup> التون بها ، ما قُفِلَ بلامٍ فَعْلُ من التَّسْكِينِ للعلية<sup>(٧)</sup> التي ذكرها .

ثم قال<sup>(٨)</sup>: « ولأنتها قد تبني مع ذلك على الفتحة في قولك : هل تَقْعَلْنَ » .

قوله : « ولأنتها » علة أخرى لسكون اللام في « يَقْعَلْنَ » ، وذلك أن نون التأكييد المشددة أو المخففة ، إذا<sup>(٩)</sup> دخلت على الفعل المضارع ، سُكُنَ لها لام الفعل ، ثم تفتح اللام لالتقاء الساكنين ، ويبطل الإعراب الذى كان فيه بدخول هذه التون ، فإذا كانت<sup>(١٠)</sup> نون التوكيد التي يستغنى عنها تؤثر في الفعل هذا التأثير ، كانت التون التي لا يستغنى عنها ، وهى ضمير جماعة المؤنث أولى بهذا التأثير .

( ١ ) بولاق وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

( ٢ ) في ت : « فعلت » وهو تحريف .

( ٣ ) عبارة : « يعنى التون في فَعْلَنْ » ساقطة من د بسبب انتقال النظر .

( ٤ ) بولاق ٦/١

( ٥ ) عبارة : « من التَّسْكِينِ » ساقطة من ح د ت س ، وليست في بولاق وهارون .

( ٦ ) في د : « من التَّسْكِينِ على لانصاف » !

( ٧ ) في ب ت ي : « للعلامة » وهو تحريف ، صوابه من سائر النسخ .

( ٨ ) بولاق ٦/١ وقد سقطت من ق كلمة « ثم » .

( ٩ ) ح د ت س : « معى دخلت » .

( ١٠ ) ح د س : « كان » .

ثم قال (١): « وألزموها لام (٢) فَعَلَ السُّكُونُ ، وبتؤها على هذه (٣) العلامة ، وحذفوا الحركة ، لما زادوا عليها (٤) : لأنها ليس في الواحد آخرها حرف الإعراب (٥) ، لما ذكرت لك » .

يعنى : أَلزَمُوا لام (٦) « فَعَلَ » السُّكُونُ ، وبتؤها على العلامة التي هي السكون ، وحذفوا الحركة التي كانت فيه للنون التي زادوها : لأنَّ اللَّامَ قبل اتصال هذه النون بها في قولك : « فَعَلَ » لم تكن حَرَكَتُهَا حركة إعراب ، وإذا كانت الحركة حركة بناء ، فهي إلى السكون أقرب ، فإِذَا أَرَادَ أَنْ يُسَهِّلَ (٧) الأَمْرَ في تَسْكِينِ هذه اللَّامِ ، إذ كانت الحركة المتروكة فيها حركة بناء ، لا حركة إعراب ، والسكون الذي صُيرَتْ إليه هو أيضا سكون بناء ، فالأَمْرُ بينها قريبٌ ، وقد أحكمنا علة ذلك فيما مضى من غير هذا الوجه .

وقوله (٨) : « لأنها ليس في الواحد آخرها حرف إعراب » .

يؤيدُ قولَ من يقول إنَّ آخرَ حرفٍ في التثنية في تقدير حركة هي إعرابٌ ، وأن التثنية والجمع معربان ؛ لأنَّ سببويه قد جعل آخرَ حرفٍ فيها (٩) — أعنى التثنية والجمع — حرف إعراب .

(١) بولاق ٦/٨ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٢) كلمة : « لام » ساقطة من ح س .

(٣) كلمة : « هذه » ليست في بولاق وهارون .

(٤) كلمة : « عليها » ساقطة من ح د ت س ، وهي ليست في بولاق .

(٥) في ح د ت س : « إعراب » . وفي بولاق : « لأنها في الواحد ليس آخرها حرف الإعراب » . وفي هارون ٢٠/١ : « لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب » .

(٦) كلمة : « لام » ساقطة من ق .

(٧) : « يسكن لسهل » !

(٨) بولاق ٦/٨

(٩) في ب ي ح : « فيها » والتصحيح من سائر النسخ .

وقد ذكرها هنا أن اللام في « فَعَلَ » ليس بحرف إعراب ، إذ لا إعراب<sup>(١)</sup> فيه ولا يَسْتَحَقُّه<sup>(٢)</sup> ، فعلم أنه لم يُسَمَّ آخر حرف في التننية والجمع حرف إعراب إلا والإعراب مقدر فيه<sup>(٣)</sup> .

قال سيبويه :<sup>(٤)</sup> « اعلم<sup>(٥)</sup> أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى<sup>(٦)</sup> ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوين ولحقتها الجزمُ والسكونُ ، وهي<sup>(٧)</sup> من الأسماء ، ألا ترى أن الفعلَ لا بُدَّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ؛ تقول : « الله إلهنا » و« عبد الله أخوك »<sup>(٨)</sup> .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه قدَّم هذه المقدمة ليُرَى جَهَّةَ الأسماء المنصرفة ، وأن الصرف فيها هو الأوَّل ، وأن الذي منع الصرف جعلَّ من بعد ذلك دخلت عليه حادثة فرعية فبدأ فَدَلَ على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل ؛ لأن الاسم يُستغنى به عن الفعل ، كقولك : « اقه ربنا » ، ولا يجوز أن يقول قائل : « قام » أو غيره من الأفعال من غير أن يأتي بالفاعل ، واستدل أيضا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر اسم ، فالاسم إذا أصل للفعل ، فلما دلَّ على أن الاسم أخف والفعل لتقل ، ذكرنا أن نقصان تمكُّن الفعل عن الاسم لتقل الفعل وخفة الاسم ؛ لأن الاسم لخفته تدخله الحركات الثلاث والتنوين بعد

(١) ت : « إذ الإعراب » تحريف .

(٢) س : « ولا استحقه » .

(٣) ت : « فيه مقدر » .

(٤) بولات ٧٦ .

(٥) في بولات : « واعلم » .

(٦) في بولات : « الأول » .

(٧) في بولات : « وإنما هي » .

(٨) في د ت س وبولات ، « أخوتنا » ، وفي ق : « أخوان » تحريف .

ذلك ، والفعل لا يدخله إلا حركتان ولا يدخله تنوين ، والجملة الفاصلة بينها الحفة والنقل ، فجعلت هذه الجملة علة في كل ما نقل من الأسماء ، بدخول العلل المثقلة لها عليها ، في منع التنوين وتام الحركات التي تكون<sup>(١)</sup> في الأسماء الخفيفة ، تشبيهاً لما نقل من الاسم بالفعل ، وأشرك بينها لاشتراكهما في النقل ونقصاتها عن تمكن الاسم الأخف . فهذه جملة مقدمة لهذا المعنى ، وستقف على شرحها<sup>(٢)</sup> من كلامه في هذا الباب<sup>(٣)</sup> ، وعلى تفصيل مسائلها وتعرفها<sup>(٤)</sup> في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، إن شاء الله .

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> : « أما قوله : « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » فقد فهم هذا فيها<sup>(٦)</sup> تقدم وقوله : « والأفعال<sup>(٧)</sup> أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى » وقد مرّ الدليل على أن الأفعال أثقل من الأسماء<sup>(٨)</sup> ، ومعنى قوله إن<sup>(٩)</sup> الأسماء هي الأولى ، أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال ؛ لأنها أصل الأفعال .

وقوله : « وهي<sup>(١٠)</sup> أشد تمكناً » . يعني الأسماء أشد تمكناً من الأفعال لخفتها ، وما خفّ كان أشد احتمالاً للزوائد .

قال أبو سعيد<sup>(١١)</sup> : قوله<sup>(١٢)</sup> : « فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » . يعني فمن ثم لم يلحق الأفعال .

(١) كلمة : « تكون » ساقطة من ق .

(٢) في ق : « سرورها » . وفي ح : « شرحه » .

(٣) في ت : « في هذا الباب من كلامه » .

(٤) ح د ت س : « وتعرفها » . ومثال ذلك في هامش ب عن نسخة أخرى .

(٥) في ح : « قال سيبويه » وهو خطأ .

(٦) في : « ما » .

(٧) ح د س : « فالأفعال » .

(٨) عبارة : « وقد مر .. الأسماء » لا توجد إلا في ت .

(٩) س ت : « لأن » .

(١٠) ح د س : « هي » بغير الواو .

(١١) جملة : « قال أبو سعيد » ليست في س .

(١٢) ح د ت س : « قوله » .

وقوله: « هي من الأسماء » . يعنى الأفعال من الأسماء ، كقولك : « قَتَلَ » مشتق من « القَتْل » .

وقوله : « ألا ترى أن الفعل لا يُدُّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما » . يعنى أنك متى ذكرت <sup>(١)</sup> فعلا ولم تذكر فاعله لم يكن كلاما .

وقوله : « والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول « الله إلهنا » ، و« عبد الله أخونا » . وهذا بين <sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه <sup>(٣)</sup> : « واعلم أن ما ضارع الفعل <sup>(٤)</sup> المضارع من الأسماء في الكلام ، وواقفه في البناء ، أُجْرِي لفظه مجرى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما <sup>(٥)</sup> يستخفون ، وذلك نحو « أبيض » و« أسود » و« أحر » <sup>(٦)</sup> ، فهذا بناء « أَذْهَبُ » و« أَعْلَمُ » ، فيكون في موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حيث قارب الفعل <sup>(٧)</sup> في الكلام ، وواقفه في البناء »

قال أبو سعيد : « ينبغي أن تقدم العلل المانعة للصرف <sup>(٨)</sup> المحلّة الأسماء محل الأفعال ليكون توطئه للجملية <sup>(٩)</sup> التي ذكرها سيبويه في هذا الباب . وتفسرها تفسيرا شافيا كاشفا <sup>(١٠)</sup> لما استبهم منه . ولا توفيق إلا بالله .

(١) د « متى ما ذكرت » .

(٢) عبارة : « وهذا بين » ليست في د .

(٣) بولاق ٦/٨

(٤) كلمة : « الفعل » ساقطة من ق .

(٥) س : « ما » بحرف .

(٦) عدة في هارون ٢١/١ : « وأصفر » .

(٧) كلمة : « الفعل » ليست في هارون ٢١/٨ وفي نص بولاق هنا تقديم وتأخير .

(٨) س : « الصرف » .

(٩) كلمة : « للحمنة » ساقطة من ق .

(١٠) كلمة : « شافيا » ساقطة من ح د س .

(١١) كلمة : « كاشفا » ساقطة من ق .



اعلم أن الاسم يُعنى<sup>(١)</sup> الاسمية فيه يستحق الحركات الثلاث . ويستحق التنوين أيضا ، وقد تقدم في أول التفسير علة ذلك ، ثم يعثور<sup>(٢)</sup> الأسماء بعد ذلك معان مختلفة ، يُحدث<sup>(٣)</sup> ذلك<sup>(٤)</sup> فيها نقصانا عن تمكثها ، وتلك المعاني على ثلاثة أقسام ؛ فقسم<sup>(٥)</sup> منها يُنزلها منزلة الحروف فتوجب لها البناء نحو قولك : « يا حَكْمُ » و« من قبلُ » و« من بعدُ » و« من » و« كم<sup>(٦)</sup> » . وقد استقصينا ذلك<sup>(٧)</sup> في أول التفسير .

والقسم الثاني :<sup>(٨)</sup> أن يدخل عليه مالا يغيره عن تمكثه ، كقولك : « زَيْدٌ قائمٌ<sup>(٩)</sup> » و« مررت برجلٍ قائمٍ » و« هذه امرأةٌ » ، « فزيدٌ » لم يتقل لفظه بما دخل عليه من التعريف فقط ، وبقي على تمكثه ، و« قائمٌ » لم يتقل بأن كان نعنا فقط<sup>(١٠)</sup> ، والنعت فرع<sup>(١١)</sup> ، و« المرأة<sup>(١٢)</sup> » لم تتقل بأن كانت مؤنثة فقط<sup>(١٣)</sup> .

(١) د ت س : « يعنى » .

(٢) ح د : « يعثور » .

(٣) ي ح د : « يحدث » .

(٤) كلمة : « ذلك » ساقطة من ح د ت س .

(٥) ت : « قسم » .

(٦) في ح س : « وكم ومن » .

(٧) في ح د س : « هذا » .

(٨) كلمة : « أن » ساقطة من س .

(٩) في ح : « هذا زيد » . وفي د : « زيد مررت به » . وكلمة « قائم » ساقطة من ت .

(١٠) كلمة « فقط » ليست في ق د س .

(١١) عبارة : « والنعت فرع » ليست في د .

(١٢) ح د س ت : « وامرأة » .

(١٣) كلمة « فقط » ساقطة من د .

والقسم الثالث : وهو الذى قصدنا له ، دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله (١) محل الفعل المضارع فى منع الجرِّ والتنوين ، (٢) ولم يمتعه الإعراب البتة ، كما كان فى القسم الأول .

وجملة ما يمنع الصرف ، ويُنزَل الاسم منزلة الفعل المضارع ، هى تسع عِلَلٍ : التأنيت ، والصفة ، والجمع ، ووزن الفعل ، والعَدَل ، والعجمة ، وأن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، والتعريف ، وَشَبَهُ التأنيت باللفظ والزيادة ، فهذه التسع العِلَلُ (٣) متى اجتمع منها ثنتان فصاعداً ، أو واحدة فى معنى ثنتين ، امتنع الاسم من الصرف ، ولم يلحقه جرٌّ ولا تنوين ، وإنما كانت هذه عللاً حادثةً من قبيل أن الواحد قبل الجمع من غير وجه : من ذلك أن الجمع مركَّب من الواحد ، فالواحد أصل له ، ومنها أن الواحد يدل على العدد والجنس ، كقولك « رجل » وكذلك الاثنان كقولك : « رجلان » ، وإذا (٤) جمعت فقلت (٥) : « رجالٌ » دلُّ على الجنس ، ولم يدل على العدد ، فالواحد أخفُّ من الجمع ؛ لأن الجمع يحتاج إلى معنى ثانٍ يكشف عدده ، والصفة أثقل من الاسم الذى ليس بصفة ؛ لأن الصفة لا تكون صفةً حتى يكون فيها معنى الفعل ، والفعل فرع على الاسم ، والاسم قبله ، وذلك قولك : « مررت برجلٍ قائمٍ » (٦) و« رأيتُ رجلاً منتظماً » وهو فى معنى « يقومُ » و« ينطلق » ، ويدل أيضاً (٧)

(١) فى د : « ما أحلته » .

(٢) ح د ت س : « التنوين والجر » .

(٣) فى ت : « العِللُ التسع » .

(٤) ح د ت س : « فإذا » .

(٥) ق س : « قلت » .

(٦) ت : « قائم » .

(٧) كلمة : « أيضاً » ساقطة من ح س . وفى د : « على ذلك أيضاً » .

على ذلك أن الصفة لا تحسن إلا أن يتقدمها الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني طويل»، لم يكن في حُسن «جاءني رجلٌ طويلٌ». فاحتياج الصفة إلى تقدم الاسم<sup>(١)</sup> حتى يحسن، كاحتياج الفعل إلى الاسم حتى ييجوز.

ووزن الفعل معنى حادث: لأن الفعل حادث فوزنه لا بحالة حادث<sup>(٢)</sup>.

والتعريف حادث: لأن الاسم نكرة في أول أمره، مبهمة في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف، حتى يكون اللفظ له دون سائر جنسه، كقولك: «رجل»، فيكون هذا اللفظ لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد من الجنس بعينه، فنقول: «الرجل». فيكون مقصوراً على واحد بعينه، ونقول: «زيد» ومعناه<sup>(٣)</sup> الزيادة، وهي نكرة من قولك: «زاد يزيدُ زيداً»:

كقول الساعر:

وَأَنْتُمْ تَعْتَسِرُ زَيْدٌ عَلَى مَائِنِهِ فَأَجْبِعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكَيْدُونِي<sup>(٤)</sup>

ثم سُمي به<sup>(٥)</sup> رجل، فتعرف حيث جعل لشخص بعينه فكان التعريف حادثاً.

(١) في د: «الوصوف».

(٢) عبارة: «فوزنه». حادث «ساقطة من د».

(٣) في ق: «وصفاء» وهو محريف.

(٤) البيت من قصيدة مفضلية لدى الإصمعي العدواني في شرح المفضليات (الأيل) ن ١٢/٣١ ص ٣٢٣ وهو في مقاييس

اللغة ٢٠/٣ وغير منسوب في شرح ابن عيسى ٣٠/١

(٥) في د: «ها».

وَالْعُدْلُ فَرْعٌ : لِأَنَّ الْعُدْلَ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاتُ شَيْءٍ فِي الْإِسْمِ يَغْتَبِرُهُ عَنِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ ، فَيَصِيرُ مَعْدُولًا .

وَالْمُعْجَمَةُ فَرْعٌ : لِأَنَّهَا دَخِيلَةٌ فِي<sup>(٢)</sup> كَلَامِ الْعَرَبِ ، لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَعْتَادُونَ التَّكَلَّمَ بِهِ كَلَامُهُمُ الْعَرَبِيَّ ، ثُمَّ الْكَلَامُ الْعَجَمِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَجَعَلَ الْإِسْمِينَ اسْمًا وَاحِدًا هُوَ<sup>(٣)</sup> فَرْعٌ : لِأَنَّهُ تَرْكِيبُ الْإِسْمِ الْوَاحِدِ ، فَهُوَ بَعْدَ الْإِسْمِ الْمَفْرُودِ .

وشبه التأنيت باللفظ والزيادة من أبن الأشياء أنه فرع : لأن المشبه به فرع : والتأنيت بعد التذكير ، من قَبْلِ أَنْ كُلُّ مَعْلُومٍ يَصِحُّ<sup>(٤)</sup> الْإِخْبَارُ عَنْهُ : لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يَصْلُحُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَبْعَثَ عَنْهُ شَيْءٌ ، وَالشَّيْءُ مَذْكُورٌ ، وَفِي الْأَشْيَاءِ مَا لَا تَصْلُحُ الْعِبَارَةُ عَنْهُ بِلَفْظِ مُؤَنَّثٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « اللَّهُ كَرِيمٌ » وَ « اللَّهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » وَ « هُوَ أَعَزُّ الْأَشْيَاءِ » وَ « هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ » كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ، قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾<sup>(٨)</sup> ، أَرَادَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا اللَّهَ<sup>(٩)</sup> ، وَلَا يَقَعُ<sup>(١٠)</sup> عَلَيْهِ [ عَزَّ وَجَلَّ ]<sup>(١١)</sup> لَفْظُ كَلْفِظِ الْمُؤَنَّثِ . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ التَّأْنِيثَ قَدْ

(١) عبارة : « فرع لأن العدل » ساقطة في ت بسبب انتقال النظر .

(٢) في د س ت : « على » .

(٣) كلمة : « هو » ساقطة من د .

(٤) ح : « يصلح » .

(٥) ح ي س ت : « فإنه » .

(٦) ت : « يبعث » .

(٧) سورة الأنعام ٦/١١٩ وكلمة « شهيد » ليست في ح د س ت .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في ت .

(٩) سورة القصص ٢٨/٨٨

(١٠) عبارة : « أراد .. الله » ساقطة من ي .

(١١) ح د س : « فلا » .

(١٢) زيادة من ت .

يكونُ بعلاماتٍ حادثةٍ في الاسم : كمولك « قائم » و « قائمه » فلو لا أنَّ التانيثَ معنَى حادثٍ في الاسم ، لم يُحتجَّ له إلى لفظٍ زائدٍ يدلُّ عليه .

فهذه الأَشياءُ المانعةُ للصرفِ مشبهةٌ<sup>(١)</sup> بنقلِ الأفعالِ ، والأَسْماءُ المتنوعةُ الصرفِ مشبهةٌ بالأفعالِ : لانْتِزاعِهما<sup>(٢)</sup> في النقلِ ، وليستِ الواحدةُ<sup>(٣)</sup> من هذه العللِ تبيِّحُ الاسمَ إذا دَخَلَتْه مَبْلَغُ الفعلِ في الثَقَلِ ، فلا<sup>(٤)</sup> تؤثرُ تأثيراً إذا انفردتِ في الاسمِ : لأنَّ للاسْمَ خَفَّةً قويَّةً بالاسميةِ ، فلا يزيلُها إلا عِلْتانُ فصاعداً .

فإن قال قائلٌ : إذا قلتُم إنَّ الأَسْماءَ التي لا تتصرفُ مشبهةٌ بالأفعالِ ، فلذلك أزلتمُ عنها<sup>(٥)</sup> الجرَّ والتنوينَ ، فهلا أسكتتموها لمساواةِ الفعلِ : لأنَّ الفعلَ لا يدخله الجرُّ والتنوينُ ، ويدخله السكونُ ؟!

ففي ذلك جوابانُ :<sup>(٦)</sup> أحدهما أن ما نُشِبَ بالشئِ لا يجبُ أن يساوى به في جميعِ حواله المشبَّهةِ ،<sup>(٧)</sup> فلما أشبهت هذه الأَسْماءُ الأفعالَ عما شملها من النقلِ ، سُوِيَ بينهما في

(١) في ب ق ي : « مشبه » .

(٢) ق ي : « لا اشتراكها » .

(٣) في ب ق ي : « الواحد » .

(٤) د س : « ولا » .

(٥) كلمة : « عنها » ساقطة من س .

(٦) إلى هنا ينتهي ما عندنا من نصِّ نسخة د وبعده : « ثم الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف الحسن بن عبد الله السيرافي في مطلع ربيع الآخر سنة أربع وتسعين وخمس مائة » .

(٧) في ح : « المشبه به » ، وهي ساقطة من ت .

اللفظ الذي لا يكون إجحافاً بالاسم ، فَمُبَعَّ التَّنْوِينِ والجُرِّ فقط ، وجُيِلَ مكان الجُرِّ الفتح ، فَحَصَلَ الحَذْفُ على شيء واحد ، وهو التَّنْوِينِ ؛ لأنَّ الجُرَّ قد جُيِلَ مكانه الفتح ولو سَكَنَّا<sup>(١)</sup> الاسم لأجحفنا بحذف التَّنْوِينِ والحركة منه ، وتسكِينُ الفعل في حال الجزم لا يكون إجحافاً به ، وذلك أنه غير مُتَوَّنٍ في الأصل ، فلم يذهب منه إلا شيء واحد .

والجواب الثاني : أن الاسم كان<sup>(٢)</sup> محركاً بحركات ثلاث يتبع كل واحدةٍ منهنَّ تنوِينٌ ، فلو سَكَنَّا الاسم الذي لا ينصرفُ في حالٍ ، وحركناه في حالٍ ، كان التسكِينُ لا يخلو أن<sup>(٣)</sup> يكون في حال رفع أو جر أو نصب ، وتكون الحركة في غيرها ، ولو فعلنا هذا لَكُنَّا<sup>(٤)</sup> قد خالفنا بين أشياء كانت منتظمة على حال واحدة ؛ لأنَّ هذه الحركاتِ الثلاث قد كانت مُقْتَرنةً بالتَّنْوِينِ ، فإذا دخلت عليها عِلَّةٌ فغيرُ جائز أن تُزِيلَ التَّنْوِينِ عن بعضها فقط ، وتُزِيلَ الحركةَ والتَّنْوِينِ عن البعض الآخرِ

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> : فإن قال قائلٌ : ما أنكرتم أن يكونَ الذي أزاله يُقَلُّ الاسم الذي لا ينصرف هو التَّنْوِينِ فقط ، وفتح الاسم في حال الجُرِّ ؛ لتلايشبه المضافَ إلى المتكلم ؟

فإن الجواب في ذلك أن يقال : الذي أزال التَّنْوِينِ<sup>(٦)</sup> هو الثقل الذي دخل عليه حتى أحلَّهُ محلَّ مَالِسٍ فيه تنوين ، فإذا أزلنا عنه التَّنْوِينِ لهُلُولِهِ محلَّ مَالِسٍ فيه تنوين أزلنا عنه

(١) في ت س : « اسكنا » . وفي ح : « فلو أسكنا » .

(٢) في س : « قد كان » .

(٣) ت س : « من أن » .

(٤) ح : « كنا » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٦) كلمة : « التَّنْوِينِ » ليست في س .

الكسر ، لحلوله محلّ ما ليس فيه كسرٌ ؛ لأنّ طريقها واحد<sup>(١)</sup> ، وليس المدع أن يدعى خلاف ما ظهر إلا ببرهانٍ ، وقد ظهر التّقل وظهر التنبير ؛ فقلنا : التغيير الظاهر للتقل للظاهر .  
فإن قال<sup>(٢)</sup> قائل : لو كان زوال الجرّ عن الاسم الذى لا ينصرف ، لما ذكرت من التّقل ، لكان الرفع أولى بزواله عنه ، لأنّ الضم أنقل من الكسر .

فيقال<sup>(٣)</sup> : ليس كون الضم أثقل من الكسر يمنع أن يدخل الضمّ ما لا يدخله الكسر ؛ لأنّ الفعل أنقل من الاسم ؛ ولذلك نقص عن حركاته وتنوينه ، ويدخله الضم ، ولا يدخله الكسر ، وكذلك<sup>(٤)</sup> ما شبه به ، وجرى مجراه فى التّقل ، وأعطى لفظه حركات الفعل لمشاكلتها فى التقل<sup>(٥)</sup> .

ثم نرجع إلى الفصل الذى قدمناه من كلام سيبويه :

قوله : « اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ، ووافقه فى البناء » ، أراد به باب « أفعل » الذى مؤنثه « فعلاء » ، وهو اسم مضارع للفعل ، ومضارعه أنه صفة والفعل يوصف به أيضا ، كقولك : « مررتُ برَجُلٍ أَحْمَرٍ » و « مررتُ برَجُلٍ يَأْكُلُ »<sup>(٦)</sup> ، ويضارعه أيضا أن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، والنعت لا يحسن إلا بتعوت ، ومشاركته له<sup>(٧)</sup> فى البناء أن « أَحْمَرٌ » الهمزة فيه زائدة ، كما هى زائدة فى « أَذْهَبُ » ووزنها « أفعلُ » .

(١) فى ت س : « طريق واحد » .

(٢) كلمة : « قال » ساقطة من ي .

(٣) ح : « فيقال له » . وفى ت : « قيل له » .

(٤) ح : « فكذلك » .

(٥) عبارة : « وأعطى لفظه ... فى التقل » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٦) فى ي : « يأكلون » تحريف .

(٧) ح : « إياه » وفى ت : « وموافقه إياه » .

وقوله : « أُجْرِي لَفْظُهُ مُجْرَى مَا يَسْتَقِيلُونَ » ، يعني لفظ « أحمَر » وبابه ، مجرى الفعل وهو ما يستقلون<sup>(١)</sup> ، و « منعه ما يكون لما يستخفون » يعني منعه التثوين والجر ، الذي يكون للاسم المستخف .

وقوله :<sup>(٢)</sup> : « وذلك نحو : أبيض [ وأحمر ]<sup>(٣)</sup> وأسود ، فهذا بناء : أذهب ، وأعلم » .

وقوله : « فيكون في موضع الجر مفتوحاً » ، يعني فيكون الاسم الذي لا يتصرف في موضع الجر مفتوحاً<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز أن يقال : فيكون في موضع الجر منصوباً ؛ لأن هذه الفتحة لم يُجِدْها في هذه الحال عاملُ النصب ، وإنما حملُ الجرُّ على النَّصْب في هذا الموضع ، إذ قد سقط لفظه ، لما قَدَّمنا<sup>(٥)</sup> ذكره<sup>(٦)</sup> من مشاكلة الفعل ، فاحتجج إلى تحمله على غيره . وكان حمله على النَّصْب أولى ؛ لما بينها من المشاكلة التي أنبأها<sup>(٧)</sup> في الموضع الذي ذكرنا فيه حملُ النصب على الجرِّ في تشبيه الأسماء وجمعها .

(١) عبارة : « يعني لفظ ... يستقلون » ساقطة من ت سبب انتقال النظر .

(٢) ح : « وهو قوله » .

(٣) ما بين المعقوفين من ح ت .

(٤) ح : « مفتوحاً في موضع الجر » .

(٥) كلمة : « قد » ليست من ح ت .

(٦) ح : « لما قد قدمنا » .

(٧) ت : « لما قدمناه » .

(٨) ح : « أبلت » وفي ت : « قدمناها » .



وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: «وأما مضارعتة في الصفة» .

يعني مضارعة «أحمر» الفعل<sup>(٢)</sup> في كونه . أعني كون<sup>(٣)</sup> «أحمر» صفة .

«فإنك لو قلت : أتأني<sup>(٤)</sup> اليوم قَوِيٌّ ، أو ألا<sup>(٥)</sup> بارداً ، ومررت بجميل ، كان ضعيفاً ، ولم يكن في حُسْنِ<sup>(٦)</sup> : أتأني رجل قَوِيٌّ ، وألا ماءً بارداً ، ومررت بِرَجُلٍ جميل» .

وقد مرَّ هذا كله .

ثم قال<sup>(٧)</sup>: «ألا<sup>(٨)</sup> ترى أن هذا يَقْبَحُ ها هنا ، كما أنَّ الفعل المضارع ، لا يُتَكَلَّمُ به إلا ومعه الاسم ؛ لأنَّ الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل» .

يعني : أن التعت لا يَحْسُنُ إلا بذكر المنعوت ، كما أن الفعل المضارع لا يستغنى عن الاسم . وإنما حَصَّ المضارع<sup>(٩)</sup> ، وإن كان الماضي قد شاركه في هذا المعنى ؛ لأنَّ التشبيه الذي ذكره<sup>(١٠)</sup> وقع بين المضارع وبين الاسم . وقد مرَّ هذا المعنى .

(١) بولاق ٦/١

(٢) ح : « للفعل » .

(٣) ت : « أعني ق كون » .

(٤) ح : « أتأنا » .

(٥) في بولاق « وألا » .

(٦) ق : « في جنس » محريف .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) في ح وبولاق وهارون : « أفلا » .

(٩) ح : « الفعل المضارع » .

(١٠) ق : ت : « فصدّه » .

ثم قال: <sup>(١)</sup> « ومع هذا أنك ترى الصفة تجرى في معنى يُفعل » .

يعنى : أنك تقول : « هذا ضاربٌ زيداً » و « هذا يضربُ زيداً » و « مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً » و « يضربُ زيداً » .

ثم قال: <sup>(٢)</sup> « فإن كان اسماً كان أخفَّ <sup>(٣)</sup> ، نحو أكلبٍ وأفكلٍ ، <sup>(٤)</sup> ينصرفان في النكرة » .

يعنى : فإن كان الذى وزنه وزن الفعل من الأسماء وليس بنعتٍ ، انصرف في النكرة ، وذلك أنه ليس فيه إلا علةٌ واحدةٌ ، وهى وزن الفعل .

فإن قيل : فأكلبٌ هى جمعٌ على وزن أقتلُ ، فينبغى أن تمتعه من الصرف <sup>(٥)</sup> بهاتين العلتين .

فالجواب : أن الجمع إذا كان يُجمع ، أو يتأقّى فيه الجمع <sup>(٦)</sup> ، كان محلّه محلّ الواحد ، ولم يُعتدّ به يُقلاً . وسنبين ذلك إن شاء الله فى باب مالا ينصرف . « فأكلبٌ » قد يقال فيه : « أكالبٌ » ، لو كسرت ، فلم يُعتدّ بجمعها وانصرفت فى النكرة .

ثم قال : <sup>(٧)</sup> « ومُضارعةُ أفعَل الذى يكون صفةً للاسم أنه يكون وهو اسمٌ صفةً <sup>(٨)</sup> » .

(١) بولاق ٦/١

(٢) بولاق ٦/١

(٣) بولاق : « كان أخف عليهم وذلك نحو » .

(٤) بولاق : « أفكل وأكلب » .

(٥) ق ت : « أن تمتعه العرب من الصرف » .

(٦) ق ت : « أو يتأقّى فيه ذلك » .

(٧) بولاق ٦/١

(٨) بعده ق ت : « كما يكون الفعل صفةً » .

يعنى : أن «أحمر» وبأبه يكون صفة<sup>(١)</sup> على هذا المثال ، وهو اسم ، كما يكون الفعل صفةً في قولك : «مررت برجل يضرب زيداً» . ، فشاركه في حال اسمية الفعل ، في كونها صفةً وانضم<sup>(٢)</sup> إلى ذلك وزن الفعل فامتنع من الصرف .

ثم قال<sup>(٣)</sup> : «وأما بِشَكْرُ ، فإنه لا يكون صفةً وهو اسم ، إنما يكون صفةً وهو

### فعل

يعنى<sup>(٤)</sup> أن «يَشْكُرُ» و«يَزِيدُ» و«تَغْلِبُ» و«أحمدُ» و«يَعْمُرُ» والأسماء الأعلام التي على مثال الفعل لا تتصرف لوزن الفعل والتعريف ، فمتى نُكِرَتْ انصرفت ، كقولك : «مررت ببشكرٍ وبشكرٍ آخر» ، و«ماكلُ يزيدُ أبا خالدٍ» ؛ لأن هذه الأسماء متى نُكِرَتْ زال التعريف عنها . وحصل لها من الثقل وَزْنُ الْفِعْلِ فقط ، فانصرفت ، وقد كانت هذه الأسماء ينعت بها في حال ما كانت أفعالاً ، كقولك : «مررتُ برَجُلٍ يَشْكُرُ زَيْدًا» ، و«هذا رجلٌ يزيدُ في البِرِّ» ، فلما سُمي بها بطل المعنى الذي كان من أجله يقع النعت بها وهو الفعلية ، فلم يبق له في حال التنكير إلا وزن الفعل ، وليس كذلك «أحمر» من قبل أن «أحمر» وقع في أول أحواله صفةً على وزن الفعل ، فشارك الفعل في حال فعليته في الوزن وفي معنى الصفة ، فمتنع الصرفُ لذلك .

(١) عبارة : « للاسم أنه ... صفة » ساقطة من قى بسبب انتقال النظر .

(٢) ح ت : « وانضاف » .

(٣) بولاق ٦/١ وقت : « وقال سيبويه » .

(٤) ق ت : « قال أبو سعيد » .

وقال سيويبه<sup>(١)</sup>: « اعلم<sup>(٢)</sup> أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً<sup>(٣)</sup>؛ لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرّف به ، فمن ثم<sup>(٤)</sup> أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .

قال أبو سعيد : قد تقدم من تفسيرنا ما دل على أن النكرة أخف من المعرفة ، وهي أشد تمكناً منها ؛ لأنها لخفتها<sup>(٥)</sup> احتمل ما لا تحتمله المعرفة ، واحتمالها ما لا تحتمله المعرفة أنها<sup>(٦)</sup> تحمل التنوين في الموضع الذي<sup>(٧)</sup> توجد الأسماء المعارف فيه<sup>(٨)</sup> غير منصرفة ، نحو « أحمد » و « طلحة » و « عمر » و « إبراهيم » ، إذا<sup>(٩)</sup> انكرت انصرفت ، فاحتملت حين خفت بتنكيرها ما لا تحتمله حين عرفت .

ويمكن الشيء المتمكن هو وجوده متصرفاً في أكثر من حركة ، إذا كان اللفظ يتصرف في حركتين ، ولفظ آخر يتصرف في أكثر من ثلاث<sup>(١٠)</sup> حركات وتنوين ، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوين أشد تمكناً ؛ لأنه أكثر تصرفاً .

(١) بولاق ١/٦

(٢) بولاق : « واعلم » .

(٣) ق : « ركنا » تحريف .

(٤) ح : « نمة » .

(٥) س : « يخفتها » .

(٦) ح : « لأنها » .

(٧) ح ت : « الموضع التي » .

(٨) ح ت : « فيها » .

(٩) ت : « وإذا » .

(١٠) ق ح ت س : « يتصرف في ثلاث حركات » .

وقد استعمل سيبويه لفظَ التمكن في الظروف ولم يرد بها الإعراب ، قال : كل ظرف يكون مرفوعاً في حال ومنصوباً في حالٍ فهو متمكن ، نحو قولنا اليوم والليلة وخلفك وأمامك : لأنك تقول : قمت اليوم ، وقمت<sup>(١)</sup> الليلة ، وقمت خلفك وأمامك ، فتكون ظرفاً ، ثم تقول : اليوم طيب<sup>(٢)</sup> ، والليلة باردة ، وخلفك واسع ، وأمامك ضيق ، فتكون<sup>(٣)</sup> أسماؤه مرفوعة ، فيقال لما جرى هذا المجرى من هذه الظروف ظرف متمكن ، فليس يراد به أنه متمكن بمعنى متصرفٍ أنه<sup>(٤)</sup> معرب ، وإنما يراد به أنه يدخله الرفع ، وكل ظرف لا يدخله الرفع فهو غير متمكن ، وإن كان معرباً نحو « قَبْلُ » و « بَعْدُ » و « عِنْدُ » ؛<sup>(٥)</sup> تقول : « أنا عندك » و « خرجت من عندك » و « رأيت قبلك » و « من قبلك » ، ولا تقول : عندك ولا قبلك ولا بعدك مرفوعاً بوجه من الوجوه ، فهذه غير متمكنة من الظروف ، وإن كانت معربةً بدخول الجر والنصب عليها .

وأما المتمكن من الأسماء فهو كل ما دخله الإعراب منصرفاً كان أو غير منصرفٍ ، وإنما كان غير منصرف<sup>(٦)</sup> متمكناً ؛ لأنه تصرف ضرباً من التصرف ، وهو تنقله من فتحة إلى ضمة ومن ضمة إلى فتحة .

(١) ح : « نمت » .

(٢) ت : « اليوم جلست » .

(٣) ح ت س : « فيكن » .

(٤) عبارة : « متمكن .. أنه » من ح ت س بسبب انتقال النظر .

(٥) في ح : « عند وبعد وقبل » . « بعده في ب ق ي : « وبعد » وهو تكرر !

(٦) ت س : « غير المنصرف » .

وقول سيبويه في آخر هذا الفصل<sup>(١)</sup>: « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة ». يعني : من<sup>(٢)</sup> أجل جُفَّة التنكير وتمكُن النكرة ، يكون أكثر الكلام الذي لا ينصرف متى نُكِّر انصرف ، كتحو ما ذكرنا من « طلحة » وما بعده من الأسماء .

والأسماء<sup>(٣)</sup> التي لا تنصرف في المعرفة والنكرة هي خمسة أسماء فقط : أفعل . إذا كان صفة ، نحو « أحمَر » و « أشقر » ، وفعلان الذي مؤنثه فَعْلَى ، نحو « سَكْرَان » و « غَضْبَان » ، ومؤنثها « غضبي » و « سكري »<sup>(٤)</sup> ، وما كان في آخره ألف التانيث ممدودة كانت أو مقصورة ، نحو « حمراء » و « حُبْلَى » ، وما كان من الجمع على مثال ليس للواحد ، نحو « مساجد » و « قناديل » ، وما كان معدولاً من العدد نحو « ثناء » و « ثلاث » إلى « عُشَار » ، وفيه لغتان : « فُعَال » و « مَفْعَل » من الواحد إلى العشرة ، وكلتاها لا تنصرف ، وسائر الأسماء منصرفة ، في حال التنكير .

(١) ح : « في آخر الفصل » .

(٢) س : « فمن » .

(٣) ح : « فالأسماء » .

(٤) ح ت س : « سكري و غضبي » .

فإن قال قائل: لم قال سيبويه « فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة ». ونحن نعلم أيضا أن أكثر الكلام<sup>(١)</sup> ينصرف في المعرفة ؟

فالجواب في ذلك: أنه أراد فمن ثم أكثر الكلام الذي لا ينصرف إذا نُكِر انصرف لأن ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة أكثر مما لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: « واعلم أن الواحد أشد تمكُّناً من الجمع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا من الجمع ما جاء<sup>(٤)</sup> على مثالٍ ليس يكون للواحد نحو « مساجد » و « مفاتيح » .

قال أبو سعيد: وقد تقدّم من التفسير ما دل على أن الواحد أشدُّ تمكُّناً من الجمع. وأما قوله: « فمن ثم<sup>(٥)</sup> لم يصرفوا من الجمع<sup>(٦)</sup> ما جاء على مثالٍ ليس يكون للواحد نحو « مساجد ومفاتيح ». فإن « مساجد » و « مفاتيح »<sup>(٧)</sup> وما جرى مجراها لا ينصرف، من قبيل أنه جمع، وأنه لا نظير له من الواحد، [ وقد علمت أن الجمع على ضربين: جمع له نظير من الواحد، وجمع لا نظير له من الواحد<sup>(٨)</sup> ] فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو

(١) ح ت: « ونحن نعلم أن أكثر الكلام أيضا » .

(٢) ح: « ولا النكرة » .

(٣) يولاتق ٧/١

(٤) هارون: « لم يصرفوا ما جاء من الجمع ». ويولاتق: « لم يصرفوا ما جاء من الجمع » .

(٥) س: « ثم » .

(٦) س: « الجمع » .

(٧) من قوله: « قال أبو سعيد » إلى هنا ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(٨) ما بين العنقوين من ت .

« مَسَاجِدُ » ونحوها ، والجمع الذي له نظيرُ من الواحد نحو « كِلَابٌ » و « فُلُوسٌ » ونظيرهما من الواحد « كِتَابٌ » و « سُدُوسٌ »<sup>(١)</sup> ، والجمع إذا كان له نظيرُ من الواحد لا يُعْتَدُّ به بُقْلًا ، فالجمع الذي لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمتنع الصرف<sup>(٢)</sup> : أحدهما أنه جمع ، والآخر أنه لا نظير له من الواحد ؛ لأن نفس الجمع لا يمنع شبه الواحد في اللفظ ، فإذا رأيناه جمعاً ورأيناه مخالفاً للواحد ، ومخالفة الواحد هو معنى ثانٍ ، صار كأنه جمع آخر ، كأنه جُمِعَ مَرَّتَيْنِ ، مُتِعَ الصرْفَ لذلك<sup>(٣)</sup> .

فإن قال قائل : فقد رأينا هذا البناء في الواحد ، وهو قولهم للضَّيْعِ « حَضَاجِرٌ » .

قال الحطيئة :

هَلَّا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جَا رِكَ إِذْ تُنْبِئُهُ حَضَاجِرٌ<sup>(٤)</sup>

قيل له : « حَضَاجِرٌ » جمع<sup>(٥)</sup> « حَضَجِرٌ » و « الحَضَجِرُ » العظيم البطن . وإنما لقبت الضيعة بهذا اللقب ، وصار عليها لها<sup>(٦)</sup> يُعْظَمُ بِظَنِّهَا ، ويُولَغُ لها في هذا الوصف ، فجعلت كأنها

(١) هامش ب : « وهو الطليسان » .

(٢) ح ت : « يمتنع من الصرف » .

(٣) ح ت س : « فمتنع لذلك الصرف » .

(٤) البيت في ديوانه ق ٩/٤٠ ص ١٦٨ ومادة (حضر) من الصحاح ٦٣٤/٢ واللسان ٢٧٨/٥ والناج ٥٠/٣

وحياة الحيوان ٣٠٠/١ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ٢٧٢ وأمثال مؤرج السدوسي رقم ١٢ وغير منسوب في مجالس تطلب ٣٧٦/٢ وشرح ابن عبيد ٣٧/١ : ٦٤/١ وفي بعض هذه المصادر اختلاف في الرواية . وفي ت :

« هلا عرضت » .

(٥) ت : « هي جمع » .

(٦) ح : « وصار لها عليها » .



ذات بطونٍ عظامٍ . والدليل على أن « حضاجرٌ » جمع « حضجرٌ »<sup>(١)</sup>

قول الشاعر :

حَضَجْرٌ كَأَمْ التَّوَامِئِينَ تَوَكَّاتٌ عَلَى مَرْفِقَيْهَا مُسْتَهَلَّةٌ عَائِشِرٌ<sup>(٢)</sup>

أراد أنه عظيم البطن كمرأة<sup>(٣)</sup> في بطنها ولَدَانِ ، وَتَمَّ لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر ، وَاتَّكَاتٌ عَلَى مَرْفِقَيْهَا ، فَتَنَّتْ بَطْنَهَا وَعَظَمَ ، فذلك أعظم ما يكون<sup>(٤)</sup> .

فإن قال قائل : إذا كنت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد ، فينبغي ألا تصرف « أَكَلَبًا » ؛ إذ لا نظير له من الواحد<sup>(٥)</sup> .

قيل له : لم يرد سيبويه بقوله : « على مثال ليس<sup>(٦)</sup> يكون للواحد » ما ذهب إليه ، إنما أراد : على مثال لا يُجْمَعُ جمعاً ثانياً ؛ لأن ما كان على مثال يتأق في جمع ثانٍ ، فهو بمنزلة الواحد .

فإن اعترض معترضٌ فقال : في الكلام أَفْعَلٌ نحو « أَنْكٌ » و « أَسْنَمَةٌ » ، فإن سيبويه قد نفى أن يكون في الواحد أَفْعَلٌ .

(١) في ي : « حضر » تعريف .

(٢) هو ثاني بيتين بلا نسبة في سيبويه ٢٥٣/١ والسننرى ٢٥٣/١ وهو في مادة (حضر) من اللسان ٢٧٨/٥ والتاج ١٥٠/٣ وشرح ابن عيش ٣٦/١

(٣) ح : « كمرأة » .

(٤) س : « وعظم بطنها أعظم ما يكون » .

(٥) ح : « لها في الواحد » .

(٦) ت : « لا يكون » .

ونحن نستقصى ما ينصرف ومالا ينصرف ، إذا صرنا إليه إن شاء الله .  
قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ،  
وهو أشدُّ تمكُّناً » .

وقد مر الكلام في تفسير ذلك ، والاحتجاج له .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : « وإنما يخرج التأنيث من التذكير » . يعني أن كل شيء مؤنث فله اسم  
مذكر ، وفي الأشياء مالا يسمى باسم مؤنث ، والتأنيث<sup>(٣)</sup> يخرج من التذكير ؛ لأن المؤنث  
نفسها هي مذكرٌ بغير اللفظ الذي أنتنتها به<sup>(٤)</sup> .

وقوله : « يخرج من التذكير » كقولك : يتفرَّع من التذكير ، ومثله في الكلام كثير ،  
كقولك : الإنسان يخرج من النطفة ، والكبير يخرج من الصغير ، وقد خرج من زيد  
شجاع ، أي<sup>(٥)</sup> تفرَّع منه<sup>(٦)</sup> ونشأ .

ثم قال<sup>(٧)</sup> : « ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه » . وهو الذي ذكرناه ؛  
إذ كان هذا اللفظ واقعا على كل مذكر ومؤنث بلفظ واحد<sup>(٨)</sup> .

(١) بولاق ٧/٦

(٢) بولاق ٧/٦

(٣) ت س : « فالتأنيث » .

(٤) ح ت : « أنت به » .

(٥) كلمة : « أي » ساقطة من س .

(٦) ت : « عنه » .

(٧) بولاق ٧/٦

(٨) ت : « آخر » .

ثم قال <sup>(١١)</sup>: «والتنوين <sup>(١٢)</sup> علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم». . . يعني أن التنوين علامة لما ينصرف من الأسماء؛ لأن المتكمن يقع على ما ينصرف وعلى <sup>(١٣)</sup> ما لا ينصرف، وما ينصرف أمكن مما لا ينصرف. فسمى المنصرف الأمكن، إذا كان غايبة استيفاء الحركات والتنوين.

ثم قال <sup>(١٤)</sup>: «وتركته علامة لما يستثقلون»، . . . يعني ترك التنوين علامة لما مئع من الصرف <sup>(١٥)</sup>.

قال سيبويه <sup>(١٦)</sup>: «وجميع ما لا ينصرف، إذا أُدْخِلَتْ <sup>(١٧)</sup> عليه الألف واللام أو أضيف، انجرَّ؛ لأنها أسماء أُدْخِلَ عليها ما يدخل على المنصرف، وأُدْخِلَ فيها المجرور <sup>(١٨)</sup>، كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، فأمنوا <sup>(١٩)</sup> التنوين».

قال أبو سعيد: إن سأل سائل فقال <sup>(٢٠)</sup>: إذا كان الاسم الذي لا ينصرف، متى دخل عليه الألف واللام أو أضيف، انصرف؛ لأنه بالإضافة والألف واللام يخرج عن شيء

(١٦) بولاق ٧/٦

(٢١) في س بولاق وهارون: «قالتين».

(٢٢) كلمة: «على» ليست في ت.

(٢٣) بولاق ٧/٦

(٢٤) ت س: «لما مع الصرف».

(٢٥) بولاق ٧/٦

(٢٦) بولاق: «إذا أدخل».

(٢٧) هارون: ٢٢/٦: «الجر».

(٢٨) بولاق: «أمنوا».

(٢٩) عبارة: «إن سأل سائل فقال» ساقطة من ق.

الفعل ، فينبغي أن تكون حروف الجرّ متى دخلت على اسمٍ لا ينصرف ، انصرف بدخولها ، كقولك : « مرّرتُ بأخمر » وما أشبه ذلك ، ففي ذلك أربعة أجوبة<sup>(١)</sup> :

الأول منها : أن يقال إن الإضافة والألف واللام ، متى دخلت واحدة منها على الاسم غير المنصرف ، أخرجته عن شبيه الفعل ، ثم تدخل عليه بعد ذلك العوامل ، وقد خرج عن شبيه الفعل ، فيعمل فيه ما يعمل في الأسماء المنصرفة ؛ لأنها صادفت شيئاً لا شبيه للفعل به ، وحروف الجرّ إذا دخلت على مالا ينصرف ، دخلت على شيءٍ مُشَبَّه للفعل ، فلم يكن لها فيه تأثير<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها صادقت ما يشبه الفعل .

والجواب الثاني : أن يقال قد رأينا الفعل تضاف إليه أسماء الزمان كقولك : « هذا يومٌ ينفع<sup>(٣)</sup> زيد » ، والإضافة بمحلّ حروف الجر ، ولم نره يُضاف ولا يدخل عليها الألف واللام . فلما جاز أن يُضاف إلى الفعل في حاله ، لم يكن دخول حروف الجر على الاسم المُشَبَّه له مما يُخْرِجُه عن شبيهه .

فإن قال قائل<sup>(٤)</sup> : فقد رأينا الألف واللام يدخلان<sup>(٥)</sup> على الفعل ،

(١) ح : « أوجه » .

(٢) س : « لها تأثير فيه » .

(٣) ح س ت : « يقوم » .

(٤) كلمة : « قائل » ليست في س .

(٥) ح ت س : « تدخل » .

كقول الشاعر :

فَيَسْتَخْرِجُ الزَّبْرُبُوعُ مِنْ نَاقِصَائِهِ      وَمِنْ جُحْرِهِ ذِي الشَّيْحَةِ الْيَتَّقِصُ<sup>(١)</sup>

أراد : الذي يَتَّقِصُ . قيل له : هذا شأؤ من أقبح ما يكون في ضرورة الشاعر .  
ولا يحتاج بئله .

والذي دَعَا الشاعر إلى ذلك ، مع الضرورة<sup>(٢)</sup> ، أنه رأى الألف واللام تكون بمعنى « الذي » كقولك : « مَرَّزْتُ بِالْقَائِمِ » ، أى بالذى قام ، فجعل « الْيَتَّقِصُ » بمعنى<sup>(٣)</sup> الذي يتَّقِصُ ، وأخطأ في ذلك ؛ لأن الألف واللام إذا كانتا<sup>(٤)</sup> بمعنى « الذي » نقل لفظ الفعل إلى اسم الفاعل .

والجواب الثالث : هو أنَّ عوامل الأسماء لا تَدْخُلُ على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، فلو صَرَفْنَا الاسمَ بدخول حرف<sup>(٥)</sup> الجر عليه ، لَوَجِبَ أَنْ تصرفه في كل حال ، من قِبَلِ أنه لا بُدُّ له في شيء من أحواله من دخول عامل عليه من عوامل الأسماء ، نحو إن وأخواتها<sup>(٦)</sup> ، وكان وأخواتها ، [ وظننت وأخواتها<sup>(٧)</sup> ] ، والابتداء والفعل

- 
- ( ١ ) البيت لدى الخري الطهوي في خزنة الأدب ١/١٦ : ٤٨٨/٢ وشرح شواهد المفني ٥٩ وهو غير منسوب في شرح ابن عبيش ١/٢٥ ويروى في هذه المصادر كلها : « بالشيخة » و« رابتنا في الأشياء والنظار ١/٢١٦ »  
( ٢ ) عبارة : « ولا يحتاج ... مع الضرورة » ساقطة من س .  
( ٣ ) في س : « بمنزلة » .  
( ٤ ) ت ح : « إذ كانت » .  
( ٥ ) ت : « حروف » .  
( ٦ ) عبارة : « إن وأخواتها » ساقطة من ح .  
( ٧ ) ما بين المعقوفين زيادة من ي ح ت س .

وهذه الأسماء كلها لا تدخل على الأفعال ، فلو صرفنا الاسم لأجل<sup>(١)</sup> هذه العوامل ، ليُظَلَّ  
منع الصَّرف البتَّة .

والجواب<sup>(٢)</sup> الرابع : هو أن الصَّرف إنما هو جواز الجرِّ والتنوين في الاسم<sup>(٣)</sup> ،  
ولا يُتَّفَرَّدُ أحدهما من<sup>(٤)</sup> صاحبه ، ومتى<sup>(٥)</sup> دخله التنوين جاز فيه الجر ، ومتى جاز فيه الجر  
دخله التنوين ، فإذا أضيف الاسم ، أو دخله<sup>(٦)</sup> الألف واللام ، فالإضافة والألف واللام  
يقومان مقام التنوين ، فكأن الاسم قد نُون<sup>(٧)</sup> ، وإذا نُون جاز دخول الجر عليه ، وليس  
كذلك إذا دخله حرف من حروف الجر ؛ لأن دخوله لا يقوم مقام التنوين الذي هو علامة  
الصرف .

قوله : « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر » .

يعنى جاز دخول الجرِّ عليه بدخول عامله ، ليس أنه بالإضافة ودخول الألف واللام  
ينجرُّ لا بحالَّة ، وهذا كلامٌ مفهومٌ .

وقوله : « لأنها أسماؤه أدخل عليها ما أدخل على المنصرف » . يعنى الألف واللام .

(١) س : « من أجل » .

(٢) ت : « والوجه » .

(٣) ت : « على الاسم » .

(٤) ح ت س : « عن صاحبه » .

(٥) س : « متى » .

(٦) س : « دخله » .

(٧) ي : « النون » تحريف .

وقوله : « أدخل<sup>(١)</sup> فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف » . يعني أضيف كما أضيف<sup>(٢)</sup> المنصرف ، والمجرور هو المضاف إليه .

وقوله<sup>(٣)</sup> : « ولا يكون ذلك في الأفعال » . يعني ولا يكون الألف واللام والإضافة في الأفعال . وتقدير لفظ اعتلاله هو أن يقال : لأنها أسبأ دخل عليها من الإضافة والألف واللام ما لا يكون في الأفعال .

وقوله : « فأمنوا التنوين » يعني بدخول الألف واللام والإضافة<sup>(٤)</sup> أمنوا أن يكون في الاسم تنوين مقدر<sup>(٥)</sup> يكون حذفه علامة لمنع الصرف : لأن ما لا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف ، وليس ذلك فيها ذكر .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> « فجميع ما يترك صرفه يضارع<sup>(٧)</sup> به الفعل ؛ لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكّن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم<sup>(٨)</sup> » .

( ١ ) س : « وأدخل » .

( ٢ ) ت : « يضاف » .

( ٣ ) كلمة : « وقوله » ساقطة من ي .

( ٤ ) س : « بدخول الإضافة والألف واللام » .

( ٥ ) ق ي ت س : « يقدر » .

( ٦ ) بولات ٧ / ١ وق ت : « ثم قال » .

( ٧ ) بولات : « مضارع » .

( ٨ ) عبارة : « كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم » ساقطة من ي .

يعنى جميع ما يترك صرفه من الأسماء يضارع الفعل بالتقل الذى دخله . وقد وصفنا  
كيفية .

وقوله : « وإنما فُعلٌ ذلك به » ، يعنى : وإنما فُعلٌ منع الصرف به ، يعنى بالاسم الذى  
لا ينصرف ؛ « لأنه ليس له تمكن غيره » يعنى تمكن الاسم المنصرف ، « كما أن الفعل ليس  
له تمكن الاسم » .

ثم قال : <sup>(١)</sup> « وأعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع ، حذف فى الجزم ؛ لنلا  
يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع <sup>(٢)</sup> ، وذلك  
قولهم <sup>(٣)</sup> : « لم يرم » و « لم يغر » و « لم يخش » ، وهو فى الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو  
يغرّو ويرمى <sup>(٤)</sup> ويخشى » .

قال أبو سعيد : إن سأل سائل فقال : إذا قلت « لم يرم » فما علامة الجزم فيه ؟  
قيل له : حذف الياء .

فإن قال : كيف جاز أن يكون حذف حرفٍ من نفس الكلمة علامة إعراب ؟  
قيل له : إنما جاز ذلك <sup>(٥)</sup> ؛ لأن هذا <sup>(٦)</sup> الحرف مشبهٌ للحركة ، وذلك أن الحركة منه  
مأخوذة ، وعلى قول بعضهم : هو حركة مُشَبَّعة ، ومع ذلك فقد كان فى حال الرفع لا يدخله

( ١ ) بولاق ٧/١ وفى ت : « ثم قال سيويه » .

( ٢ ) بولاق : « وأجمع » .

( ٣ ) بولاق وكذلك ح ت س : « قولك » .

( ٤ ) ت وبولاق : « هو يرمى ويغرّو » .

( ٥ ) كلمة : « ذلك » ليست فى ح .

( ٦ ) ت : « هذه » تحريف .



حركة، كما لا تدخل الحركة حركة، فلما أشبه الحركة، والجزمُ يحذف ما يُضادُه من الحركات، حذف هذه الياء؛ إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفها جزءاً، كما يكون حذف الحركة جزءاً.

فإن قال قائل: فما قولكم في الياء والواو في حال الرفع، هل تقولون: إن سكنها علامة الرفع، أم علامة الرفع ضمةٌ محذوفةٌ؟

فإن الجواب في ذلك أن يقال: علامة الرفع ضمةٌ<sup>(١)</sup> محذوفة، استنقل اللفظُ بها على ياءٍ قبلها كسرة، أو واوٍ قبلها ضمةٌ، والنيةُ فيها الحركة، كما أننا إذا قلنا: «يَحْتَسِي» فليست علامة الرفع سُكُونُ الألف؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنةً، وهي في حال<sup>(٢)</sup> النصب أيضاً بألفٍ، والحركة فيها مقدرة، وإن لم يُمكن اللفظُ بها، وكذلك الأسماء التي أواخرها<sup>(٣)</sup> ياءٌ قبلها كسرة: نحو «القَاضِي» و«الرَّايِي» إذا قلت: «هَذَا القَاضِي» و«مَرُودُ القَاضِي»، فليس علامة الجر والرفع<sup>(٤)</sup> فيها سكنون الياء، وكذلك ما كان في آخره أَلْفٌ<sup>(٥)</sup>، نحو «العَصَا» و«الرَّحِي» تكون في حال النصب والرفع والجر<sup>(٦)</sup> ساكنة الألف، والحركات المختلفة مقدرةٌ فيها على حَسَبِ أحواله، ولو كان سُكُونُ الحرف علامةَ الإعراب<sup>(٧)</sup>؛ لوجب أن تكون «العَصَا» و«الرَّحِي» وما جرى مجراها مبنياً؛ لأن رفعه وجره ونصبه<sup>(٨)</sup> بسكون الألف وهذا لا يقوله<sup>(٩)</sup> ذُوْلُبُّ.

(١) كلمة: «ضمة» ساقطة من ح.

(٢) في: «حالة».

(٣) ت: «التي في أواخرها».

(٤) ح ت س: «الرفع والجر».

(٥) عبارة: «آخره أَلْفٌ» ساقطة من س.

(٦) ت: «والجر والرفع».

(٧) ت س: «علامة الإعراب».

(٨) ت: «ونصبه وجره».

(٩) ح ت س: «وهذا مالا يقوله».

وقوله: «واعلم أن الآخر إذا كان يَسْكُنُ في الرفع»، أراد: «يغزو» و«يرمى»<sup>(١)</sup>، ولم يُرد بقوله: «يَسْكُنُ في الرفع»<sup>(٢)</sup> أن السكون هو علامة الرفع، وإنما أراد: يسكن في حال<sup>(٣)</sup> الرفع بالضم المقدّر.

وقوله: «حُذِفَ في الجزم؛ لتلاً يكونُ الجِزْمُ بمنزلة الرفع»، يعني: حذف الحرف الساكن علامة للجزم؛ لأنهم لو اقتصروا على حذف الضم المقدّر، لاستوى لفظُ الجزم والرفع، فحذفوا شيئاً ليفرق<sup>(٤)</sup> بينها في اللفظ.

وقوله: «فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجمع»، يعني: حذفوا الياء في «يرمى» كما حذفوا الحركة في «بذهب»، ونون الاثنين والجمع<sup>(٥)</sup> في يقومان، ويقومون.

(١) عبارة: «أراد: يغزو ويرمى» ساقطة من ح س.

(٢) عبارة: «بقوله: يسكن في الرفع».

(٣) ي: «في حالة».

(٤) ح س: «يفرق».

(٥) س: «والجمع».

﴿ هذا <sup>(١)</sup> باب المسند والمسند إليه ﴾

« وهو <sup>(٢)</sup> ما لا يستغنى <sup>(٣)</sup> واحد منها عن الآخر ، ولا يجيد المتكلم منه بدأ »

قال أبو سعيد : أما قوله : « المسند والمسند إليه » ففيه أربعة أوجه <sup>(٤)</sup> أجودها وأرضاها :

أن يكون « المسند » معناه « الحديث <sup>(٥)</sup> » و« الخبر » . و« المسند إليه » المحدث عنه ، وذلك على وجهين : فاعل وفعل <sup>(٦)</sup> : كقولك : « قامَ زَيْدٌ » و« يتَطَلَّقُ عَمْرٌ » واسم وخبر <sup>(٧)</sup> : كقولك : « زَيْدٌ قَائِمٌ » و« إنَّ عَمْرًا مُتَطَلِّقٌ » . فالفعل حديث عن الفاعل ، والخبر حديث عن الاسم ، فالمسند <sup>(٨)</sup> هو الفعل ، وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبر عنه .

(١) بولاق ٧/٦

(٢) بولاق : « وما » .

(٣) هارون ٢٣/٦ : « يغنى » .

(٤) كلمة : « أوجه » ساقطة من ق

(٥) ب ق ح : « الحديث » تحريف .

(٦) ح ت س : « فعل وفاعل » .

(٧) عبارة : « كقولك ... وخبر » ساقطة من ي .

(٨) س : « والمسند » .

وإنما كان المسندُ الحديثَ ، والمسندُ إليه المحدثُ عنه<sup>(١)</sup> ، كقولنا في الحديث الذي يُحدِّثُ به عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> هذا الحديث<sup>(٣)</sup> مسندٌ إلى رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup> ، فالحديث هو المُسندُ ، ورسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> هو المسندُ إليه

والوجه الثاني : أن يكون التقدير فيه : هذا باب المسند إلى الشيء ، والمسند ذلك الشيءُ إليه ، وحذف من الأول ، اكتفاءً بالثاني ، وذلك هو الأسمُ والخبرُ ، والفعلُ والفاعلُ ، وكل واحد منها محتاج إلى صاحبه ، وكل واحد منها مسندٌ إلى صاحبه<sup>(٦)</sup> ؛ لاحتياجه إلى صاحبه ، إذ لا يتم إلا به ؛ كقولك لمن تخاطبه : « إنما أمرى مُسندٌ إليك » ، أى أنا محتاج إليك فيه وأنت قيِّمه .

والوجه الثالث : أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلِّ حال ، والمسند إليه هو الأول<sup>(٧)</sup> ، فإذا كان فعلاً وفاعلاً ، فالمسند هو الفاعل ، والمسند إليه هو الفعل ، وإن كان مبتدأً وخبراً ، فالمسند هو الخبر ، والمسند إليه هو المبتدأ ، ويكون بمنزلة المبتدأ والمبتدأ عليه ، فالمتبى هو الثاني فعلاً<sup>(٨)</sup> كان أو خبراً ، والمتبى عليه هو الأول ، وإنما كان الأول هو المسند إليه ، والمتبى عليه<sup>(٩)</sup> من قبل أنك جئت به ، فجعلته أصلاً لما بعده ، ولم تبيِّه على شئٍ قبله .

(١) عبارة : « وإنما كان المسند .. عنه » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٢) ما بين المعرفين من قى ح س .

(٣) ت س : « هذا حديث » .

(٤) ما بين المعرفين من قى ح .

(٥) قى ح : « والنبي ﷺ » .

(٦) عبارة : « وكل واحد منها مسندٌ إلى صاحبه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٧) كلمة : « هو » ساقطة من ح س .

(٨) ت : « فاعلاً » ومثل ذلك في هامش ب .

(٩) عبارة : « هو الأول ... والمتبى عليه » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

ثم جئت بما بعده ، وهو محتاج إلى ما قبله ، فصار فرعاً عليه ، فلذلك قيل : مبنًى للثاني ، إذ كان هو القَرَعُ ، وقيل الأول مبنًى عليه ، إذ كان هو الأَصْلُ ، كما تبنى الفروع على الأساس .

الوجه الرابع : وهو أن يكون المسند هو الأوَّل على كل حال ، والمسند إليه الثاني على كل حال . فإن كان فَعَلٌ وفَاعِلٌ ، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه ، وإن كان مبتدأ وخبراً فالمبتدأ هو المسند ، والخبر هو المسند إليه ، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، في أن المضاف هو الأول ، والمضاف إليه<sup>(١)</sup> هو الثاني ، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد تقول : « أُسْنَدْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ<sup>(٢)</sup> » ، و« أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَيْهِ . » .

قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ قَتِيْبٍ مُسْطَبٍ<sup>(٣)</sup>

أى أسندناها ؛ فعلى هذا الوجه يكون مسنداً<sup>(٤)</sup> إلى الثاني ، وذلك أنك جئت بالأول ، فَعَلِمَ أنه لا يُدَّ له من غيره ، وأنه مُحتَاج إلى ما بعده ، فأسندته إلى الثاني فَتَمَّ ، فَتَيَّبَ هذه الوجوه فإنها محتملة كلها .

(١) عبارة : « في أن المضاف هو الأول والمضاف إليه » ساقطة من ح سبب انتقال النظر .

(٢) ت س : « الشيء . »

(٣) البيت في ديوانه في ٤٩/٢ ص ٥٣ واللسان (ضيف) ١١٣/١١

(٤) في ح ت : « يكون الأول مسنداً . »

قال سيبويه<sup>(١)</sup> « فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه » ، يعني الخبر « وهو قولك :  
عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ » .

يعنى : فمن باب المسند والمسند إليه الذى أحكمنا معانيه ، المبتدأ وما بعده إلى قوله :  
« يذهب عبد الله » .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : « فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر<sup>(٣)</sup> فى  
الابتداء » . يعنى : لا بد للفعل من فاعل ، كما لا بد<sup>(٤)</sup> للابتداء من خبر ، وكل واحد منها  
محتاج إلى صاحبه ثم قال<sup>(٥)</sup> : « ومما يكون بمنزلة الابتداء والخبر كان عبد الله منطلقاً ،  
وليت زيدا منطلق : لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده . »

قال أبو سعيد<sup>(٦)</sup> : اعلم أن الاسماء التى لا بد لها من أخبارها هى أربعة : المبتدأ لا بُدَّ  
له<sup>(٧)</sup> من خبر وهو أصل هذه الأربعة ، واسم كان وأخواتها ، كقولك : كان زيد منطلقاً ،  
وأصبح زيد ذاهباً ، وليس عمرو عندنا ، واسم إن وأخواتها ، كقولك : إن زيدا منطلق ،  
وليت أباك قائم ، والمفعول الثانى<sup>(٨)</sup> من مفعولى ظننت وأخواتها كقولك : ظننت عبدك  
ذاهباً ، وحسبت أباك منطلقاً .

(١) بولاق ٧/١

(٢) بولاق ٧/٨

(٣) ح : « كما لا بد للاسم الأول من الآخر » .

(٤) ت : « كما لم يكن بد » .

(٥) بولاق ٧/٦

(٦) حجارة : « قال أبو سعيد » ليست فى ح .

(٧) ت س : « ولا بد له » .

(٨) ح س : « الأول » .

غير أن ظننت وأخواتها يجوز أن يُكتفى بها وبفاعليها عن المفعولين فنقول : ظننت ، وحسبت<sup>(١)</sup> وتسكت<sup>(٢)</sup> كما قالت العرب في مثل لها : « مَنْ يُسْمَعُ بِخَلِّ (٣) ، أَى : يُظَنُّ وَيُتَّهَمُ ، يقوله الرجل إذا بُلِّغَ سببنا عن رجل فسأتمه . ويَخَلُّ من خَالَ يخال ، ولم يأت بمفعوليه ، فإذا أتيت بالمفعول الأول فلا بُدَّ له من الثاني . وسنُجِكم هذا بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله ، و« كان » و« إن » متى أتيت بهما ، أو بواحدة من أخواتها فلا بُدَّ أن تأتي بالاسم والخبر .

فهذه الأربعة التي ذكرناها داخلة في باب المسند والمسند إليه ؛ لأن كل واحد من الاسم والخبر ، محتاج إلى الآخر ؛ فلذلك جعل سبويه « كان عبداً لله منطلقاً ، وليت زيدا منطلقاً » ، بمنزلة المبتدأ والخبر<sup>(٤)</sup> ، وأدخله في جملة ما انعقد عليه الباب .

ثم قال<sup>(٥)</sup> : « وأعلم أن الاسم أوله<sup>(٦)</sup> الابتداء ؛ وإنما يدخل الناصب ، والرافع سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ<sup>(٧)</sup> » .

(١) س : « وأحسب » .

(٢) ي : « وتسكن » .

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٦٩/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رفاعه ١٠٨

(٤) كلمة : « والخبر » سائفة من ت س .

(٥) بولاق ٧/٨ بوق ت : « ثم قال سبويه » .

(٦) بولاق : « أول أحواله » .

(٧) ح : « على الابتداء » !

قال أبو سعيد : أما قوله : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء » فهو كلام بين ، من قبيل أن المبتدأ معرّي من (١) العوامل اللفظية ، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره : لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما ، ثم تُركّب فيقترن بعضها ببعض ، فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها ، وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه ، ثم يدخل الناصب على المبتدأ إمّا تأكيداً ، وإمّا لتغيير (٢) معنى : فالتأكيد : « إن زيدا قائم » والمعنى زيدا قائم ، وتغير المعنى « ليت زيدا منطلق » والأصل زيد منطلق ، مبتدأ وخبر (٣) ، فدخلت ليت فنصبت ما كان مبتدأً وغيرت المعنى ، والرّافع الذي دخل على المبتدأ كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها (٤) إذا لم يُسم فاعلوها : كقولك : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا » ، و« ظَنَّ (٥) بَكْرٌ أَخَاكَ » ، وهذان الرفعان هما غير الابتداء ، ودخلا على الابتداء فأزالاه (٦) .

(١) س : « عن » .

(٢) ق : « لتغير » .

(٣) س ت : « زيد منطلق خبر » .

(٤) جملة : « وظننت وأخواتها » ساقطة من ق .

(٥) ق ي : « ظننت » تحريف .

(٦) ت : « وأزالاه » .



وقد يدخل الجار على المبتدأ في قولك : « ما عندي من <sup>(١)</sup>أحد » و« هل عندك <sup>(٢)</sup> من مال ؟ » ، والمعنى « ما عندي أحد » ، و« هل عندك مال <sup>(٣)</sup> ؟ » ، فأحد <sup>(٤)</sup> ؛ ومال يرتفعان بالأبتداء ، ثم دخل عليهما الجار ، ومن ذلك أيضاً قولك <sup>(٥)</sup> : « حسبك زيد » ، فيكون حسب مبتدأ ، وزيد الخبر ، ثم نقول : « بحسبك زيد » ، فيدخل حرف الجر على ما كان مبتدأ قبل دخوله .

وقد ظن بعض الناس أن ( الباء ) في « مررت بزيد » و( من ) في « أخذت وأخذت من زيد <sup>(٦)</sup> » هو ما عناه سيبويه من دخول الجر على المبتدأ ، وظن أن قوله : « المبتدأ » ما يكون مبتدأ في حال ، وهو على غير ما ظن <sup>(٧)</sup> ؛ لأن ما يدخل على المبتدأ هو الذي إذا نزع <sup>(٨)</sup> صار <sup>(٩)</sup> مبتدأ ، وليس ذلك في « مررت بزيد » .

(١) كلمة : « من » ساقطة من ح .

(٢) ت : « هل لك » .

(٣) عبارة : « والمعنى ... مال » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٤) س ح : « وأحد » .

(٥) ت : « قولك أيضاً » .

(٦) ت : « مررت بزيد وأخذت من زيد » . وفي س : « ومن في أخذت من زيد » .

(٧) ح ت : « وهو الاسم على غير ما ظن » !

(٨) ب ق ي : « فرغ » تحريف .

(٩) ج من : « كان » .

قول<sup>(١)</sup> سيبويه: «اعلم أن الاسم أوله الابتداء» يعنى: المبتدأ<sup>(٢)</sup> لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع. والابتداء هو العامل فيه، وستقف على هذا، غير أنه اكتفى بالمصدر عن الاسم، كقولك: «أنت رجائي» أى<sup>(٣)</sup> مرجوى<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «إنما<sup>(٥)</sup> يدخل الناصب»، يعنى إن وأخواتها، وظننت وأخواتها<sup>(٦)</sup>، والرافع سوى الابتداء»، يعنى كان وأخواتها، وظن وأخواتها، ورفعها<sup>(٧)</sup> غير الرفع الذى يوجبه الابتداء والجار، وهو الباء فى «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ» وما ذكر معه، تدخل هذه العوامل على المبتدأ، فتزيل<sup>(٨)</sup> الابتداء<sup>(٩)</sup> ويصير الاسم معرباً بها دون الابتداء.

قال سيبويه<sup>(١٠)</sup>: «ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ».

يعنى: أن الاسم المبتدأ المعربى من العوامل اللفظية قد تدخل عليه كان وإن<sup>(١١)</sup> وحروف الجر فيصير غير معربى من العوامل، وإذا كان غير معربى فقد صار غير مبتدأ.

(١) ق ح س: «قال».

(٢) عبارة: «يعنى المبتدأ» فى ت. وى س: «يعنى أوله المبتدأ» وهو كذلك فى هامش ب.

(٣) ح ت س: «فى معنى».

(٤) ق: «من حو» تحريف.

(٥) ت س: «وإنما».

(٦) عبارة: «وظننت وأخواتها» ساقطة من ق.

(٧) س: «ورفعها».

(٨) ي: «فتزيد» وفى ق: «فيهمل» وكلاهما تحريف.

(٩) عبارة: «فتزيل الابتداء» ليست فى س.

(١٠) بولاق ٧/١

(١١) س ت: «إن وكان».

قال: <sup>(١)</sup> « فلا <sup>(٢)</sup> تصل إلى الابتداء <sup>(٣)</sup> ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه » .

يعنى : لا تصل إلى الابتداء ، وهو تعرّبه من العوامل اللفظية ، وقد اقتسرت به العوامل إلا أن تحذف العوامل فيصير الاسم مبتدأ ؛ وإنما ذكر سبويه ذلك <sup>(٤)</sup> مستدلاً على أن المبتدأ هو الأول ، إذ كان <sup>(٥)</sup> لفظ المبتدأ هو موجود مع هذه العوامل ، وإنما الابتداء الراجع له زوال هذه العوامل .

وقوله : « ما دام مع ما ذكرت لك » يعنى : مادام المبتدأ مع ما ذكرت لك من العوامل إلا أن تدع <sup>(٦)</sup> العوامل .

ثم قال <sup>(٧)</sup> « وذلك أنك إذا قلت : « عبد الله مُنْطَلِق » ، إن شئت أدخلت عليه « رأيت » <sup>(٨)</sup> فقلت : « رأيتُ عَبْدَ اللَّهِ مُنْطَلِقاً . »

---

(١) يولاتى ٧/١

(٢) هارون : « ولا » .

(٣) ي : « المبتدأ » .

(٤) س ت : « هذا » .

(٥) س : « إذا كان » .

(٦) ت : « تدعه » .

(٧) يولاتى ٧/١

(٨) يولاتى : « أدخلت رأيت عليه » .

وقد مر نحو هذا ؛ لأن قوله « رأيتُ عبد الله منطلقاً » بمنزلة ظننتُ عبد الله منطلقاً  
ثم قال<sup>(٦)</sup> « فالمبتدأ<sup>(٣)</sup> أول<sup>(٣)</sup> كما أن<sup>(٤)</sup> الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة » .  
قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> وقد ذكرنا أن المبتدأ أول في هذا الباب ، وذكرنا في الباب الذي  
قبله أن الواحد أول العدد ، وأن النكرة<sup>(٦)</sup> قبل المعرفة .

- 
- (١) بولاق ٧/٦ .  
(٢) هارون ٢٤/٦ : « فالابتداء » . ت : « والمبتدأ » .  
(٣) ح : « الأول » وهو ليست في س .  
(٤) في س وبولاق : « كما كان » .  
(٥) زيادة من ت .  
(٦) ت : « والنكرة » .

﴿ هذا باب اللفظ للمعاني ﴾

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وسترى ذلك إن شاء الله<sup>(٢)</sup>» .

قال أبو يعقوب: هذا آخر الباب من كلام سيبويه<sup>(٣)</sup> . قوله: «اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين» يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتمل أن يكون أراد المحركتين؛ فإن كان أراد الكلمتين ، فهو نحو «دار» و«توب» و«إنسان» وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى ، وعليه أكثر الكلام ، وإن كان أراد باللفظ الحركة ، فهو قولك: «ما أحسن زيدا» إذا أردت التعجب ، و«ما أحسن زيد» إذا أردت أنه لم يحسن ، و«ما أحسن زيد» إذا استفهمت أي شيء منه أحسن ، أعينه ، أم أنفه ، أم وجهه ، أم خده<sup>(٤)</sup> ؟

وكذلك «ضرب زيد عمراً» اختلفت حركة زيد وحركة عمرو ، لاختلاف المعنيين ، إذ كان<sup>(٥)</sup> أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً<sup>(٦)</sup>

(١) بولاق ٧/٦

(٢) جملة: «إن شاء الله» ليس في ت. وفي بولاق: «إن شاء الله تعالى» .

(٣) بعده في المطبوع من كتاب سيبويه: «فاختلاف اللفظين لاختلاف هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجودة. ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشباه هذا كثير». وهذا من كلام غير سيبويه، كما أنه السراوق على ذلك فيما سياتي.

(٤) ح: «أرضه» .

(٥) س: «إذا كان» .

(٦) ح ت س: «مفعولاً به» .

وأما قوله : « واختلاف اللفظين ، والمعنى واحد » فهو على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الكلمتين . نحو : « الجلوس » و « القعود » ومعناها واحد ، ولفظاها مختلفان ، ونحو : « هَلَمْ » و « تَعَالَ » و « أَقْبِل » ، وعلى الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين هما الحركتين ، فهو قولك : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ » معناها واحد ، ولفظها مختلف ، ومثله قولك : « زَيْدًا ظَنَّتْ قَائِمًا »<sup>(١)</sup> و « زَيْدٌ ظَنَّتْ قَائِمٌ »<sup>(٢)</sup> ، حركاتها<sup>(٣)</sup> مختلفة<sup>(٤)</sup> ، ومعناها واحد .

وقوله : « واتفاق اللفظين واختلاف المعنى » على الوجه الذى جعلنا فيه اللفظين الكلمتين قولك : « عَيْنٌ » يَصْلُحُ لِمَعَانٍ شَتَّى مُخْتَلِفَةٍ ، منها : العَيْنُ التى تُبْصِرُ بها ، ومنها عَيْنُ الرُّكْبَةِ ، وَعَيْنُ المِيزَانِ ، وَالْعَيْنُ من عِيونِ المَاءِ ، وِدْبَارُ عَيْنٍ ، وَمَطَرُ العَيْنِ الذى من نحو القِبْلَةِ ، وَعَيْنُ القَوْمِ يكونُ الرئِيسَ<sup>(٥)</sup> ويكونُ الذى يبيحُ لهم عن الأخبَارِ<sup>(٦)</sup> ، و « جَلَسَ » إذا قَعَدَ ، و « جَلَسَ » إذا أتى نَجْدًا ، وهو جَلَسَ ، إلى<sup>(٧)</sup> غير ذلك<sup>(٨)</sup> كما لا يحصى كثرةً .

وعلى الوجه الذى جعلنا اللفظين فيه هما الحركتين قولك : « ضَرَبَ عمرو زَيْدًا »<sup>(٩)</sup> ، فيكون « زيد » مفعولا و « عمرو » فاعلا<sup>(١٠)</sup> ، ثم نقول : ضَرِبَ زيدٌ<sup>(١١)</sup> فيكون مفعولاً ، مرفوع اللفظ كلفظ الفاعل ، فانفق لفظ الفاعل ولفظ المفعول به والمعنى مختلف .

(١) ح : « منطلقا » .

(٢) ح : « منطلق » .

(٣) ت س : « حركاتها » .

(٤) عايش به : « مختلفات » و « عايش ي : « مختلفان » .

(٥) س : « للرئيس » .

(٦) انظر لمعان كلمة « العين » في اللغة : الكتاب الأثور عن أبي العميل الأعرابي ص ٨

(٧) عبارة : « وهو جلس إلى » ساقطة من ح س : وفى ت : « وهو جلس وغير ذلك » .

(٨) ح س : « وغير ذلك » .

(٩) ت : « زيد عمرا » .

(١٠) ت : « فاعلا وعمرو ومفعولا » .

(١١) ت : « ضرب عمرو » .

فإن قال قائل : لم أتق سيبويه بهذا الباب<sup>(١)</sup>، وما الفائدة<sup>(٢)</sup> فيه من طريق الإعراب ؟ فإن بعض النحويين أجاب عن هذا بأن قال : أراد سيبويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين ، وجعل هذا دليلاً على اختلاف الإعرابين ، لا اختلاف المعنيين ودليلاً على اختلاف الإعرابين والمعنى واحد ، واتفق الإعرابين والمعنى واحد<sup>(٣)</sup>، واتفق الإعرابين والمعنى مختلف ، وهذا يُذكر عن أبي العباس المبرد<sup>(٤)</sup>، وكان ينكر الوجه الآخر ، وهو أن يقول القائل : إن سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط<sup>(٥)</sup>، ويقول : لم يذهب إليه سيبويه .

قال أبو سعيد : والذي عندي في ذلك<sup>(٦)</sup> أن الذي قصده سيبويه على ما يتوجه القول في صحته — والله أعلم — أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه ، لأنه جملة<sup>(٧)</sup> أدليلاً على شيء سواه ، وذلك أن في الناس<sup>(٨)</sup> من يزعم أنه لا يجيء لفظان مختلفان إلا ومعناها مختلف ، علمناه أو جهلناه ، وهو قول جماعة من النحويين ، ويحكى هذا<sup>(٩)</sup> عن ثعلب<sup>(١٠)</sup> عن ابن الأعرابي<sup>(١١)</sup>، وإليه كان يذهب ثعلب<sup>(١٢)</sup> فيما حكى لي ، وعاب قوم من الناس اتفاق

(١) ت : « بهذا اللفظ » .

(٢) ي : « وما القائل » تحريف .

(٣) عبارة : « واتفق الإعرابين والمعنى واحد » ليست في ت س .

(٤) كلمة : « المبرد » ليس في ح س . وأبو العباس المبرد هو محمد بن يزيد عبد الأكرم الأزدي اللغوي النحوي المشهور ، ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر مقدمتنا لتحقيق كتابه « المذكر والمؤنت » .

(٥) عبارة : « وهو أن يقول ... فقط » ساقطة من ح . وكلمة : « فقط » وحدها ليست في س .

(٦) ت : « في هذا » .

(٧) ت : « لأنه جملة » تحريف .

(٨) ت : « من الناس » .

(٩) كلمة : « هذا » ليست في ق س .

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب اللغوي النحوي الكوفي المشهور . ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي سنة ٢٩١ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقفطي ١٢٨/٦ وهامشه .

(١١) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، شيخ ثعلب ، وأحد علماء الكوفة المشهورين . توفي سنة ٢٣٦ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٢٨/٣ وهامشه . وانظر ترجمتنا له في مقدمة تحقيقنا لكتابه : « البر » .

(١٢) انظره ذلك كتاب المزهر للسيوطي ٤٠٣/٦

اللفظين واختلاف المعنيين ، وقالوا : هذا يوقع اللبس ، فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب ،  
وجملهم اللفظين مختلفين لمعنى واحد ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين<sup>(١)</sup>  
فإن قال قائل : لم قلتم إن اللفظين قد يجوز أن يختلفا ، ويكون معناها واحداً ؟

فإن الجواب في ذلك : إننا رأينا العرب ، ربما يتكلم القبيل منهم<sup>(٢)</sup> بلفظ ما معنى  
بعينه ، ويتكلم غيرهم بلفظ سواه ، لذلك المعنى بعينه ، كقول بني تميم : « ثَلَاثَ عَشْرَةَ »  
وقول أهل الحجاز « ثَلَاثَ عَشْرَةَ »<sup>(٣)</sup> ، وكقول بعضهم للطلع « طَلَع » وبعضهم يقول للطلع  
بعينه « إغْرِضُ »<sup>(٤)</sup> ، وأهل المدينة يقولون للزئبق « زَاوُوق »<sup>(٥)</sup> وغيرهم يقول : « زَيْتِقُ »  
لذلك المعنى بعينه ، فيها لا يحصى كثرة .

ورأينا<sup>(٦)</sup> العرب بعضها يأخذ عن بعض<sup>(٧)</sup> ، على حسب المخالطة لهم ، والإلف  
لكلامهم ، كمثل ما نعرفه من أنفسنا أننا نتكلم بلغة من اللغات في وقت ، ثم ندعها ونألف  
غيرها ، حتى يكون أكثر كلامنا بغيرها<sup>(٨)</sup> ، أمداً أن يكون غيرها أخف منها لفظاً ، وإما أن  
نسمع قومًا يتكلمون بها فنألفها على طول السماع لها<sup>(٩)</sup> .

( ١ ) ت : « المعنيين مختلفين » .

( ٢ ) ت : « منها » . س : « منها » .

( ٣ ) انظر في ذلك لسان العرب (عشر) ٦ / ٢٤٤ / ١٥

( ٤ ) في لسان العرب ( غرض ) ٩ / ٦٠ / ٥ : « والإغريض الطلع ... وقال ثعلب : الإغريض ما في جوف الطلعة ...  
ابن الأعرابي الطلع حين يشق عنه كاقوره » .

( ٥ ) في لسان العرب ( زوق ) ١٢ / ١٥ / ١٧ : « الزاووق الزئبق . قال ابن المظفر : أهل المدينة يسمون الزئبق :  
الزاووق » .

( ٦ ) ت : « وقد رأينا » .

( ٧ ) ح س : « العرب يأخذ بعضها عن بعض » .

( ٨ ) كلمة : « بغيرها » ليست في س .

( ٩ ) كلمة : « لها » ليست في ت .



وليس تُخْرِجُ اللَّفَّةُ الثَّانِيَةَ اللَّفَّةَ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَاهَا ، فكذلك<sup>(١)</sup> العربية ، ومثل ذلك أن أهل العراق يُسْمُونَ الْبُرَّ «بُرًّا» وأهل مكة يسمونها<sup>(٢)</sup> «جِنَطَةً» وأهل مصر يسمونها<sup>(٣)</sup> «القمح»<sup>(٤)</sup> ، فلو أن عِرَاقِيًّا أتى مكة فتكلم «بِحِنَطَةٍ» ليفهموا عنه ، فألفها ، أو كلّم أهل مِصْرَ عَلَى لَفْتِهِمْ «بِقَمَحٍ» ثم أَلِفَ ذَلِكَ واعتادَه ، ما كان يتغيَّرُ «الْبُرُّ» عنده عما كان ، ولو أن<sup>(٥)</sup> قَمَحًا حَمِلَ مِنْ مِصْرَ إِلَى مَكَّةَ ، لَسَمَّوْهُ بعينه جِنَطَةً ، وهذا أبين من أن يُطَالَ فيه الكلام .

ويقال لمن يُخَالِفُ هذا : أخبرنا عن قولهم : «عَلَيْهِمْ» و«عَلَيْهِمْ» و«عَلَيْهِمْ» و«عَلَيْهِمْ» ؟ فإن قال لأشياء<sup>(٦)</sup> ، فينبغي أن يكون الضمير العائد في «عَلَيْهِمْ» يعود إلى قوم غير الذين عاد إليهم الضمير في «عَلَيْهِمْ» ، وهذا ما<sup>(٧)</sup> لا أظن أحدًا يستجيزه : لأن الضمير يعود إلى ما تقدم<sup>(٨)</sup>

(١) ت : وكذلك .

(٢) ت : يسمونه .

(٣) ت ح س : يسمونه .

(٤) ت : قمحا .

(٥) س : فلو أن .

(٦) ح : اللغات .

(٧) عبارة « فإن قال لأشياء » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٨) ت : وهذا مما .

(٩) ت ح : إلى من تقدم .

وهم قوم<sup>(١)</sup> بأعيانهم . ويلزمه أيضا أن تكون سائر اللغات في «عليهم» يختلف القوم الذين يعود إليهم الضمير .

وأما الذى عابَ العربَ فى جعل المتفقين لمعنيين مختلفين ، فهو المَعْبُوبُ عليه<sup>(٢)</sup> فى عَيْبِهِ ، وذلك أننا قد بيننا أن العرب لما اجتهدت إلى اتفاق القوافى فى شعرها وانتظام السجع فى خطبها وكلامها ، جعلوا الإعرابَ دالاً على معانيها باختلاف الحركات ، فقدموا وأخروا للتوسيع<sup>(٣)</sup> فى الكلام ، وكذلك أيضا جعلوا للشئ الواحد<sup>(٤)</sup> أسماء ، وللشئين المختلفين لفظاً<sup>(٥)</sup> واحداً ، ولم يقتصروا على ذلك الاسم فقط<sup>(٦)</sup> حتى لا يكون للمعنيين المختلفين اسم غير هذا الواحد ، ألا ترى أننا إذا قلنا «العين» التى يُبَصَّرُ بها ، وقلنا «العين» السحابة<sup>(٧)</sup> التى تنشأ من القبلة ، فقد<sup>(٨)</sup> عبرنا عنها<sup>(٩)</sup> بلفظ آخر ، وقد عبرنا عنها بالعين ، وكل ذلك فعلته العرب<sup>(١٠)</sup> ، لما ذكرنا فاعرف ذلك إن شاء الله .

وفى الباب من كلام غير سيبويه<sup>(١١)</sup> ما قد أتينا على شرحه<sup>(١٢)</sup> ، وبالله التوفيق .

(١) عبارة ت : « ومن تقدم هم قوم » .

(٢) كلمة : « عليه » ليست فى ح ت س .

(٣) ح ت س : « للتوسع » .

(٤) كلمة : « الواحد » ليست فى ق .

(٥) ت س : « أسما » .

(٦) ت س : « فقط لها » .

(٧) كلمة : « السحابة » ساقطة من ح س .

(٨) س : « فقط » تحريف .

(٩) ب ق : « عنها » تحريف .

(١٠) ت : « وكل فعلته العرب » .

(١١) انظر ما سبق أن قلناه فى أول هذا الباب . وانظر المطبوع من سيبويه ٨/١ = هارون ٢٤/١

(١٢) س : « ما قد أتينا عليه » .

﴿ هذا<sup>(١)</sup> باب ما يكون في اللفظ من الأعراض ﴾

قال أبو سعيد : قوله : « من الأعراض » يعني ما يعرض في الكلام ، فيجىء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا ، وسترى ذلك في بابه<sup>(٤)</sup> إن شاء الله » .

قال أبو سعيد : قوله : « مما يحذفون » أراد ربما يحذفون<sup>(٥)</sup> ، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه ، والعرب تقول : « أنت مما تَفْعَلُ كذا » أي رَمَيَا تَفْعَلُ ، وتقول العرب أيضا : « أنت<sup>(٦)</sup> مما أن تفعل كذا » أي من الأمر أن تفعل ، فتكون « ما » بمنزلة الأمر ، و« أن تفعل » بمنزلة الفعل ويكون « أن تفعل » في موضع رفع بالابتداء ، وخبره « مما » وتقديره : « أنت فَعَلْكَ كذا وكذا من الأمر الذي تفعله » .

(١) بولاق ٨/١

(٢) ت س : « يكون عليه من قياسه » .

(٣) بولاق ٨/١

(٤) كلمة : « في بابه » ساقطة من ح ت س وبولاق وهارون .

(٥) عبارة : « أراد ربما يحذفون » ساقطة من ح س بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : « أنت » ليست في س .

قال الشاعر في الوجه الأول :

وإنَّا لمَّا نَضْرِبُ الكَيْشَ ضَرْبَةً      على وَجْهِهِ تَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ القَمِّ<sup>(١)</sup>

وقال آخر في المعنى الثاني :

ألا غَنَّتْنا بِالسَّرْاهِرِيَّةِ إِنْئِي      على النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُمُّهَا ذَكَرَ<sup>(٢)</sup>

أى من الأمر أن أمها ذكراً ، أى من أمرى إلمامى بها .

قال سيويه<sup>(٣)</sup> : « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : « لم يَكْ » و « لأدر » ،  
وأشبهاه ذلك » .

قال أبو سعيد : أما قوله « لم يَكْ » فأصله « لم يَكُنْ » : لأن الأصل فيه قيل دخول  
« لم » أن يقال : « يكون » فدخلت عليها « لم » فسكتت النون لدخول الجزم ، والتقى<sup>(٤)</sup>  
ساكنيان<sup>(٥)</sup> الواو والنون ، فسقطت<sup>(٦)</sup> الواو لالتقاء الساكنين ، وكثر في كلامهم هذا  
الحرف ، لأنه عبارة عن كل ما كان ويكون ، والنون تشبه ، إذا كانت ساكنة ، حروف المد  
واللّين ، لأنها غنة في الحيشوم . وقد ذكرنا شَبَهَهَا بحروف المدّ واللّين فيها تقدم ، فشبّهوها في

(١) البيت لأبي النعمان في كتاب سيويه ٧٤/١ والبتنمري ٤٧٧/١ ومعنى اللبيب ٣٦١/١ ونسرح شواهد المغني

٢٤٥ : ٢٥٦ والمقتضب للسمردي ١٧٤/٤ وخزانة الأدب ٢٨٢/٤ وفي جميع هذه المصادر : « ضربة على رأسه » .

(٢) البيت بلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤ وفيه : « غنيا » . وفي ح : « إتنا على النَّأْيِ »

(٣) بولاق ٨/١

(٤) ح : « فالتقى » .

(٥) س : « والتقاء الساكنين » وكانت كذلك في ب ثم صححها الناسخ على المأثور

(٦) س : « فسقط » .

هذا الموضوع وقد دخل عليها الجازم بقولهم : « لم يُقَرَّ » و « لم يُرَم » فإذا لقيها أَلَفٌ ولاَمٌ ، أو أَلَفٌ وَضَلٌ ، لم يكن فيها إلا الإنبات والتحريل ، كقولهم : « لم يكن الرجلُ عندنا » قال الله عز وجل (١) : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب » (٢) وإنما لم يحدفوها إذا لقيها ساكنٌ من قبَلِ أنها إذا تحركت لالتقاء الساكنين ، زال عنها شبه حروف المدِّ واللَّين ، ويكونُ مخرجها من الفم لامن الأنف ، فأقِرَّت على ما ينهى لها .

فإن قال قائل : فينبغي أن يقال على قياس « لم يك » : « لم يص » و « لم يه » في « لم يصن » و « لم يهن » ، قيل له : قد بينا أن القياس في « لم يكن » إنبات النون ، وإنما شبهوا النون بحروف المدِّ واللَّين ، لما كثر في كلامهم هذا الحرف ، وطلبوا خفة اللفظ به ، فالذي أوجب الحدف اجتماع معنيين : أحدهما شبه النون بحروف المدِّ واللَّين ، والآخر كثرتُه في الكلام . وإذا انفرد أحدهما لم يجب الحدف ، ولهذا (٣) نظائر : منها : أنا نقول : « من الرجل » ففتح النون ، لالتقاء الساكنين ، ثم نقول : « إن الله أمكنني فعلت » فنكسر النون لالتقاء الساكنين (٤) ، وقبل كل واحدة منها كسرة ، وذلك من قبَلِ أن « من » كُثِرَتْ في كلامهم ، وكثر دخولها على ما فيه الألف واللام ، فطلبوا خفة اللفظ (٥) بها ، فلم يكسروا النون فتجتمع (٦) كسرتان مع كثرة اللفظ بها ، ففروا إلى الفتح ، وقلت « إن » مع الألف واللام ، فكسروها على ما ينهى من الكسر لالتقاء الساكنين .

(١) س ج : « قال الله تعالى » .

(٢) سورة البينة ١/٩٨ وعبارة : « من أهل الكتاب » ليست في ح س ت .

(٣) ت : « وله » .

(٤) عبارة : « ثم نقول ... الساكنين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٥) في س : « الحفة في اللفظة » .

(٦) ح : « لتلا يجمع » .

وقوله : « ولا أدر » كان ينبغي<sup>(١)</sup> أن يقال : « لا أدري »<sup>(٢)</sup>؛ لأنه في موضع رُفِعَ ، والأصل « لا أدري » فاستثقلت الضمة على الياء ؛ لانكسار ما قبلها ، فسكنت ، فأشبهت يسكونها المجزوم ، لأن المجزوم ساكنٌ ، فحذفوا الياء منها<sup>(٣)</sup>؛ كما تحذف من المجزوم مع كثرة الكلام بها ، ودلالة الكسر<sup>(٤)</sup> عليها .

فإن قال قائل : لم خصَّ سيبويه هذا الحرفَ بالشذوذ ، ونحن نرى الياء قد تحذف من أواخر الأسماء والأفعال<sup>(٥)</sup>؛ إذا كان ما قبلها مكسوراً في غير هذا الحرف ، كما قرأ بعضهم : ﴿ ذَلِكْ مَا كُنَّا نَبِغُ ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ اللَّيْلُ إِذَا يَسِرُّ ﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾<sup>(٨)</sup>؛

فقبل له<sup>(٩)</sup>؛ إنما أراد سيبويه في هذا الموضع — والله أعلم وأحكم<sup>(١٠)</sup> — أن يبين أن كثيراً من العرب<sup>(١١)</sup>، الذين لغتهم<sup>(١٢)</sup> إثبات الياء<sup>(١٣)</sup> في مثل هذا ، يمحذونها من « لا أدر » ولغتهم : « لا أرمي » و « لا أبري » و « لا أنشترى »<sup>(١٤)</sup> ، فخصوا هذا الحرفَ بالحدف لكثرته في كلامهم ، وإن كان من لغتهم الإثبات .

(١) ت : « ينبغي له » .

(٢) ح ق : « ولا أدري » .

(٣) كسة : « منها » ساقطة من ق س .

(٤) س ق : « الكسرة » .

(٥) ح ت س : « الأفعال والأسماء » .

(٦) سورة الكهف ١٨/٦٤

(٧) سورة الفجر ٨٩/٤

(٨) سورة الرعد ١٣/٩

(٩) كلمة : « له » ليست في ق ي .

(١٠) كلمة : « وأحكم » ليست في ح ت .

(١١) ق ب ق ي : « كثير من كلام العرب » .

(١٢) ت : « الذين من لغتهم » .

(١٣) ق : « إثبات إليك » تحريف .

(١٤) ت س : « ولا أسرى » .

ولقول سيبويه وجه آخر، وهو أنه أكثر من غيره في الحذف<sup>(١)</sup>، فإن<sup>(٢)</sup> جاز في كل ما كان نظيراً لهذا الحرف حذف الياء منه، فليس يخرج ذلك من أن يكون على غير القياس، الذي ينبى أن يكون الكلام عليه.

قال سيبويه: <sup>(٣)</sup> «وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ، فإنهم يقولون: يَدْعُ، ولا يقولون: وَدَعَّ، استغنوا<sup>(٤)</sup> عنه<sup>(٥)</sup> بَرَكَ. وأشباه ذلك كثيرة»<sup>(٦)</sup>.

قال أبو سعيد: اعلم أن «يَدْعُ» في معنى «يَتْرُكُ» و«يَدْرُ» مثلها. غير أنهم يقولون: «تَرَكَ يَتْرُكُ تَرْكاً فهو تَارِكٌ»، ولا يقولون: «وَدَعَّ يَدْعُ وَدَعاً فهو وَادِعٌ» ولا «وَدَّرَ يَدْرُ وَدَرّاً فهو وَادِرٌ» وإنما يقولون: «يَدْعُ» و«دَعَّ» في الأمر، و«يَدْرُ» و«دَرَّ»<sup>(٧)</sup>؛ لأن الأمر مستقبل أيضاً، وخصوا المستقبل؛ لأن الكلام بالمستقبل<sup>(٨)</sup> أكثر منه بالماضي؛ لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين، وفعل الأمر مستقماً أيضاً<sup>(٩)</sup>؛ فكان استعماله فيما كثر أولى، وقد جاء في الشعر ماضياً.

(١) عبارة: «أكثر من غيره في الحذف» ساقطة من ح.

(٢) ح: «وان» . قى: «بأن» .

(٣) بولاني ٨/١

(٤) ح: «وقد استغنوا» .

(٥) ح ت س وبولاني: «عنه» .

(٦) هارون ٥/١: «كثير» .

(٧) عبارة: «ويذر وذر» ساقطة من ح . وفي س بعدها: «في الأمر» .

(٨) ق: «الكلام المستقبل» . وفي ح: «الأمر بالمستقبل» .

(٩) س ت: «أيضا مستقبل» . وفي ح: «وفعل الأمر أيضا فكان مستقبل» تحريف .

قال الشاعر ، وهو أبو الأسود الدؤلي (١) :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَّعَهُ (٢)

وقال سويد بن أبي كاهل :

فَسَمِعِي مَسْعَاتِهِ في قَوْمِهِ ثم لم يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَّعَ (٣)

وقد قيل في البيتين جميعا إن «وَدَّعَ» بمعنى : «وَدَّعَ» مخفف من التشديد .

قال سيبويه (٤) : «والعوض قولهم : زَنَادِقَةٌ ، وَزَنَادِقٌ (٥) ، وَفَرَاذِنَةٌ وَفَرَاذِينٌ ، حَذَفُوا الياءَ وَعَوَضُوا الهاءَ» .

---

(١) كلمة : « الدؤلي » ساقطة من ح . وفي ق سقطت كلمة : « وهو » .

(٢) البيت في ديوانه ق ١/٧ ص ٣٦ وماده (ودع) من اللسان ٢٦٣/١٠ والناج ٥٣٦/٥ والمصانص ٩٩/١ وعبون الإختيار ١٥٦/٣ وفيه « عن أميري .. في الود » وهو غير منسوب في المفاتيح ٩٦/٦ وقال في الناج إنه « لأبي الأسود الدؤلي وفي العباب لأنس بن زئيم اللبني » . والحق أن بيت أنس يختلف عن هذا كما في حماسه البحرى ص ٤٠٩ وهو :

سئل أميسرى ما الذي غيبر لي وده والسبع حتى ودعه

(٣) البيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل الينكري في المفضليات (الابل) ق ٨١/٤٠ ص ٤٠٤ وماده (ودع) من اللسان ٢٦٤/١٠ والناج ٥٣٦/٥ وخزانة الأدب ١٢٠/٣

(٤) يولاتي ٨/٨ = هارون ٢٥/١

(٥) ح : « قولهم : زناديق » .



قال أبو سعيد : اعلم أن كل اسم على خمسة أحرف ، ورابعها<sup>(١)</sup> حرفٌ زائد من حروف المدِّ واللين ، فإنك إذا جمعت<sup>(٢)</sup> جمع التكسير ، فتحت أوله<sup>(٣)</sup> ، ودخلت<sup>(٤)</sup> ألف الجمع ثالثة ، وكسرت ما بعد ألف الجمع ، وقلبت ذلك الحرف الذي كان رابعاً في الواحد ياءً ساكنة ، إن كان في الواحد وأوَّأ أو ألفاً<sup>(٥)</sup> ، وأفررت ياءً<sup>(٦)</sup> إن كان في الواحد ياءً كقولك في « صُنُوق » : « صُنَادِيق » ، وفي « كِرْبَاس »<sup>(٧)</sup> : « كِرَابِيس » وفي « قُنْدِيل » : « قُنَادِيل » . وهذا<sup>(٨)</sup> القياسُ المطَّرد ، وقد أبدلوا من هذه الياء هاءً ، فقالوا : « زُنْدِيق » و « زُنَادِيق » ، والأصل « زُنَادِيق » مثل « قُنْدِيل » و « قُنَادِيل » ، وقالوا : « فَرَايزَة » و « فَرَايزِين » والأصل « فَرَايزِين »<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الواحد « فِرْزَانٌ »<sup>(١٠)</sup> مثل سرحان « و « سَرَاجِين » و « كِرْبَاس » و « كِرَابِيس » .

(١) سرت : « ورابعه » .

(٢) ح ت : « جمعها » !

(٣) ح ت : « أوَّأ » !

(٤) ح ت س : « وأدخلت » .

(٥) ب ق ي : « واوَّأ أو ياء أو ألفاً » وهو سهل لأن الياء لا تقلب ياء ، بل تفر على ما كانت عليه ، كما سيأتي في كلامه .

(٦) كلمة : « ياء » ليست في ح .

(٧) في اللسان ( كرس ) ٧٨/٨ : « الكرباس والكرباسة : ثوب . فارسية »

(٨) ح ت : « فهذا » .

(٩) عبارة : « والأصل فرازين » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(١٠) الفرزان معرب ، ففي الألفاظ الفارسية العربية ١١٨ : « نقرن البيهقي صار فرزاناً من الفرزان . وهي الملكة في

لعبة السطرنج » . وانظر المخصص ١٦ : ١٢/١٠٤

قال سيبويه: (١) وقولهم: «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ» (٢) إنما هو «أَطَاعَ يُطِيعُ» زادوا السَّينَ عَرْضًا من ذهاب حركة العين (٣)، وقولهم: اللهم، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضًا.»

قال أبو سعيد: أما قوله (٤) «أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ» ومصدره إسْطَاعَةٌ (٥)، فإن فيه أربع لغات: أَسْطَاعُ يُسْطِيعُ (٦) إسْطَاعَةٌ (٧) والألف في هذه مقطوعة في الفعل الماضي (٨) منه وفي المصدر، وحُرِّفَ المضارعة مضمومًا؛ واستطاعَ يَسْتَطِيعُ إسْطَاعَةً، والألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر (٩) وأول المستقبل مفتوح؛ وأَسْطَاعُ يُسْطِيعُ اسْطَاعَةً (١٠)، فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر، وأول المستقبل مفتوح (١١)؛ واسْتَاعَ يَسْتِيعُ اسْتِاعَةً، وبصل الألف فيها. ومعنى الجمع القدرة على الشيء واشتقاقه من الطاعة؛ لأنك إذا استطعت الشيء، وقدرت عليه، فالشيء منكاد لك، فكأنه مطيعٌ، وتصريف الفعل من ذلك.

(١) بولاق ٨/٨

(٢) ح ي: «يسطيع» تحريف.

(٣) ح ت س: «إما هي». وفي بولاق: «وإما هي».

(٤) بولاق: «حركة العين من أفعل».

(٥) ت: «أما قولهم».

(٦) ح ي: «يسطيع» تحريف.

(٧) س: «اسْطَاعَةٌ» تحريف.

(٨) ح ق: «يسطيع» تحريف.

(٩) س: «اسْطَاعَةٌ» تحريف. وما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «واسْطَاعُ» ساقط من ح.

(١٠) ما بعد هذه الكلمة إلى قوله: «فالألف موصولة في الفعل الماضي» ساقط من ق بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «والأمر» ساقطة من ت.

(١٢) ح ي س: «يسطيع اسْطَاعَةٌ» تحريف.

(١٣) عبارة: «فالألف موصولة في الفعل الماضي والمصدر والأمر وأول المستقبل مفتوح» ساقطة من س ت.

أما اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ<sup>(١)</sup>، فَأَصْلُهُ أَطْوَعُ يَطْوَعُ، وَمِنْ حَكْمِ أَفْعَلٍ فِي الْفِعْلِ، إِذَا كَانَ مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْهُ وَأَوْأَى أَيْبَاءُ أَنْ تَلْقَى حَرَكَةَ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ، فَتَنْقَبُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْيَاءُ أَلْفَا<sup>(٢)</sup>، كَقَوْلِكَ: «أَجَارَ يُجِيرُ وَأَقَامَ يُقِيمُ» وَ«أَلَانَ يَلِينُ» وَالْأَصْلُ: أَقَوْمٌ وَالْيَيْنُ، فَأَلْفَوْا حَرَكَةَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا قَبْلِهَا، وَفَلَبْنَا الْفَيْنَ فَلِهَذَا الْقِيَاسِ وَجَبَ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُقَالَ فِي «أَطْوَعُ» «أَطَاعَ»، ثُمَّ زَادُوا السَّيْنَ فِي «أَطَاعَ» عِوَضًا مِنْ إلقاء حركة الواو على الطاء.

وقد طعن قوم<sup>(٥)</sup> على سيبويه في قوله: زادوا السين عوضاً<sup>(٦)</sup> من ذهاب حركة العين<sup>(٧)</sup>، والعين هي الواو في «أَطْوَعُ»: لأنها عين الفعل؛ فقالوا: الحركة ما ذهبت، وإنما أُلْقِيَتْ عَلَى مَا قَبْلِهَا.

والجواب<sup>(٨)</sup> عن سيبويه: أنه أراد جعلوا السَّيْنَ عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَرَكَةُ قَدْ ذَهَبَتْ مِنْهَا، وَإِنْ وَجَدَتْ فِي غَيْرِهَا، فَكَأَنَّ تَحْصِيلَهُ أَنْهُمْ جَعَلُوا السَّيْنَ عِوَضًا مِنْ نَقْلِ الْحَرَكَةِ.

ومن قال «استطاع»<sup>(٩)</sup> فهو اسْتَفْعَلَ، مِنَ الطَّاعَةِ، كَمَا تَقُولُ: «اسْتَجَارَ» وَ«اسْتَمَالَ».

(١) ن: ح: «يستطيع» تعريف.

(٢) س: ت: «تنقبت الواو والياء ألفا».

(٣) س: ه: الواو والياء.

(٤) ع: عبارة س: «فهذا القياس موجب».

(٥) كلمة: «قوم» ساقطة من س.

(٦) كلمة: «عوضاً» ساقطة من س.

(٧) كلمة: «العين» ساقطة من ق.

(٨) ت: «الجواب».

(٩) ن: س: «استطاع» تعريف.

ومن قال : « اسْتَطَاعَ » فإنه حُذِفَ تاء الاستفعال<sup>(١١)</sup>، لما كثر الكلام بهذا الحرف ، وكان الطاء والتاء من مخرج واحد ، وتَقَلُّ مواليتيها بلا فاصل .

ومن قال : « اسْتَنَاعَ »<sup>(٢)</sup> فإن الأصل أيضا<sup>(٣)</sup> « اسْتَطَاعَ » وحذف الطاء ؛ لأن الطاء أنقلُ من التاء ، لما فيها من الإطباق . وقال يعقوب بن السكيت<sup>(٤)</sup> : استناع واستناع<sup>(٥)</sup> من القلب والإبدال ، جعلوا التاء مكان الطاء<sup>(٦)</sup> ؛ وهذا بعيد جدا ، وذلك أن<sup>(٧)</sup> قولنا : استناع . إن لم نجعله من استطاع ، خرج من أن يكون له نظير في الفعل ، ولا يكون له اشتقاق ، وهو<sup>(٨)</sup> قول فاسد بين الفساد ، ولم يجيء في استفعال حذف التاء الزائدة وفاء الفعل إلا في هذا الحرف ، ولا يجيء التعويض من إلقاء حركة العين على الفاء إلا في اسْتَطَاعَ يُسْتَطِيعُ<sup>(٩)</sup> . ونظيره « أُهْرَاقُ » « يُهْرِيقُ » ، ولم يجيء غيرها .

(١) ت : « الاستفعال » .

(٢) ح : « اسطاع » تحريف .

(٣) كلمة : « أيضا » ساقطة من ق .

(٤) كلمة : « من السكيت » ليست في ح ت . وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت اللغوي المشهور . صاحب إصلاح المنطق . توفي سنة ٢٤٤ هـ . انظر ترجمتنا له في مقدمه تحفنا لكناه الحروف .

(٥) في ت : « اسطاع واستناع » .

(٦) في القلب والإبدال لابن السكيت ٦/٤٦ : « ويقال : ما أستطيع وما أستنع بمعنى واحد » .

(٧) كلمة : « أن » ليست في س .

(٨) ت . س : « وهذا » .

(٩) ي ق : « يستطيع » تحريف .

(١٠) كلمة : « نظيره » ساقطة من س .

وفي «أهراق» ثلاث لغات : هَرَأَق يُهْرِيق ، هِرَاقَةٌ ، وَأَهْرَاقُ يُهْرِيقُ  
 إِهْرَاقَةً<sup>(١)</sup> ، وَأَرَأَقُ يُرِيقُ إِرَاقَةً ؛ فمن قال : أَهْرَاقُ يُهْرِيقُ ، فإن الأصل<sup>(٢)</sup> : أَرَوَقُ يُرِوِقُ ،  
 ثم ألقى حركة الواو — على ما قدمنا<sup>(٣)</sup> — على الراء ، وقلب الواو ألفاً ، وَعَوَّضَ لِنَقْلِ  
 حركة الواو إلى الراء الهاء .

ومن قال : هَرَأَقُ يُهْرِيقُ ، فإنه أراد به : أَرَأَقَ ، فجعل مكان الهمزة هاءً ، كما قالوا  
 إِبْأَكُ وَهَيْأَكُ ، وَأَمَّا وَاللهُ وَهِيَأَكُ . فإن قيل فينبغي أن تسقط الهاء التي هي عوض من  
 الهمزة في المستقبل ، كما يسقطون الهمزة ؛ لأنك تقول في المستقبل : يُرِيقُ بِالْقَاءِ الهمزة التي  
 في أَرَأَقِ<sup>(٤)</sup> ؛ قيل له : إنما حذفنا<sup>(٥)</sup> الهمزة في يُرِيقُ من أَرَأَقِ ، لئلا يجتمع همزتان في فعل  
 المتكلم إذا قال أَوْرِيقُ وَأُوْكَرِمُ<sup>(٦)</sup> ، كما تقول «أُدْخِرْجُ» ، والهاء ليست كذلك ، فإذا عَوَّضُوا  
 من الهمزة هاءً في الماضي فإن المستقبل ليس يجتمع فيه همزتان ، فيحتاج إلى حذف .

ومن قال : أَرَأَقُ يُرِيقُ فهو بمنزلة أَعَامَ يُقِيمُ .

فإن قيل : لِمَ كان العَوَّضُ في أَسْطَعَّ سِيناً ، والعَوَّضُ في أَهْرَاقَ هَاءً ؟

(١) في ت تقديم وتأخير على النحو التالي : «أهراق يهريق إهراقة وهراق يهريق هراقة» .

(٢) ح : «الأصل فيه» .

(٣) ح ت س : «ما قدمنا» .

(٤) س : «بالقاء الهمزة في أَرَأَقِ» .

(٥) ت : «حذفت» .

(٦) ق ح : «أريق وأكرم» تحريف .

فإن الجواب في ذلك أن يقال : السين والهاء هما من الحروف الزوائد والبدل<sup>(١)</sup>، فإذا<sup>(٢)</sup> أعوضوا حرفاً فقد وصلوا إلى ما أرادوا<sup>(٣)</sup> من التعويض ، أي حرف كان ؛ لأن الغرض التعويض<sup>(٤)</sup> ، لا الحرف بعينه ، ومع ذلك فمحتمل<sup>(٥)</sup> أن تكون زيادة السين للعرض في أسطع ، لأن يشاكل سائر اللغات فيها التي السين مزيدة في بنائها ، وزيادة الهاء في « أهرآق » ليشاكل « هراق » الذي الهاء فيه مبدلة من الهمة .

وأما قولهم : « اللهم » فإن الميم زيدت عوضاً من « يا » وشدّدوا الميم<sup>(٦)</sup> ، لأن يكون على عبدة « يا » ، لأن « يا » حرفان ، وخصوا الميم ؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : « زُرهم » و « سُنهم » و « دَلِّم » . ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء .  
وقال الفراء<sup>(٧)</sup> : إن الأصل في هذا الحرف : يا الله أمناً بخير ، وكثر في كلامهم حتى ألقوا الهمة وطرحوها ضميتها على الهاء ، وحذفوا حركة الهاء .

(١) كلمة : « والبدل » ليست في ح ت .

(٢) ح من ت : « وإذا » .

(٣) ت من س : « ما أرادوه » .

(٤) عبارة : « أي حرف ... التعويض » ساقطة من في سبب انتقال النظر . وعارة : « الغرض التعويض لا » ساقطة من ح . وفي ب ي : « العرض التعويض » تحريف .

(٥) س ت : « فيحتمل » .

(٦) كلمة : « الميم » ليست في ق .

(٧) في معاني القرآن ١ : ٢٠٣/١٠ : « وترى أنها كانت كلمة ضم إليها : أم . تريد : يا الله أمناً بخير . فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرقة التي في الهاء من همة أمّ لما تركت انتقلت إلى ما قبلها » . والفراء صاحب هذا الكتاب هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أحد أعلام مدرسة الكوفة النحوية ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٩/٢٠ .

وهذا عند البصريين غير جائز<sup>(١)</sup>، من قبيل أن هذا الاسم يستعمل في المواضع التي لا يحسن فيها هذا التقدير: من ذلك أنا نقول: اللَّهُمَّ أَمْنَا بخير، ولا نقول: يا أُمَّه أَمْنَا بخير<sup>(٢)</sup>، ونقول في الدعاء على غيرنا<sup>(٣)</sup>: اللَّهُمَّ عَذِّبِ الْكُفَّارَ وَذَمِّرْ عَلَيْهِم، ولا يُحْسَنُ في مبدأ مثل هذا الدعاء: يا أُمَّه أَمْنَا بخير عَذِّبِ الْكُفَّارَ.

واحتج<sup>(٤)</sup> الفراء في إبطال قول من يقول: إن الميم عوض من «يا» بأن قال: قد يجيء في الشعر «يا» مع «اللَّهُمَّ» كقول<sup>(٥)</sup> الشاعر:

وما عليك أن تقولى كُلمًا  
سَبَّحْتَ أَوْضَلَيْتَ يَا اللَّهُمَّ  
أَزُدُّدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ردود البصريين على الفراء في أمال ابن النجاشي ١٠٣/٢ - ١٠٤

(٢) عبارة: «وكرر في كلامهم... أمنا بخير» ساقطة من ح سبب انتقال النظر

(٣) ح: «غيرها» تحريف.

(٤) «فاحتج» في س.

(٥) ت: «قال».

(٦) الأبيات في الحزارة ٣٥٧/١ و٢، وفي القرآن ٢٠٦١ واللسان (أه) ٣٦٤/١٧ والمعمل للزجاجي ١٧٧ وفي بعض هذه المصادر اختلاف في الرواية.

وهذا عند البصريين في ضرورة اشعر جائزاً أن يعوضوا من حروف ، ثم يردونه مع بقاء  
 العوض ، فمن ذلك قولهم : يا رجل ، ويا غلامان ، فتكون « يا » عوضاً من الألف واللام ،  
 ويتعرف المنادى بيا ، كما يتعرف بالألف واللام ، ثم يضطر الشاعر فيجمع بينها ، فمن ذلك  
 قوله :

فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسبانى شراً<sup>(١)</sup>  
 وقوله<sup>(٢)</sup> :  
 من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالسود عني<sup>(٣)</sup>

ومن ذلك أنهم جعلوا الميم في قم بدلاً من الواو ، ثم يضطر الشاعر فيرد الواو مع بقاء  
 الميم . قال الفرزدق :

هنا نقتا في في من فموسيا على النابح العاوي أشد رجام<sup>(٤)</sup>

(١) البيت في المقتضب ٢٤٣/٤ وابن عيش ٧/٢ والخزانة ٣٥٨/١ والعيق على الخزانة ٢١٥/٤ والتاج (الباء)  
 ٤٦٠/١٠ وسبأنيان هنا مرة أخرى . وفي بعض هذه المصادر : « أن تكسانا » مثل ح ت س .

(٢) ح ت س : « ومنه قوله » .

(٣) البيت في خزانة الأدب ٣٥٨/١ وسيبويه ٣١٠/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٧/١ والدرر اللوع ١٥٢/١  
 والشمسري ٣١٠/١ والمقتضب ٢٤٧/٤ ويروي : « بالوصل عنى » في تاج العروس ( الألف اللبة ) ٤٦٠/١٠  
 وشرح ابن عيش ٨/٢ وسبأني في شرح السيرافي هنا مرة أخرى . وهو غير منسوب في جميع هذه المصادر . وفي  
 س : « بنمت » تصحيف .

(٤) البيت في ديوانه ص ٧٧١ وفيه : « ها تقلا ... أشد لجاس » . وهو له في سيبويه ٨٢/٢ والخزانة ٢١٦/٢ : ٢٤٧/٣  
 والشمسري ٨٣/٢ والمصانص ١٧٠/١ وصدري في الخصائص ١٤٧/٣



﴿ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ﴾

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: « فمنه مستقيمٌ حَسَنٌ ، [ ومحال ، ]<sup>(٢)</sup> ومستقيمٌ كَذِبٌ ، ومستقيمٌ قبيحٌ ، وما هو محالٌ كَذِبٌ » .

ثم فسر ذلك فقال : « فأما المستقيمُ الحسن ، فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيك غداً » .

وهذا كما قال ؛ لأن ظاهره مستقيمُ اللفظ . والإعرابُ غير دالٍّ على كَذِبِ قائله . وكذلك كلُّ كلامٍ تكلمُ به متكلمٌ ، فأمكن أن يكون على ما قال ، ولم يكن في لفظه خللٌ من جهة اللغة والنحو ، فهو كلامٌ<sup>(٣)</sup> مستقيم في الظاهر ، وقد تبيَّن في مثل هذا أن قائله<sup>(٤)</sup> كاذبٌ فيها قاله ، ففتحكم<sup>(٥)</sup> على كلامه<sup>(٦)</sup> أنه كذبٌ غير مستقيم من حيث كان كذباً . إلا أنه مستقيم اللفظ . ويلحق بقوله : « حملتُ الجبَلُ » و « شربتُ ماءَ البحرِ » و « صعدتُ السَّيئةَ » في أنه كذبٌ<sup>(٧)</sup> ، غير أن الذي استعمله سيبويه في المستقيم ، أن يكون مستقيم

(١) بولاق ٨/١

(٢) زيادة من بولاق . ليست في جميع النسخ ، وهي لازمة بدليل ما سيذكره بعد ذلك .

(٣) كلمة : « كلامٌ » ليست في س .

(٤) ق : « أنه » .

(٥) ق ح س : « فيحكم » .

(٦) ح : « الكلام » .

(٧) عبارة : « غير مستقيم من حيث ... أنه كذب » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

اللفظ والإعراب فقط ، وَعَنِي<sup>(١)</sup> بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب : دون أن يكون مختاراً .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : « وأما<sup>(٣)</sup> المحال فأن تنقض أولَ كلامك<sup>(٤)</sup> ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيك أمس » .

فهذا كلام محال . ومعنى المحال أنه أُحِيل<sup>(٥)</sup> عن وجهه المستقيم ، الذي به يُفهم المعنى إذا تكلم به .

وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات ، كالقيام والقعود ، والبياض والسواد<sup>(٦)</sup> ، وما أشبه ذلك ؛ قالوا : لأنَّ المحال هو ما لا يصحُّ وجوده ، والكلام الفاسد الذي ذكرته من قول القائل : « أتيتك غداً » ، « وسأتيك أمس » كلام موجود ، على ما فيه من الفساد والحلل<sup>(٧)</sup> ، والمحال لا يوجد .

والذي<sup>(٨)</sup> نقول<sup>(٩)</sup> في هذا ، وبالله التوفيق : أنَّ المحال هو الكلام الذي يوجب اجتماع المتضادات ، وقولنا إن القعود والقيام<sup>(١٠)</sup> اجتماعهما محال ، إنما تريد به الكلام الذي يوجب اجتماعهما محال<sup>(١١)</sup> ، قد أُحِيل عن وجهه<sup>(١٢)</sup> ، ألا ترى أنك تقول لمن تكلم به : قد أحلت في كلامك . فالكلام هو المحال ، كما أن الكلام هو الكذب .

(١) ت س : « وأعني » .

(٢) يولاق ٧٦ / ٧ وق ح : « ثم قال سيبويه » .

(٣) س : « فأما » .

(٤) يولاق : « أول كلامك بآخره » .

(٥) ت : « أنه قد أُحِيل » .

(٦) ت : « والسواد والبياض » .

(٧) كلمة : « والحلل » ليست في ق .

(٨) ت : « فالذي » .

(٩) ح : « نقوله » .

(١٠) ت : « وفعلك إن القيام والقعود » .

(١١) عبارة : « إنما تريد به ... محال » ساقط من ق بسبب انتقال النظر .

(١٢) ت : « قد أُحِيل به عن وجهه » .

ثم قال<sup>(١)</sup> : « وأما المستقيم الكذبُ فقولك : حَمَلْتُ الْجَبَلَ<sup>(٢)</sup> ، وَشَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ ، ونحوه » .

وإنما حُصَّ « حَمَلْتُ الْجَبَلَ » و « شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ » بالكذب : لأن ظاهرهما يدلُّ على كذب قائلهما ، قبل التصفح والبعث ، وإلا فكل كلام تَكَلَّمَ به ، وكان مَحْمُورًا<sup>(٣)</sup> على خلاف ما يوجبُه الظاهرُ فهو<sup>(٤)</sup> كَذِبٌ ، عُلِمَ أو لم يُعَلَم . كقول القائل : « لَقِيتُ زَيْدًا الْيَوْمَ » و « اشْتَرَيْتُ تَوْبًا » إذا لم يكن الأمر على ما قال . فهو مستقيم كَذِبٌ .

ثم قال<sup>(٥)</sup> : « وأما المستقيمُ القبيح ، فإن تَضَعُ اللفظَ غير<sup>(٦)</sup> موضعه ، نحو قولك : « قد زَيْدًا رَأَيْتُ » و « كى زَيْدٌ يَأْتِيكَ »<sup>(٧)</sup> .

وإنما قَبِيحٌ هذا ، لأن<sup>(٨)</sup> من حكم « قَدَ » أن يليها الفعلُ ، ولا يفارقها ؛ لأنها جُعِلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم ، وكذلك « سَوَّفَ » مع الفعل ، فقيح أن يُفَصَّلَ بين « قَدَ » وبين الفعل بالاسم ؛ لما ذكرنا من شَبَه الألف واللام . و « كَى » قد جُعِلت بمعنى « أن » أو بمعنى اللام ، إذا قلت : « جِئْتُكَ كَى يَأْتِيكَ زَيْدٌ » ، فهو بمعنى : ليأتيك زيد ، ولأن

(١) بولاق ١٧١ وفيه : « ثم قال سيبويه » .

(٢) ق : « الحمل » تصحيف .

(٣) س ح : « فكان » .

(٤) ق : « وهو » تحريف .

(٥) بولاق ١٧١

(٦) بولاق : « في غير » .

(٧) هارون ٢٧١ : « كى زيدا ياتيك » ؛ ويعد في بولاق وهارون : « وأشباه هذا » .

(٨) س : « لا » تحريف .

يأتيك زيدٌ ، فحكّم الفعل أن يليها دون الاسم ؛ إذ كانت بحل أن ، فإيلاؤهم<sup>(١)</sup> إياها الاسم  
وَضَعُ الكلام في غير موضعه .

فإن قال قائل : كيف<sup>(٢)</sup> جاز أن يسميه مستقيماً قبيحاً ؟ وهل هذا إلا بمنزله قوله :  
حَسَنٌ قبيحٌ ؟ ؛ لأنَّ المستقيم هو الحسن .

فإن الجواب في ذلك أن الكلام ينقسم قسمين : كلام ملحون ، وكلام غير ملحون ؛  
فالملاحون<sup>(٣)</sup> هو الذي<sup>(٤)</sup> لُحِنَ<sup>(٥)</sup> به عن القصد ، وكذلك معنى اللُحْنِ ، إنما هو العدول عن  
قصد الكلام إلى غيره<sup>(٦)</sup> ، وما لم يكن ملحوتاً فهو على القصد ، وعلى النحو ، ومن ذلك  
سمى النحو نحواً ، والمستقيم<sup>(٧)</sup> من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللُحْنِ ،  
فإذا قال : « قَدْ زَيْدٌ رَأَيْتُ » فهو سالمٌ من اللُحْنِ ، فكان مستقيماً من هذه الجهة ، وهو مع  
ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة .

ثم قال<sup>(٨)</sup> : « وأما المُحَالُّ الكذب فهو أن يقول<sup>(٩)</sup> : « سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ  
أَمْسِ » .

فهو محال كذب ؛ فأما استحالته ؛ فلا اجتماع « سَوْفَ » و « أَمْسِ » فيه ، وهما  
يتناقضان ويتعاقبان . وأما الكذب فيه<sup>(١٠)</sup> ، فإننا لو أزلنا عنه « أَمْسِ » ، الذي يوجب

( ١ ) ق : « فألاؤهم » تحريف .

( ٢ ) ت س : « فكيف » .

( ٣ ) ت س : « فأما الملاحون » .

( ٤ ) س : « فالذي » .

( ٥ ) ت : « نحى » ؛

( ٦ ) انظر معاني كلمة : « لُحِنَ » في كتابنا : « لُحْنُ العامة والتطور اللغوي » ص ٩ - ٢٩

( ٧ ) ح ت س : « فالستقيم » .

( ٨ ) يولاتق ١/٦

( ٩ ) ت ويولاتق : « فأن تقول » .

( ١٠ ) س : « منه » تصحيف .

المتناقضة والإحالة لبقى كذباً. وكان الأَخْفَشُ <sup>(٦)</sup> يُنْكِرُ <sup>(٢)</sup> أن يقال في الحال صدق <sup>(٣)</sup> أو كذب. فأما إنكاره الصدق فبين، وأما إنكاره أن يكون كذباً؛ فلأن الكذب نقيض الصدق. والحال لا يجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون صدقاً بحال، فإذا استحال أن يقال: فيه صدق بوجه <sup>(٥)</sup> من الوجوه، استحال أن يقال كذب.

قال أبو سعيد: والقول عندي ما قاله <sup>(٦)</sup> كسيويه، وذلك أن قائلنا لو قال: «زُيِّدٌ جَمَعَ بين القيام والعقود في حال»، كان قد خَبِرَ باجتماع هذين المعنيين، وقد علمنا <sup>(٧)</sup> أن الاجتماع الذي خَبِرَ به على غير ما خَبِرَ، والكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به <sup>(٨)</sup>، وإن كان ذلك الشيء مما لا يجوز فيه الصدق البتة، ألا ترى أنك تقول <sup>(٩)</sup> للمشرك الذي يدعى أن الله شريكاً في ملكه وسلطانه، جل الله وعز <sup>(١٠)</sup>: إنه <sup>(١١)</sup> كاذب، وإن

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط. توفي سنة ٢٦٠ هـ. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للنفطي ٣٧٢/٢ وهامشه. وهناك أحد عشر نحوياً اسمهم الأخفش، غير أن المفهوم عند الإطلاق هو الأخفش الأوسط. انظر المزهر ٤٥٣/٢

(١) ق: «يذكر» تحريف.

(٢) ح: «فيه صدق».

(٣) ت: «فلا يجوز».

(٤) ت: «على وجه».

(٥) ت: «قال».

(٦) ت: «سلمنا» تحريف.

(٧) ح: «فيه».

(٨) ت: «أنا تقول».

(٩) جملة: «جل الله وعز» ليست في ح س.

(١٠) كلمة: «إنه» ساقطة من ت.

كان هذا لا يجوز أن يكون<sup>(١)</sup> البينة ، وكذلك الذى يقول : « إن لله ولداً »<sup>(٢)</sup> كاذب . قال الله عز وجل : ﴿ لَيَقُولُنَّ : وَلَدًا اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾

وقد ذكر سيبويه المحال في موضعين : فقال في أحدهما : « وأما المحال فأن تنقض أول كلامك ، فتقول : « أتيتك غداً » و « سأتيك أمس » . وقال في الموضع الآخر<sup>(٤)</sup> : « وأما المحال الكذب فأن تقول : « سوف أشرب ماء البحر أمس » فقال في الموضع الأول : « فأما<sup>(٥)</sup> المحال » ولم يقل : المحال<sup>(٦)</sup> الكذب . وقال في الثانى : « المحال الكذب » ، غير أنه مثل الأول بشىء هو محال كذب أيضاً ، وإنما أبهم الأول : لأن المحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كله تناقض اللفظ فيه .

فأما المحال الذى ليس بكذب ، فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر ، وفى الاستفهام<sup>(٧)</sup> ، وفى كل موضع لا يقع فيه الكذب ؛ كقولك لمن تأمره : « قم أمس » ، ولمن تستفهمه : « أنتقوم أمس ؟ » و « هل قمت غداً ؟ » والمحال الكذب قد مر ، فحصل من ذلك أن المحال على ضربين : كذب وغير كذب . والكذب على ضربين : محال وغير محال .

وقال<sup>(٨)</sup> أبو الحسن الأخفش : ومنه الخطأ . وهو ما لا تعمد فيه : نحو قولك : « ضربت زيدا » وأنت تريد : « ضربت زيدا » . وهذا من جهة اللفظ مستقيم ، فيقال فيه على قياس ماضى : مستقيم خطأ ، كما قيل : مستقيم كذب ، ومستقيم قبيح .

(١) ت : « أن يكون صادقا » .

(٢) ق ت : « يقول : لله ولد » .

(٣) سورة الصافات ٣٧ / ١٥٦ - ١٥٢

(٤) ح : « فى الموضع الأول » ؛

(٥) ح ت س : « وأما » .

(٦) كلمة : « المحال » ليست فى ح س .

(٧) س : « فى الأمر والاستفهام » .

(٨) س : « قال » .

﴿ هذا باب ما يحتمل الشعر ﴾

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر : ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتقصه ؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر<sup>(٣)</sup> فهداً إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب ، بالأبواب التي تقدمت فيها يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظور والمنثور . وأنا أذكر ضرورة الشاعر مُقسمةً بأقسامها ، حتى يكون الشاذ منها مستدلاً عليه بما أذكره إن شاء الله<sup>(٤)</sup> وبالله التوفيق .

اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً ، تكون الزيادة فيه والنقص منه ، يخرج عن صحة<sup>(٥)</sup> الوزن حتى يُجمله<sup>(٦)</sup> عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه ، أستيرجيز فيه لتقويم وزنه من زيادةٍ ونقصانٍ وغير ذلك ما لا<sup>(٧)</sup> يُستجاز في الكلام مثله ، وليس في شيء من ذلك

(١) بولاق ١٧٦

(٢) عبارة : « من الأسماء » ساقطة من ح ت س .

(٣) ي : « الشعر » وقد ذكر ذلك في هامش ب عن نسخة .

(٤) عبارة : « إن شاء الله » ساقطة من ت .

(٥) ت : « حصة » تحريف .

(٦) ح س : « الوزن ويجمله » . وفي ت : « الوزن وبطل معناه حتى يجمله » .

(٧) س : « مما » .

رُفِعَ منصوب ولا نصبٌ مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه<sup>(١)</sup> لاجئاً . ومتى وُجد هذا في شعر كان ساقطاً مطرحاً<sup>(٢)</sup> ، ولم يَدْخُلْ في ضرورة<sup>(٣)</sup> الشعر .

— وضرورة<sup>(٤)</sup> الشعر على سبعة أوجه هي : الزيادة ، والنقصان<sup>(٥)</sup> ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيت المذكر وتذكير المؤنث<sup>(٦)</sup> .

فأما الزيادة ، فهي زيادة حرف ، أو زيادة حركة ، أو إظهار مدغم ، أو تصحيح معتل ، أو قطع ألف وصل ، أو صرف ما لا ينصرف . وهذه الأشياء بعضها حسنٌ مطردٌ ، وبعضها مطرد ليس<sup>(٧)</sup> بالمحسن الجيد<sup>(٨)</sup> وبعضها يُسمع سماعاً ولا يطرُد .

فأول ذلك مايزاد في القوافي للإطلاق فإذا كانت القافية مرفوعةً مطلقةً ، جاز إنشأها على ثلاثة أوجه : أحدها أن يجعل بعد الضمه وأواً مزيدة ،  
كقول زهير :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو      وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ فَالْتَقَلُّو<sup>(٩)</sup>

فَتَلْحَقْ آخَرَ « التَّلُّ » وَأَوَّاءُ إِنْبَاعاً لِيَضْمَةَ لَامِ التَّقْلِ .

(١) س : « ه » .

(٢) كلمة : « مطرحاً » ساقطة من ق ح س .

(٣) ت : « في باب ضرورة » .

(٤) ح س : « قال المفسر : ضرورة » .

(٥) كلمة : « والنقصان » ساقطة من ت .

(٦) عبارة : « وتذكير المؤنث » ساقطة من ح ت :

(٧) س : « وليس » .

(٨) كلمة : « الجيد » ساقط من ت .

(٩) البيت في ديوانه ص ٩٦ وفيه كما في س : « والتقل » . وعن ابن عمرو رواية أخرى فيه هي : « فالتلجل » . والبيت

في معجم البلدان ١/٩٣١ وفي س : « يسلموه » تحريف .



ويجوز أن يجعل مكان الواو التنوين<sup>(١)</sup> فينشد<sup>(٢)</sup> :

..... وَأَقْفَرُ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِقُ فَالْتَقَلُّنُ<sup>(٣)</sup>

وقد كنتُ من سلمى بينينِ ثمانياً على صيرٍ أمرٍ ما مِيرٌ وما مَجْلُو<sup>(٤)</sup>

ومن يجعل الإطلاقي تنويناً فهو يقلب الواو الأصلية تنويناً ، فيقول :<sup>(٥)</sup> ما مِيرٌ وما

مَجْلُنٌ .

وكنْتُ إذا ما جِئتُ يوماً لحاجةٍ مَصَّتْ وَأَجَمَّتْ حَاجَةَ الْعَدِ مَا تَجْلُو<sup>(٦)</sup>

سؤال الوجه الثالث في الإنشاد أن يُنشد البيتُ على خِفةٍ من الإعراب ، كقول جرير :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سُقِيبَ الْغَيْثِ أَيْتَهَا الْخِيَامُ<sup>(٧)</sup>

فتسكن الميم إذا وقفت ، وتضمها بلا واو ولا تنوين إذا وصلت ، فنقول :<sup>(٨)</sup>

« أَيْتَهَا<sup>(٩)</sup> الْخِيَامُ »

بِنَفْسِي مَنْ تَجَنَّبَهُ عَزِيزٌ عَلِيٌّ وَمَنْ زِيَارَتَهُ لِمَامٌ<sup>(١٠)</sup>

(١) ق ح : « الواو والتنوين » تحريف .

(٢) ح : « فينشدوا » .

(٣) س ح : « ما تَقَلُّنُ » تحريف .

(٤) ديوان زهير ص ٩٦ وفيه : « سنيا » . وهو في اللسان ( صير ) ١٤٨/٦ والمقاييس ٣٢٥/٣ والعين على الخزانة

٥٣٤/٤ وفي ي : « مجلن » .

(٥) كلمة : « فيقول » ساقطة من ق .

(٦) البيت في ديوانه ص ٩٧ وفي ت : « ما جئت سلمى بحاجة » . وفي ي : « وأجمت » تحريف .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٢ ومقنن اللبيب ٣٦٧/٢ وفيه : « الحيامو » وسيبويه ٢٩٨/٢ والسننرى ٢٩٨/٢ وفيها :

« الحيامو » وشرح شواهد المقنن ١٠٧ وعجزه في العين على الخزانة ٣٨/٦ وشرح ابن يعيش ١٥/٤ : ٣٣/٩ :

٧٨/٩ بر وايات مختلفة . وفي س ق : « بذى طلوع » . وفي ت : « بذى طلع » .

(٨) ت س : فيسكن الميم إذا وقف ويضمها ... إذا وصل فيقول .

(٩) كلمة : « أيتها » ساقطة من ت .

(١٠) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المقنن ١٠٧

فإذا وصل « بلام » تَوَّنَ ، فقال : « لَمَّ » .  
ومن أُمِّسِي وَأُصْبِحُ لَا أَرَاهُ وَيَسْطَرُفُنِي إِذَا هَجَعَ النَّيَامُ<sup>(١)</sup>

والذي ينون في إنشاد المطلق<sup>(٢)</sup> ، لا يَقِفُ على التتوين ، وإنما ينونه<sup>(٣)</sup> في الوصل ، والذي يزيد الواو للإطلاق ، قد يقف عليها ؛ لأنه ليس في الكلام شيء آخره تتوين في الوقف ، وقد يكون الوقف على حرف يبدل من التتوين ، ألا ترى أنك تقول : « رأيت زيداً » فتبدل الألف من التتوين ولا يجوز : « رأيت زيداً » بالتتوين في الوقف ، وبعضهم يقول : « هَذَا زَيْدٌ »<sup>(٤)</sup> و « مَرَرْتُ بِزَيْدِي » فيبدل من التتوين واو أو ياء في الكلام ، وليس أحد يقف على التتوين ، فقد عملت أن الذي ينشد<sup>(٥)</sup> بالتتوين ، لا يقف عليه منوناً . وإذا كانت القافية مطلقةً مخفوضةً ، ففيها الأوجه الثلاثة ، غير أنهم يجعلون مكان الواو في المرفوع ، ياءً في المخفوضة<sup>(٦)</sup> كقول الأعشى :

مَأْبُكَاهُ الْكَبِيرُ بِالْأَطْلَالِ      وَسُؤَالِي فَمَا يُرَدُّ سُؤَالِي  
دَمْنَةٌ قَفْرَةٌ تَعَاوَزَهَا الصَّبِي      سَفُّ بَرِيحِينَ مِنْ صَبَا وَسَمَالِ<sup>(٧)</sup>

(١) البيت في ديوانه ص ٥١٢ وشرح شواهد المغني ١٠٧

(٢) س : « المطلقة » .

(٣) س : « تتوينه » .

(٤) ق ي س : « زيد » تحريف .

(٥) س : « ينشده » .

(٦) ت : « ياء فيها » .

(٧) البيتان في ديوانه ق ١/١ - ٢ ص ٢ والاقتضاب ٤٤٨ وشرح شواهد المغني ٢٢٤ والمغني على الحزانية ١٠٦/٢

والحزانية ١٥٥/٤ - ١٥٦ والأول في الحزانية ١٨٠/٤ وصدرة في المخصص ٦٧/١٤ والثاني في مادة ( عور ) من

اللسان ٢٩٨/٦ والتاج ٤٣٢/٣ ومقاييس اللغة ١٨٤/٤ وفي س في الأول : « ما وقوف » .

وإذا <sup>(١١)</sup> كانت منصوبة ، ففيها تلك الأوجه . وتجعل مكان الواو في المرفوعة <sup>(١٢)</sup> . ألفاً فيها ، كقول الأعتى :

استأثر الله بالوفاء وبالمحمد وولى الملامة الرجلاً <sup>(١٣)</sup>

وإنما جاز فيه هذه <sup>(١٤)</sup> الزيادة في الشعر في التواقي ؛ لأنهم يترنمون <sup>(١٥)</sup> بالشعر ، ويحدون <sup>(١٦)</sup> به ، ويقع فيه تطريب ، لا يتم إلا بحرف المد <sup>(١٧)</sup> . وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر <sup>(١٨)</sup> ، وكان <sup>(١٩)</sup> الإطلاق بسبب <sup>(٢٠)</sup> المد الواقع فيه للترنم .

(١) س : « فإذا » .

(٢) س : « للمرفوع » .

(٣) البيت في ديوانه في ٢/٣٥ ص ١٥٥ وهو في الخزانة ٣٨٤/٤ واللسان ( أثر ) ٦٣/٥ ( دهر ) ٣٧٨/٥ والنجاح ( أثر ) ٦٣/٣ وفي بعض هذه المصادر : « بالوفاء وبالعدل » .

(٤) ت : « وإنما جازت هذه » . وذكر ذلك في هامش ب عن نسخة . وفي س : « وإنما زادت هذه » تحريف .

(٥) س : « يترنمون » تحريف .

(٦) ق : « ويحدون » تحريف .

(٧) ح ت س : « إلا بعد الحرف » . وهو في هامش ب عن نسخة .

(٨) س : « في التواقي الأواخر » .

(٩) س ت : « فكان » .

(١٠) ق : « يتنيب » تصحيف .

وقد سَبَّهوا مقاطع الكلام المُسَجَّع ، وإن لم يكن موزوناً ووزن الشَّعر بالشَّعر في زيادة هذه الحروف ، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن ، كقوله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿ فَأَصْلُونَا السَّبِيلَ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وَتَظُنُّونَ بِآلِهِ الظُّنُونَا ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ قَوَارِيرَا ، قَوَارِيرَا ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَه قَوَارِيرَا ﴾ لا ينصرف ، وقد أثبت في الوقف<sup>(٥)</sup> منها ألفاً ؛ لأنها رأسُ آية . وهذا مذهب أبي عمرو<sup>(٦)</sup> . وبعضهم ينون الأول من « قوارير »<sup>(٧)</sup> تشبيهاً بتنوين القوافي ، على مذهب<sup>(٨)</sup> من ينشدها منوَّنة .

وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام ، وإنما ذكرناها ؛ لاختصاص الشَّعر بها دون الكلام ، وهي جيدة مُطَرَّدة ، وليس<sup>(٩)</sup> تُخْرِجُهَا جَوْدَتُهَا عن ضرورة الشَّعر ؛ إذ كان<sup>(١٠)</sup> جوازها بسبب الشَّعر .

(١) س : « كقول الله » .

(٢) سورة الأحزاب ٦٧/٣٣

(٣) سورة الأحزاب ١٠/٣٣

(٤) سورة الإنسان ٦٥/٣٦-٦٦

(٥) ح ت س : « الأول » . وفي هامش ب : « في نسخة : في الأول منها ألفا » .

(٦) هو أبو عمرو بن العلاء ، العالم اللغوي المشهور ، وأحد القراء السبعة . توفى سنة ١٥٤ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ٢٤ وهامشه .

(٧) قال أبو عمرو الداني في كتابه : « التيسير في القراءات السبع » ص ٢١٧ : « نافع والكسائي وأبو بكر : قواريراً قواريراً بتنوينها ، ووقفوا عليها بالألف . وابن كثير في الأول بالتنوين ، ووقف عليه بالألف ، والثاني بتنوين ووقف عليه بغير ألف . والباثون بغير تنوين فيها . ووقف حمزة عليها بغير ألف . ووقف هشام عليها بالألف صلة للفحة . ووقف الباقون وهم أبو عمرو وحفص وابن ذكوان على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف . فحصل من ذلك أن من لم ينوَّنها وقف على الأول بالألف إلا حمزة ، وعلى الثاني بغير ألف إلا هشام » .

(٨) كلمة : « مذهب » ساقطة من ت س .

(٩) ي : « وليست » .

(١٠) س : « إذا كان » تحريف .

— ومن ذلك صَرَفٌ مالا ينصرف ، وهو جائزٌ في كلِّ الأسماء ، مطرَدٌ فيها : لأنَّ الأسماءَ أصلُها الصَّرْفُ ودخولُ التَّنوينِ عليها . وإنما تمتنع من الصرف ، لعللٍ تدخُلها ، فإذا اضطرَّ الشاعر ردَّها إلى أصلها ، ولم يخفَلْ بالعللِ الدَّاخِلةِ عليها ، والدليل على ذلك : أن مالا أصل له في التَّنوينِ لا يجوزُ للشاعر تنوينه للضرورة ، ألا تُرى أنَّ الشاعرَ غيرُ جائزٍ له تنوين الفعل ؛ إذ كان أصله غيرَ التَّنوين ، وليس يرُدُّه بتنوينه إلى حالة قد كانت له .

فما جاء متوناً مما لا ينصرف قولُ النابغة :

فلتسألتينك قصائدٌ ولْيَرْكَباً جيشُ إليك قوادمَ الأكوار<sup>(٢)</sup>

فنون « قصائد » وهي لا تنصرف . وقال أبو كبير<sup>(٣)</sup> :

بِمَنْ حَمَلَنْ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ [حُبِّكَ النِّطَاقِ فِعَاشَ غَيْرَ مَهْبِلٍ]<sup>(٤)</sup>

فصرف « عواقد » وهي لا تنصرف .

(١) عبارة : « أصلها ولم يخفَلْ ... للضرورة إلا » ساقطة من ح .

(٢) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه في ١٣٨٢ ص ٩٩ وسيبويه ١٥٠٢ والحزاة ٦٨٣ والمقتضب ١٤٣٨ : ٣٥٤٣ والتنتنرى ١٥٠٢ والعين على الحزاة ٤٠٦٨ وغير منسوب في المحاصص ٣٤٧٢ وفي بعض هذه المصادر : « وليدفعن ألف إليك » ..

(٣) في ق : « أبو كبير » تحريف .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ت س . والبيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ص ١٠٧٢ وفيه « حيك النيبا قناب قناب غير منقل » وهو هذه الرواية في شرح شواهد المعنى ٨١ ورواية : « حيك النطاق قناب غير مهبل » في سيبويه ٥٦١ ومعنى اللبيب ٦٨٦٢ والتنتنرى ٥٦١ وابن يعيش ٧٤٨ والحزاة ٤٦٦٣ والعين على الحزاة ٥٥٨٣ والأسنوني ٢٩٩٢ والعين على الأسنوني ٢٩٩٢ والمقاييس ٣٦٨ واللسان ( هبل ) ٢١٣٨٤ وشرح شواهد المعنى ٣٢٥

وقال الكسائي<sup>(١)</sup> والفراء : يجوز صرف كل مالا ينصرف إلا « أَفْضَلُ مِنْكَ »<sup>(٢)</sup>  
 نحو : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فإنها لا يميزان صَرْفَهُ في الشَّعر ، وَرَعَا أَنْ « مِنْ » هي التي مَنَعَتْ  
 من صرفه .

وأبي أصحابنا<sup>(٣)</sup> البصريون ذلك ، فأجازوا صرفه ، وذكروا أن العلة المانعة لصرف  
 « أَفْضَلُ مِنْكَ » وَزُنَ الْفِعْلُ ، وأنه صفة ، فيصير بمنزلة « أحمر » فكما جاز صرف « أحمر » في  
 الضرورة ، جاز صرفه ، وليس « لِمَنْ » في منع صرفها تأثير ؛ لأنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ  
 مِنْكَ » و « شَرٌّ مِنْكَ » فينونون لما لم يكن على وزن أفعال ، ولم يمنعوها النصرف بدخول  
 « مِنْ » عليها .

ومما جاء من صرف مالا ينصرف ، على غير البناء الأول قول أمية بن أبي  
 الصلت :

فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْـمِ بَعْرٍ بَعْضُ فَقَالَ كُوفِي عَقِيْرًا<sup>(٤)</sup>

فصرف « أحيمر » .

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، رأس مدرسة الكوفة ، وأحد الفراء السبعة . توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر  
 ترجمته ومصادرنا في إنباء الرواة للقطبي ٢٥٦٢ وجامسته .

(٢) في هامش ب مايلي : « نسخة أو حاشية ؛ يقولان ( من ) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجمع بين إضافة وتثوين .  
 كقولك : هو أغفل منك ومن زيد . أي هو أغفل الرجلين . وقوله :

ألا أيها السليل السطويسل ألا انسجلى  
 يصبح ومسا الإصباح منك بأمنسل

فأمثل : أفعال من ، على كل حال ، وقد دخله الجرح . والرواة كلهم رويوه .»

(٣) كلمة : « زيد » ليست في س ت .

(٤) ب في ي : « أصحابنا !»

(٥) كلمة : « أي » سابقة من س .

(٦) البيت في ديوانه في ٢٤/٢٥ ص ٤٤ والعين على الحزانه ٢٧٧/٤ وسبأني هنا مرة أخرى . وفي ت : « يوحى » . وفي

ح : « فرج » .

وقد يُتَوَّن أيضا ما بنى من الأسبا . . التي قد استعملت متونة في حال ، إذا اضطر  
الشاعر إليه ، كقولك : « يا زَيْدُ » في ضَرُورَةِ الشَّعْرِ قال الشاعر :

سَلَامٌ اللهُ يَأْمَطُرُ عَلَيْهَا      وليس عليك يَأْمَطُرُ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>

ويُنشَد بالنصب<sup>(٢)</sup> ، فمن نَصَبَ<sup>(٣)</sup> رَدَّ الكلمة إلى أصلها ؛ لأن الأصل في النداء<sup>(٤)</sup> منصوب . ومن رفع وتَوَّن ، زاد التثوين على لفظه ، كما تفعله فيها لا ينصرف من المرفوع .  
واعلم أن ملحقة التثوين مما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، لحقه الجر ؛ لأنه يَرُدُّ  
الكلمة إلى أصلها ، فتحرَّكها بالحركة التي تنبئها ، كقول الشاعر النابغة<sup>(٥)</sup> :

إذا ما غَدَرًا بالجيش حَلَّقَ فوقهم      عَصَائِبُ طَيْرٍ تهتدي بعصائب<sup>(٦)</sup>

فخفف « عصاب » لما رَدَّها إلى أصلها .

(١) البيت للأحوص الأنصاري في الحزانة ٢٩٥/١ : ١٢٤/٣ : وسيبويه ٣١٢/١ وشرح شواهد المعنى ٢٦٠  
والسننري ٣١٢/١ والعيني على الحزانة ١٠٨/١ : ٤٦٧/٣ : ٢١١/٤ : ٤٣٥/٤ وهو غير منسوب في معنى  
المجيب ٣٤٣/٢

(٢) بعده في س ت : «سلام الله يامطرا عليها» .

(٣) ق ح : «من نصب» .

(٤) س ت : «لأن أصل النداء» .

(٥) س ت : «كقول النابغة» . وكلمة : «النابغة» ساقطة من ق ح .

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ١٢/٤ ص ٥٧ وشرح ابن عميش ٦٨/١ باختلاف في الرواية .

وقد أجاز الكوفيون والأخفش تركَّ صرف ما ينصرف<sup>(١)</sup> وأباه سيبويه وأكثر البصريين ، لأنه ليس يُحاوَل بنع صرف ما ينصرف أَصْلُ يَرُدُّ إليه .

وأشدوا في ذلك أبياتاً كلها تَنخَرُجُ<sup>(٢)</sup> على غير ما أوْلوه ، وتَنشُدُ على غير ما أنشدوه . فمن ذلك إنشادهم<sup>(٣)</sup>

قول عباس بن مرداس السلمى :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِيسٌ      يُفْوقَانِ بِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ<sup>(٤)</sup>

فلم يَصْرِفِ « برداساً » وهو أبوه ، وليس بقبيلة .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

وَمَنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ      وَذُو العَرَضِ<sup>(٥)</sup>

فلم يَصْرِفِ « عامراً » ولم يجعله قبيلةً ؛ لأنه قد وَصَفَهُ فقال : « ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ » ، ولو كان قبيلة ، لقال : ذات الطُّولِ وذات العَرَضِ .

وأشدوا أيضاً :

وَمَصْعَبٌ حِينَ جَدِّ الأَمِّ      سُرُّ أَكْثَرِهَا وَأَطْيَبُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) ت س : « ما لا ينصرف » بحريف .

(٢) ح : « قد تخرج » . وفي ق : « كلها تخرج » .

(٣) س : « أنشدوه » بحريف .

(٤) البيت في الخزانة ٧١/١ : ٧٣/١ والعنى على الخزانة ٤/٣٦٥ وشرح ابن عيش ٦٨/١ وعجزه في الخزانة

١٢٢/١

(٥) البيت لدى الإصحح العدواني في شرح ابن عيش ٦٨/١ والعنى على الخزانة ٤/٣٦٤ وغير منسوب في مادة ( عمر )

من اللسان ٦/٢٨٦ وتاج العروس ٣/٤٢٢

(٦) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ق ٤٨/٢٢ ص ١٢٤ وفيه : « فصعب حين جد القول » والموتنع ٢١٢

وهو غير منسوب في شرح ابن عيش ٦٨/١ والخزانة ٧٢/١



فأما بيت عباس بن مرداس<sup>(١)</sup> فإن الرواية عند أصحابنا<sup>(٢)</sup> :

« يفوقان شَيْخِي فِي جَمْعِ »

وشَيْخُهُ هُوَ مَرْدَاسُ ، وَرَأَيْتُ فِي شِعْرِ عَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ فِي نَسْخِهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِي<sup>(٣)</sup> : « يفوقان شَيْخِي »<sup>(٤)</sup>

وأما : « عَابِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ » فإن عامراً أبو القبيلة<sup>(٥)</sup> فيجوز أن يَمَعِي بلفظه القبيلة ، فلا<sup>(٦)</sup> يَصْرَفُ<sup>(٧)</sup> . ثم يردُّ الكلام إلى لفظِهِ ، فَيَصْرَفُ ، كما قال عز وجل<sup>(٨)</sup> : ﴿ أَلَا إِنَّ تَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ ، أَلَا بَعْدَ لُتُمُودَ<sup>(٩)</sup> ﴾ فَصْرَفَ الأول ، وترك صْرَفَ الثاني ، على قراءة أَكْثَرِ القُرَاءِ ، فصرف الأول على لفظ<sup>(١٠)</sup> أبي القبيلة ، وترك صرف الثاني<sup>(١١)</sup> ؛ لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها .

(١) عبارة : « بن مرداس » ليست في ت .

(٢) في ب ي : « أصحابنا » !

(٣) هو ابن أبي عمرو الشيباني . روى عن أبيه وغيره من أهل العلم . وكان نبيا واسع الرواية . توفي سنة ٢٣٦ هـ .

انظر ترجمته ومصادرهما في إنباء الرواة للقفطي ٣٦٠/٢ وهامشيه .

(٤) عبارة : « ورأيت في شعر عباس ... شَيْخِي » ساقطة من ح ت س .

(٥) ي : « القبيلة » تحريف .

(٦) س : « ولا » .

(٧) ت : « ينصرف » .

(٨) ت : « جل وعز » .

(٩) سورة هود ٦٨/١١

(١٠) س : « لفظه » .

(١١) عبارة : « على قراءة أكثر القراء ... صرف الثاني » مكررة في ح بسبب انتقال النظر .

قال (١) الشاعر في هذا المعنى :

فَأَمَّتْ تُبَكِّيهَ عَلَى قَبْرِهِ      مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ بِأَعْيَابِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي السَّارِ ذَا غُرْبَةٍ      قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ (٢)

فَأَمَّتْ المُبَكِّيةُ ، وحكى عنها أنها قالت لعامرٍ : تركتني في الميِّ ذَا غُرْبَةٍ ، وكان حكمها أن تقول : ذَاتُ غُرْبَةٍ ، ولكنه ردُّ الكلام إلى معنى الإنسان ؛ لأنها إنسان ، فكانها قالت : تركتني إنساناً ذَا غُرْبَةٍ . وكذا (٣) قوله : ذُو الطول وذُو العريض ، رَدَّهُ إلى نفسِ عامر . وأما (٤) قوله : « ومصعب حين جدُّ الأمر » ، فإن أصحابنا يروونه : « وأنتم حين جدُّ الأمر » وقد يروى في نحو هذا بيت لبُؤسَر بن ذُهَيْل القرظي (٥) :

وقائِلَةٌ ما بِإِلِ دَوْسَرَ بَعَدَنَا      صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنِ هِنْدِ (٦)

والجيدُ الصحيح في إنشاد هذا البيت : « وقائله ما للقرظي بعدنا » .

(١) ح ت س : « وقال » .

(٢) يسبان للأعشى في الحكم لابن سيدة ١٠٩/٢ وليسا في ديوانه . وها لأعرابية في العقد الفريد ٢٥٩/٣ : ٢٩٠/٥ وبغير نسبة في اللسان (عمر) ٢٨٦/٦ وترج ابن عبيث ١٠١/٥ وسمط الأمل ١٧٤/١ وجمار القرآن ٧٦/٢ والأشباه والنظائر ٧٢/٣ : ١١١/٣ والثاني في أمثال أبي عكرمة ١٢٦ بلا نسبة كذلك .

(٣) ت : « وكذلك » .

(٤) س : « فلما » .

(٥) في الأصبغيات ص ١٦٨ « ذهيل » !

(٦) البيت من قصيدة أصمعية في الأصبغيات في ١/٥٠ ص ١٦٨ والعين على الخزانة ٣٦٦/٤ وغير منسوب في الخزانة ٧٢/١

[ قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> ] وكان ابن السراج<sup>(٢)</sup> يقول : لو صَحَّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف<sup>(٣)</sup> ، ما كان بأبعد<sup>(٤)</sup>

من قولهم :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخَوُ المِلاطِ نَجِيبٌ<sup>(٥)</sup>

فإنما هو<sup>(٦)</sup> : « فبيناه هو<sup>(٧)</sup> يَشْرِي رَحْلَهُ » فَحَذَفَ الواو من هُوَ ، وهي متحركة من نفس الكلمة ، وليست يزانة ، فإذا جاز أن يُحذف ما هو من نفس الحرف ، جاز أن يُحذف التنوين ، الذي هو زائد ، للضرورة .

قال أبو سعيد : والذي قاله وَجَّهٌ ، غير أن حذف التنوين يَنْدِي ، وإن كان زائداً أفتح من حذف الواو في « هو » : لأن التنوين علامة تَفَرُّقٍ بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وسقوطه يوقع اللَّبْسَ ، وَحَذَفَ الواو من « هو » لا يوقع لَبْساً ، ولا يُلحِقُه بغيرِ بابِه .

(١) ما بين المعرفين زيادة من ت ومكانها في ح س : «قال الفراء» .

(٢) ح ت س : «وكان أبو بكر بن السراج» .

(٣) ح : «ما لا ينصرف» تحريف .

(٤) ق ح : «ما بعد» تحريف .

(٥) البيت للمجبر السلولي في الحزانة ٣٩٦/٢ والشننري ١٤/١ وله أو للمخلب الحلال في الحزانة ٣٩٦/٢ وغير

منسوب في الخصائص ٦٩/١ والحزانة ٢٢/١ وشرح ابن عييش ٦٨/١ : ٩٦/٣

(٦) ت : «وإنما هو» . وفي س ح : «والكلام» .

(٧) كلمة : «هو» ساقطة من ق .

ومأ زيد عليه حَرْفٌ للضرورة قولهم في الشعر<sup>(١)</sup> : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ  
 بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ»، وذلك أنهم يقولون في الوقف : «هَذَا جَعْفَرٌ» و«مَرَرْتُ  
 بِجَعْفَرٍ» ؛ ليدلوا على<sup>(٢)</sup> أن آخره متحرك في الوصل ؛ لأنهم إذا شددوا اجتمع ساكنان في  
 الوقف ، الحرفُ الذي كان في الأصل<sup>(٣)</sup> ، والحرفُ المزيد . وقد عَلِمَ أن الساكتين<sup>(٤)</sup> لا يَدُمُ من  
 تحريك أحدهما في الوصل ، فشددوا ؛ ليدلوا بالتشديد على التحريك في الوصل . وإنما  
 يَفْعَلُونَ هذا فيما كان<sup>(٥)</sup> قبل آخره متحرك مثل : «خَالِدٍ» و«جَعْفَرٍ» إذا وقفوا عليه ، ولا  
 يفعلون في زيد وعَمْرُو . لئلا تتوالى ثلاثة<sup>(٦)</sup> سواكن ، فإذا وصلوا ردوا الكلام إلى أصله  
 فقالوا : «مَرَرْتُ بِجَعْفَرٍ يَأْتِي» ، و«هَذَا جَعْفَرٌ فَأَعْلَمُ» استغنوا عن التشديد بتحريك  
 آخره ؛ إذ كانوا إنما شددوه ؛ ليدلوا على التحريك في الوصل ، فإذا اضطر الشاعر إلى  
 تشديده في الوصل شدده ، وأجراه مجراه في الوقف فقال : «رَأَيْتُ جَعْفَرًا» و«مَرَرْتُ  
 بِجَعْفَرٍ» و«هَذَا جَعْفَرٌ» .

قال الشاعر :

مُهْرَ أَبِي الْحَبِيبِ لَا تَسْلُ  
 وَنِ مَوْصِي لَمْ يُضْعَ قَيْسَلًا لِي  
 بَارَكَ فِيكَ اللَّهُ مِنْ ذِي أَلِي  
 خَوَارِجًا مِنْ لَفْظِ الْقَسْطَلِ

( ١ ) كلمة : «في الشعر» ساقطة من ق .

( ٢ ) كلمة : «على» ساقطة من س ت .

( ٣ ) ح : «الوصل» .

( ٤ ) عبارة : «أن الساكتين» ساقطة من س .

( ٥ ) كلمة : «كان» ليست في ت .

( ٦ ) كلمة : «ثلاثة» ليست في س .

إذ أخذ القلوب بالأفكَل<sup>(١)</sup>

وإنما هو : « الأَفْكَلُ »<sup>(٢)</sup> ، و « النَّسْطَلُ » مخففان .

ونظير هذا قولهم : « الضَّارِبُونَ<sup>(٣)</sup> وَالْقَاتِلُونَ إذا وقفوا عليه ، يزيدون الهاء ، لبيان حركة النون ، وكذلك كل حركة ليست للإعراب يجوز أن تلحقها هذه الهاء ؛ فتقول<sup>(٤)</sup> : « أَيْتَهُ » ، و « كَيْفَهُ » في الوقف . فإذا اضطر الشاعر جاز أن يُجْرَى هذه الهاء في الوصل مُجْرَاهَا في الوقف ، ويجعلها كهاءٍ من نفس الكلمة داخلة للضمير .

قال الشاعر :

هُمُ النَّائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَبْرُونَ<sup>(٥)</sup> إذا ما خُشُوا من مُعْظَمِ الْأَمْرِ مُفْطَعًا

وقال آخر :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ بِمَحْتَضِرُونَهُ لَدَيْهِ وَأَيْدِي الْمُتَعَفِّينَ رَوَّاهِقَهُ<sup>(٦)</sup>

(١) البيتان الأولان منسوبان لأبي الحضر اليربوعي في اللسان (أل) ٢٤/١٣ (شلى) ٣٨٤/١٣ وما غير نسبة في إصلاح المنطق ٢٠ وأمالى القال ٤٣/١ والثلاثة الأولى بلا نسبة كذلك في تهذيب إصلاح المنطق للثريزي ٣٠/١ وسقط اللال ١٧٣/١ وق ح ت في الأولى : «خيل أبى» وقى ق : «مهرا» تحريف . وقى ح في الخامس : «كالأفكل» .

(٢) س : «كالأفكل» .

(٣) ت : «هم الضاربون» .

(٤) ح ت س : «فيقال» .

(٥) البيت في خزنة الأدب ١٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢١٥/٢ وسيبويه ٩٦/١ والشتنصرى ٩٦/١ وابن عيش ١٢٥/٢ ونتاج العروس (الهاء) ٤٥٣/١٠ باختلاف في الرواية . وق س : «الحير والقاعلونه .. محدث الأمر» . وق هامش بى : «محدث الأمر معظما» وهو قى ق فى صلب النص .

(٦) البيت في كتاب سيبويه ٩٦/١ وابن عيش ١٢٥/٢ والشتنصرى ٩٦/١ وخزنة الأدب ١٨٦/٢ : ١٨٨/٢ وق الجميع : «جمعا وأيدى» وهو قى هامش ب عن نسخة .

والصحيح<sup>(١)</sup> الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف ، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف وحركتها كما قال : « القسطل » و « الأفكل » .

وقال بعضهم : هذه الهاء هي ضمير المفعول ، وضمير المفعول متى اتصل باسم الفاعل لم يجز فيه إلا حذف التنوين في الواحد والنون في الاثنين والجماعة ، ألا ترى أنك تقول هذا ضاربك<sup>(٢)</sup> ، وهذا ضاربك<sup>(٣)</sup> ، وهؤلاء ضاربوك<sup>(٤)</sup> ، ولا يقال : هذا ضاربك<sup>(٥)</sup> وهذا ضاربانك ، غير أن سيويه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر . وأنشد فليبيتين<sup>(٦)</sup> اللذين أتشدنا ، وضعفها وجعلها موضوعين .<sup>(٧)</sup>

ومن ذلك أنهم قد<sup>(٨)</sup> يزيدون في آخر الاسم نونا مشددة ؛ كقولهم في « القطن » : « قطنن » وهذا من أقيح الضرورة<sup>(٩)</sup> .

وقال<sup>(١٠)</sup> الأجز :

كأن يجرمي دمعها المستنن قطننة من أجود القطنن<sup>(١١)</sup>

(١) س : « فالصحيح » .

(٢) كلمة «ها» ساقطة من ت .

(٣) في ي : « وهذا ضاربك » تحريف . وهذه الجملة ساقطة من ق .

(٤) أي بتنين الباء . وجملة : « هذا ضاربك » ساقطة من س ت .

(٥) عبارة : « ضاربوك ولا يقال ... وهؤلاء » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « الليتين » ساقطة من ي .

(٧) كلمة : « موضوعين » ليست في ت س . وانظر كتاب سيويه ٩٦/١

(٨) كلمة : « قد » ساقطة من ق .

(٩) ت : « الضرورات » .

(١٠) ت س : « قال » .

(١١) البيتان لقارب بن سالم المري وقيل لدهلب بن فربع في نوادر أبي زيد ١٦٨ وقبلها ثلاثة أبيات ، وها في اللسان

(قطن) ٢٢٣/١٧ وفي اللسان : « قطننة » كما في ت س . وفي هامش ب : « وتروى قطننة » وها بهذه الرواية كذلك في

تذيب إصلاح المنطق ٢٩/٢ لدهلب بن سالم أحد بني مرة بن ربيع بن فربع .

ويروى : القُطْنُ<sup>(١)</sup> فزادوا نوناً أخرى في القُطْنَةَ ، وأصلها بنون واحدة ، وإنما زادها إتباعاً للنون الأولى<sup>(٢)</sup> ، وستقف على ما يزداد للإتباع ، إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup> .  
ومن ذلك قول الراجز لابنه<sup>(٤)</sup> :

أحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ المَوْشِحِ ُ وَمَوْضِعَ الإِزَارِ وَالسَّقْفِ ُ<sup>(٥)</sup>

والأصل<sup>(٦)</sup> : المَوْشِحُ : جمع وشَاح . والقفا . وزاد نوناً مشددة ، وفتح ها ما قبلها ، تشبيها بالنون المشددة<sup>(٧)</sup> ، التي تزداد في آخر الأفعال للتأكيد ، وكسرها بحق الاسمية ، كما تدخل هاء التأنيت فيفتح لها ما قبلها ، ثم تُعْرَبُ هي . ودخلت هذه النون على « قفا » فالتقى ساكنان ، الألف التي في « قفا » ، والنون الأولى<sup>(٨)</sup> من النونين ، وليس زيادة النون في هذين البيتين ، كزيادتها فيما قبل .

(١) ق : «القطن» تحريف . وبعده ف ح ت س : «فزاد نونا في القطن إتباعا للنون الأولى وشدها» ومثل هذا في هامش ب عن نسخة .

(٢) في ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢٦٦

(٣) كلمة : «تعالى» ليس في ت .

(٤) كلمة : «لابنه» ساقطة من س .

(٥) البيتان لدعبل بن قريع في اللسان (وشح) ٤٧٣/٣ وفي الثاني : «موضع اللبة والقرشن» . وغير مسويين في اللسان (ققن) ٢٢٦/١٧ والدرر اللوامع ٢٢٠/٢ وقال الشنيطي عنها : «لم أعثر على قائل هذا البيت» ! وتهذيب اللغة ١٩١/٩ والأول منها غير منسوب كذلك في تهذيب اللغة ١٤٦/٥

(٦) ح ت س : «والأصل فيه» .

(٧) كلمة : «المشددة» ليست في س .

(٨) ب ق ي ح : «الأولة» وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢٦٦

وأما زيادة الحركة ، فإنهم قد يحرِّكون الحرف<sup>(١)</sup> الساكن بحركة ما قبله ، إذا اضطروا إلى ذلك ، فمن ذلك قول رؤبة<sup>(٢)</sup> :

وقاتم الأعماقي خاوي المخرق مُشْتَبِه الأَعْلَامِ لُئاعِ الحَفَقِ<sup>(٣)</sup>

وإنما هو : « الحَفَقِ »<sup>(٤)</sup> ، فحرك الفاء ، بحركة الحاء<sup>(٥)</sup> .

ومثله قول زهير :

ثم استمروا وقالوا إن مَوْعدكم ماء بشرقي سلمي قِيداًوَرَكْلاً<sup>(٦)</sup>

(١) ي : « يحرفون » بحريف .

(٢) ت : « رؤبة بن العجاج » .

(٣) البيتان في ديوانه ق ١٠٤٠ - ٢ ص ١٠٤ وشرح شواهد المغني ٢٥٩ والدرر اللوامع ٣٨/٢ واللسان ( خفق ) ٣٦٧/١١ والعيون على الحزانية ٣٨/١ ومغني النقيب ٣٤٢/٢ « المخرقون » و« الحفقتن » والدرر اللوامع ١٠٤/٢ « المخرقون .. الحفقتن » . والأول منها في الحزانية ٢٠١/٤ وغير منسوب في اللسان ( قيد ) ٣٧٦/٤ والمصانص ٢٦٤/٢ والحزانية ٣٩/١ وسبويه ٣٠١/٢ والسننري ٣٠١/٢ والعيون على الحزانية ٣٨/١ وشرح شواهد المغني ٢٦٥

(٤) ي : « الفق » بحريف .

(٥) كلمة : « الحاء » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوانه ص ١٦٧ واللسان ( قيد ) ٣٤٠/٤ ( ركك ) ٣١٨/١٢ ومعجم ما استعجم ١٥٠/١ والمنصب ٢٠٠/١ والكامل للمبرد ٢٦١/٢ وعجره في المصانص ٣٣٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « إن سريكم » وفي ت : « إن وجهكم » وفي س : « إن وجهتنا » .



واسم الماء - فيما ذكروا : رَكٌّ<sup>(١)</sup>، فاضطرَّ الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى ، بحركة الراء ومثله في هذه القصيدة :

كما استغاث بسئوٍ فَرُّ غِيْظَلَةٍ خاف العيونَ فلم يُنظَرْ به الحَشَكُ<sup>(٢)</sup>

وإنما هو : « الحَشَكُ » ومعناه : الدَّرَّةُ ، وامتلاء الضرع ،<sup>(٣)</sup> من قولك : حَشَكَ يَحْشِكُ حَشَكًا، قال<sup>(٤)</sup> الهذلي :

إذا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلْبَا يُسَبِّتُ بَلْعُجُ الْجِلْدَا<sup>(٥)</sup>

فكسر<sup>(٦)</sup> اللام من «الجلد» إتياعا للجيم<sup>(٧)</sup>، والقصيدة من الضرب الأول<sup>(٨)</sup> من البسيط ، موضع اللام من «الجلد» متحرِّك .

(١) انظر معجم ما استعجم للبكري ١٥٠/٦ : ٦٧٠/٢

(٢) البيت في ديوانه ١٧٧ واللسان ( حشك ) ٢٩٣/١٢ ( غظل ) ٩/٩٤ والناج ( حشك ) ١٢٠/٧ ( غظل ) ٤٦/٨ والمقاييس ٤٤٠/٤ والإبل لأصمعي ٨٧ وإصلاح المنطق ٢٩ والاشفاق لابن دريد ١٢٠ وأمالى القتلي ٧٧/١ : ١٧٢/٢ : ١٤٥/٢ والمعانى الكبير ٣٠٩/١ : ٧٠٥/٢ : ٨٦٠/٢ : ٩٠/١ : ١٠٨/٣ : ٢٥٤/٣

(٣) في اللسان ( حشك ) ٢٩٣/١٢ : « الحشك شدة الدرة في الضرع ، وقيل سرعة تجمع اللبن فيه . »  
(٤) س : « وقال » .

(٥) البيت لعبد مناف بن دوح الهذلي في ديوان الهذليين ص ٦٧٢ ونوادري أبي زيد ٣٠ ومادة ( لبع ) من اللسان ١٨١/٣ والناج ٩٤/٤ ومادة ( جلد ) من اللسان ٩٧/٤ والناج ٣٢٢/٢ والمقاييس ٢٥٤/٥

(٦) ق : « وكسر » .

(٧) س : « للجد » تحريف .

(٨) أي يحبون العروض والضرب . و« الحين » : حذف النائي الساكن . فتصير « فاعل » : « فيلن » انظر الإتياع في العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد ص ١٦

وأوطأ :

ماذا بغيرِ أبتى ربيعِ عويلهما لا ترقدان ولا يؤسى لمن رقدا<sup>(١)</sup>  
وأما قول الراجز<sup>(٢)</sup> :

علمنا أحوالنا بنو عجل شربَ النبيذ واعتقلاً بالرجل<sup>(٣)</sup>

فليس من هذا الباب ، وإنما<sup>(٤)</sup> هو من باب إلقاء حركة الحرف الأخير<sup>(٥)</sup> على الساكن  
الذي قبله ، وهو جيدٌ بالغ في الكلام والشعر ، كقولك : «مررت بيكر» ، «وهذا بكر» :  
كقول<sup>(٦)</sup> أوس<sup>(٧)</sup> :

كما طرقتَ بنفساسٍ بيكر<sup>(٨)</sup> .....

أراد : «بيكر»<sup>(٩)</sup> . ومثله :

عجبتُ والسهرةُ كثيرٌ عجيبه من عتري ستي لم أضره<sup>(١٠)</sup>

(١) البيت في ديوان المهذلين ص ٦٧٦ ومادة ( غير ) من اللسان ٣٤٦/٦ والناج ٤٦١/٣ وغير منسوب في مقاييس  
اللغة ٤٠٤/٤ وفي ق : « إن رقدا » تحريف .

(٢) ق س : « قول الآخر » .

(٣) البيتان في مادة ( عجل ) من اللسان ٤٥٦/١٣ والناج ٧/٨ والمصانص ٣٣٥/٢ والعين على الحزاة ٤٦٧/٤  
غير منسوب في الجمع ، وباختلاف في الرواية في بعضها .

(٤) س ت : « من هذا إنما » .

(٥) ي : « والأخير » وفي ت س : « الآخر » . وكلاهما تحريف .

(٦) س ت : « كما قال » .

(٧) ح : « امرئ القيس » تحريف ووهم .

(٨) البيت في ديوانه ق ١٢/١٤ ص ٣٦ وصدره : « لنا صرخة ثم إسكانه » وهو لأوس بن حجر كذلك في اللسان  
( نفس ) ١٢٥/٨ ( طرقت ) ٩٣/١٢

(٩) عبارة : « أراد : بكر » ساقطة من ح .

(١٠) البيت لزيد الأعجم في سيبويه ٢٨٧/٢ والشننمرى ٢٨٧/٢ والدرر اللوامع ٢٣٤/٢ واللسان ( لم ) ٢٨/١٦  
وغير منسوب في شرح ابن عييش ٧٠/٩ وفي ق : « غيزي ستي » وهو تصحيف .

وإنما هو<sup>(١)</sup> : «أضربُهُ» في الوصل ، فألقى ضمة الهاء على الباء<sup>(٢)</sup> .

وسم ذلك<sup>(٣)</sup> زيادة الحركة على ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه ، وهو<sup>(٤)</sup> إظهار المدغم ؛ كقولك<sup>(٥)</sup> في «رأد» : «رأيد» ؛ لأنه فاعل ، فأدغمت الدال الأولى<sup>(٦)</sup> في الثانية ، لأنه<sup>(٧)</sup> تنطق<sup>(٨)</sup> بهما<sup>(٩)</sup> في مرة واحدة طلباً للتخفيف ، ولأنه يتقلُّ أن يتكلم بالحرف ثم يعاد إليه فيتكلم به من غير فاصلٍ . وستقف على علة استتقال ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(١٠)</sup> .

فإذا اضطر شاعر<sup>(١١)</sup> رده إلى الأصل ، فأظهره وحركه<sup>(١٢)</sup> بما يكون له من الحركات ، فمن ذلك قول قَعْنَب بن أُم صاحب<sup>(١٣)</sup> :

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَد جَرَّبْتِ مِنْ خُلَّتِي      أُنِّي أَجُودُ لِأَهْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنْتُوا<sup>(١٤)</sup>

(١) كلمة : « هو » ساقطة من ي .

(٢) ب ق ي ح : « الراء » تحريف .

(٣) كلمة : « ذلك » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ق ت .

(٥) ح ت س : « كقولهم » .

(٦) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢١٦

(٧) ي س ت : « لأن » .

(٨) ح : « لما ينطق » .

(٩) س : « بها » تحريف .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(١١) س : « الشاعر » . وفي ق : « شارع » وهو تحريف .

(١٢) ت : « فحركه وأظهره » .

(١٣) شاعر أموي كان في أيام الوليد بن عبد الملك ، وأم صاحب أمه ، وأبوه ضمرة أخو بني سحيم بن عمرو بن خديج

ابن عوف بن بثة . انظر ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٣١٠/٢

(١٤) البيت من قصيدة له في مختارات ابن السجري ص ٨ وبعضها في الحماسة بشرح المرزوقي ص ١٤٥٠ والبيت في

كتاب سيبويه ١١/١ : ١١١/٢ : والمتنضب ١٤٢/١ : ٢٥٣/١ : ٣٥٤/٣ : ومادة ( ظلل ) من اللسان ٤٤٦/١٣

والنتاج ٤٢٧/٧ : والسنسرى ١١/١ : ١١١/٢ : وسط الألال ٥٧٦/١ : والمصانص ١٦٠/١ : وشرح شواهد

الشافية ٤٩٠/٤ : وفي س : « ظنتوا » تحريف .

والذى يستعمل : ضنوا<sup>(١)</sup> فردّه إلى أصله : إذا كان أصله : ضين ، فمن ذلك<sup>(٢)</sup> :

### الحمْدُ قه العلى الأجل<sup>(٣)</sup>

والذى يستعمل : الأجل . ومنه<sup>(٤)</sup> :

تشكو الوجى من أظلل وأظلل<sup>(٥)</sup>

أراد : من أظّل وأظّل<sup>(٦)</sup>

ومن نحو هذا : تحريك المعتلّ فيها حقّه<sup>(٧)</sup> أن يكون اللفظ به على السكون . وردّه إلى أصله

(١) س : « ظنوا » تحريف .

(٢) س : « ومن ذلك » .

(٣) البيت مطوع لامية أبى النجم المجلد المشهورة في الطرائف الأدبية ص ٥٧ والخزانة ٤٠٦/٦ وشرح شواهد المفتى

١٥٤ والمقتضب ١٤٢/١ وشرح شواهد الساقية ٤٩١/٤ ومادة ( جلال ) من اللسان ١٢٣/١٣

والتاج ٢٦١/٧ والمخاض ٨٧/٣ : ٩٣/٣ غير منسوب في الأخيرين .

(٤) س ت : « ومنه أيضاً » .

(٥) البيت للمعراج في ديوانه ق ٨٨/٢٩ ص ٤٧ وتوادر أبى زيد ٤٤ والمخاض ١٦١/٦ ومادة ( ظلل ) في اللسان

٤٤٦/١٢ ويروى لأبى النجم المجلد في المقتضب ٢٥٢/١ : ٢٥٤/٣ وشرح شواهد الساقية ٤٩١/٤ ولم أجده

في لاميته في الطرائف الأدبية ٥٧ - ٧١ وهو غير منسوب في كتاب سيبويه ١٦١/٢ والسنتمرى ١٦١/٢

والمخاض ٨٧/٣

(٦) كلمة : « وأظّل » ليست في س .

(٧) ت : « المعتلّ الذى يتنى » .

في التحريك<sup>(١)</sup> الذي ينبغي له مع ما قبله من الاستقلال . لتقويم اللفظ<sup>(٢)</sup> فمن ذلك قول  
[ابن<sup>(٣)</sup>] قيس الرقيات :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُضْبِحُنَّ إِلَّا لَهْنٌ مُسْطَلَبٌ<sup>(٤)</sup>

ومنه قول جرير :

قَبِيحاً بِجَارِبَيْنِ الْهُوَى غَيْرِ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقْوَلُ<sup>(٥)</sup>

وإنما الوجه ألا تُكسَرَ الياء المكسورة ما قبلها ، ولا تَضَمُّ : لاستقلال الضم والكسر  
عليها وإن كانت النية فيها التحريك ، فكان<sup>(٦)</sup> الوجه : لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَائِي ، بتسكين  
الياء وغير ماضٍ ، بسقوط<sup>(٧)</sup> الياء لدخول التنوين ؛ لأنها تسكن والتنوين ساكنٌ ،  
فتحذف لالتقاء الساكنين .

( ١ ) عبارة : « فيما حقه .. التحريك » ساقطة من ح .

( ٢ ) ح ت س : « لتقويم الوزن » .

( ٣ ) زيادة من س . وهي زيادة لازمة فالشاعر اسمه عبد الله بن قيس الرقيات .

( ٤ ) البيت في ديوانه ق ٥ / ١ ص ٣ برواية تسلم من الضرورة وهي : « في الغوائِي فما » . ثم ذكر في شرحه وروايتنا عن  
الحليل . وقال عنها : جعل الغوائِي مثل الضوارب . أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه . والبيت برواية  
السرايق في المنتضب ١٤٢ / ١ ٣٥٤ / ٣ وشرح ابن عيشر ١٠١ / ١٠ وسيبويه ٥٩ / ٢ والمدرك اللوامع ٣٠ / ١  
وشرح شواهد الغني ٢١١ والسننرى ٥٩ / ١ وهو غير منسوب في مفتي اللبيب ٢٤٣ / ١ والمخصائص ٢٦٢ / ١ :  
٦٧ / ٢ والمنتصف ٣٤٧ / ٢

( ٥ ) البيت في ديوانه ص ٤٥٥ وفيه : « غير ماضيا » وخزانة الأدب ٥٣٤ / ٣ ونوادير أبي زيد ٢٠٣ والمخصائص ١٥٩ / ٣  
والمنتضب ١٤٤ / ١ ٣٥٤ / ٣ واللسان ( غول ) ٢١ / ١٤ وأمال ابن السجري ٨٦ / ١ والمنتصف ٨٠ / ٢ وفي  
بعض هذه المصادر خلاف في الرواية .

( ٦ ) س : « فكان » ؛

( ٧ ) ت : « بإسقاط » .

وأما قول جرير (٢) : فإن أكثر (٣) رواة الشعر يشدونّه : «غير ما صبي» (٤) ؟  
والمنى : يجارين الهوى بالحديث والمجالسة ، دون التخطى إلى ما لا يجوز .

ومن ذلك قوله :

ألم يأتنيك والأنبياء تنمسي بما لا قت بني نُؤنُ بني زبادٍ (٥)

والوجه فيه : «ألم يأتك» تسقط للجزم الياء : لأنها ساكنة في الرفع غير أن الشاعر إذا اضطر جازله أن يقول : «يأتيك» (٦) في حال الجزم ، إذا كان من قوله : يأتيك في حال (٧) الرفع (٨) فلحق هذه الضرورة جزم أسكنها ، وكان علامة الجزم حذف الضمة .

وفي الناس من يتأوله على غير هذا فيقول : نحن إذا قلنا : «يأتيك» في حال الرفع تقدّر ضمةٌ محذوفة ، فإذا جزمناه قدرنا حذف تلك الضمة ، وإن لم يظهر شيء من ذلك في اللفظ ، كما تقول : «رأيت العَصَا» و «مررتُ بالعَصَا» ، وهذه العَصَا فتكون في النية حركات مختلفة

(١) ت : « فأما » .

(٢) ح : « بيت جرير » .

(٣) ت : « فإن كان أكثر » :

(٤) ح : « ماض » . ت : « ماضى » .

(٥) البيت لقيس بن زهير العبيسي في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والشتنري ٥٩/٢ وتواد أبي زيد ٢٠٣ واللسان ( أنى )

١٤/١٨ والأشموني ١٠٣/١ وغير منسوب في مخف اللبيب ١٠٨/١ : ٣٨٧/١ وتاج المروس ( الياء )

٤٦٩/١٠ والأشموني ٤٤/٢ وشرح ابن عبيش ٢٤/٨ والخزاعة ٥٣٣/٣ : ١٦١/٤ والنصف ٨١/٢ وتفسير

القرطبي ٢٥٧/٩

(٦) عبارة : « تسقط للجزم الياء ... يأتيك » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « الجزم ... في حال » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) عبارة : « إذا كان من قوله يأتيك في حال الرفع » ساقطة من ق ي ح وهي في ب على الهامش .

لا تظهر في اللفظ ويشد<sup>(١)</sup> هذا قراءة ابن كثير<sup>(٢)</sup>؛ ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾<sup>(٣)</sup> في بعض الروايات عنه . وهذا قليل في الكلام جداً .

وهذا النحو قول عبد يَفُوت بن وقاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مِنْ شَيْخَةِ عَبَسِيَّةٍ      كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا<sup>(٤)</sup>

ويروى : «تَرَى» على خطاب المؤنث ؛ فمن قال : «تَرَى» على الخطاب<sup>(٥)</sup> . فلا ضرورة فيه ، ومن قال : «تَرَى» فهو على التقدير الثاني في البيت الذي قبله ، وهو أنه<sup>(٦)</sup> جعل الجرم حذف الحركة المنوية في الألف<sup>(٧)</sup>

فإن قال قائل : فقد قرأ حمزة<sup>(٨)</sup> : ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾<sup>(٩)</sup> وليس في القرآن ضرورة .

(١) ت : « ويشد » تحريف

(٢) في تفسير القرطبي ٢٥٦/٩ : « وقرأ ابن كثير : إنه من يتقى ، بإثبات الياء ، والقراءة بها جائزة على أن تجعل من يتقى الذي وتدخل يتقى في الصلة ، فتثبت الياء لا غير » .

(٣) سورة يوسف ٩٠/١٦

(٤) البيت في قصيدة مفصلة في شرح المفضليات (لايل) ق ١٢/٣٠ ص ٣١٨ والخزاعة ٣١٦/١ وذيل الأمال ١٣٣ والنقائض ١٥٣/١ واللسان (شوس) ٤٢١/٧ وشرح ابن يعيش ١٠٦/١٠ والعين على الخزانة ٢٠٧/٤ وغير منسوب في الأشموني ١٠٣/١ وشرح ابن يعيش ٩٧/٥ والمذكر والمؤنث للسيرة ١١٦ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٥) عبارة : « على الخطاب » ساقطة من ت .

(٦) ق : « وهو الذي » تحريف .

(٧) على هامش ب العبارة التالية : « حاشية : يحتمل أن يكون من المقلوب ، قد قالوا : راء مثل شاء . ثم تصير لم برأ . مثل لم يشأ . ثم تخفف . ويحصل من باب إشباع الحركة مثل : منتزاع » .

(٨) في التيسير للداني ١٥٢ : « حمزة : لا تخف دركا ، بجزم الفاء والياقون برقعها وألف قبلها » .  
(٩) سورة طه ٧٧/٢٠

قيل له : في ذلك وجهان سوى هذا ، أحدهما : أنه جعل الأول نهياً ، والثاني خبراً ، كأنه قال : ولا تَحْفَ ذِرْكَأُ وأنت لا تحافه امتثالاً لما أمرناك به ، وأَنْزِجَاراً<sup>(١)</sup> معاً<sup>(٢)</sup> ، زجرناك عنه<sup>(٣)</sup> ، ومثله كثير في الكلام .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في : «تَحَشَى» زيدت لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية كما تزداد في القوافي والكلام المسجوع .

ومثل الآية قوله ﴿سَنَقِرْكَ فَلَ تَنْسَى﴾<sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون خبراً كأنه قال : سنقرتك ونزيل عنك النسيان ، فلست تنساه<sup>(٥)</sup> ، وذلك أنه عليه السلام قد كان قيل نزول هذه الآية يتلقى الوحي بإعادة ما أوحى إليه قبل استتمامه مخافة النسيان ، ويعجل في تلقيه . فنهاه الله تعالى عن ذلك بقوله : ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾<sup>(٦)</sup> وينشره بأنه لا ينساه فهذا وجه .

والوجه الثاني : لا يكون نهاء عن التشاغل والإهمال المؤديين إلى النسيان لما<sup>(٧)</sup> أقرىء : لأن النسيان ليس هو<sup>(٨)</sup> بفعل النأي ، فينبئ<sup>(٩)</sup> عنه ، وإنما هو من فعل الله تعالى<sup>(١٠)</sup> ، يحدته عند إهمال ما ينسى وترك مراعاته .

(١) س : « وأنزجارنا » تحريف .

(٢) ح : « لما » تحريف .

(٣) كلمة : « عنه » ساقطة من ق .

(٤) سورة الأغل ٦/٨٧

(٥) ت س : « تنسى » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٦) سورة طه ١١٤/٢٠

(٧) س ت : « نسيان ما » .

(٨) كلمة : « هو » ساقطة من س ت .

(٩) ت : « الناس فينبرأ » .

(١٠) كلمة : « تعالى » ليست في س . ومكانها في ت : « عز وجل » .



وفي الآيتين<sup>(١)</sup> التقدير الذي ذكرناه في البيتين . وفي القراءة المروية عن ابن كثير .

واعلم أن الاعتلال قد يَلْحَقُ البناء الذي لا يتصرف ، ولا يدخله التثوين : فدخله التثوين<sup>(٢)</sup> بسبب لحاقه : فمن ذلك : «جَوَارِي» وبأبها ومن ذلك رجل يسمى «بَيْرَمِي» و«يَعْبَلِي» والوجه في ذلك في حال الرفع والجر أن يقال : «مَرَرْتُ بِجَوَارٍ» و«هذه جَوَارِي يَأْتِي» و«مَرَرْتُ بِبَيْرَمٍ»<sup>(٣)</sup> ، «وهذا بَيْرَمٌ يَأْتِي»<sup>(٤)</sup> ومثاله من الصحيح : «مَرَرْتُ بِضَوَارِبٍ» و«هؤلاء ضَوَارِبٌ» و«مَرَرْتُ بِبَيْرِيدٍ» و«هذا بَيْرِيدٌ» . غير أن الياء لما انكسر ما قبلها وأسكنت<sup>(٥)</sup> أدخل البناء نقصان . فلزمه هذا التغيير<sup>(٦)</sup> لعل سنذكرها<sup>(٧)</sup> في مواضعها<sup>(٨)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(٩)</sup> .

فإذا اضطُرَّ الشاعر<sup>(١٠)</sup> فحرك هذه الياء في حال الرفع والجر لزمه أن لا يتصرف إلا أن يضطر إلى الصرف ، فيجره مجرًى ما لا يتصرف إذا اضطُرَّ إلى صرفه فمن ذلك

(١) س : « الآتين » تصحيف .

(٢) عبارة : « فدخله التثوين » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) ت س : « بيرمي » تحريف .

(٤) كلمة : « يأتني » ساقطة من س ت .

(٥) س : « فأسكنت » .

(٦) كلمة : « التغيير » ساقطة من س .

(٧) ت : « نذكرها » .

(٨) س ت : « في مواضعها » .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(١٠) ت : « شاعر » .

قول الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مؤلَّى هجوتَه      وَلَكِنَّ عبدَ الله مؤلَّى مؤلِّياً<sup>(١)</sup>

وكان الوجهُ أن يقول : مؤلَّى مؤالٍ ويُلغى<sup>(٢)</sup> الياء لسكونها وسكون التوين ، فلماً اضْطُرَّ إلى تحريكها لم يصرف<sup>(٣)</sup> التمام حركات البناء المانع من الصرف .

وقال آخر : (٤) :

قد عَجِبْتُ مني ومن يُعِيلِيَا      لَأَرَأَيْتِي خَلَقْتُ مُقْلُولِيَا<sup>(٥)</sup>

أراد : « من يُعِيلُ » والكلام<sup>(٦)</sup> فيه كالكلام في الذي قبله<sup>(٧)</sup> : لأن « يُعِيلِيَا » لا ينصرف مثاله من الصحيح ؛ لأنه يفعل ، وهو تصغير « يعلى » .

وربما حملهم على هذا الفرار من<sup>(٨)</sup> من الرُحاف في الشعر ، وإن كان البيت يتقوم في

---

(١) ينسب البيت للفرزدق في سيبويه ٥٨/٢ والمقتضب ١٤٣/١ وابن عيش ٦٤/١ والحزاة ٣٤٧/٢ والسننرى ٥٨/٢ والعين على الحزاة ١١٤/١ ؛ ٣٧٥/٤ ؛ ١١٤/١ ؛ ٢٩٠/٢٠ وليس في ديوانه . وانظر قصة هذا البيت في طبقات نحول الشعراء لابن سلام ١٦ - ١٧

(٢) ت : « ويلغى » . س : « وتلغى » .

(٣) ت : « تنصرف » .

(٤) كلمة : « آخر » ليست في ق .

(٥) البيتان في كتاب سيبويه ٥٩/٢ والمقتضب ١٤٢/١ والسننرى ٥٩/٢ والحصائص ٦/١ والنصف ٦٨/٢ واللسان ( علا ) ٣٢٨/١٩ ( فلا ) ٦٢/٢٠ وق في ق : « ومن يعيلها » تحريف .

(٦) س : « فالكلام » .

(٧) س ت : « في البيت الذي قبله » .

(٨) كلمة : « الفرار من » ساقطة من ح .

الإنشاد<sup>(١)</sup> على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام<sup>(٢)</sup> : فمن ذلك

قول المنتخل :

أبيت على معارى فآخراتٍ بهن مَلُوبٌ كَسَمِ الْعِبَاطِ<sup>(٣)</sup>

ولو أنشد : على معارٍ ، لكان مستقيماً<sup>(٤)</sup> غير أنه بصير<sup>(٥)</sup> مُزَاحَفاً ؛ لأن الجزء<sup>(٦)</sup> على « مَقَاعِلْتَن » من الوافر ، فيسكن خامسُهُ ويصير على « مَقَاعِلْتَن » . ويسمى هذا الزحاف : العُصْب . وذكر المازني<sup>(٧)</sup> أنه سمع أعرابياً ينشد<sup>(٨)</sup> : أبيت على معارٍ فآخراتٍ . واحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب .

وقال آخر :

مسا إن رأيت ولا أرى في مُلْدِقٍ كَجَوْرِي يُلْعَبَن في الصَّحْرَاءِ<sup>(٩)</sup>

فجمع بين ضرورتين ، إحداهما<sup>(١٠)</sup> : أنه كسر الياء في حال الجرِّ ، والثانية : أنه صرَّف

(١) ح ت س : « بالإنشاد » .

(٢) ت : « الكلام عليه » .

(٣) البيت للمنتخل المذلي في ديوان المذليين ص ١٢٦٨ وسيبويه ٥٨/٢ والشنمري ٥٨/٢ والتاج ( عبط )

١٨٠/٥ وغير منسوب في الحصائص ١/٢٣٤ : ٦١/٣ : ٢٢١/٩ ( عبط ) واللسان ( عبط ) ٢٢١/٩ ( عرا ) ٢٧٥/١٩ والنصف

٦٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : « معارى واضحات » .

(٤) س ت : « لكان البيت مستقيماً » .

(٥) ح : « لم بصير » !

(٦) ق ي ح : « الجر » تحريف .

(٧) يقول المازني في النصف ٦٧/٢ : « فهذا إنشاد بعض العرب . وهو غلط : لأنه لو أنشده : معارٍ فآخراتٍ ، لم

ينكسر الشعر . ولكن الذين أنشدوه مفتوحاً استكروا قبح الزحاف ، ونفرت عنه طائفتهم مسكتاً حماقة كسر

الوزن . وأما الجماعة الفصحاء فلا يباليون كسر البيت ، لاستنكارهم زعج الإعراب » .

(٨) ح : « ينشد هذا البيت » .

(٩) البيت في شرح ابن عيسى ١٠١/١٠ وخزانة الأدب ٥٢٦/٣ « بالصحراء » .

(١٠) ق ت : « إحداهما » .

مالا ينصرف وقد يُنشَد هذا البيت بالهمز: كجوارى . وأنا مبین ذلك في باب البذل من ضرورة الشاعر إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك قوله :

سَاءُ الْإِلَهَ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا<sup>(١)</sup> .....

فأتي بثلاثة أوجه من الضرورة ، منها :

أَن « سَاءَ » ونحوها يجمع على « سَمَائِيَا » كما يجمع « مَيْطِيَّة » على « مَسْطَائِيَا » و « خَطِيئَةٌ » على « خَطَائِيَا » فجمعه على « سَمَائِيِي » كما يجمع « سَحَابَةٌ » على « سَحَائِبِ » وإنما يجمع هذا الجمع في الصحيح دون المعتل .

ثم حَرَكُ<sup>(٢)</sup> الياء في حال الجرِّ ، وكان حكمه أن يقول : « سبع سَإِي » كما تقول<sup>(٣)</sup> : « سبع جَوَارِي » بحذف الياء . لدخول التثوين .

والثالث : أَنه جمع « سِئَاءَةٌ » على « سَمَائِيِي » كما يجمع « سَحَابَةٌ » على « سَحَائِبِ » ، والعَرَبُ لا يجمع « سِئَاءَةٌ » على هذا الجمع . وإنما تقول<sup>(٤)</sup> : « سِئَاءَةٌ » و « سِئَاءُ » كما تقول : « سَمَائَةٌ » و « سَمَامٌ » ، مثل « تَمْرَةٌ » و « تَمْرِي » و « سَمَاوَةٌ » و « سَمَوَاتٌ » ، كما تقول : « سَمَائَةٌ » و « سَمَامَاتٌ » .

(١) عجز بيت لأمية بن أبي النضل في ديوانه ق ٤/٣٢ ص ٣٧ وصدده : « له ما رأيت عين البصير وفوقه » وهو كذلك في خزنة الأدب ١١٩/١ واللسان ( سا ) ١٢٢/١٩ والمقتضب ١٤٤/١ وعجزه في الشتري ٥٩/٢ وهو غير منسوب في الخصائص ٢١١/١ وعجزه غير منسوب كذلك في سيبويه ٥٩/٢ والخصائص ٣٣٣/٢ والنصف ٦٨/٢ والمذكر والمؤنث للمبرد ١٢١

(٢) س : « وحرك » .

(٣) س ت : « يقال » .

(٤) س : « يقولون » .

على أن جماعة من النحويين منهم يونس<sup>(١)</sup> وعيسى بن عمر<sup>(٢)</sup> والكسائي يزعمون أن ما كان من المعتل الذي لا ينصرف إذا سُمي به ، يُجْعَلُ خَفْضُهُ كَنْصَبِهِ من<sup>(٣)</sup> غير ضرورة ، بل هو الحقُّ عندهم : فيقولون في رجل اسمه « جَوَارِي » : « مَرَرْتُ بِجَوَارِي » قَبِيلٌ : ولا ضرورةً عندهم فيه<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قطع ألف الوصل ، وأكثر ما يكون في أول النصف الثاني من البيت .

قال حسان<sup>(٥)</sup> !

لَنَسْمَعَنَّ وَثِيْبِكَا فِي دِيَارِكُمْ      اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا<sup>(٦)</sup>  
فقطع الألف<sup>(٧)</sup> في قوله « الله أكبر<sup>(٨)</sup> » .

وقال آخر<sup>(٩)</sup> :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشَّأِءِ وَلَيْدَتْنَا      أَلْقَدْرُ يُنْزِلُهَا بَعِيرٌ جَعَالِ<sup>(١٠)</sup>

(١) هو يونس بن حبيب البصري ، أخذ عنه سيبويه وحكى عنه كثيراً في كتابه . توفي سنة ١٨٣ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في نزعة الألباء ، ٤٩ وهامته .

(٢) هو عيسى بن عمر البصري القفي ، أخذ عنه الخليل بن أحمد . توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للنفطي ٢/٣٧٤ وهامته .

(٣) س : « في غير ضرورة » .

(٤) عبارة : « على أن جماعة من النحويين ... فيه » ساقطة من س ت .

(٥) س : « حسان بن ثابت » .

(٦) البيت في ديوانه ص ٤٦٠ والحزنة ٢/٢٣٨ ومادة ( وسك ) من اللسان ١٢/٤٠٥ والناج ٧/١٩٢ وفي س : « في ديارهم » مثل بعض المصادر ، وفي ي . « لثنتهن » تحريف .

(٧) س : « ألف الوصل » .

(٨) كلمة : « أكبر » ليست في س ت .

(٩) ق : « الآخر » .

(١٠) البيت غير منسوب في سيبويه ٢/٢٧٤ والشتنمى ٢/٢٧٤ والكامل للمبرد ٣/٧٥ والقوافي للتوحي ٧٢ واللسان ( جمل ) ١٣/١١٨ وفي الأخير : « ولا تبادر ... وليدق » .

وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة «قد» وأن الألف قد كان حكمها أن لا تحذف في الكلام ، غير أنهم حذفوها لما كثرت<sup>(١)</sup> استخفافاً<sup>(٢)</sup> لا على أنها ألف وصل . وقائل هذا ابن كيسان<sup>(٣)</sup> واحتج بقطعهم<sup>(٤)</sup> إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات .

ولاحجة له في هذا<sup>(٥)</sup> عندى ؛ لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف ، من ذلك<sup>(٦)</sup> قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ ۖ تَسَعُ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(٧)</sup>

فقطع ألف «تسع» ، وليس<sup>(٨)</sup> هي مع اللام .

وإنما يكثر هذا في النصف الأخير ؛ لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول ، فيصير كأنه مبتدأ .

(١) ح : « لما كثرت » . وفي ي : « كما كثرت » تحريف .

(٢) س : « استخفافاً لما كثرت » .

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوى . كان ينفذ مذهب البصريين في النحو والكوفيين ؛ لأنه أخذ عن المبرد وتعلب . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرنا في إنباء الرواة للقفلى ٥٧/٣ وهامشه .

(٤) ت : « بعثهم » تحريف .

(٥) س : « في ذلك » .

(٦) س ت : « فمن ذلك » .

(٧) البيت لأتس بن العباس بن مرداس السلمى في سيبويه ٣٤٩/١ والشنترى ٣٤٩/١ والعيث على الحزانة

٣٥٧/٢ : ٥٦٧/٤ والدرر اللوامع ١٩٨/٢ : ٢٣٨/٢ وشرح شواهد الغنى ٢٠٥ وبعده : « ويقال أبو عامر جد

العباس بن مرداس . قال المصنف وهو الصواب » . وهو غير منسوب في ابن عييش ١٠٦/٢ : ٢٣٨/٩ ومعنى

اللييب ٢٢٦/١ وشرح شواهد الغنى ٣٦٢

(٨) س : « وليست » .

قال قيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ بَسْرًا فَإِنَّهُ بَنَشْرٍ وَإِقْشَاءِ الْحَدِيثِ قِيمِينَ<sup>(١)</sup>

فقطع الألف من « الاتنين<sup>(٢)</sup> » في حشو البيت قبل النصف الأخير<sup>(٣)</sup>.

فإن قال قائل : إذا جاز في الشعر قَطَعَ ألف الوصل ، وهي زيادة<sup>(٤)</sup> ، فَلِمَ لا يجوز مَدُّ المقصور عندكم ، وقد قلتم إن الذي أَبْطَلَ مَدَّ المقصور أنه زيادة ، وليس للشاعر أن يزيد في الكلام ما ليس منه<sup>(٥)</sup> ؟

فإن الجواب في ذلك : أن ألف الوصل قد يكون لها حالٌ تثبت فيها وهي أن تكون مبتدأ<sup>(٦)</sup> ، فإذا اضطرَّ الشاعر ، رُدَّها إلى حالٍ قد كانت لها ، كما يصرف مالا يتصرف ، فيرده إلى أصله في الصرف ، وليس كذلك مَدَّ المقصور ؛ لأنه لا أصل له في ذلك<sup>(٧)</sup> . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٨)</sup> .

(١) البيت في ديوانه في ١/١٣ ص ١٠٥ ونوادير أبي زيد ٢٠٤ والحامسة البصرية ٦٣/٢ وحامسة البحرى ٢٢٦ وحامسة الخالدين ٢٣/٦ واللسان (تمن) ٢٣٧/١٧ وابن بعش ١٩/٩ ونسب لجبل بن معمر في لسان الآداب ٢٤٠ وهو في ديوانه ص ٢٠٠ وفي صدره روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٢) س ت : « قطع الأثنين » .

(٣) ت : « الآخر » تحريف .

(٤) ح : « وهو زيادة » !

(٥) جملة : « ما ليس منه » ساقطة من س .

(٦) ق س ت : « وهي أن يبتدأ بها » .

(٧) س ت : « في المد » .

(٨) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

وقد تزيد العربُ في الشعر<sup>(١)</sup> ياءً في الجمع ، فيما ليس حكمه أن يجمع بالياء نحو قولهم : « مُشَجَّدٌ » و« مَسَاجِيدٌ » في الشعر<sup>(٢)</sup> أو « ذَرَّهْمٌ » و« دَرَاهِمٌ » و« صَيَّرَفٌ » و« صَيَّارِيفٌ »<sup>(٣)</sup> .  
قال الفرزدق :

تَنفَى يَدَاهَا الحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنقَادُ الصَّيَّارِيفِ<sup>(٤)</sup>

وإنما الوجه في الكلام : نفي الدراهم . والصيارف<sup>(٥)</sup> . وإنما زاد<sup>(٦)</sup> الياءَ ها هنا : لأن دخولها في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف . ورابعه حرف<sup>(٧)</sup> المَدُّ واللَّيْنُ . فتقلبه ياءً<sup>(٨)</sup> في الجمع . كقولهم : « صُنْدُوقٌ » و« صَادِقٌ » و« قُنْدِيلٌ » و« قُنَادِيلٌ » و« كِرْبَاسٌ » و« كِرْبَاسِيسٌ »<sup>(٩)</sup> .

والوجه الثاني : أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف أو أكثر . وليس رابعه حرفاً من حروف المَدِّ واللَّيْنِ ، فيحذف من الواحد حرف ، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف<sup>(١٠)</sup> ، ثم يجمع . فإذا جُمع فأنت مُخَيَّرٌ بين التَّعْوِيزِ من المحذوف ، وبين تركه : فمن

( ١ ) كلمة : « في الشعر » ليست في ت .

( ٢ ) كلمة : « في الشعر » ليست في س .

( ٣ ) س أ « وصياريف في الشعر » .

( ٤ ) البيت في ديوانه ص ٥٧٠ والمقتضب ٢٥٨/٢ والمخزاة ٢٥٥/٢ وسيبويه ١٠/١ والشتتري ١٠١/١ والعين على

المخزاة ٣٢١/٣ وهو غير منسوب في العين على المخزاة ٥٨٦/٤ واللسان ( هجر ) ٤٢٦/٤ وعجزه غير منسوب

كذلك في المختصص ٢٣١٥/٢ والأسموي ٢٨٩/٢ وفي : « الدرهم » وهي رواية الديوان والشتتري . وفي

اللسان وسيبويه : « نفي الدنانير » .

( ٥ ) س ت : « في الكلام الدرهم الصيارف » .

( ٦ ) ت : « أراد » تحريف .

( ٧ ) ت : « حرف » تحريف .

( ٨ ) كلمة : « ياء » ساقطة من س .

( ٩ ) بعده في ت : « وقرآن وفرزين » والكرايس هي الثياب الخشننة انظر المسحاح ( كريس ) ١٦٧/٢

( ١٠ ) عبارة س ت : « من الواحد حتى يبقى على أربعة أحرف » .



ذلك أنك إذا جمعت « فَرَزْدَق » حذفت الصاد منه : لأنه على خمسة أحرف ، فيبقى « فَرَزْدُ »<sup>(١)</sup> فتجمعه على « فَرَايِد » ، وإن شئت عَوَّضت من القاف المحذوفة الياء ، فقلت : « فَرَايِد » ، وكذلك لو جمعت « مُنْطَلِق »<sup>(٢)</sup> جمع<sup>(٣)</sup> التوكسير ، لجاز أن تقول : « مَطَالِق » و« مَطَالِيق »<sup>(٤)</sup> تعوَّض الياء<sup>(٥)</sup> من النون المحذوفة في « مُنْطَلِق » .

فإذا اضطرَّ الشاعرُ زاد هذه الياء التي تزداد للتعويض ، لأنها جميعاً ليس في أصلها ياءً فتكون الضرورة بمنزلة التعويض .

ومن ذلك أنهم يزيدون<sup>(٦)</sup> النونَ الحفيفة والنقيلة في الشعر في غير الموضع الذي ينبغي أن تزداد فيه ، وذلك أن موضع زيادتها فيها لم يكن واجباً ؛ مثل الأمر والنهي والاستفهام والجزاء ، كقولك : « اضْرِبْ زيدا » و« لا تَأْتِنِ بِكُرًا »<sup>(٧)</sup> و« هل تَقُومَنَّ »<sup>(٨)</sup> عندنا « و« إما تَذْهَبَنَّ »<sup>(٩)</sup> أَذْهَبَ مَعَكَ » و« لَيْتَنِي لَأَكْرِمَنَّكَ » .

(١) عبارة : « لأنه على خمسة أحرف فيبقى فرزد » ساقطة من س .

(٢) س ت : « منطلقاً » .

(٣) ق : « جمعت » تحريف .

(٤) س : « مطاليق ومطاليق » .

(٥) كلمة : « الياء » ساقطة من ق ي .

(٦) ح ت س : « أنهم قد يزيدون » .

(٧) س : « اضربا زيدا ولا تأتبا بكرا » !

(٨) س ت « تقمين » .

(٩) س : « تذهبنا » !

ولا يجوز أن تقول : « أنا أقومن إليك » لأن هذا واجب ، وقد قال الشاعر : ويقال إنه<sup>(١)</sup> لجدية الأبرش :

رَبِّمَا أَوْقَيْتُ فِي عَالَمٍ تَرْقَعَنَّ تَوْبِي شَمَالَاتٌ  
فِي فُتُو أَنَا رَبُّهُمْ مِنْ كَلَالٍ غَزْوَةٌ مَاتُوا<sup>(٢)</sup>

فأدخل النون<sup>(٣)</sup> في « تَرْقَعَنَّ<sup>(٤)</sup> » وهي<sup>(٥)</sup> واجبة .

وقال بعض النحويين : إن<sup>(٦)</sup> أدخلها في هذا الموضع بسبب « ما » ؛ لأنها في لفظ « ما » الجحد ، فأشبهت<sup>(٧)</sup> - وإن كانت موجبة - المنفى لفظاً .

قال أبو سعيد : وعندي فيه وجه آخر ، وهو أن « رَبُّ » تدخل للتقليل ، وما كان مُقْللاً فهو كالمنفى ، حتى إنهم يستعملون « قَلُّ » في معنى ليس ؛ قال<sup>(٨)</sup> :

أُتِيخَتْ فَالْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا يُعَامَهَا<sup>(٩)</sup>

(١) ح : « ويقال هي . » وفي ت : « ويقال إنها » .  
(٢) البيهقي في خزنة الأدب ٥٦٧/٤ والعيني على الخزانة ٣/٣٤٤ وترشح شواهد المعنى ١٣٤-١٣٥ والأول في كتاب سيبويه ١٥٣/٢ والعيني على الخزانة ٤/٣٢٨ ونوادر أبي زيد ٦١٠ واللسان ( شمل ) ٢٨٩/١٣ والشنترى ١٥٣/٢ وغير منسوب في المقتضب ١٥/٣ ومعنى الليب ١٣٥/١ : ١٣٧/١ : ٣٠٩/١ وأمالي ابن السجري ٢٤٣/٢ والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢١٠ والثاني في اللسان ( فتا ) ٤/٢٠ وفي الثاني روايات مختلفة في بعض هذه المصادر .

(٣) ح ت س : « عل » .

(٤) س : « ترعما » .

(٥) هامش ب : « أي الكلمة التي هي ترعن » .

(٦) س ت : « إنه إنفا » .

(٧) ق : « فأشبهت ترعن » وفي س : « فأشبهت الكلمة التي هي ترعما » !

(٨) ح ت س : « قال الشاعر » .

(٩) البيت لذى الرمة في ديوانه ق ١٣/٨٢ ص ١٢٨ وسيبويه ١٣٧/١ والخزانة ٥١/٢ والشنترى ٣٧٠/١ ومقاييس اللغة ١/٢٩٨ مادة ( بلد ) من اللسان ١٣/٤ والناج ٣٠٦/٢ ومادة ( بعم ) من اللسان ١٤/٣٨٨ والناج ٨/٢٠٣ مادة ( آل ) من الناج ٧/٢١٢ وغير منسوب في المقتضب ٤/٤٠٩ ومعنى الليب ٨/٢٢ والأشعرى ١٥٦/٢ وشرح شواهد المعنى ٧٨

أى ليس بها صوتٌ إلا بَعَامُهَا<sup>(١)</sup>، فلما أشبهت «رُبَّ» بالتقليل الذى فيها المنقُصُ ،  
أدخلوا النون على الفعل الذى بعدها<sup>(٢)</sup>، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفى .

ومن ذلك أنهم يقولون : «أنا» إذا وقفوا عليه ، ومنهم من يقول : «أنته» فإذا وصلوا  
حذفوا الألف والهاء ، فقالوا<sup>(٣)</sup> : «أَنْ قُمْتُ» بحذف الألف وفتح النون ؛ لأن الألف  
المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون ، وكذلك الهاء ، فإذا وصلت بانت الحركة ، فاستغنى<sup>(٤)</sup>  
عن الألف .

وربما<sup>(٥)</sup> اضطر الشاعر فيبيتها وهو واصلٌ .

قال الشاعر<sup>(٦)</sup> :

أَنَا سَيْفُ الْعَيْبِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي      حُمَيْدٌ قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا<sup>(٧)</sup>

وقال الأعشى :

فَكَيْفَ أَنَا وَأَبْتِحَالِ الْفَوَاقِفِ      سَى بَعْدَ الْمَيْسِبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا<sup>(٨)</sup>

(١) عبارة : «أى ليس بها صوتٌ إلا بَعَامُهَا» ساقطة من سبب انتقال النظر .

(٢) ح : «بعد هذا» تحريف .

(٣) قى : «فقال» تحريف .

(٤) س ت : «واستغنى» .

(٥) ت : «فرعا» .

(٦) عبارة : «قال الشاعر» ساقطة من ت .

(٧) البيت لحميد بن حرث بن بحدل في خزائن الأدب ٣٩٠/٢ وغير منسوب في شرح ابن يعيش ٨٤/٣

(٨) البيت في ديوانه قى ٦٨/٥ ص ٤١ واللسان (نحل) ١٧٤/١٤ والمقاييس ٤٠٣/٥ والكاظمي للمبرد ٣٧/٢ وقال  
بعد أن ذكره : «والرواية الجيدة : فكيف يكون اتحال القواف بعد المشيب» والبيت بغير منسوب في شرح ابن  
يعيش ٤٥/٤

وكان أبو العباس ينكر هذا<sup>(١)</sup>، وينشد بيت الأعشى: «فَكَيْفَ يَكُونُ اسْتِجَالِي  
الْقَوَاقِي<sup>(٢)</sup>». ولم ينشد<sup>(٣)</sup> البيت الأول.

فإن قيل<sup>(٤)</sup>: كيف يكون هذا ضرورة، وفي<sup>(٥)</sup> القراء من<sup>(٦)</sup> يثبت هذه الألف في  
الوصل، فيقرأ<sup>(٧)</sup>: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ<sup>(٨)</sup>﴾، وما كان في القرآن، مثله لا يقال له  
ضرورة<sup>(٩)</sup>.

فيل له: يجوز أن يكون هذا التقارىء، وَصَلَ فِي نِيَّةِ الْوَقْفِ، كما قرأ بعضهم:  
﴿فَبِهَادِئِهِمْ أَقْتَدِي قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا<sup>(١٠)</sup>﴾ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَهَيِّئُ، نَارًا حَامِيَةً<sup>(١١)</sup>﴾،  
فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل، على نية الوقف، وإن كان الفصل بين التلقين<sup>(١٢)</sup> قصير  
الزمان.

(١) انظر الكامل لأبي العباس المبرد ٣٧/٢ والحاشية السابقة.

(٢) كلمة: «القواقي» ساقطة من ت.

(٣) ت: «ولم يكن ينشد».

(٤) ت: «فإن قال قائل».

(٥) ب ق ي: «في».

(٦) ب ق ي: «القرآن» تحريف.

(٧) ح: «فقرأ».

(٨) سورة المنتحمة ١/٦٠

(٩) عبارة: «لا يقال له ضرورة» ساقطة من س ت.

(١٠) سورة الأنعام ٩٠/٦ وق ب ق ي ح خلط هذه الآية بآية سورة الشورى ٢٣/٤٢ «قل لا أسألكم عليه أجرا  
إلا المودة في القربى». وفي التيسير للداني ١٠٥: «وحمة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة، والبايون  
يثبتونها ساكنة في الحالين».

(١١) سورة القارعة ١٠١/١-١١ وفي التيسير للداني ٢٢٥: «قرأ حمزة: بغير هاء في الوصل، والبايون بإثباتها في  
الحالين».

(١٢) ق: «وإن كان بلغ العرض بين التلقين» تحريف.

## باب الحذف<sup>(١)</sup>

[ قال أبو سعيد<sup>(٢)</sup> .

اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يبرز حذفه في الكلام . لتقويم<sup>(٣)</sup> الشعر ، كما يزيد<sup>(٤)</sup>  
لتقويمه .

فمن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدّد ، كقول امرئ القيس :

أو غيره :

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ<sup>(٥)</sup>

( ١ ) ت : « هذا باب الحذف » .

( ٢ ) ما بين المعرفين زيادة من ت .

( ٣ ) ح : « لتقوم » .

( ٤ ) ب ق ح : « يزيد » تصحيف .

( ٥ ) ح : « لتقوم » .

( ٤ ) ب ق ح : « يزيد » تصحيف .

( ٥ ) البيت في ديوان امرئ القيس ق ٢/٢٩ ص ١٥٤ والشعر والتعراء ١٢٢/١ والعين على الأسماء ٣٢/١  
والخزانة ٤٨٩/٤ ونشرح شواهد المعنى ٢١٧ وقال هته « لا يرى القيس بن حجر قبا ذكر أعمره والمفضل  
وعبرها . وزعم أبو حاتم أنها لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم » . وينسب لا بن الرومي في  
شرح المصنوع به على غير أهله ٥٠٥ وهو غير منسوب في معنى اللبيب ٢٤٩/١ والقوافي للتوشى ١٠٦ : ٧٤

وكقول طرفة :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَأَقْتُكَ بِرٍّ      وَمِنَ الْحَبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِيرٌ<sup>(١)</sup>

فأكثر الإنشاد في هذا حذف<sup>(٢)</sup> أحد الحرفين . لتتشاكل أواخر الأبيات ، ويكون على وزن واحد ؛ لأنك إذا قلت : لا يدعى القوم أني أفر ، صار آخر جزء من البيت : « فِعْلٌ » في وزن العروض ؛ لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، وإذا شُدَّ<sup>(٣)</sup> الراء صار آخر أجزائه « فَعُولٌ<sup>(٤)</sup> » من الضرب الثاني من المتقارب . فهو مُضْطَرٌّ إلى حذف أحد الحرفين ، لاستواء الوزن ، ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة ، ألا تراه

يقول بعد هذا :

تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ وَأَشْيَاعُهَا      وَكُنْدَةٌ حَوْلِي جَمِيعاً صَبْرٌ<sup>(٥)</sup>

فهذا من الضرب الثالث لا غَيْرُ ، ولم يكن بالجزائز أن<sup>(٦)</sup> يأتي في قصيدة واحدة<sup>(٧)</sup> بأبيات من ضربين .

(١) البيت في ديوانه ق ١/٢ ص ٤٥

(٢) ت : « بحذف » .

(٣) ت : « وإذا شددت » .

(٤) ح : « على فعول » .

(٥) البيت في ديوان امرئ القيس ق ٣/٢٩ ص ١٥٤ والنمر والنمر ١١٥/١ والمفضض ٣٦٣/٢ والمحرزة

٤٨٩/٤

(٦) ح س ت : « بالجزائز له أن » .

(٧) كلمة : « واحدة » ساقطة من س ت .

ومن ذلك (١) تخفيف المشدّد وتسكينه ، مع حذف حرف بعده ، كقولهم في «مُعَلَّى» :  
 «مُعَلَّى» وفي «عَنَّى» : «عَنَّ» . قال الشاعر وهو الأعشى (٢) :

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلُ هَذَا الزَّمَنُ      عَلَيَّ الْمَرْءَ إِلَّا عَنَاءُ مُعَنَّ (٣)  
 أراد مُعَنَّ ، فحذف الياء وإحدى التونين .

وقال أيضا في هذه القصيدة :

وَعَهْدُ السُّبَابِ وَتَارَاتِهِ      فَإِنَّ يَكُ ذَلِكَ قَدْ زَالَ عَنِّي (٤)  
 يريد : عَنِّي .

وقال ليبيد :

وَقَبِيْلٌ مِنْ لُكَيْبٍ شَاهِدٌ      رَهْطٌ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (٥)  
 أراد : الْمُعَلَّى .

وأول هذه القصيدة :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ      وَإِذَنْ اللهُ رَبِّنِي وَعَجَلٌ (٦)

(١) ت : « ومن ذلك أيضا » .

(٢) ت : « عن . الأعشى » . ح : « قال الأعشى » . ق : « قال الشاعر » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١/٢ ص ١٣

(٤) البيت في ديوانه ق ١١/٢ ص ١٤ وق ح ت س : « بان » وهي كذلك في هامش ب .

(٥) البيت في ديوانه ذيل قصيدة ٢/٢٦ ص ١٩٩ وسبويه ٢٩١/٢ وبجاز القرآن ١٦٠/٢ وأمال ابن السجري

٧٢/٢ والسننمري ٢٩١/٢ وطبقات ابن سلام ٢٨٤ ومادة ( رجم ) من اللسان ١٢٠/١٥ والناج ٣٠٥٨

والبيان والتبيين ٢٦٦ وعجزه في الخصائص ٢٩٣/٢ وفي ق ح س ت : « حاضر » بدلا من : « شاهد » وهو في

هامش ب .

(٦) البيت مطلع قصيدة في ديوانه ق ٧/٢٦ ص ١٧٤ وانظر مصادر أخرى في ص ٢٨١ منه .

وإذا كان<sup>(١)</sup> ما ذكرناه من الحذف جائزاً ، فَحَذْفُهُمْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَتَسْكِينُ مَا قَبْلَهَا أَجْوَزُ كما قال لبيد في البيت الذي أشدته<sup>(٢)</sup> : « رَيْثِي وَعَجَلُ » ، أراد : عَجَلِي .

وقد يحذفون أيضاً من القصائد المطلقة على إنشاد من ينشدها بالوقف ، الحذف الذي ذكرناه في المقيد . قال النابغة :

إِذَا حَاوَلْتِ فِي أَسَدٍ فُجُوراً      فإِنِّي لَسْتُ بِسُكِّكَ وَلَسْتُ مِنْ<sup>(٣)</sup>

أراد : بئى ، والقصيدة مطلقة ، وإنما هذا إنشاد بعضهم .

ومن ذلك الترخيم ، والترخيم على ثلاثة أوجه ؛ أولها : ترخيمُ النداء ، وهو أن تحذف<sup>(٤)</sup> من آخر الاسم المنادى تخفيفاً ما تنقف على تقصيه<sup>(٥)</sup> في باب الترخيم ، غير أنا نذكر ما يتصل به ضرورة الشاعر .

وهذا الترخيم يجيء على ضربين : أحدهما : أن تحذف<sup>(٦)</sup> من آخر الاسم المنادى ما يجوز حذفه ، ويبقى سائر الاسم على حاله ، كقولك في ترخيم « حَارِث » : « يَا حَارِ » وفي « حَنْظَلَة » : « يَا حَنْظَلُ » وفي « هِرْقَل » : « يَا هِرْقُ » بتسكين القاف .

(١) س ت : « فإذا كان » .

(٢) ح س ت : « أشدته » .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٤٨٤ ص ١٦٩ وسيبويه ٢٩٠٨ والثنتنرى ٢٩٠٨ وفي الديوان : « منى » .

(٤) س ت : « يحذف » .

(٥) ت : « على تقصيه إن شاء الله تعالى » .

(٦) س : « نحذف » . ت : « يحذف » .



والضرب الثاني : أن تُحذف<sup>(١)</sup> الترخيم ما يجوز حذفه ، وتُجمل<sup>(٢)</sup> باقي الاسم كاسم غير مرخم ، فتجريه في النداء على ما ينبغي للاسم المفرد ، غير المرخم ، كقولك في « حَارَتْ » : « يا حَارَ » ، وفي « حَنْظَلَةٌ » : « يا حَنْظَلُ » وفي « هِرْقُلُ » : « يا هِرْقُ » .

وهذا الترخيم إنما يكون في النداء ، فإذا اضطر الشاعر ، فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء ، على أنه يجعله اسماً مفرداً ، ويعربه بما يستحقه<sup>(٣)</sup> من الإعراب ، فيقول : هَذَا حَنْظَلُ ، وَ« مَرَرْتُ بِحَنْظَلٍ » وَ« رَأَيْتُ حَنْظَلًا » .

قال الشاعر :

أَلَا هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ      عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ  
وَهَذَا بِرِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ      لَيْسَلِي عِزِّي أَمَالُ بِنِ حَنْظَلٍ (٤)

وقد اختلف النحويون في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر<sup>(٥)</sup> ؛ كقولك : « هَذَا حَنْظَلٌ قَدْ جَاءَ » وَ« هَذَا هِرْقٌ قَدْ جَاءَ »<sup>(٦)</sup> وَ« مَرَرْتُ بِهِرْقٍ وَحَنْظَلٌ » تحذف آخره وتبقى ما قبل المحذوف على حاله ، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين

(١) ت : « يحذف » .

(٢) ت : « ويجمل » .

(٣) س ت : « يستحق » .

(٤) البيتان للأسود بن يفر سيبويه ٣٣٧/١ والسننرى ٣٣٢/١ والأوز ، منها في سيبويه ٤٣٧/١ والسننرى ٤٣٧/١ والثاني في نوادر أبي زيد ١٥٩ وقد سقطت من ق كلمه : « ألا » في البيت الأول .

(٥) س : « الشاعر » .

(٦) س ت : « قد أقبل » .

لبصريين والكوفيين بجزونه ، وأُشْدُوا في ذلك آياتاً منها :

خُذُوا جُذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ واحفظوا أواصرنا والرَّحْمَ بالفيب تُذَكِّرُ<sup>(١)</sup>  
ففتح الميم من « عِكْرَمَ » : لأن أصله عِكْرَمَةٌ . فحذف الهاء ، وبقي الميم على حالها .  
وأُشْدُوا أيضاً<sup>(٢)</sup> :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَابِغَةً أَمَامًا<sup>(٣)</sup>  
أراد : أمانة . فحذف الهاء وبقي الميم على حالها<sup>(٤)</sup> . وهي غير مناداة .  
وأُشْدُوا أيضاً لابن أحرر :

أَبُو حَنْشٍ يُوْرُقْسِي وَطَلْقَ وَعَبَادٌ وَأَوْنَةُ أُنَالًا<sup>(٥)</sup>

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤ وسيبويه ٣٤٣٨ والخزاعة ٣٧٢٨ والعيني على الخزاعة ٢٩٠/٤ والشنتمري ٣٤٣٨ وفي جميع هذه المصادر : « خذوا حظكم » وهي في هامش عن نسخة .  
وفي بعضها : « وأنكروا » كما في ح س ت . وفي : « عكرمة » تحريف . وفي ح : « عواصرنا »  
تحريف .

(٢) ف ت : « وأُشْدُوا في ذلك أيضاً » .

(٣) البيت لجريز في ديوانه ص ٥٠٢ وروايته فيه :

اصبح حبل وصلكم رماما وماعهد كعهدهك ياماما

وهو لجريز كذلك في نوادر أبي زيد ٢١ والخزاعة ٢٨٩١ والعيني على الخزاعة ٢٨٧/٤ : ٢٨٢/٤ : ٣٠٧/٤  
وسيبويه ٣٤٣٨ والشنتمري ٣٤٣٨ وسياتي هنا مرة أخرى .  
(٤) عبارة : « وبقي الميم على حالها » ساقطة من س ت .

(٥) البيت في أمالي ابن السجري ١٢٦١ : ١٢٨١ : ١٣٧٨ : ٩٢٢ : ٩٣٢ والمحاسة البصرية ٢٦٢٨ ومادة  
(حش) من اللسان ١٧٧٨ والناج ٣٠٧/٤ والأزمنة والأمكنة للرزوقي ٢٤٠٨ : ٢٩٨١ وسيبويه ٣٤٣٨  
والشنتمري ٣٤٣٨ والعيني على الخزاعة ٤٢٧٢ والحكم لابن سيدة ٧٨٣ وغير منشور في المحور العين ٤٩  
والخصائص ٣٧٨٢ وفي س ت وهامش ب : « أبو حنش يورقنا » كما في بعض المصادر السابقة .

فذكر سيبويه أن أنثاء<sup>(١)</sup> لمعطوف على « أبو حنّسٍ وُطِّقَ » ، غير أنه قد حذف<sup>(٢)</sup> الهاء منه وأصله : « أنثاة » وبقى اللام على فتحها .

ومن ذلك :

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي<sup>(٣)</sup>  
أراد « فارية » .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر هذا ولا يُبيزه<sup>(٤)</sup> في الشعر ، ويمثل الأبيات ، فذكر<sup>(٥)</sup> أن قوله : « خذوا حَظَّكُمْ<sup>(٦)</sup> يَا آلَ عِكْرِمَ » ، يذهب بعكْرِمَ مذهب القبيلة ، ففتح<sup>(٧)</sup> الميم ؛ لأنه لا ينصرف ، لا للترخيم .

وذكر أن الرواية في البيت الثاني :

أَلَا أَمْسَتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَلَا عَهْدُ كَمَهْدِكَ يَا أُمَامًا<sup>(٨)</sup>

وذكر أن « أنال » في بيت ابن أحر ، معطوف على النون والياء في « يُورِّقُنِي » ، فموضعه نصب لذلك .

(١) س ت : « أنال » .

(٢) س ت : « أنه حذف » .

(٣) البيت لبعض بني نهمشل في الجاهلية في نوادر أبي زيد ٣٠ : ٢٢ : ٥٨ ، وشرح شواهد المغن ٣٠٩ وخزانة الأدب ٥٧٤ وسأقي مع بيت آخر هنا .

(٤) س : « يجوزه » .

(٥) لم أعر على ذلك في المقضب ولا في الكامل .

(٦) ح س ت : « حذركم » وهو كذلك في هامش ب عن نسخة .

(٧) س : « وفتح » .

(٨) سبق تخريج البيت هنا . وفي هامش ب ي ق : « في نسخة : وما » .

قال أبو سعيد : والذى عندي في « أنال » غير ما قال<sup>(١)</sup> الفريقان ، وهو أن « أنال » لم يُحذف منه هاء ؛ لأنه ليس في الأسماء « أنالة » ، وإنما هو « أنال » . ولم ينصبه للعطف على النون والياء ، في « يُورقني » ؛ لأن ابن أحرر يبكي قوماً من عشيرته ماتوا أو قتلوا ، فيهم أبو حنّس وطلّح وعَبّاد وأنال ، فرفع الأسماء المرفوعة بيورقني قدل يُورقني على أنه يندكرهم ؛ لأنهم لا يُورقونه إلا وهو يذكرهم . فنصب « أنالاً » « بأذكر » الذي قد دل عليه يُورقني ، وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره .

ومثله :

إِذَا تَفَعَّى الحَمَامُ السُّورِقُ هَيَّجَنِي      وَلَوْ تَمَرَّيْتُ عَنْهَا أُمُّ عَمَّارٍ<sup>(٢)</sup>  
نصب « أم عمار » بفعل مضمر ، كأنه قال : فذكرني<sup>(٣)</sup> أم عمار<sup>(٤)</sup> ؛ لأن التهييج<sup>(٥)</sup> لا يكون إلا بالذکر .

وأما قوله : « ألا<sup>(٦)</sup> يا أم فارغ » فلم يذكره أبو العباس<sup>(٧)</sup> .

والقول<sup>(٨)</sup> عندي ما قاله<sup>(٩)</sup> سيبويه وسائر المتقدمين ؛ لعنتين ، إحداهما<sup>(١٠)</sup> : الرواية في « أماما » ، والثانية : القياس ، وذلك أن هذا الترخيم أصل جوازُه في النداء ، فإذا

(١) س : « قاله » .

(٢) البيت غير منسوب في سيبويه ١٤٤٨ والشتتري ١٤٤٨ وفيها : « ولو تهرت » .

(٣) س ت : « تذكيري » تحريف .

(٤) كلمة : « أم عمار » ليست في ت .

(٥) س ت : « التهييج » .

(٦) كلمة : « ألا » ليست في ت .

(٧) ي ق : « فلم يذكر أبو العباس » .

(٨) ح س : « قال المفسر : والقول » . وفي ت : « ثم قال أبو سعيد : والقول » .

(٩) ت : « ما ذكره » .

(١٠) كلمة : « إحداهما » ساقطة من ق .

اضطرَّ الشاعر إلى ذكره في غير النداء ، أجراه على حكمه في الموضوع الذي كان<sup>(١٩)</sup> فيه :  
لأن ضرورته في النقل<sup>(٢٠)</sup> من موضع إلى موضع .

وأما قول ذي الرِّمَّة :

دَبَارُمِيَّةَ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا وَلَا تَرَى مِنَّلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ<sup>(٢١)</sup>

ففيه قولان ، أحدهما : أنه رخم « مِيَّة » للضرورة ، على ما تقدّم القول فيه .  
والثاني : أن المرأة تسمى مَيَّ ومِيَّة<sup>(٢٢)</sup> ، وهما اسمان لها<sup>(٢٣)</sup> ، فمرة يسميها بهذا ، ومرة يسميها بهذا<sup>(٢٤)</sup> .

والوجه الثاني من الترخيم : أن تَرْخِمَ<sup>(٢٥)</sup> الاسم ، فيبقى من حروفه ما يدلُّ على جملة  
الكلمة من غير مذهب ترخيم الاسم المنادى . وهذا أيضا من ضرورات<sup>(٢٦)</sup> الشعر . قال  
ليبد :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَابِعِ قَابَانَ.....<sup>(٢٧)</sup>

(١) ت : « يكون فيه » .

(٢) س ت : « في نقله » . وقى في : « في أنقل نقله » .

(٣) البيت في ديوان ق ١٠/٦ ص ٣ وسيبويه والشتري ٣٢٣/١ واللسان ( عجم ) ٢٩٧/١٥ والكمال للمبر ٢/٤٦ والمغزاة ٣٧٨/١ ونوادير زيد ٣٢ والنجاح ( عجم ) ٣٩٠/٨ وقى الجمع : « ولا يرى » .

(٤) س : « مية ومي » .

(٥) ح : « وهما لها اسمان » .

(٦) ت : « فمرة يسمونها بهذا ومرة بهذا » .

(٧) س : « أنك ترخم » . وقى ت : « أن برخم » .

(٨) س ت : « ضرورة » .

(٩) مطلع قصيدة لليبد بن ربيعة في ديوانه ق ١٦/١٦ ص ١٢٨ وعجزه : « وتقادمت بالميس فالسويان » وانظر مصادر أخرى للبيت فيه ص ٣٧٧

وقال علقمة بن عبدة :

كَأَنَّ إِسْرِيْفَهُمْ ظَنِّي عَلَى شَرَفِي      مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْتُومٌ<sup>(١)</sup>  
أراد : بسباب الكتان . وقال آخر :

عُلِيَّةٌ مَاعُلِيَّةٌ مَا      عُلِيَّةٌ أَهْمُ الرَّجُلِ  
عُلِيَّةٌ بِالْدِينَةِ وَالْ      مَطَا مَرْحُومَةٌ ذُلُّ

يريد : المطايا<sup>(٢)</sup> .

ومنه أيضا :

قُلْنَا هَا قِيِي لَنَا قَالَتْ قَافٌ      لَا تَحْسَبِي أَنَا نَيْبِنَا الْإِيْبَانِي<sup>(٣)</sup>

فاكتفى بالقاف<sup>(٤)</sup> من « وقف » . وقال آخر<sup>(٥)</sup> :

لَوْ شِئْتُ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فَدَعَا      اَللهُ جَهْرًا رَبُّهُ فَاسْتَمَعَا  
بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا قَا      وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا<sup>(٦)</sup>

(١) البيت في ديوانه ( المقدم الثمين ) في ٤٧٨٢ ص ١١٢ واللسان ( برقي ) ٢١٧٨١

(٢) من قوله : « وقال آخر » إل هنا ساقط من ح س .

(٣) البيتان للوليد بن عتبة بن أبي معيط في شرح شواهد الشافية ٢٧٧٤ والثاني منها في الأغاني ( بولاق ) ١٨٧٤

والأول غير منسوب في المحاصص ٢٠٨ : ٨٠٨ : ٢٤٧٨ : ٣٦٧٢

(٤) ت : « بذكر القاف » .

(٥) ت : « الآخر » .

(٦) الأبيات في نوادر أبي زيد الأنصاري ١٢٦ للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك . وعنه في شرح الشافية

٢٦٨٤ والثالث والرابع في سيبويه ٦٢٤ والمدثر اللوامع ٢٣٧٢ والكامل للمبرد ٢٠٨ : ٢٠٨ : ٦٢٢ وسأقي

الثلاثة الأول في السيراق مرة أخرى .

وقوله : « قَا » أراد<sup>(١)</sup> : فأصَابَكَ الشَّرُّ ، وأطلق الهمزة بالألف : لأنها مفتوحة .  
قال أبو زيد : فأراد<sup>(٢)</sup> فالشَّرُّ إِنْ أُرِدَتْ<sup>(٣)</sup> ، فأقام الألف مقام القافية<sup>(٤)</sup> . والذي  
ذكرته آخر في نفسى : لأن فيه همزة مفتوحة . والذي ذكر أبو زيد ليس فيه همزة إلا أن تقطع  
ألف الوصل من الشر ، وفيه قبح . وقوله : « إِنْ أُنْ تَا » ، قال أبو زيد : أى إِنْ أُنْ تَشَاءُ ،  
فحذف الشين والألف ، واكتفى بالهمزة والتاء ، وأطلقها للقافية<sup>(٥)</sup> ، والهمزة مكسورة من  
« تَشَائِي » : لأن الخطاب لمؤنث ، وهى مفتوحة من « تَا » . وأحب إلى مما قاله ما قال  
بعضهم : « إِنْ أُنْ تَأْبَى الخَيْرِ (٦) » .

(١) ما بعد هذا إلى قوله : « وقال العجاج » الأتى بعد ساقط من ح ت . ومعظمه مقتبس عن السمرقاني في شرح شواهد

الشافية ٢٦٧/٤

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري المعروف المشهور صاحب كتاب النوادر . توفى سنة ٢١٥ هـ . انظر  
ترجمته في إنباء الرواة للقفطي ٣٠٧/٢ ومصادرها في هامته .

(٣) س : « إذا أردت » .

(٤) ق : « القاف » تحريف .

(٥) ق : « للقاف » تحريف .

(٦) في ب بعد هذا : « أراد فاضل ، فحذف التاء والعين واللام من الفعل وأطلق الهمزة بالألف ، لأنها مفتوحة . وقوله :  
إِنْ أُنْ تَا أراد إلا أن تشاء فحذف الشين والألف ، واكتفى بالتاء والهمزة . وأطلقها للقافية » . وقد وضع الناسخ

عليها علامة التضييب : لا .. إلى . وهذه العبارة توجد بنصها كذلك في ق ي ح ت بلا إشارة إلى تضييبها !

وقال العجاج :

قواطناً مكة من وُرقِ الحمي<sup>(١)</sup>

وهو يريد الحمام ، فرخمها .

وفي كَيْفِيَّةِ ترخمها ثلاثة أوجه : يجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام .  
للترخيم الذي ذكرناه ، فبقي : « الحَمَّ » فَخَفَضَهُ وَأَطْلَقَهُ<sup>(٢)</sup> للقفافية .

والوجه الثاني : أن يكون حذف الألف ، فبقي « الحَمَمَ » فأبدل من الميم الثانية ياء  
استئثقالاً للتضعيف ، كما قالوا في « تَنَنَّتْ<sup>(٣)</sup> » : « تَنَنَيْتُ » ، وفي « أَمَّا » : « أَيْمًا » . ويحتمل  
أن يكون حذف الميم ، وأبدل من الألف ياء<sup>(٤)</sup> . كما يُبَدَلُ مِنَ الْبَاءِ أَلْفٌ . كقولهم في  
« مَدَارِي » « مَدَارِي » [ و ]<sup>(٥)</sup> في « عَدَارِي » : « عَدَارِي » .

والوجه الثالث من الترخيم<sup>(٦)</sup> الترخيم التضعيف . وهو جائز في الكلام وفي الشعر<sup>(٧)</sup> .  
وهو أن تصغر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ، كقولهم في تصغير « أَرْهَر » : « رُهْر » ،  
وفي تصغير « حَارِب » : « حُرَيْب » . وفي « فَاطِمَةٌ » : « فُطَيْمَةٌ » ولا حاجة بنا إلى  
استقصائه ها هنا ؛ لأن الشعر غير مختص به دون الكلام .

(١) البيت في ديوانه ت ٤٧/٣٥ ص ٥٩ وسيبويه ٥٦/١ والسننرى ٥٦/١ واللسان ( ألف ) ٣٥٤/١٠ ( حم )  
٤٨/١٥ ( ظن ) ٢٢٢/١٧ ( حم ) ١٦٢/٢٠ وابن يعيش ٧٥/٦ والحرازة ٥٥٤/٣ والمعنى على الأسنوفى

١٨٣/٣ وغير منسوسب في الأسنوفى ١٨٣/٣ وفي المجموع :

« أو الفأ » و« بروائتنا في سيبويه ٨٦ والمعنى على الحرازة ٢٨٥/٤ والسننرى ٨٦

(٢) ت : « الحَمَّ فأطلقه » .

(٣) كلمة : « تننت » ساقطة من س .

(٤) كلمة : « ياء » ليست في ح .

(٥) زيادة من ح ت س .

(٦) ت : « في الترخيم وجه آخر وهو » .

(٧) ح ت س : « في الكلام والشعر » .



ومن ذلك قصر الممدود ، وقد أجمع على جوازه النحويون ، غير أن الفراء يَشْرَطُ (١) فيه شروطاً يهملها غيره ، فمن ذلك قول الراجز :

لأبَدُ مِنْ صَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ (٢)

وإنما هو (٣) : « صعاء » ممدود .

وقول الأعشى :

وَالْقَسَائِرُ الْعَدَا وَكُلُّ طَيْمِرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدَ الطَّوِيلِ قَدَّاهَا (٤)

وإنما هو « العداء » فعّال من العدو .

وقال شميمت بن زنباع :

وَلَكِنَّا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بَغِيٌّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِنْتَبُ (٥)

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو « سَمْرَاءُ » و « صَفْرَاءُ » لا يجوز (٦) أن يجيء مقصورة : لأن مذكورها « أَفْعَلُ » ، وإذا (٧) (١) س : « بشرط » .

(٢) البيت في العيني على الحزامة ٥١١/٤ والدرر اللوامع ٢١١/٢ ومادة ( صنع ) من اللسان ٨٠/١٠ والتاج ٤٢١/٥ والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٤ والمفروق والممدود للفراء ٢٨ وسبأني هنا مرة أخرى .

(٣) س : « وإنما هي » .

(٤) البيت في ديوانه ق ٢٦٣ ص ٢٥ ومادة ( قرح ) من اللسان ٣٩٤/٣ والتاج ٢٠٥/٣ والمخصص ١١٦٨٥

(٥) البيت بلانسة في اللسان (اللب) ٢٣٥/١ وسبأني مع بيتين آخرين هنا .

(٦) س : « ولا » .

(٧) س : « فإذا » .

كان المذكور « أَقْبَلُ » لم يكن المؤنث إلا « فَعْلَاءَ » ممدودة . وكذلك لا يقصر<sup>(١)</sup> « فُعْهَاءَ » ؛ لأنه جمع « فَعِيه » ؛ وما كان من « فَعْلَاءَ » جمع « فَعِيلٍ » لم يكن إلا ممدوداً ، نحو « كَرِيمٍ » ، و« كَرَمَاءَ » لم يجيء غير ذلك . فقد منع القياس الذي ذكرنا<sup>(٢)</sup> للجيم الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً ، وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجبُ قَصْرَهُ . لم يجيء في الشعر ممدوداً عنده . وهو يجيز أن<sup>(٣)</sup> يُمَدُّ المقصور ، وإنما يجيزُ قَصْرَ الممدود الذي يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو « الحُدَّاءُ » ، و« الدُّعَاءُ » ، لأنه قد جاء « البِكَا » مقصوراً أو نحو<sup>(٤)</sup> « العَطَاءُ » و« الكِسَاءُ » و« العَطَاءُ »<sup>(٥)</sup> ؛ لأنها أسماءٌ لأشياء لا يوجب القياسُ مَدَّهَا ، ولها نظائر مقصورة نحو : « المَعَا » ، و« العَصَا » و« الهدى » . ولا يجيز أيضاً<sup>(٦)</sup> مَدُّ « سَكْرَى » ، و« غَضْبَى » ؛ لأن مذكروها : « سكران » و« غَضْبَان » وهما يوجبان قصر مؤنثهما . ويجوز عنده مدُّ « الرُّحَا » و« العَصَا »<sup>(٧)</sup> ؛ لأن مثلها في الأسماء « العَطَاءُ » و« السَّهَاءُ » .

(١) ت : « لم يقصر » . وفي س : « لا يقصر فيها » .

(٢) س : « ذكرنا » .

(٣) ق : « أن لاه تحريف » .

(٤) ي س ت : « ونحو » .

(٥) ليس في ي : « والعطاء » . وفي ق : « والعطاء » .

(٦) كامة : « أبيض » ساقطة من ت .

(٧) ح س ت : « مد العضا والرُحَا » .

وأهل البصرة يميزون قصر كل ممدود، ولا يفرقون بين بعضه وبعض، ولا يميزون مد المقصور<sup>(١)</sup> إلا الأَخْفَشَ ومن تبعه. وكان الأَخْفَشُ<sup>(٢)</sup> يميز مَدَّ كُلِّ مَقْصُورٍ كَمَا أَجَبِرُ<sup>(٣)</sup> قَصْرَ كُلِّ مَدْمُودٍ<sup>(٤)</sup> مِنْ غَيْرِ اسْتِنَاءٍ وَلَا شَرْطٍ<sup>(٥)</sup>.

والهجة<sup>(٦)</sup> في جواز قَصْرِ كُلِّ مَدْمُودٍ<sup>(٧)</sup> عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الْفَرَاءُ الْأَبِيَاتِ الَّتِي أَنْشَدْنَاهَا<sup>(٨)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الْأَعَشَى: «وَالْقَارِحُ أَعْدَا وَكُلُّ طَيْرَةٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ فِي بَابِهِ مَقْصُورٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ «فَعَالٌ» لَتَكْثِيرِ<sup>(٩)</sup> الْفِعْلِ، كَقَوْلِكَ<sup>(١٠)</sup>: «قَتَالَ» وَ«ضَرَّابٌ» وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا «فَعُلٌ» فَيَكُونُ مَقْصُورًا مِنَ الْمَعْتَلِّ.

وقول سميت: «بِفِيٍّ مِنْ أَعْدَاهَا» وهو مصدر من «أهدى يهدى». ولا يكون «الإهداء» إلا ممدوداً<sup>(١١)</sup>، مثل «أَكْرَمَ إِكْرَامًا»<sup>(١٢)</sup> و«أَخْرَجَ إِخْرَاجًا»<sup>(١٣)</sup>.

(١) ح س ت : «ولا يميز مد المقصور منهم أحد».

(٢) س ت : «فإنه كان».

(٣) س ت : «مد المقصور كما أجاز».

(٤) ت : «قصر الممدود».

(٥) ت : «من غير شرط في ذلك».

(٦) كلمة : «الهجة» ساقطة من ح س.

(٧) ت : «قصر الممدود».

(٨) س : «وبدل على ما قاله الأبيات التي أنشدها».

(٩) ت : «للكثير».

(١٠) س : «كقولنا».

(١١) ب ق ي : «ولا يكون إلا إهداء ممدود».

(١٢) س ح : «أكرم بكرم إكرام» . وق ت : «أكرم من بكرن إكرام».

(١٣) س ح : «وأخرج بخرج إخراج».

ولا يجيء (١) في هذا الباب « إفعل » في مصدر « أفعل » (٢) ، ليس في الكلام مثل : « أكرم  
إكرماً » (٣) ، فيكون مثاله من المعتل مقصوراً .

وذكر الفراء قوله :

لأَبْدُ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ (٤)

فقال إنما قصرها ؛ لأنها اسم ، وليس (٥) بمنزلة « حمرآة » التي لها مذكر يمنع من قصرها ،  
ولم أره ذكر البيتين الآخرين ، على أنه قد أنشد في بعض شواهد قوله :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوَلِيٍّ وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ (٦)

و « الأطباء » (٧) جمع « طبيب » والقياس يُوجب مدّه ويمنع من قصره .

وأنشد الأخفش وغيره من البصريين في مد المقصور قوله (٨) :

سَيَغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ (٩)

(١) س : « ولا يجوز » .

(٢) عبارة : « في مصدر أفعل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٣) عبارة : « وأخرج إخراجاً .. إكرماً » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر . وفي ح س : « أكرم إكراماً » تحريف .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) ح س ت : « وولمست » .

(٦) البيت بلانسية في شرح ابن يعيش ٥/٧ : ٨٠/٩ : الدرر اللوامع ٣٣/١ والعين على الخزانة ٥٥٦/٤ وحاشية  
الصبيان ١١٢/٦ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٧) ح : « فالأطباء » . وفي س : « والأطباء » تحريف .

(٨) ق ي : « من قوله » تحريف .

(٩) البيت بلانسية في العين على الخزانة ٥١٣/٤ والإنصاف ٤٤٥ والمقصود والمدد لابن الأثيري ٢٤ واللسان (غني)

٣٧٣/١٩ والمقصود والمدد للفراء ٢٨

والغني<sup>(١)</sup> مقصور .

وليس له<sup>(٢)</sup> في ذلك حجة من وجهين : أحدهما : أن البيت يجوز إنتساده بفتح الغين :  
« فَلَا قَرُّ يَدُومٌ وَلَا غَنَاءٌ » . و « الغناء » ممدود ، ومعناه معنى « الغنى »<sup>(٣)</sup> . ويجوز أن يكون  
« غِنَاءٌ »<sup>(٤)</sup> مصدر « غَانَيْتُهُ »<sup>(٥)</sup> أي<sup>(٦)</sup> فاخرته بالغنى عنه ، كما قال<sup>(٧)</sup> ؟

كِلَاتَا غَنِيٍّ عَنِ أُخْيَيْهِ حَيَاتَهُ      وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أُنْشُدُ تَعَانِيَا<sup>(٨)</sup>

أى غنيُّ بعضٍ عن بعضٍ .

وأنشد الفراء أو غيره<sup>(٩)</sup> من الكوفيين في مد المقصور :

(١) ب ق ي : « والمعنى » تحريف .

(٢) س ت : « لهم » .

(٣) س : « ومعناها يتقارب » . وفي ت ح : « ومعناه ومعنى الغنى واحد » .

(٤) ت : « الغناء » .

(٥) ب ق : « غانيتها » تصحيف .

(٦) كلفة : « أي » ليست في ح .

(٧) ح س ت : « كما قال الشاعر » .

(٨) البيت للمغيرة بن حبان التميمي في اللسان (غني) ٣٧٤/١٩ والمتايبس ٣٩٨/٤ وتعيد الله بن جعفر بن أبي طالب في ترح شواهد المغني ١٨٩ وذكر عن نوادر ابن الأعرابي أنه للأبيورد الزباجي وهو في ذيل الأمالي ٧٥ لسبار بن هبيرة . وهو في ديوان الأعشى (ملحق) ق ١٢/٢٢٠ ص ٢٦١ عن مخطوطة مختصرة تذكره ابن حمدون للحلح الموجودة بميونخ . وهو غير منسوب في معنى اللبيب ٢٠٤/١ والأشعرى ٢٦٠/٢ والغيني على الأشعرى ٢٦٠/٢ وقال عنه السنيطقي في الدرر اللوامع ٦٠/٢ : « ولم أعر على قائله » .

(٩) ح ت س : « وغيره » .

قَدْ عَلِمْتُ أَخْتُ بَنَى السَّعْلَاءَ وَعَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَ الْجَرَائِ  
 أَنْ نَعْمَ مَأْكُولًا عَلَى الْحَسَوَاءِ بِأَنَّكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ  
 يَنْتَسِبُ فِي السَّعْلِ وَاللَّهَائِ (١)

فمد «السَّعْلَاءُ» وهو مقصورٌ، وكذلك: «الحَوَاءُ». وهذه أبيات غير (٢) معروفة،  
 ولا يُعرف (٣) قائلها، وغير جائز الاحتجاجُ بِمَثَلِهَا. ولو كانت صحيحة لم يُعَوِّزْنَا تَأْوِيلُهَا عَلَى  
 غير الوجه الذي تأوَّلوه عليه (٤).

فإن قال قائل: ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومد المقصور؟

قيل له: قصر الممدود تخفيف؛ وقد رأينا العرب تُخَفِّفُ بالترخيم وغيره، على ما تقدّم  
 وصرنا له، ولم نرهم يثقلون الكلامَ بزيادة الحروف، كما يخففونه بحذفها، فذلك فرّق  
 ما بينهما، وشيء آخر وهو أنّ قصر الممدود، إنما هو حَدْفُ رَائِدٍ فِيهِ، وَرَدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ، ومد  
 المقصور ليس بِرَادٍ (٥) له إلى أصل.

(١) الأبيات كلها في المزهرة للسيوطي ١/١٤٢ والإتصاف ٤٤٥ والثلاثة الأولى في المنفوس للغراء ٢٥: ٢٨ والرابع  
 والخامس ينسبان لأبي المقدم في سبط الألبان ٢/٨٧٤ والمعنى على الخزانة ٤/٥٠٧ والدرر النواصع ٢/٢١١ وهما  
 بلانسية في اللسان (حدد) ٤/١١٦ (شيش) ٨/٢٠٠ (ها) ٢٠/١٢٩ وأمالى النقال ٢/٢٥١ وشرح ابن عيسى  
 ٦/٤٢ والعقد الفريد ٥/٢٥٦ والمعنى على الخزانة ٤/٥٠٧ والبيت الخامس ساقط من ق ح س.

(٢) كلمة: «غير» ساقطة من ح.

(٣) س ت: «معروف».

(٤) كلمة: «عليه» ساقطة من س ت.

(٥) ح س ت: «برده».

ومن ذلك حَذْفُ التَّوْنِ الساكنة من الحروف التي بنيت على السكون ، نحو « بن »  
 و« لِكَيْنَ » وإنما تُحَذَفُ لالتقاء الساكنين ، كما قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِأَيِّهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ      وَلَاكَ أَشَقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ (١)

أراد : ولكن أشقى ، فلم يترن له .

ومنه قول الشاعر الأعشى : (٢)

وَكأنَّ الحَمْرَ المُدَامَةَ مِلُّ إِبْسٍ      فَسَطَّ تَمْرُوجَةً بِمَاءِ زُلَالٍ (٣)

ومثله كثير في الشعر ، وإنما ألقوها لالتقاء الساكنين ؛ لأن التون تشبه حروف المدِّ  
 والألين ، وحروف المدِّ واللين تحذف لاجتماع الساكنين ، ومع ذلك فإنهم (٤) يحذفون التتوين  
 الذي هو علامة الصرف ، لاجتماع الساكنين وإن كان الاختيار فيه التحريك (٥) ، والتتوين  
 نون ساكنة ، فشبَّهوا هذه النون التي وصفنا بالتتوين ، غير أن حذف التتوين لالتقاء (٦)  
 الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر (٧) .

(١) البيت للجانسي الحارثي في الحزاة ٤/٣٦٧ وكتاب سيبويه ٩/١ وشرح شواهد المغني ٢٣٩ والشتنمري ٩/١  
 وغير منسوب في اللسان (لكن) ١٧/٢٧٦ والمفصّلص ١/٣١٠ والأشوق ١/٢٧٦ والحزاة ٢/٤٠٠

(٢) ح س ت : « قول الأعشى » .

(٣) البيت في ديوانه ق/١٥٥ ص ٥ وتهذيب الألفاظ ٦٢٨ واللسان (اسنط) ٩/١٢٢ والمفصّلص ١٧/١٩ باختلاف  
 في الرواية .

(٤) س : « إنهم قد » .

(٥) ت : « التحريك » .

(٦) ح س ت : « لاجتماع » .

(٧) ح س ت : « في الكلام والشعر » .

فأما في الكلام : « فقد قرىء : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (١) . »

قال (٢) : وحدثنى (٣) غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد (٤) أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ : ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ (٥) فقلت له : لو قلت : سابق النهار ، فقال (٦) : لو قلت (٧) : سابق النهار لكان (٨) أوزن ، يعني أنقل (٩) .

قال أبو سعيد (١٠) : حضرت (١١) أبا بكر بن دريد وقد أنشد أبياتاً تتحل آدم (١٢) ،

وهي :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا      فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُقْبِرٌ قَبِيحٌ  
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي لَوْنٍ وَطَعْمٍ      وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ (١٣)

(١) سورة الإخلاص ١١٢/٢-١ وانظر تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ والكامل للمبرد ١/٢٥٢

(٢) س : « قال المفسر » . وفي ت : « قال أبو سعيد » .

(٣) س : « وخبرني » .

(٤) ت : « عن أبي العباس المبرد » .

(٥) سورة يس ٣٦/٤٠ وبعده في ح س ت : « أراد : سابق النهار » . قال

(٦) س : « قال » .

(٧) ح س ت : « لو قلته » .

(٨) ت : « كان » .

(٩) في الكامل للمبرد ١/٢٥٢ : « وقرأ بعض الفراء : قل هو الله أحد . الله الصمد . وسمعت عمارة بن عقيل يقرأ :

ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون . فقلت : ما تريد ؟ فقال : سابق النهار » .

(١٠) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(١١) ح س ت : « وحضرت » .

(١٢) عبارة : « تتحل آدم » ساقطة من ي ق ح .

(١٣) هما لأدم في التنبيه على حدوث التصحيف ٦٠ وتاريخ الطبري ١/١٤٥ ومروج الذهب ١/٣٦ ونهاية الأرب

١٣/٣٣ وجمهرة أشعار العرب ١١ وفي ح ت « ذى طعم ولون » كما في بعض المصادر .



فقال أبو بكر (١) : أول ما قال (٢) أقرى . فقلت له (٣) : إنشاد البيتين (٤) على وجه  
لا يكون إقواءً ، وإنما (٥) هو : وَقَلْ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ ، على تقدير : وَقَلْ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ  
المليح ، فطرح التوین ، لالتقاء (٦) الساكنين . ومعنى : قَلْ (٧) بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ ،  
كمعنى (٨) : وَقَلْ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحِ (٩) . غير أنه نقل الفعل إلى الوجه ، ونصب بشاشة  
على التمييز ، كما قال الله تعالى (١٠) : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (١١) وإنما (١٢) هو : وَاشْتَعَلَ  
شَيْبُ الرَّأْسِ ، غير أنه حوّل فِعْلَ الشَّيْبِ إِلَى الرَّأْسِ ، ونصب شيباً على التمييز . ويجوز أن  
يكون جعل بشاشة ، وهي مصدر ، في معنى الحال ، فكأنه (١٣) قال : وَقَلْ بِأَشْأَ (١٤) الْوَجْهِ .

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، اللغوي المشهور . صاحب معجم جمهرة اللغة . توفي سنة ٣٢٦ هـ .  
انظر ترجمة ومصادرها في إنباء الرواة للفظي ٩٢/٣ وعاشه .

(٢) ت : «أول من قال» .

(٣) كلمة : «له» ليست في ت س .

(٤) ح ت : «إنشاد البيت» . وفي س : «إنشاد هذا البيت» وهذا الأخير في هامش ب عن نسخة .

(٥) ت س : «إنما» .

(٦) ح س ت : «لا اجتماع» .

(٧) ح س ت : «وقل» .

(٨) كلمة : «كعني» ليست في ي ق ت وهي في ب على الماشئ .

(٩) عبارة : كعني .. المليح ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح ت : «الله تبارك وتعالى» .

(١١) سورة مريم ١٩/٤

(١٢) ح س ت : «إنما» .

(١٣) ب ي : «وكأنه» . وفي ح : «كأنه» .

(١٤) ت : «بشاشة» تحريف .

ومما يُنشَد من الشعر <sup>(١)</sup> في حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين قولُ حسان :

لو كنتَ مِنْ هَاشِمٍ أَوْ مِنْ بَنِي أُسَيْدٍ      أَوْ عَبْدَ شَمْسٍ أَوْ أَصْحَابَ اللَّوَا الصِّيدِ  
أَوْ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ الْأَخْيَارِ قَدْ عَلِمُوا      أَوْ مِنْ بَنِي خَلْفِ الْمُحَضَّرِ الْجَلَاءِ عَيْدِ <sup>(٢)</sup>

أراد : من بني خَلْفِ الْمُحَضَّرِ .

وقال أبو الأسود :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ      وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا <sup>(٣)</sup>

وأُتشدُّ الفراء :

لَتَجِدَنَّيَ بِالْأَمِيرِ بَرًّا      وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا      إِذَا غَطِيفُ السُّلَمِيِّ قَرًّا <sup>(٤)</sup>

أراد : غَطِيفُ <sup>(٥)</sup> السُّلَمِيِّ <sup>(٦)</sup> .

(١) ت : «ق» .

(٢) البيتان في ديوان حسان بن ثابت ص ١٣٣-١٣٤ ويبدو أن البيت الثاني فيه خلط لصدر الرابع بعجز الخامس في الديوان . وفي ب ي ح : «بني خلفه» تصحيف .

(٣) البيت لأن الأسود المولود في ديوانه في ٥/٩٩ ص ١٢٣ وسيبويه ٨٥/٦ وشرح شواهد المغني ٣٦٦ والمدرك اللوامع ٢٣٠/٢ والتستمرى ٨٥/٦ والحزانه ٥٥٤/٤ والمنتخب ٣١٣/٢ واللسان (عقب) ٦٧/٢ وغير منسوب في معنى البيت ٥٥٥/٢ وابن يعيش ٦/٢ : ٣٤/١ وبعده في ح س : «أراد : ولا ذاكِرُ الله إلا قليلاً» وفي ت : «أراد : ولا ذاكِرُ الله» .

(٤) الأبيات في مادة (غطف) من اللسان ١٧٦/١١ والتاج ٢١٣/٦ وتفسير الطبري ٢٠٥/١٤ وتفسير القرطبي

١١٦/٨

(٥) س ت : «إذا غطيف» .

(٦) س : «السلمى فراء» .

وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر : لالتقاء الساكنين . وإنما ذكرناه للفصل بينه وبين نون « مِنْ » و « لَكِنَّ » : لِأَنَّ حَذْفَهَا<sup>(١١)</sup> لاجتماع الساكنين ، في ضرورة الشعر<sup>(١٢)</sup>

وقد رأيت بعض من ذكر<sup>(١٣)</sup> ضرورة الشعر أدخل<sup>(١٤)</sup> فيه حَذَفَ التنوين وليس هو عندي كذلك<sup>(١٥)</sup> . وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ بِنُ اللَّهِ ﴾<sup>(١٦)</sup> ويذكر أنه اسم عربي ، وأنه حَذَفَ التنوين منه<sup>(١٧)</sup> لالتقاء الساكنين . فهذا أبو عمرو يختاره على غيره ويفسره<sup>(١٨)</sup> هذا التفسير ، فكيف يُدْخَلُ في ضرورة الشعر ؟

ومن ذلك حذف الياء في حالة<sup>(١٩)</sup> الإضافة ومع الألف واللام ، تشبيهاً بحذفهم إياها مع التنوين كقولهم « هَذَا قَاضٍ بَعْدَاقِدٌ أَقْبَلُ » ، في الشعر ، و « هَذَا الْقَاضِي » . والوجه في هذا أن يقال : « هَذَا قَاضِي بَعْدَاقِدٌ أَقْبَلُ<sup>(٢٠)</sup> » و « هَذَا الْقَاضِي »<sup>(٢١)</sup> .

(١١) س ت : «حذفها» .

(١٢) س ت : «في الشعر ضرورة» .

(١٣) س : «عمل» .

(١٤) ت : «فأدخل» .

(١٥) س ت : «كما قال» .

(١٦) سورة التوبة ٣٠/٩ وانظر التيسير للداني ١١٨ وتفسير القرطبي ١١٦/٨

(١٧) ح ت س : «حذف منه التنوين» .

(١٨) س : «يختاره .. وتفسيره» تحريف .

(١٩) ح ت س : «حال» .

(٢٠) عبارة : «قد أقبل» ساقطة من ح س .

(٢١) عبارة : «والوجه في هذا .. وهذا القاضي» . ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

وذلك أن قولنا : هذا قاضٍ وَرَامٍ وَغَارٍ ، إنما حذفنا<sup>(١)</sup> منه الياء ؛ لأنها سكنت  
لاستفصال الضم والكسر<sup>(٢)</sup> عليها ، ولقيت التنوين ، وهو ساكنٌ ، فسقطت لالتقاء  
الساكنين ، فإذا أُضيف زال التنوين ، فعادت الياء ، غير أن الشاعر إذا اضطرَّ حذَفَهَا  
تشبيهاً بحذفهم لها مع التنوين ، وذلك<sup>(٣)</sup> أن التنوين والإضافة يتعاقبان ، فكلُّ واحدٍ منها  
يُشبه صاحبه في النباية<sup>(٤)</sup> عنه والقيام مقامه .

وقال<sup>(٥)</sup> حُفَافٌ<sup>(٦)</sup> :

كَنُوحٍ رِيحٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسْحَبٍ بِاللَّتَيْنِ عَصْفُ الْإِنْمِيدِ<sup>(٧)</sup>

ويقال : إن هذا البيت مصنوع ، وما وجدته في شعر حُفَافٍ .

وأما حذف الياء مع الألف واللام ، فإن سببويه قد ذكره في باب ضرورة الشاعر  
فأنكره كثير من الناس وقالوا<sup>(٨)</sup> : قد جاء في القرآن بحذف الياء في غير رءوس الآي<sup>(٩)</sup>

(١) س : ت : «حذف»

(٢) س : ت : «الضم والكسرة» .

(٣) س : «وذلك» .

(٤) ت : «في الكتابة» .

(٥) س : ت : «قال» .

(٦) س : «حُفَافٌ بن ندبة» .

(٧) البيت في ديوان حُفَافٍ بن ندبة السلمى ق ١/٢٣ ص ١٠٦ وسيبويه ٩/١ والشتتري ٩/١ وشرح نواهد المعنى  
١٦٦ والعمدة لابن رشيق ٢٠٨/١ والنصف ٢٢٩/٢ وغير منسوب في مفتاح اللبيب ١٠٥/١ وسأنت هنا مرة  
أخرى .

(٨) س : «فقالوا» .

(٩) ي : «في رءوس الآي» . وفي ح : «مع رءوس الآي» :

وقرأ به<sup>(١)</sup> عُدّه من انقراء كقولہ تعالیٰ<sup>(٢)</sup> ﴿مَنْ يَدَّ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدُ وَمَنْ يَضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾<sup>(٣)</sup> وفي آي<sup>(٤)</sup> غيرها . وما جاء مثله في القرآن وقرأت به القراء لم يدخل مثله<sup>(٥)</sup> في ضرورة الشعر .

والذي أراد<sup>(٦)</sup> سيبويه عندي غير ما ذهبوا<sup>(٧)</sup> إليه ، وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا<sup>(٨)</sup> يتكلم به بعض<sup>(٩)</sup> العرب ، والأكثر على إثباتها كما قال كثير<sup>(١٠)</sup> :

عَلَى ابْنِ أَبِي الْعَاصِي دِلَاصٌ حَصِينَةٌ  
أَجَادَ الْمَسْدِيُّ سَرَدَهَا وَأَذَاهَا<sup>(١١)</sup>

فأثبتت الياء في «العاصي» فإنما<sup>(١٢)</sup> أراد سيبويه أن الذين من لغتهم<sup>(١٣)</sup> إثبات الياء يحذفونها<sup>(١٤)</sup> للضرورة ، تشبيهاً بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان .

(١) س : «وقرأته» تصحيف .

(٢) ت : «عز وجل» وهي ساقطة من س .

(٣) سورة الكهف ١٧/١٨ وجملة : «ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا» ساقطة من ت .

(٤) س : «في آي» .

(٥) كلمة : «مثله» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «أراد» .

(٧) س ت : «ذهب» تحريف .

(٨) س ت : «في مثل ما ذكرناه» .

(٩) ق : «أكثر» .

(١٠) ق : «البيده» تحريف .

(١١) البيت في ديوانه ٥٢/٢ وفيه : «نسجها فأذاهما» . وهو لكثير كذلك في اللسان (ذيل) ٢٧٧/١٣ وتذهب اللفظة

١٢/١٥ وفيها : «فأذاهما» .

(١٢) س ت : «وإنما» .

(١٣) س ت : «الذين لغتهم» .

(١٤) س ت : «قد يجوز نوتها» .

ومن ذلك هاء الكناية المتصلة حكمها إذا اتصلت بحرف مفتوح أو مضموم أن تضم وتزاد<sup>(١)</sup> عليها واو في الوصل كقولك : «رَأَيْتَهُو» و«ضربت غلامهُو يا فتى» .

وإذا اتصلت بحرف مكسور كان فيه<sup>(٢)</sup> وجهان : إن شئت ضممتها وألحقنها واوًا ، وإن شئت كسرتها وألحقنها ياء ، كقولك : «مررت بغلامِهي<sup>(٣)</sup> وغلامِهُو يا فتى»<sup>(٤)</sup> .

وإنما ألحقوها<sup>(٥)</sup> هذه الواو والياء : لأن الهاء<sup>(٦)</sup> حَقِيْبَةٌ ، فأرادوا إبانة حركتها ، والأصل فيها الضم ، وسوف نتشرح<sup>(٧)</sup> هذا في موضعه إن شاء الله<sup>(٨)</sup> تعالى<sup>(٩)</sup> .

فإذا كان قبلها ساكن<sup>(١٠)</sup> فأنت بالخيار : إن شئت ألحقت واوًا أو ياءً فيها كان قبل الهاء منه ياء وألحقت<sup>(١١)</sup> واوا فيها كان قبل الهاء منه<sup>(١٢)</sup> غير الياء<sup>(١٣)</sup> ، وإن شئت لم تلحق ، كقولك : «عَلَيْهِ» و«عَلَيْهِ» و«عَلَيْهِ» و«عَلَيْهِو» و«مِنْهُ» و«مِنْهُو» وكلاهما جيد بالغ . وإذا وقفت على ذلك أجمع كان ساكنًا .

(١) ت : «وزاد» .

(٢) ح س : «فيها» .

(٣) ت : «علاسي» تحريف .

(٤) كلمة : «يا فتى» ليست في ح . وفي ت : «ياي» تحريف .

(٥) ح : «ألحقوها» . وفي س ت : «ألحقوا» .

(٦) ق : «الياء» . وفي ح : «الواو» وكلاهما تحريف .

(٧) ت : «وقد يشرح» .

(٨) عبارة : «إن شاء الله» . ساقطة من ت .

(٩) كلمة : «تعالى» ليست في س ت .

(١٠) س ت : «فإذا كان ما قبلها ساكنًا» .

(١١) كلمة : «ألحقت» ليست في ت .

(١٢) كلمة : «منه» ساقطة من ت .

(١٣) س : «منه ياء» تحريف .

ولا يجوز حذف الواو والياء مما قبله متحرك<sup>(١)</sup> إلا في الشعر كقول الشاعر :  
 أَوْعَبِرَ الظُّهْرَ يُنْبِي عَنْ وِلْيَتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ<sup>(٢)</sup>  
 وقال آخر :

وَأَيْقَنَ أَنَّ الخَيْلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِسِيٍّ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ أَيْرُ<sup>(٣)</sup>  
 فهؤلاء حَذَقُوا الواو فقط<sup>(٤)</sup> وبقوا ضمة الهاء . وقال الآخر<sup>(٥)</sup> :  
 فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِيهِ مَقْتَبًا<sup>(٦)</sup>  
 والوجه أن يقول : «لنفسه» فحذف الياء ، وبقي الكسرة على حالها .  
 وإنما جاز حذف هذه الحروف : لأنها زوائد تسقط في الوقف .

فإن قال قائل : فهلا<sup>(٨)</sup> أجزمت حذف التوين مما ينصرف ؛ لأنه زائد لا يثبت في  
 الوقف ، كما أجزمت حذف الواو والياء من الهاء ؟

(١) ت : «فتتحرك» تحريف .

(٢) البيت لرجل من بأهلة في كتاب سيبويه ١١/١ والمتنضب ٣٨/١ والسننرى ١٢/١ وغير منسوب في اللسان  
 (عبر) ٢٠٦/٦ وسباق هنا مرة أخرى .

(٣) البيت لمخظة بن فائق في السننرى ١١/١ وسيبويه ١١/١ وسباق هنا مرة أخرى بهذه النسبة . وفي هامش ب :  
 «حاشية : مدحه بالتحجاعة» .

(٤) س ت : «أراد بعد هو فهؤلاء» .

(٥) كلمة : «فقط» ساقطة من ت .

(٦) س ت : «وقال آخر» .

(٧) البيت للملك بن حريم الهداني من فصيدة أصم . في الأصمعيات ق ٣٩/١٥ ص ٦٢ وهو في الوكوشيات ق  
 ٢/٤٢٩ ص ٢٥٩ والمتنضب ٣٨/١ ١/١ والاقضاب ٤٣٥ وسيبويه ١٠/١ وسط اللؤلؤ ٢/٢٤٩  
 والسننرى ١٠/١ وغير منسوب في الكامل للمبرد ٣٧/٢ وانظر الخلاف في اسم أن الشاعر : حريم أو حريم أو  
 حريم وسط اللؤلؤ ٢/٢٤٨

(٨) س : «علا» .

قيل له : الفرق بينها **بَيْنَ** ، وهو أن الياء والواو اللاحقين<sup>(١)</sup> بالهاء إنما<sup>(٢)</sup> أريد بهما بيانها<sup>(٣)</sup> في اللفظ ، فإذا وُصِلَ الكلام قائم ما بعدها مقام الياء والواو في إبانتهما<sup>(٤)</sup> ، وإن كانتا<sup>(٥)</sup> أبلغ في البيان ، ومع ذلك فإن<sup>(٦)</sup> حذفها لا يُجِلُّ معني ولا يُدْخِلُ شيئاً في غير باه ، وما ينصرف متى تَرَكَ صَرْفُهُ<sup>(٧)</sup> دخل في غير باه ، ووقَعَ اللبس ، فلم يشبه حذف الواو تَرَكَ الصرف .

وربما اضطر الشاعر فحذف الحركة أيضا . قال<sup>(٨)</sup> :

فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخْبِلُهُ      وَمِطْوَايَ مُشْتَقَاتَانِ نَهْ أَرْقِيَانِ<sup>(٩)</sup>

وأقبح من هذا حَذْفُ الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» وذلك أن الواو والياء فيها متحركتان

(١) س : «لاحتقان» .

(٢) س : «واغاف» .

(٣) ب ق ي ت : «بيانها» تحريف .

(٤) س : «إبانتهما» وق ت : «تبانتهما» وكلاهما تصحيف .

(٥) ت : «كانت» تحريف .

(٦) كلمة : «فإن» ليست في س .

(٧) ح ت س : «وما لا ينصرف متى صرفته» تحريف .

(٨) ح س : «قال الشاعر» .

(٩) البيت لنبيل الأحرول الأزدي في الخزانة ٤٠٦/٢ والمصانص ١٢٨/١ واللسان (مطأ) ١٥٥/٢٠



يشتان في الوقف . قال (١) :

دَارٌ لَسَلَمَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ<sup>(٢)</sup>

أراد : (٣) إذ هي من هواكا .

وقال آخر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ  
لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ<sup>(٤)</sup>

أراد : فيينا هو يشري .

وقال آخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقِي قَدْ قَامَ بِهَا  
جِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ<sup>(٥)</sup>

أراد : فيينا هو (٦) .

ومن ذلك أنهم يحذفون (٧) الواو الساكنة والياء الساكنة إذا كان قبلها ضمة أو كسرة .  
فيكتفون بالضمة من الواو وبالكسرة من الياء ، سواء كانت الواو ضميراً أو لم تكن ، نحو

(١) س : «قال الرازي» . وفي ت : «قال آخر» .

(٢) يت بلانسه في الخصائص ٨٩/١ وسيبويه ٩/١ والمجازنة ١٢٧/١ : ١٢٧/٢ : ٣٩٨/٢ : ٤٤٣/٣ وفي الجمع : «دار لسلمى» .

(٣) كلمة : «إذ» ساقطة من س ت .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) البيت بلانسه في سيبويه ١٢/١ والسننرى ١٢/١ والدرر اللوامع ٣٦/١

(٦) س ت : «بيناهو» وفي ق ي ت : «والجيد في هذا أن يكون الواو منه محذوفه على لغة من يقول : هو وهي ، ويسكن الواو والياء ، فيكون التشبيه في حذفها بضرته التي المحذوف منها واوساكنة» . ومثل ذلك في هاس ب عن نسخة .

(٧) ح : «قد يحذفون» .

قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَنْسَاءُ<sup>(١)</sup>

أراد : «كأنوا» ، فاكثف بالضمّة من الواو .

وربما وقع مثل هذا في آخر بيتٍ مُقْبِدٍ ، فتحذف الواو ويسكن ما قبلها : كقول

الشاعر :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلٌ عَلَى الْجِبَالِ الضَّمُّ لَا رُقُضَ الْجَبَلُ<sup>(٢)</sup>

فهذا البيت<sup>(٣)</sup> فيه وجهان : أحدهما أن يكون أراد : «حمل» على لغة من يحذف الواو

فيكثف<sup>(٤)</sup> بالضمّة ، فلما وقف سكن .

والوجه الثاني أن يكون أراد : لو أن من أدعو من قومي حين أدعوه<sup>(٥)</sup> حمل ، وكان

تقدير اللفظ فيه : لو أن جمع قومي حين أدعوه حمل<sup>(٦)</sup> ، فحذف جمع<sup>(٧)</sup> ، وأقام مقامه

القوم ووحّد على لفظه .

(١) سبق تخريج البيت هنا .

(٢) البيتان في شرح ابن عسّس ٨٠/٩ بلاتسبة .

(٣) س : «هذا البيت» .

(٤) ح س : «ويكثف» .

(٥) س ت : «أدعوه» .

(٦) عبارة : «وكان تقدير اللفظ .. حمل» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) ب ق ي : «جميع» بحريف ، وفي س ت : «من» وهو في هامش ب عن نسخة .

ومما يشبه هذا قوله :

كَفَّفَاكَ كَفَّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَآ<sup>(١)</sup>

أراد : تعطى ، فحذف الباء واكتفى بالكسرة منها .

وأما قوله :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبِكَ بِالسَّوْطِ قَوْسَ الْفَرَسِ<sup>(٢)</sup>

فإن الخليل<sup>(٣)</sup> يقول في هذا : إِنَّهُ حَذَفَ التَّوْنَ الخفيفة منه ؛ أَرَادَ : «اضْرِبْ عَنْكَ»<sup>(٤)</sup> ، فحذف التون لأنها زائدة ، وحذفها لا يَحُلُّ بمعنى ، ولا يُدْخِلُ شيئاً في غير بابه ، كما ذكرنا في حذف الياء والواو<sup>(٥)</sup> من هاء الضمير<sup>(٦)</sup> . وقال الفراء : أَرَادَ : اضْرِبْ عَنْكَ . فكثرت<sup>(٧)</sup> السواكن ، فحرك للضرورة ، فهذا<sup>(٨)</sup> على قول الخليل من باب الحذف ، وعلى قول الفراء من باب الزيادة .

(١) البيهقي في أمالي ابن السكيت ٧٢/٢ وفيها : «لا تليق» مثل ح . ومما في مقدمتان في علوم القرآن ١٢٨ وفيها : «ما تليق بديرهم» بلانسية في الجمع .

(٢) ينسب البيت لطرفة في نوادر أبي زيد ١٢ وفيه : «قال أبو حاتم : أنتدق الأخصب بيتا مصنوعا لطرفة» وهو في ذيل ديوانه في ٣/١٨ ص ١٥٥ وهو لطرفة كذلك مع الشك في نسبه إليه في كل من اللسان (فلس) ٦٧/٨ والمعنى على الحزاة ٣٣٧/٤ وترشح شواهد المعنى ٣١٥ والدرر اللوامع ١٠٣/٢ وغير منسوب في مفتي اللبيب ٦٤٢/٢ والمختصر ١٢٦/١ والمقابس ٣٢/٥ وابن يعيش ٤٤/٩ وفي كل هذه المصادر : «ضربك بالسيف» مثل ق س .

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدى ، صاحب كتاب العين المشهور . وأحد أئمة العربية في العصر . وبتسريح سيبويه . ولد سنة ١٠٠هـ . وتوفي سنة ١٧٥هـ . انظر ترجمته في إنباء الرواة ٣٤١/١ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٤) ق ح : «ضربا عنك» وفي ب : «عنك عنك» تحريف .

(٥) س ت : «حذف الواو والياء» .

(٦) ت : «من الضمير» .

(٧) ق ي : «وكثرت» .

(٨) ح ت س : «فهو» .

وما يشبه الترخيم قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

أَوْزَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا سَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسِنُ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثْرًا<sup>(٢)</sup>

أراد : «كَيْفَ لَا يُحْسِنُ» . ولا يجوز أن يكون في معنى : «كى» : لأن الراعيين لم يُفْعَلًا شيئاً كيلاً يحسباً أثراً من البُعْرَانِ .

ومن ذلك حذف الفاء في جواب الشرط كقولك : «إِنْ تَأْتِيْ أَنَا أَكْرَمُكَ» تريد : فأنا أَكْرَمُكَ .

قال الشاعر :

يَا أَفْرَعُ بَيْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ مَضَرَ أَحْسُوْكَ تُضْرَعُ<sup>(٣)</sup>

(١) ح ت س : «قوله» .

(٢) البيت في شرح ابن يعيش ١١٠/٤ وخزانه الأدب ١٩٥/٣ وفيها روايات أخرى للبيت فانظرها .

(٣) البستان لجربير بن عبد الله الجعفي في سيبويه ٤٣٦/١ والسننمري ٤٣٦/١ وخزانه الأدب ٦٤٣/٣ ولعمرد بن

ختارم الجعفي في الدرر اللوامع ٤٧/١ : ٧٧/٢ وخزانه الأدب ٣٩٦/٣ وله أو لجربير بن عبد الله الجعفي في شرح

سواعد المعنى ٣٠٣ وخزانه الأدب ٣٩٧/٣ ، العيني على الحزانه ٤٣٠/٤ والمقتضب للعمرد ٧٢/٢ وغير منسوب في

معنى اللبيب ٥٥٣/٢ وشرح ابن يعيش ١٥٨/٨

أراد : فنصرع . وقال آخر :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَسْكُرُهَا      وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانُ<sup>(١)</sup>

أراد : فإله يَشْكُرُهَا .

وإنما كانت الفاء واجبة هاهنا ؛ لأن جواب الشرط متى كان جملة أو فعلاً مرفوعاً لم يكن بدء من الفاء ؛ لأنها إنما أتت بها<sup>(٢)</sup> لتلا بتسلط<sup>(٣)</sup> ما قبلها<sup>(٤)</sup> على ما بعدها<sup>(٥)</sup> ، ألا ترى أنك تقول : «إِنْ تَقُمْ أَقْمُ» فتجزم «أقْمُ» بما تقدم . ولو أدخلت الفاء عليها بطل جزمها ، لا تقول<sup>(٦)</sup> . «إِنْ تَقُمْ فَأَقْمُ» فحذفت الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر .

(١) نسب سيويه البيت لحسان بن ثابت في الكتاب ٤٣٥/١ وتابعه على ذلك التنفيطي في الدرر اللوامع ٧٦/٢ وروايته عنده : «عند الله سبحانه» . وقال في الحزامة ٦٤٤/٣ : «والبيت نسبة سيويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان ابن ثابت رضي الله عنه . ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري» . ويبدو أن في المطوع من كتاب سيويه سقطاً هو «عبد الرحمن بن» بدليل كلام الخفادى . كما قال أبو زيد في نوادره ٣٦ : «وأشند سيويه لعبد الرحمن بن حسان ...» والبيت ليس في ديوان حسان . وهو يعزى لعبد الرحمن بن حسان كذلك في المقضب ٧٢/٢ ومعنى السليبي ٥٦/١ : ٩٨/١ : ١٣٩/١ : ١٦٥/١ : ٢٣٦/١ : ٤٢٢/٢ : ٤٢٣/٢ : ٥٧٧/٢ : ٦٦٦/٢ : ٦٤٧/٢ والمعنى على الحزامة ٤٣٣/٤ وله أو لكعب بن مالك في شرح شواهد المفتى ١٥٩ : ١٠٠ : ٦٥ وهو غير منسوب في المنتصرى ٤٣٥/١ والمخصائص ٢٨١/٢ وشرح ابن عيسى ٣/٩ وشرح صناعة الإعراب ٢٦٦/١ وشواهد التوضيح ١٣٥ كما نقله جامع ديوان كعب بن مالك الأنصاري في ١/٦٧ ص ٢٨٨ عن بعض المصادر السابقة . وفي نوادر أبي زيد ٣٦ : «وأخيراً أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أشددهم من يعمل الخير فالرحمن يشكره . قال فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها . ولهذا تظانتر ليس هذا موضع شرحها» . وانظر شرح صناعة الإعراب ٢٦٧/١ والمنتصرى ٤٣٥/١ وفي س ت ح : «ومن يعمل الحسنات» .

(٢) ت : «يزي بها» .

(٣) س : «يسلط» .

(٤) كلمة : «ما قبلها» ساقطة من ح .

(٥) ت : «لتلا بتسلط إن على ما بعدها» وهو في هامش ب عن نسخة

(٦) كلمة : «أقْمُ» ساقطة من س .

(٧) عبارة : «إن تقم أقم فتجزم ... لا تقول» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

وقد كان سببويه يميز هذا الوجه ، ويميز أيضا تقدير<sup>(١)</sup> الجواب على تقديم<sup>(٢)</sup> للفظ ،  
كأنه قال :<sup>(٣)</sup> «تَصْرَعُ إِنْ بَصْرَعُ أَخُوكَ .

وكان الأصمعي<sup>(٤)</sup> ينشد :

«من يعمل<sup>(٥)</sup> الخير فالرحمن يشكره<sup>(٦)</sup>»

وكان أبو العباس محمد بن يزيد<sup>(٧)</sup> يأتي أن يقدر الجواب مقدما ؛ لأنه قد وقع في موقع  
الذي ينبغي له ؛ والنسيء إذا وقع في موقعه<sup>(٨)</sup> لم يثن به التقديم<sup>(٩)</sup> .

ومثله :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنِّيَا مُطْبَعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَبْضِيرُهَا<sup>(١٠)</sup>

أى فلا يضيرها .

(١) س : «تقديم» وفي ت : «تقدم» وكلاهما تحريف .

(٢) س : «تقدير» تحريف .

(٣) كلمة : «قال» ساقطه من ق .

(٤) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح ، وعالم أهل البصرة  
وأكثرهم حفظا للعلم . توفي سنة ٢١٦ هـ . انظر ترجمة ومصادرهما في إنباه الرواة لللفظي ١١٧/٢ وهامته .

(٥) س : «يفعل» .

(٦) انظر التوادر في اللغة لأبي زيد ٣١ والنسب ١٤٥/٦

(٧) ت : «وكان أبو العباس المبرد» .

(٨) س ت : «في موضعه» .

(٩) عبارة المبرد في المنتضب في هذه المسألة (٧٢/٢) : «وأما قول عبد الرحمن بن حسان ... فلا اختلاف بين التحويلين  
في أنه على إرادة الفاء ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح» .

(١٠) البيت لأبي نؤيب في ديوان الهذليين ص ٢٠٨ وسبويه ٤٣٨/١ والنسب ٤٣٨/١ والحزاة ٤٤٧/٣ والعي  
على الحزاة ٤٣١/٤ واللسان (ضير) ١٦٦/٦ وهو غير منسوب في المنتضب ٧٢/٢ مع مصادر أخرى في هامته .

واستقصاء هذا والاحتجاج لسببويه في إجازة الوجهين له موضع ستقف عليه . إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>

ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين<sup>(٢)</sup> «فَعَلَ» كقولهم في «هَرَبَ» : «هَرَبٌ» وفي «طَلَبَ» «طَلَبٌ» . قال الزجاج ، أنشده الأصمعي :

عَلَى مَحَالَتٍ عُكِّنَ عَكْنَا إِذ تَسَدَّهَا طِلَابًا غَلْنَا

أراد : غَلْنَا .

وليس ذلك وجه الكلام ؛ لأن الفتحة غير مُسْتَقَلَّةٍ . وإنما يفعلون مثل ذلك في الضمة والكسرة<sup>(٣)</sup> ؛ كقولهم<sup>(٤)</sup> في «فَجِدَ» : «فَجَذَ» وفي «عَضِدَ» : «عَضَدَ» . ولا يقولون في : «جَبَلٌ» : «جَبِلٌ»<sup>(٥)</sup> . ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن ، كما تقدم ذُكِرْنَا له من قولهم في : «خَفِقَ» : «خَفَقَ» . وفي «حَشِكٌ» : «حَشِكَ» . فلماذا زادوا<sup>(٦)</sup> هذه الفتحة على الساكن . والسكون أخف من الفتح . كان حذف الفتحة أجدر لأنهم يحلونه بالحذف محلا له<sup>(٧)</sup> هو أخف<sup>(٨)</sup> من محله .

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س ت .

(٢) س : «من غير» تحريف .

(٣) ت : «في الضم والكسر» .

(٤) ت س : «كقولك» .

(٥) تسكين الوسط للتخفيف هو لغة تميم . انظر شرح الساقية ٤٠/١ وما بعدها .

(٦) ت : «زاد» تحريف .

(٧) كلمة : «له» ساقطة من ق س ت .

(٨) س : «وهو أخف» .

— ومن ذلك : حذف الضمة والكسرة في الإعراب : كقولهم : «قَامَ الرَّجُلُ إِلَيْكَ» .  
وَدَهَبَتْ جَارِيَتُكَ و «أَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهِ» . وكان سيبويه يميز هذا ، وأنشد فيه أبياتا ، وأنشد غيره  
أضاً ممن يوافق على هذا الرأي : فَمَا أَنْشَدَ سِيبَوِيهَ<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ :  
قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَبِّبٍ      إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِل<sup>(٢)</sup>

فَسَكَّنَ الْبَاءَ مِنْ «أَشْرَبَ» ، والوجه أن يقول : «أَشْرَبُ» بالرفع .  
وقال أبو نخيلة :

إِذَا اعْوَجَّجَنْ قَلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ      بِالدُّوْ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ<sup>(٣)</sup>  
وَلَمْ يَقُلْ : «صَاحِبُ»<sup>(٤)</sup> ، وَلَا «صَاحِبٍ» ، وَهِيَ<sup>(٥)</sup> الْوَجْهَ .

(١) كلمة : «سبويه» ساقطة من ق ح س .

(٢) البيت في ديوانه في ١٠/١٦٦ ص ١٢٢ وفيه «فاليوم أسقى» وهي رواية البطلوسي . أما رواية السكري وابن  
الحماس وأبي سهل والأعلم السننمري ، فإنها : «فاليوم أشرب» (انظر الديوان ص ٤١٢) . وهو يروينا هذه  
في سبويه ٢٩٧/٢ والسننمري ٢٩٧/٢ وخزانة الأدب ٥٣٠/٣ والدرر اللوامع ٣٢/١ وتهديب الألفاظ  
٢٥٦ وشرح ابن يعين ٤٨/١ وغير منسوب في المحفائض ٧٤/١ : ٣٦٧/٢ : ٣٤٠/٢ ويروي «فاليوم  
فأشرب» في تهديب الألفاظ ٢٢٥ والفاخر ٧٧ وإصلاح النطق ٢٤٥ : ٣٢٢ والصحاح (وغل) ١٨٤٤/٥  
ونوادري زيد ٣١٣ . كما يروي : «فاليوم أسقى» في الكامل للمبرد ٢٤٤/١ واللسان (حقب) ٣١٥/١ وانظر  
تعليقات العلماء على هذه الرواية في التنبيهات على أغايط الرواة ١١٦ والعمدة لابن رشيقي ٢١١/٢  
والمحفائض لابن جنى ٧٥/١ والشعر والشعراء لابن فنية ٩٨/١

(٣) البيتان في شرح سواهد التنافية ٢٢٥/٤ وما غير منسوبة في كتاب سبويه ٢٩٧/٢ والسننمري ٢٩٧/٢  
والأول في المحفائض ٧٥/١ : ٣١٧/٢ والتنبيه على حدود التصحيف ١٣٤

(٤) ت : «صاحبي» .

(٥) ت : «وهو الوجه» .



وقال<sup>(١)</sup> :

وَأَنْتَ لَوْ بِأَكْرَمِ مَشْمُولَةٍ      صَهْبَاءَ مِثْلَ الْقَرْسِ الْأَشْفَرِ  
رُحْبٍ وَفِي رَجَائِكَ مَا فِيهِمَا      وَقَدْ بَدَا هَنَّاكَ مِنَ الْمُنَزَّرِ<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup> : «هَنَّكَ» وسَكَّن<sup>(٤)</sup> النون .

وقال لييد<sup>(٥)</sup> :

تَرَكَ أَمَكَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا      أَوْ يَرْتَبُّ بَعْضَ النَّفُوسِ جَمَاهَا<sup>(٦)</sup>

وقال جرير :

مَا لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عَزٍّ يَلُودُ بِهِ      إِلَّا بُنُو الْعَمِّ فِي أَيْدِيهِمُ الْكَرْبُ  
بِيبِيرُوا بِنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤُا مِنْزَلِكُمْ      وَنَهْرُ تَيْرِي فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ<sup>(٧)</sup>

(١) س ت - «وقال آخر» .

(٢) البيهقي للأبيسر الأسيدي في خزائن الأدب ٢٧٩/٢ والعيني على الميزان ٥١٦/٤ والناقي له كذلك في التنبيه على حدوث التصحيف ١٣٤ وغير منسوب في المحاصص ١/٧٤ : ٣/٩٥ وسيبويه ٢٩٧/٢ والشمسري ٢٩٧/٢ والعيني على الميزان ٥١٦/٤

(٣) س ت : «فقال» .

(٤) س ت : «فسكن» .

(٥) ت : «قال لييد» .

(٦) البت في ديوانه في ٥٦/٤٨ ص ٣١٣ وانظر مصادر أخرى فيه ص ٣٩٥ وبمجالس تغلب ١/٥٠ : ٢/٣٦٨ والوساطة ٥ والقعد الفريد ٥/٣٥٦ والمحاصص ١/٧٤ : ٢/٣٤١ وفي س ت ي : «ترنط» . وفي ت : «حامها» تحريف .

(٧) البيهقي في ديوانه ص ٤٨ وفي الأول منها : «في أيديهم الخنثب» كما في س ت وهامش ب . والناقي له أيضاً في المخصص ١٥/١٨٨ واللسان (نسب) ٢/٤٦٤ والمحاصص ١/٧٤ : ١/٧٤ وبلانسه في المحاصص ٢/٣١٧ : ٢/٣٤٠ وفي ح س : «أو نهري» وفي ت : «نهري زبيرى» تحريف .

والوجه : «فما تعرفكم<sup>(١)</sup>» .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمّة من عَضُدٍ ،  
والكسرة من فَعْدٍ ، حين قالوا : عَضُدٌ وَفَعْدٌ ، غير أن حَدْفَهَا من عَضُدٍ وَفَعْدٍ حَسَنٌ  
مُطَرِّدٌ<sup>(٣)</sup> في الشعر والكلام جميعا ؛ من قَبْلِ أَنَّهُ لا يزيل معنى ولا يغيّر إعراباً ، وفيها ذكرناه  
يُرْوِلُ الإعراب الذي تتعقّد به<sup>(٤)</sup> المعاني ، إلا أنه شبه اللفظ باللفظ .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد والزجاج<sup>(٥)</sup> ينكران هذا ؛ وبأبيّان جَوَازِهِ  
وينشدان<sup>(٦)</sup> بعض ما أنشدنا ، على خلاف الرواية التي ذكرنا ؛ فأما بيت امرئ القيس  
فأنشدها :

«فَالْيَوْمَ أَسْفَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ»

و «فَالْيَوْمَ فَأَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ»<sup>(٧)</sup>

وأما بيت أبي نخيلة فأنشدها<sup>(٨)</sup> :

«إِذَا اشْوَجَجِنَ قُلْتُ صَاحِ قَوْمٍ» .

(١) عبارة : «والوجه فما تعرفكم» ساقطة من ت . وفي س : «والوجه تعرفكم» .

(٢) بولاق ٢/٢٩٧

(٣) س : «مطرب» .

(٤) س ت : «الذي به تتعقّد» .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، تلميذ المبرد . توفي سنة ٣١١ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في

إنباء الرواة ١/١٥٩ وهامته .

(٦) ت : «وينشان» ؛

(٧) انظر ما سبق أن ذكرناه في تخريج البيت هنا .

(٨) كلمة : «فأنشدها» ساقطة من س . ومكانها في ح : «فأنشدها» تحريف . وفي ب : «فأبداه» تحريف كذلك

وأُنسداً<sup>(١)</sup> موضع<sup>(٢)</sup>؛

« هُنْكَ<sup>(٣)</sup> مِنْ الْمُتَزَّرِ » :

« وَقَدْ بَدَأَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ<sup>(٤)</sup> »

وموضع : « فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْغَرَبُ » : « قَلَمٌ تَعْرِفُكُمْ<sup>(٥)</sup> »

وأما بيت لبيد فإن الجزم فيه صحيح ؛ لأن المعنى : تراك<sup>(٦)</sup> التُّكْبَةَ إذا لم أُرْضَهَا وإذا لم  
يسأني مَوْتِي . وأراد بالموت هاهنا أسباب الموت التي لا يمكن معها بَرّاح المكان  
ومفارقة<sup>(٧)</sup> من العلل

(١) ح : « وأنسداً » .

(٢) ت : « في موضع » .

(٣) ت : « وقد بدأ هنك » .

(٤) في كتاب التنبية على حديث الصحيف ١٣٣ - ١٣٤ : « كان سيبويه يحكى عن الخليل أنه قال جبر إسكان حرف  
الإعراب في الاسم المرفوع والتجوز في شعر . فعارضة الأصمعي وقال : ما جاءنا ذلك عن بيت تعرفه . فأُسنده  
سيبويه للأقبس »

رحست وفي رحسانك ما قبلها . وقد بدأ هنك من الشعر

فقال الأصمعي : ليس للأقبس بيت تعرفه . فأُسنده :

إذا أعوججت قلت صاحب قوم .

فقال الأصمعي : ليس الرواية بصححة . وإنما روايتها : فمن صاح قوم .

(٥) هي رواية الديوان ص ٤٨

(٦) ن : « تراك » تعريف .

(٧) ح : « ومفارقةها » .

الحابسة له والضرورات الدافعة إلى المقام . وقد تسمى أسباب الموت موتاً قال الله تعالى<sup>(١)</sup> :  
﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ، فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً<sup>(٣)</sup> على المجاورة للمجزوم ، كما قالوا : «هَذَا جُحْرُ صَبِّ خَرِبٍ» . و «يُرْتَبَطُ» لو حُرِّكَ كان منصوباً على التأويل<sup>(٤)</sup> الذي تأوله من يرى تسكينه للضرورة ، ويجعل «أو» في معنى «حتى» وإلى أن : كأنه قال : حتى يَرْتَبَطَ بعض النفوس حمائمها ، أو «إلى أن يرتبط» . وهو يعني نفسه .

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> : والقَوْلُ عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك أَنَّا رأينا القراء قد قرءوا : ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنُ عَلَى يَوْسَفَ﴾<sup>(٧)</sup> وخطه وكتابه<sup>(٨)</sup> في المصحف<sup>(٩)</sup> بنون واحدة . وواقفهم التحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره ، مما تذهب فيه حركة الإعراب<sup>(١٠)</sup> للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام ، طلباً للتخفيف ، صار<sup>(١١)</sup> أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف<sup>(١٢)</sup> ، وليس<sup>(١٣)</sup> لقول من<sup>(١٤)</sup>

(١) كلمة : «تعالى» ساقطة من س . ومكانها في ت : «عز وجل» .

(٢) سورة آل عمران ٣/١٤٣

(٣) كلمة : «أيضاً» ساقطة من س ت .

(٤) ي ح ت : «التأويل» .

(٥) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ت .

(٦) كلمة : «للضرورة» ساقطة من ح

(٧) سورة يوسف ١٢/١١

(٨) كلمة : «وكتابه» ساقطة من ت س .

(٩) س : «بالمصحف» .

(١٠) ت : «تذهب حركة الإعراب فيه» .

(١١) ي ح س : «صار» وهو في هامش ب عن نسخة

(١٢) عبارة : «صار أيضاً» للتخفيف» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر

(١٣) ت : «صبح أنه ليس» .

(١٤) ق ح : «لقول» محريف .

أبى ذلك ، ويحتج في فساده بأنه تذهب منه حركة الإعراب — معنى ؛ لأن الإدغام أيضا يذهب (١) حركة الإعراب .

وقد حكى قوم من النحويين أن كثير من العرب يسكتون لام الفعل ، إذا اتصلت (٢) بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : «أنا أكرمكم» و «أعظمتكم» .

وقد حُكِمَ عن بعض القراء (٣) :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ (٤) ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (٥) . وهذا يدل (٦) على جواز ما قلناه (٧) ويقويه .

ومن ذلك أيضا (٨) أنهم يُدْجِلُونَ جَزْماً على جَزْمٍ ، إذا لم يلتق (٩) فيه ساكتان ، وذلك أنهم يميزون (١٠) : «يَشْتَرِي» و «يَتَّقِي» ، فيسقطون الياء .

---

(١) ح ت س : «بالإدغام يذهب أيضا» .

(٢) س ت : «اتصل» .

(٣) في تفسير القرطبي ٤٤٤/١ : «حكى عن أبي عمرو أنه قرأ : يأمركم . بالسكون وحذف الضمة من الراء لثقلها . قال أبو العباس المراد لا يجوز هذا لأن الراء حرف الإعراب . وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يخلص الحركة» .

(٤) سورة البقرة ٦٧/٢

(٥) سورة البقرة ١٥٦/٢

(٦) ح س ت : «فهذا» .

(٧) ت : «ما قلناه» .

(٨) كلمة : «أيضا» ساقطة من س ت .

(٩) ت : «يكن» .

(١٠) ت : «يحدون» تحريف .

وربما<sup>(١١)</sup> اضطر الشاعر، فحذف الكسرة التي تبقى<sup>(١٢)</sup> بعد حذف الياء،

فيقول: «لَمْ يَسْرُ زَيْدٌ شَيْئاً» و «لَمْ يَتَّقْ زَيْدٌ رَبَّهُ».

وذلك أنه قد رأى<sup>(١٣)</sup> المجزوم مسكناً للجزم، والجازم يوجب ذلك، فلما كان «يَسْرِي» و «يَتَّقِي» لا سبيل فيه إلى التنسكين<sup>(١٤)</sup> إلا بحذف الياء، ثم تسكين ما قبلها، جعل الحذف والتنسكين جميعاً علامة للجزم، لأن التنسكين لا يحصل إلا بهما، وقد يجوز<sup>(١٥)</sup> أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء<sup>(١٦)</sup> في الرفع، ويكتفي بكسرة ما قبلها، كقوله تعالى<sup>(١٧)</sup>: «ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ»<sup>(١٨)</sup>، فلما جزم حرفاً<sup>(١٩)</sup> متحرراً سكتنه. قال السراج أنشده أبو زيد في نوادره<sup>(٢٠)</sup>:

قَالَتْ سُلَيْمَى أَشْرَّتْ لَنَا دَقِيقًا      وَهَابَتْ خُبْرَ الْبُرْأُو سَوِيحًا<sup>(٢١)</sup>

في أبيات آخر.

(١) س ت : «عربياً».

(٢) ب : «التي في يتي».

(٣) ت : «قد أن» بحريف

(٤) ب : «إلى التنسكين فيه».

(٥) ح ت س : «ويجوز».

(٦) س : «الراء» بحريف

(٧) كلمة : «تعال» ساقطة من ت، ومكانها في ح س : «عز وجل».

(٨) سورة التكيف ٦٥/١٨

(٩) كلمة : «حرفاً» ساقطة من ح.

(١٠) النوادر في اللغة ص ٣٠٨

(١١) البيتان للعداير الكندي في نوادر أبي زيد ٣٠٨ وبعدها ستة أبيات أخرى. وما للعداير كذلك في شرح شواهد

السابعة ٤/٢٢٥ والأوّل بلائيه و المختصص ٢/٣٤٠ : ٣/٩٦

وقال آخر :

وَمَنْ يَتَّقُ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ مُؤْتَابٌ وَعَادِيٌّ<sup>(١)</sup>

ومن ذلك أنهم قد يجرون<sup>(٢)</sup> هاء التانيث في الوصل مجرأها في الوقف ، فلا يقبلونها تاءً ، ولا سيل إلى هذا إلا بالنسكين ، لأنهم متى حركوا وجب القلب قال<sup>(٣)</sup> :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبِعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ جَفَفَ فَأَصْطَجِعَ<sup>(٤)</sup>

وقال آخر :

نَسْتُ إِذَا لُزِمَتْهُ إِنْ لَمْ تُغَيَّرْ بِكَلْتِي إِنْ لَمْ أُسَأَلْ بِالطُّوْلِ

ومن الحذف : إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الشعر في الموضع الذي يتبع في<sup>(٥)</sup> الكلام مثله . قال<sup>(٦)</sup> :

فِيَا الْغِلَامَانَ اللَّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي سَرًّا<sup>(٧)</sup>

(١) البيت بلاسبة في الخصائص ١/٣٠٦/٢ : ٣١٧/٢ : ٣٣٩/٣ وشرح شواهد السابعة ٤/٢٢٥ ومادة (دوى) من اللسان ٢٠/٢٨٢ والتاج ١٠/٣٩٨ وفي ت : « مؤلف وغادى » .

(٢) س ت : « انهم يجرون » .

(٣) ح ت س : « قال الشاعر » .

(٤) البيتان لمنظور بن حبه الأسيدي في العيني على هامش المخرانة ٤/٥٨٤ وهما بلاسبة في اللسان (ضجع) ١٠/٨٧ والخصائص ٣/١٦٣ وشرح ابن عيسى ٩/٨٢ : ١٠/٤٦ ويهذب الألفاظ ٢/٣٠٢ والتاج في الخصائص ١/٦٣ : ١/٢٦٣ والكلمة الأخيرة في التاج تروى في بعض هذه المصادر : فالطجع وقاضع .

(٥) ت : « يفتح » تصحيف .

(٦) س ت : « قال الشاعر » .

(٧) ح س ت : « تكسباناً » وهو في هامش ب عن نسخة . وقد سبق هنا تخريج البيت . انظر ص .

أراد : فيا أيها الغلامان ، فأقام : «الغلامان»<sup>(١)</sup>مُقام «أَيَّ» وفتح هذا ؛ لأنَّ حرف النداء لا يليه ما فيه<sup>(٢)</sup>الألف واللام ، لأنه يُعرَّفُ المنادى إذا قُصد ، والألف واللام يعرفانه ؛ فلا<sup>(٣)</sup>يُجتمع تعريفان في اسم واحد .

ومثله :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَمِثُّ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالرُّودِ عَنِّي<sup>(٤)</sup>

يريد : «يا أيُّها التي» .

وأما قوله<sup>(٥)</sup> :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَاءَ دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(٦)</sup>

(١) عبارة : « فأقام الغلامان » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر . وفتح ت س : « فأقام الغلامين » . وما أتيتاه صحيح على المحاكاة .

(٢) كلمة : « ما فيه » ساقطة من ت .

(٣) ح ت س . « ولا » .

(٤) ق ت : « عذبت قلبي » . وقد سبق تحريك البيت هنا . انظر ص

(٥) ت : « فأما قوله » .

(٦) بنسب إلى أبي خراش الحداد في نوادر أبي زيد ١٦٥ وقبه : « إذا ما لم » والمعنى على الخزانة ٢١٦/٤ والندرة للرواح ١٥٥/٠ وهما في زيادات ديوان الهذليين ص ١٣٤٦ وبلانسة في شرح ابن عيمش ١٦٦/٢ والفتضب ٢٤٢/٤ واللسان ( أله ) ٣٦٢/١٧ والخزانة ٣٥٨/١ وأمال ابن المشجري ١٠٣/٢



فليس هذا من ضرورته<sup>(١)</sup>، يعني<sup>(٢)</sup>: إدخال: «يا» على اسم الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وإنما  
الضرورة الجمع بين «يا» وبين «الميم» في هذا الاسم<sup>(٤)</sup>، وذلك<sup>(٥)</sup> أن العرب لا تنادى أسماً فيه  
الألف واللام<sup>(٦)</sup> إلا اسم الله تعالى<sup>(٧)</sup>، فيقولون<sup>(٨)</sup>: «يا الله اغفر لي» ويبدلون الميم في  
آخره من حرف النداء عوضاً، فيقولون: «اللهم اغفر لنا»<sup>(٩)</sup>، فإذا اضطر الشاعر ردَّ  
الحرف المحذوف<sup>(١٠)</sup>، مع كون عوضه<sup>(١١)</sup>، وقد مر نحو من هذا.

ومن ذلك<sup>(١٢)</sup> إقامتهم الفعل في موضع الاسم، إذا كان الفعل<sup>(١٣)</sup> نعنا: كما قال  
النايعة:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبِشٍ يَقْفَعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشْنٍ<sup>(١٤)</sup>

(١) ح س: «فليس من ضرورته». وقى ت: «فليس من هذا ضرورته»!

(٢) كلمة: «يعني» يست في س.

(٣) س: «الله عز وجل».

(٤) عبارة: «يعني إدخال يا... الاسم» ساقطة من ت.

(٥) عبارة: «يعني إدخال يا... وذلك» ساقطة من ح.

(٦) س: «ألف ولام».

(٧) س: «عز وجل». وقى ت: «جل وعز».

(٨) ت: «ويقولون».

(٩) عبارة: «في ويبدلون الميم... اللهم اغفر» ساقطة من س ت بسبب انتقال النظر.

(١٠) ح: «رد المحذوف».

(١١) كون عوضه: يعني وجود عوضه. وهو من «كان» التامة.

(١٢) عبارة: «ومن ذلك» ليست في ح.

(١٣) كلمة: «الفعل» ساقطة من س.

(١٤) البيت في ديوان النايعة الذهباني في ١٠/٤٤ ص ١٩٨ وسيوره ٣٧٥/١ والمقتضب ١٣٨/٢ والشتنمري

٣٧٥/١ وخزانة الأدب ٣١٢/٢ والعيون على الخزانة ٦٧/٤

أراد : جَلَّ يَجْلَعُ .

وقال آخر (١) :

لو قلت ما في قَوْمِهَا لَمْ يَتَّيْمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَيُسَيِّمُ (٢)

أراد : أَحَدٌ يَفْضُلُهَا .

وهذا الحذف بحسبٍ ويكثرُ مع «مِنْ» كقولك (٣) : «مِنَّا ظَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ» في الكلام والشعر ، وذلك أنهم جعلوا (٤) «مِنْ» بمعنى «البعض» ، فكأنك قلت : «بَعْضُنَا ظَعْنٌ وَبَعْضُنَا أَقَامٌ» . قال الله تعالى (٥) : «وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ (٦)» . أى بعض أهل المدينة (٧)

(١) ت : « وقال الراجز » .

(٢) البيهقي ينسبها للحكيم بن معية المريعي في الخصائص ٣٧٠/٢ والمخرانة ٣١١/٢ والدرر اللوامع ١٥١/٢ وفي الأخير أنها له أو لحمد الأرقط ، كما ينسبها إلى أبي الأسود الجماني في العيني على المخرانة ٧١/٤ وعلى الأشعري ٧٠/٣ وهما بلا نسبة في سيبويه ٣٧٥/١ والسنن ٣٧٥/١ وشرح الأشعري ٧٠/٣

(٣) كلمة : « كقولك » ساقطة من ق . ومكانها في ح س : « كقولنا » .

(٤) ت : « بمعنىون » .

(٥) ح : « قال الله تبارك وتعالى » . وفي ت : « وقال الله تعالى » .

(٦) سورة التوبة ١٠١/٩

(٧) من أول الآية إلى هنا ساقطة من س ت ومكانه : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ( النساء ١٥٩/٤ ) . كأنه قال « وإن منهم بعض إلا ليؤمنن به » وقد جمعت نسخة ح بين الضمين . وفي آية النساء فيها وفي س تحريف .

﴿ باب البدل ﴾

[ قال أبو سعيد: <sup>(١)</sup> ]

اعلم أنهم يُبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل <sup>(٢)</sup> مثله في الكلام لعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين <sup>(٣)</sup> متحرك ؛ ليستوى <sup>(٤)</sup> وزن الشعر به ، أورد شىء إلى أصله أو تشبيبه بنظيره ؛ فمن ذلك قول <sup>(٥)</sup> سميت <sup>(٦)</sup> بن زباج في

قصيدته <sup>(٧)</sup> :

فَأُقْسِمُ لَوْ لَاقَى هِلَالاً وَتَحْتَهُ	بِصُكِّ كَذِئْبِ الرَّدْهَةِ الْمُتَأَوِّبِ
لَأَدَّأَمَا كَرِهاً وَأَصْبَحَ بَيْتَهُ	لُدَيْهِ مِنَ الْأَعْرَالِ نَوْحٍ مُسَلِّبِ
وَلِكُنْسَا أَهْدَى لَقَيْسٍ هَدِيَّةً	بِنَيْ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدُّعْرُ إِيْلِبِ <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعرفين زيادة من ت .

(٢) ح س : « في الموضع الذي يبدل » !

(٣) ق : « وتسكين » .

(٤) ي ت : « يستوى » .

(٥) ت : « قوله » .

(٦) ق ح : « سميت » ولم أعثر على اسم هذا الشاعر في المصادر التي بين يدي .

(٧) س : « في قصيدة له منها » .

(٨) سبق تخريج البيت الثالث هنا ، ولم أعثر على البيتين الآخرين .

فهمز الألف في «أدأها»؛ لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت .  
ومثله <sup>(١)</sup> :

قَد كَانَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلذَّتْهَا مَوَالِيٌّ كَكَبَّاشِ العُوسِ سَحَّاحٌ <sup>(٢)</sup>

ويروى : سَحَّاحٌ <sup>(٣)</sup> ، فهمز الباء من « موالى » لاستقامة البيت .  
ومثله :

يَسَاعَجِبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حَارَ قَبَانِي يَسُوقُ أَرْنَابًا

خَاطَمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا <sup>(٤)</sup>

فهمز : زَأْمَهَا <sup>(٥)</sup> ، والأصل <sup>(٦)</sup> فيه : زَأْمَهَا ، فهمز الألف لِتُمْكِنَ الحركة <sup>(٧)</sup> عليها ، وإنما همزها دون أن يبدها حرفاً آخر ؛ لأن أقرب الحروف من الألف المهمزة ، وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا قرأراً من التقاء الساكنين ، كنعو « دأبة » و « ضأل » ؛ لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدّد ساكن ، فيكروهون الجمع بين ساكنين .

(١) عبارة : « شميت بن زنياع ... ومثله » ساقطة من ت .

(٢) البيت في شرح الشافية ٤/٢٠٢ لجرير رضي الله عنه ؛ وعجزه في معجم البلدان ٣/٧٤٥ وشرح ابن عيوش ١٠٣/١٠ وفي هامش الأخير : « لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد أو ذكر له تنمة ! » . وفي س ت : « قد كاد » .

(٣) عبارة : « ويروى شعاع » ليست في س .

(٤) الأبيات بلا نسبة في المحصن ٣/١٤٨ وشرح شواهد الشافية ٤/١٦٧ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ وشرح ابن عيوش ١/٣٦ : ١٣٠/٩ واللسان ( المهمزة ) ١/١٤ ( قب ) ٢/١٥٣ ( ضلل ) ١٣/٤١٥ ( زم ) ١٥/١٦٤ ( قين ) ١٧/٢٠٧ ( جن ) ١٦/٢٤٩

(٥) عبارة : « فهمز زأما » ساقطة من س ت .

(٦) ح س ت : « وإنما الأصل » .

(٧) س : « ليمكن دخول الحركة » .

وروى عن أبي زيد أنه قال : صليت خلف عمرو بن عبّيد في الفجر فقراً : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾<sup>(١)</sup> فقلت : ولم فعلت هذا ؟ فقال : كرهت أن أجمع بين ساكتين<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك قوله :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ      مِنْ التُّعَالِيِ وَوَحْزٍ مِنْ أَرَائِيهَا<sup>(٣)</sup>

أراد : « أرائنها » و « من التعالي »<sup>(٤)</sup> غير أنه كَرِهَ إبقاء الباء في الحرفين ، فيلزمه تحريكها ، وتحريكها يكسر<sup>(٥)</sup> الشعر ، فأبدل منها حرفاً لا يحرك ، وشبهها<sup>(٦)</sup> بقولهم : « تَنْظَيْتِ » و « تَقَصَّيْتُ » في معنى : « تَنْظَنْتِ » و « تَقَصَّصْتُ »<sup>(٧)</sup> ، أبدلوا ياءً من الحرف الأخير ، لما كرهوا التضعيف ، وكذلك<sup>(٨)</sup> أبدلوا « ياءً » مما ذكرنا لما احتاجوا إلى استقامة الوزن وسلامة الإعراب .

(١) سورة الفاتحة ٧/١

(٢) في سر صناعة الإعراب ٨٣/١ والخصائص ١٤٧/٣ : « وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال : سمعت عمرو بن عبّيد يقرأ : فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان ، فظننته قد لمن حتى سمعت العرب تقول : « شأبة ودأبة » .

(٣) البيت لأبي كاهل الثمر بن تولب البشكري في العبق على المزانية ٥٨٣/٤ يصف فرخة عقاب تسمى غبة كانت لبني بشكر . وهو لأبي كاهل البشكري كذلك في لسان العرب ( رنب ) ٤١٨/١ ( تمر ) ١٦١/٥ ( شرر ) ٦٩/٦ ( وخر ) ٢٩٥/٧ وجمهرة اللغة ٤٢٣/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٤٤/٤ وهو غير منسوب في الصحاح ( رنب ) ١٤٠/١ ( تمر ) ٦٠٢/٢ ( شرر ) ٦٩٦/٢ ( وخر ) ٨٩٨/٢ والإبدال لأبي الطيب ٩٠/١ : ٢٨٠/٢ : ١٠٥/٢ وجمال نعلب ١١٠/١ والمحكم ٣٢٦/٢ وشرح الشافية للأستراباذي ٢٢٢/٣ والموضح للمرزباني ١٥٥ وكتاب سيبويه ٣٤٤/١ والشننرى ٣٤٤/١ وعجزه في أمثال مؤرج السدوسي رقم ٣٧ بلا نسبة كذلك .

(٤) ت : « والتعالب » .

(٥) ت : « فيلزمه تحريكها فيكسر » . وفي س ح : « يفسد » .

(٦) س ت : « وشبهه » .

(٧) عبارة : « في معنى تظننت وتقصصت » ساقطة من ت .

(٨) س : « فكذلك » .

ومثله :

وَيْلِدَةٌ لَيْسَ لَهَا حَوَازِقُ وَلَضَفَادِي جُمُّهَا تَقَانِقُ<sup>(١)</sup>

أراد : ولضفادع<sup>(٢)</sup> جُمُّهَا .

ومن ذلك قولهم<sup>(٣)</sup> :

وَاللَّهِ أَنْجَاكَ بِكَفِّي نَسَلَمَةَ مِنْ بَعْدِمَا وَيَعْدِمَا وَيَعْدِمَةُ<sup>(٤)</sup>

فأبدل الألف<sup>(٥)</sup> هاء في « بَعْدِمَةُ » ؛ لأنها متقاربتا المخرج ، وهما بَعْدٌ من حروف الزيادة ، واهاء شبيهة<sup>(٦)</sup> بالألف . ألا ترى أنه<sup>(٧)</sup> يَفْتَحُ ما قبلها في التأنيث ، كما أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

(١) البيان بلا نسبة في كتاب سيبويه ٣٤٤/١ والشننرى ٣٤٤/١ وفيه : « ويقال هو مصنوعو خلف الأحمر » والإبدال لأبي الطيب ٣٢٥/٢ وشرح الشافية ٢١٢/٣ وشرح شواهد الشافية ٤٤١/٤ ولحن العوام للزبيدي ١١٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وفي الجميع : « ومثل ليس له ... جمه تقائق » .

(٢) ق س : « لضفادع » .

(٣) كلمة : « قوله » ليست في ت . وفي س : « قول » .

(٤) البيان لأبي النجم العجلى في التصريح على التوضيح ٣٤٤/٢ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ و٢٣٥/٢ وبلا نسبة في شرح ابن عبيد ٨٩/٥ و٨٩/٩ والحق على الخزانة ٥٥٩/٤ وفي جميع هذه المصادر : « مسلمت ... وبعدت » . وفي بعضها : « الله نجاك » مثل س ت .

(٥) س ت : « من الألف » .

(٦) س : « شبيهه » .

(٧) س ت : « إنها » .

ومن ذلك قول الفرزدق :

رَأَحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً      فَأَزَعَى فَرَاةً لَأَهْنَاكِ الْمَرْتَعُ<sup>(١)</sup>

وأراد<sup>(٢)</sup> : « لَأَهْنَاكِ الْمَرْتَعُ » فقلب الهمزة ألفاً ، حين احتاج إلى تسكينها ، كما تقلب الألف همزة إذا احتاج إلى تحريكها .

ومثله :

وَلَا يَرْهَبُ ابْنَ الْعَمِّ مَا عَشْتُ صَوْلَتِي      وَلَا أُخْتَتِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ  
وَأِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ      لِمُخْلِيفِ إِيْعَادِي وَمَنْجَزِ مَوْعِدِي<sup>(٣)</sup>

أراد : « وَلَا أُخْتَتِي »<sup>(٤)</sup> فقلب من الهمزة<sup>(٥)</sup> ياء حين احتاج إلى تسكينها .

وإنما جعلنا هذا في ضرورة الشعر ؛ لأن الهمزة المنحركة إذا كان قبلها فتحة ، أو كانت مضمومة وقبلها كسرة ، كان<sup>(٦)</sup> تليينها أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنٍ ، وَلَا تَبْطُلُ حَرَكَتُهَا ، وَقَدْ تَبْطُلُ

(١) البيت في ديوانه ص ٥٠٨ وصدوره هناك : « ومضت لمسلمة الركاب مودعا » . وهو بروايتنا في كتاب سيبويه والشنتمرى ١٧٠/٢ وفي س ت : « النعال عشيبة » .

(٢) س ت : « أراد » .

(٣) البيتان لعامر بن الطفيل في ملحق ديوانه ق ١/٦ ص ١٥٥ ومادة ( خأ ) في اللسان ٥٦/١ والتاج ٦٠/١ ومادة ( خأ ) في اللسان ٢٤٥/١٨ والتاج ١١٠/١٠ والثاني في اللسان ( وعد ) ٤٧٩/٤ بروايات

مختلفة في هذه المصادر . وينسبان بروايتنا إلى طريقة في ذيل ديوانه ق ١٦/١١ - ١٧ ص ١٥٢

(٤) في اللسان ( خأ ) ٥٦/١ : « واخنتنا من فلان : اخبأ منه واستتر خرقاً أو حياء » .

(٥) في ت : « فقلب الهمزة » .

(٦) س ت : « فإن » .

حركتها<sup>(١)</sup> في مواضع غير هذه<sup>(٢)</sup> ، وستقف<sup>(٣)</sup> عليها إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup> . وأما قول<sup>(٥)</sup>  
حسان :

سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُوْلَ اللهِ فَاجِسَّةٌ      ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلمْ تُصِبِ<sup>(٦)</sup>

وقال الآخر<sup>(٧)</sup> :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي      قَلُّ مَالِي قَدْ جِئْتَنِي بِنُكْرٍ  
وَيُكَّانُ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يَحْدُ      سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشُ ضُرِّ<sup>(٨)</sup>

فإن هذا ليس من تخفيف الهمز ، وذلك أن من العرب من يقول : « يسلته أسأله » .  
« وهما يتساولان » فلا يهمز ، وإنما أتى به الشاعر غير مهموز على هذه اللفظة .

قال أبو العباس محمد بن يزيد<sup>(٩)</sup> : ومن أقيح الضرورات التي ينبغي أن لا يجوز

(١) جملة : « وقد تطل حركتها » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) ت : « غير هذا » .

(٣) ت : « ستقف » بلا واو .

(٤) كلمة : « تعالى » ساقطة من س ت .

(٥) ت : « فأما » .

(٦) البيت في ديوان حسان ص ٦٧ سيبويه ١٣٠/٢ والشنترى ١٣٠/٢ وفي الجميع « بما جاءت » وصدرة غير  
منسوبة في شرح ابن يعيش ١٢٢/٤

(٧) س ت : « وقول الآخر »

(٨) البيهقي يزيد بن عمرو بن نعل القريش في سيبويه ٢٩٠/١ والشنترى ٢٩٠/١ والذرر الغوامع ١٣٩/٢  
والفرزاة ٩٧/٣ وله أو لعميد بن زيد الصحابي أو لثبه بن الهجاج بن عامر في شرح شواهد المفرد ٢٦٦ وفي  
الأخيرين : « أن رأنا ما لي قليلا » . وفي ت : « وي كان » وفي س : « ويك أمن يكن » .

(٩) عبارة : « محمد بن يزيد » ساقطة من ت .



متلها ، ولا تصحح<sup>(١)</sup> فيه الرواية عن شاعر لقبحه<sup>(٢)</sup> ، أبيات تروى<sup>(٣)</sup> عن بعض<sup>(٤)</sup> المتقدمين :

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ فَلَمْ يُنَاجِ      وَوَمَا يَكُ سَمِعُهُ إِلَّا بُدَايَا  
وَلَأَعَبَ بِالْعَيْشِ بَنَى بِنَيْبِهِ      كَفَعَلَ الْمِرَّ يَلْتَمِسُ الْعَطَايَا  
يُلَاعِبُهُمْ وَوَدُوا لَوْ سَقَوْهُ      مِنْ الدَّدِيفَانِ مُتْرَعَةً مِلَايَا  
فَأَبْعَدَهُ الْإِلَهُ وَلَا يُؤَيُّ      وَلَا يُشْفَى مِنَ الْمَرَضِ الشَّفَايَا<sup>(٥)</sup>

فقال<sup>(٦)</sup> أبو العباس : هذه أبيات<sup>(٧)</sup> لو أنشدت على الصواب لم تنكسر ، فلا وجه<sup>(٨)</sup> لإجازتها .

(١) ت : « ولا تصحح » .

(٢) كلمة : « لقبحه » ساقطة من س .

(٣) كلمة : « تروى » ساقطة من س ت .

(٤) س ت : « لبعض » .

(٥) الأبيات للمستورغ بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٣٠ وأمال المرتضى ١/٢٣٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن ٨١ والأول والثاني في معجم الشعراء للمرزباني ٢٣ والأول والرابع في سر صناعة الإعراب ١/١٨٣ بلا نسبة ، وقد روى الجحري في الحماسة ٣٢٤ الأبيات الأربعة بالهمز : « نداء ، الغطاء ، ملاه ، الشفاء » للمستورغ بن ربيعة . وفي اللسان ( حما ) ٢١٨/٨٨ أنها لأعصر بن سعد بن قيس عيلان ، وفي بعض هذه المصادر روايات تخالف ما عندنا . وانظر كذلك القرائي للنتوخي ١٢٤

(٦) س : « قال » .

(٧) س : « الأبيات » .

(٨) س : « ولا » .

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: وقد ذكرها المازني ولم<sup>(٢)</sup> يظن في روايتها<sup>(٣)</sup>. وقال: جعلوا ألف الإطلاقي بمنزلة هاء التأنيث، وأنت تقول في هاء التأنيث: «عِظَائِيَّة» و«شِكَايِيَّة» و«نَيْيَائِيَّة».

قال أبو سعيد<sup>(٤)</sup>: عندي<sup>(٥)</sup> في جوازها وجه آخر، وهو أنه لما أدخل<sup>(٦)</sup> ألف الإطلاقي<sup>(٧)</sup> وقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف، فكانه اجتمع ثلاث ألفات، فاستنقل ذلك، فقلب من الهمزة ياء، كما فعلوا ذلك «بِحَطَّايَا» و«مُطَّايَا» وقد كان: «حَطَّأَا» «مَطَّأَا» قبل أن تقلب ياء.

ووجه آخر، وهو أن الكسائي حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء في التننية، وبعضهم يقلبها<sup>(٨)</sup> واوا<sup>(٩)</sup>، وبعضهم<sup>(١٠)</sup> يدعها همزة على حالها: كقولهم في تنسية «رَدَّأِيَّة» «رَدَّأَمَان» و«رَدَّأَيَان» و«رَدَّأَوَان»<sup>(١١)</sup>. فشبّه الشاعر ألف الإطلاقي بألف التننية.

(١) «عبارة»: قال أبو سعيد «ليست في ت. ومكانها في س: «قال المفسر».

(٢) ح ت: «فلم».

(٣) س ت: «الرواية».

(٤) عبارة: «قال أبو سعيد» ليست في ت. ومكانها في س ح: «قال المفسر».

(٥) س ت: «وعندي».

(٦) ح: «دخّل».

(٧) ي ق ح: «الإطلاقي لالتقاء التأنيث وأنت تقول في هاء التأنيث عِظَابِيَّة أي وقعت الهمزة بين العين والهمزة».

وهذه العبارة مضطربة في ب بقوله: «لا... إل».

(٨) في ب ق ي: «يقلب» وصححت على هامش ب.

(٩) س ت: «يقلبها منها».

(١٠) عبارة: «يقلبها واوا وبعضهم» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر.

(١١) كلمة: «رَدَّأَوَان» ساقطة من ق.

ومن ذلك بدل أسماء<sup>(١)</sup> الأعلام ، وهو يبيىء في الشعر على ثلاثة أوجه : وجه<sup>(٢)</sup> جائر في الشعر والكلام<sup>(٣)</sup> ، ووجه<sup>(٤)</sup> جائر في الشعر دون الكلام ، ووجه<sup>(٥)</sup> لا يجوز في الشعر ولا في الكلام<sup>(٦)</sup> .

فأما ما يجوز في الشعر والكلام ، فنحو تصغير الاسم العلم الذي يعرف<sup>(٧)</sup> بصغير التصغير : كقولهم<sup>(٨)</sup> في « عُبْدُ آقَه » : « عُبَيْدُ آقَه » ، وفي<sup>(٩)</sup> « زَيْدٌ » : « زُبَيْدٌ » . وهذا<sup>(١٠)</sup> جائر في الشعر والكلام .  
قال الراعي :

وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عَوَيْمِرٍ أَيُّهُ الْهُدَى فَيَزِيدُنِي تَضَلِيلًا<sup>(١١)</sup>

أراد : « نَجْدَةُ بَنِ عَوَيْمِرٍ الْحَارِجِيُّ »<sup>(١٢)</sup> . وقد ينشد هذا<sup>(١٣)</sup> البيت على التكبير :  
« وَلَا أَتَيْتُ نَجْدَةَ بَنِ عَوَيْمِرٍ » وهو مزاحفٌ جائر .

(١) س ت : « الأسماء » .

(٢) ح س : « أضرِبْ ضَرْبٌ » .

(٣) ح : « في الكلام والشعر » .

(٤) س : « وضرب » . وفي ح : « إلا ضرب » تحريف .

(٥) س : « وضرب » .

(٦) عبارة : « ووجه لا يجوز في الشعر لا في الكلام » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « حرب » تحريف .

(٨) س ت : « كقولك » .

(٩) س ت : « وكقولك في » .

(١٠) س ت : « فهذا » .

(١١) البيت في ديوانه ق ٤٠/٨٦ ص ١٣٦ وجمهرة أشعار العرب ١٧٤ والصناعيين ٨٨ واللسان ( ضلال ) ٤١٨/١٣

وفي ق : « عويمر » تحريف .

(١٢) من رموس الخوارج ، قتله أصحابه سنة ٦٩ وانظر المعرذعي ٧٧/١

(١٣) كلمة : « هذا » ساقطة من س ت .

وقال النابغة في هذا :

مُفَرَّنةً بِالْعَيْسِ وَالْأُدْمِ كَالْقَطَا  
عَلَيْهَا الْحَبُورُ مُحَقَّبَاتِ الْمَرَاجِلِ  
وَكُلُّ صُؤُوتٍ تَنْسَلُ تَبَعِيَّةً  
وَنَسَحَ سُلَيْمٌ كُلَّ قَضَاءِ ذَانِلٍ (١)

أزاد سليمان ، فإمّا أن يكونَ رَحْمَ . فأسقط الألف والنون . كما تقدّم من حُكْمِ  
الترخيم ، وإما أن يكون صُغْرُ تَصْفِيرِ الترخيم ، وهو أن تحذف منه الزوائد ، ثم يُصَغَّرُ .  
والزوائد في « سليمان » الياء والألف والنون ، فحذفت كلهن ، ثم صُغِرَ ما بقي . كما يقال في  
« عَمْرَان » : « عَمِير » ، وفي « أَزْهَر » : « زُهَيْر » بحذف الزوائد .

وأما ما يجوز في الشعر ، ولا يجوز في الكلام فإن (٣) يُبَدِّلُ اسْمَ من الاسم المعروف به ،  
كما أبدلوا « معبداً » من « عبد الله » (٤) . و « سَلاماً » من « سُلَيْمَانَ » (٥) على غير قياسٍ  
يُوجب ذلك . قال الخطيبه :

وَمَا رَضِيَتْ لَهُمْ حَتَّى زَفَدْتَهُمْ  
مِنْ وَأَيْلِ زَهَطٍ بِسَطَامٍ بِأَصْرَامٍ  
فِيهِ الرَّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَائِبِقَةٍ  
بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسَحِ سَلَامٍ (٦)

(١) البيتان في ديوان النابغة الذبياني ق ٢٢/٥ - ٢٣ ص ٧٠ - ٧١ والثاني في اللسان ( صحت ) ٣٦٠/٢ ( ذيل )  
٢٧٧/١٣ والحروف لابن السكيت ٤٦ مع مصادر أخرى في هامشه ، وبلانسية القاميس ٣٠٨/٣ وعجزه في اللسان  
( فضتض ) ١٨٧/٩ سلم ( ١٩٢/١٥ ) ولا نسبه في القاميس ٣٦٦/٢ وفي ت : « مفرقة كالعيس » .

(٢) ت : « حذفن » .

(٣) ح ت : « أن » .

(٤) ب ي ت : « عبد الله » تحريف

(٥) ت : « سليم » تحريف .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٠/٥٠ - ١١ ص ٢٢٧ وفي الأول : « وما ربيت هم » . وفي الثاني : « جدلاء مبهمة من  
صنع » . والثاني في كتاب الحروف لابن السكيت مع مصادر أخرى في هامشه . وفي ت : « هه الرياح » تحريف .

أراد : « سليمان » عليه السلام<sup>(١)</sup> .  
وفال دريد بن الصمة يرثى أخاه عبيد الله -

فَإِنْ تَسَا الْأَيَّامُ وَالذَّهْرُ تَعْلَمُوا      بِنِي قَارِبٍ أَنَا غَضَابٌ بِعَبِيدٍ

ثم قال :  
تَتَادَرُوا فَقَالُوا أَرَدْتَ الْجَبَلَ فَارِسًا      فَقُلْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ ذَلِكَمُ الرَّيْدِيُّ<sup>(٢)</sup>

فسمّاه « معبدًا » واسمه « عبّده الله » : لأنه رجع<sup>(٣)</sup> إلى معنى العبادة ، وكذلك سمي  
الخطيبة « سليمان » « سلامًا »<sup>(٤)</sup> ؛ لأن سليمان وسلاماً<sup>(٥)</sup> اشتقاقها من السلامة .

وأما ما لا يجوز في الشعر ولا في الكلام ، فالغلط الذي يغلظه الشاعر في اسم  
أو غيره<sup>(٦)</sup> مما يظن أن الأمر فيه<sup>(٧)</sup> على ما قال : كقوله :

وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفَّانٍ<sup>(٨)</sup>

(١) عبارة : « عليه السلام » ساقطة من ح س ت .

(٢) البيهقي في الأسمعيات ٩/٢٨ - ١٠ - ١١٢ - ١١٣ والحروف لابن السكيت ٤٦ مع مصادر أخرى في هذه .

وفي ت س : « فإن تسنا » - وفي س ب : « لعبد » .

(٣) س ت : « برجع » .

(٤) ح س ت : « كذلك سمّاه الخطيبة سلاما » .

(٥) س ب : « لأن سلاما وسليمان » .

(٦) ح : « في اسم وغيره » .

(٧) كلمة : « فيه » ليست في ح س ت .

(٨) البيت في المزهرة للوسطى ٥٠٠/٢ بلاتسبه ، وفيه : « عفانا » .

فظن أن «عُثْمَانَ» يُكْتَبُ «أَبَا عَفَّانَ»؛ لأن اسم أبيه «عَفَّانٌ». وإنما هو «أبو عمرو». فهذا مما لا يجوز.

وكقول آخر: (١)

مَثَلُ النَّصَارَى قَتَلُوا الْمَسِيحَ (٢)

وإنما اليهودُ على ما قالت اليهودُ والنصارى قَتَلُوا الْمَسِيحَ. وقد أكنبهم الله تعالى (٣) في ذلك بقوله: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ (٤).

وموضع الإنكار على الشاعر أن الذين اعتقدوا قتله اعتقدوا أن الذين قتلوه هم (٥) اليهود، غير أنه ظنُّ لما كان اليهودُ والنصارى مغالين للإسلام وجاحدين لمحمد ﷺ أنهم جميعاً مشتركون في سائر من ينكرونه (٦) من الأنبياء.

ومثل هذا كثيرٌ في الشعر (٨)، وربما جاء منه ما يظن بعض الناس أنه غلط، وعند غيره ليس بغلط، كقول زهير:

فَتَنْبِيحُ لَكُمْ غِلْمَانِ أَشْأَمَ كُلِّهِمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تَرْضَعُ فَتَقْطِمْ (٩)

(١) ح: «الشاعر» وفي س: «الآخر».

(٢) البيت بلا نسبة في الديرية لأسماء بن منقذ ٩٤٦ والرأسطة للجرجاني ٤٨٦ والحروف لابن السكيت ٤٢

(٣) كلمة: «تعالى» ليست في ح س.

(٤) سورة النساء ١٥٧/٤

(٥) كلمة: «هم» ليست في ت.

(٦) س: ت: «عليه السلام».

(٧) ي: ت: «ما ينكرونه».

(٨) ت: «في الشعر كثير».

(٩) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى رقم ٣٢ في شرح القصائد السبع ص ٢٦٩ وديوانه ص ٢٠ واللسان

(شأم) ٢٠٧/١٥

فقال الأصمعي وغيره من أهل اللغة : إنه غَلِطَ في قوله : « كأحمر عاد »<sup>(١)</sup> ، وإنما هو : « أحمر ثمود » الذي عقر الناقة ، فَنَزَلَ العذابُ على قومه بعقره<sup>(٢)</sup> ، وصار مشنوماً عليهم . والعرب تضرب به المثل وتذكره .

قال أمية بن أبي الصلت يصف عاقر الناقة<sup>(٣)</sup> :

فَأَنَّاهَا أَحْمَرٌ كَأَخِي السُّهُدِ سَمِ بَعْضُ بَعْضٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا<sup>(٤)</sup>

أى فعفرها ، يعنى الناقة .

وقال بعض أهل اللغة : العرب تسمى « ثمود » « عاداً الآخرة »<sup>(٥)</sup> ، وتسمى قوم هود « عاداً الأولى »<sup>(٦)</sup> : لأن ثمود هي عادُ الآخرة ، فقول زهير صحيح على هذا<sup>(٧)</sup> .

وفي نحو هذا قول أبي ذؤيب<sup>(٨)</sup> :

فَجَاءَ بِهَا مَا شِئْتُ مِنْ لَطِيمَةٍ يَدُومُ الْفُرَاتُ فَرَقَهَا وَعُوجُ<sup>(٩)</sup>

(١) ت : « أحمر » .

(٢) ت : « لعقره الناقة » .

(٣) عبارة : « يصف عاقر الناقة » ليست في ح س .

(٤) سبق تخريج البيت هنا .

(٥) س : « قال » .

(٦) كلمة : « عادا » ليست في ت .

(٧) سورة النجم ٥٣/٥٠ .

(٨) س : « على هذا صحيح » .

(٩) ت : « أبي ذؤيب الهذلي » .

(١٠) البيت في ديوان الهذليين ص ١٣٤ واللسان ( لطم ) ١٧/١٦٦ والمقاييس ٢٥٦/٢ والحروف لامين السكيت ٤٣

فقال<sup>(١)</sup> الأصمعي<sup>(٢)</sup> : هذا غلظ : وذلك أنه ظن أن اللؤلؤ يخرج من الماء العذب ، لبعده عن مواضع اللؤلؤ . ومعنى يدوم الفرات فوقها<sup>(٣)</sup> ويوج ، أى يسكن مرة ويهيج<sup>(٤)</sup> أخرى<sup>(٥)</sup> بالرياح أو زيادة الماء .

وذكر بعض أها اللغة أن هذا صحيح ، وأن الأصمعي هو الغالط ، وكيف<sup>(٦)</sup> يذهب هذا على أبي ذؤيب<sup>(٧)</sup> . وهو من هذيل ، ومساكنهم جبال مكة المطلة على البحر ومواقع اللؤلؤ ؟ وإنما أراد أبو ذؤيب بالفرات ها هنا ماء اللؤلؤة الذى قد علاها ، وجعله فراتاً ؛ إذ كان أعلى المياه ما كان فراتاً . وقوله : يدوم الفرات<sup>(٨)</sup> ، أى يسكن ويوج ، أى يضطرب ، وإنما أراد<sup>(٩)</sup> ، أنه يسكن فى عين الناظر مرةً ويضطرب<sup>(١٠)</sup> أخرى لصفائها وبريقها<sup>(١١)</sup> ، وأن الماء هو ماء اللؤلؤة<sup>(١٢)</sup> .

(١) ح : « أى يسكن مرًا » . فقال « .

(٢) فى شرح السكرى لديوان الهذليين ص ١٢٤ : « قال الأصمعي : يدوم الفرات فوقها . والفرات : العذب ، ولا يهيج منه الدر إلا أنه غلظ ، وظن أن الدر إذا كانت فى الماء العذب ، فليس لها شبه ، ولم يعلم أنها لا تكون فى العذب » .

(٣) كلمة : « فوقها » ليست فى س ت .

(٤) ت : « ويوج » .

(٥) ت : « مرة » .

(٦) س ت : « قال وكيف » .

(٧) ح : « يذهب على أبي ذؤيب هذا » .

(٨) كلمة : « الفرات » ساقطة من س .

(٩) عبارة : « أبو ذؤيب بالفرات ههنا .... وإنما أراد « ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ت : « أنها تسكن ... وتضطرب » .

(١١) كلمة : « وبريقها » ساقطة من س .

(١٢) عبارة : « وأن الماء هو ماء اللؤلؤة » ساقطة من ق ي ح .



وكقول (١١) امرى القيس :

كَبَّرَ الْمَقَانَةَ الْبَيَاضَ بِصُفْرَةٍ      غَدَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ مَحْلَلٍ (١٢)

ذكر بعض (١٣) أهل اللغة أن « البكر » هاهنا اللؤلؤة . وجعلها بكراً لأنها أول شيء يخرج (١٤) من الصدف ، وذكروا أن اللؤلؤة الكبيرة (١٥) النفيسة تكون في طرف الصدفة ، فأول ما تنشق (١٦) تخرج ، فلذلك سُميت بكراً .

وأما (١٧) قوله : « غَدَاها نَمِيرُ الْمَاءِ » — والنمير : العذب المشروب (١٨) — فإنه لم يرد أنها في العذب المشروب ، وإنما أراد أن ماء البحر الذى هو فيه غذاء لها ، كغذاء الماء العذب لنا . والنمير : العذب (١٩) ، فماء البحر نميرها (٢٠) . وقوله : « غَيْرُ مَحْلَلٍ » أى لا يحلّه أحدٌ مستوطناً مقيماً .

وقد تبدل بعض العرب جروفاً من حروف لا يجرى ذلك بجرى (٢١) الضرورة ؛ لأن ذلك لغتهم كأبدال بنى تميم العين من الهجزة :

(١) س ت : « ونحو هذا قول » .

(٢) البيت من معلقته المشهورة رقم ٤١ في شرح القصائد السبع الطوال ص ٧٠ وديوانه في ٢٢/١ ص ١٦ وفيه :

« غير المحلل » مثل س ت . والبيت في اللسان ( قفا ) ٦٨/٢٠ ومقاييس اللغة ٢٢/٢ : ٢٩/٥

(٣) كلمة : « بعض » ساقطة من ت .

(٤) س ت : « خرج » .

(٥) كلمة : « الكبيرة » ساقطة من س .

(٦) ت : « تنشق » .

(٧) س ت : « فأما » .

(٨) كلمة : « المشروب » ساقطة من س ت .

(٩) عبارة : « والنمير العذب » ساقطة من س ت .

(١٠) ت : « نميرها » .

(١١) ت : « لا يجرى بجرى » .

كما قال ذو الرمة :

أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مُنْجُومٌ (١)

وإنما أراد (٢) : أَلَّنُ تَرَسَّمْتُ .

وإنما يفعلون هذا في الهمزتين إذا اجتمعتا كراهية اجتماعهما (٣) . وهذا الذي نسميه عَعْنَةً تَمِيمٌ (٤) . وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون (٥) ، وأكثر ذلك في « أَنْ » : وَسُمِّيَ « عَعْنَةً » لاجتماع العين والنون ، فركبوا منها فعلاً (٦) .

وقد يُبدل بعضهم من كاف المؤنث شيئاً كقولهم « مَنُشَّ (٧) يا امرأه » . يريد : منك . قال الشاعر :

فَعَيْنَايَسَ عَيْنَاهَا وَجِيدُشَ جِيدُهَا سِيَوَى أَنْ عَظَّمَ السَّاقِي مَيْشَ دَقِيقٌ (٨)

(١) البيت في ديوانه في ١/٧٥ ص ٥٦٧ والمصانص ١١/٢ واللسان ( رسم ) ١٢٢/١٥ ومقاييس اللغة ٣٩٣/٢ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان .

(٢) كلمة : « وإنما » ساقطة من ح س ت .

(٣) س ت : « كراهية لاجتماعها » .

(٤) انظر لظاهرة العنة : مجالس نعلب ٨١/١ والمصانص ١١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ وفقه اللغة للعمالي ١٧٣ والانتزاع ٨٣ والزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب ٤٩٥/٤

(٥) عبارة : « وربما أبدلوا من الهمزة الواحدة مع النون » ساقطة من ي .

(٦) عبارة : « فركبوا منها فعلاً » ساقطة من ت .

(٧) عبارة : « كقولهم منش » ساقطة من ي . وفي ت : « كفولكم » تحريف .

(٨) البيت لمجنون ليلي في ديوانه في ٩/١٩٨ ص ٦٠٧ ومادة ( كئش ) من اللسان ٢٢٣/٨ والنتاج ٣٤٥/٤ ودرة الغواص ١١٥ وألف باء للبلوي ٤٢٢/٢ والابدال لأبي الطيب ٢٣٠/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وشرح

ابن يعيش ٨/١٠٠ وفي بعض هذه المصادر : « ولكن عظم » . كما روي البيت في بعضها بغير كشكشة .

وهذه اللغة في بَنَرِ بنِ وَأَيْلِ . وتسمى كَشَكَّةَ بَنَرٍ<sup>(١)</sup>  
ومنها من يُبْدِلُ مكان الباء المُشَدَّدة والمخففة جيئاً في الوقف . وأكثر ما يكون<sup>(٢)</sup> ذلك في  
المشددة . قال<sup>(٣)</sup> :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ      الطُّمَّانُ اللُّغَمُ بِالْعَشِيحِ  
وَبِالْفَغْدَاةِ فَلَئِنَّ البَرْنِيحَ<sup>(٤)</sup>

وقال في المخففة<sup>(٥)</sup> :

يَا رَبُّ إِن كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي      فَلَا يَزَالُ سَاحِجٌ بِأَيْتِكَ بِحِ  
أَقْمَرُ نَهَاتٌ يُنَزِّي وَفَرِيحَ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر لظاهرة الكشكشة : مجالس نعلب ١١٦/١ والكمال للمبرد ٢٢٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٢١٦/١ وفقه  
اللمعة للعلاني ١٧٢ ودرر القواص ١١٥ والمخفاص ١١/٢ والاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢١/١ وخزانة الأدب  
٥٩٤/٤

(٢) كلمة « ما يكون » ساقطة من ت .

(٣) س ت : « المشددة » وتسمى هذه الظاهرة بظاهرة « المجمعية » انظر : الاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢٢/١ وتهديب  
اللغة ٦٨/١ وهي في قبيلة قضاعة .

(٤) الأبيات في كتاب سيبويه ٢٨٨/٢ والشنمري ٢٨٨/٢ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ واللسان ( عجم ) ١٤٤/٣  
والعيني على الحزانية ٥٨٥/٤ وجمهرة اللغة ٥/١ وشرح سواهد الشافية ٢١٢/٤ والأول والثاني في شرح ابن  
يعيش ٧٤/٩ والثاني والثالث في تهديب اللغة ٦٨/١ والقلب لابن السكيت ٢٨ وفي بعض هذه المصادر :  
« كسر الهمزة » وفي س ت : « التثنية بالفتحة » كما في بعض المصادر .

(٥) س ت : « قال الشاعر » .

(٦) الأبيات في نوادر أبي زيد ١٦٤ لبعض أهل اليمن والقلب لابن السكيت ٢٩ وشرح ابن يعيش ٥٠/١٠ وشرح  
سواهد الشافية ٢١٥/٤ واللسان ( حرف الجيم ) ٢٧/٣ والعيني على الحزانية ٥٧٠/٤ والدرر اللوامع ١٥٥/١  
والأول والثاني في مجالس نعلب ١١٧/١ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ وفي بعض هذه المصادر : « لاهم إن كنت » .

وقد يُبدلون من تاء المخاطب كافاً : كما قال الراجز :

يَا ابْنَ الرَّبْرِ طَالَ مَا عَصَيْكََا وَطَالَ مَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا  
لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا<sup>(١)</sup>

وكما أبدلت خَبِيرَ والبَضِيرُ من النَّاءِ تاءً في كثير من الحروف ، كقولهم في « التَّوَم »<sup>(٢)</sup> :  
« تَوَم » وفي « المَبْعُوث » : « مَبْعُوث » ، وفي « الحَبِيث » : « حَبِيث » . قال<sup>(٣)</sup> :

يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَلِيلُ مِنَ الرَّزِّ قِي وَلَا يَنْفَعُ الكَثِيرُ الحَبِيثُ<sup>(٤)</sup>

ويروى أن الخليل قال للأصمعي : لِمَ قَالَ الحَبِيثُ ؟ فقال : هذه لغتهم ، يجعلون مكان  
النَّاءِ تاءً ، فقال الخليل<sup>(٥)</sup> : قَلِمَ جَعَلَ<sup>(٦)</sup> الكَثِيرَ بالنَّاءِ ؟ فسكت الأصمعي<sup>(٧)</sup> .

(١) الأبيات لرجل من حمير في نوادر أبي زيد ١٠٥ والحزاة ٢٥٧/٢ والعين على الحزاة ٥٩١/٤ وشرح شواهد  
المنى ١٥٣ والصحاح ( سين ) ٢١٤١/٥ وأمالي الزجاجي ٢٣٦

(٢) س : « في توم » .

(٣) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٤) البيت للسؤال بن عاديبة اليهودي في ديوانه في ١٢/٢ ص ١٢ وكذا في الأسمعيات في ١٤/٢٣ ص ٨٦  
واللسان ( حبت ) ٣٣٢/٢ ونوادر أبي زيد ١٠٤ وحامسة البحري ٣٦٩ وتاج المروس ( حبت ) ٥٤٠/١ ونور  
القبس ١٤٤ وشفاء العليل ٨٠ وقواعد الشعر لعلب ٧٠ مع مصادر أخرى في هامشه .

(٥) ح س ت : « فقال له الخليل » .

(٦) ح س ت : « فلم جعلوا » .

(٧) في المخصص لابن سيده ٩٥/٣ مايل : « قال أبو سعيد السراقي : الحبيت لغة فريظة والتضير . ومنه قول  
اليهودي : ينفع الطيب ... قال : وقال الخليل للأصمعي : ما الحبيت ههنا ؟ قال : الحبيت . ومن لغته أن يبدل التاء  
نا . فقال : أسأت في العبارة . لأنك أطلعت من لغته أن يبدل التاء فعممت بالبدل . ولو كان ذلك للزمه أن يقول  
الكبير في الكبير . وأنت تزويه : الكبير . وإنما الجيد أن تقول : يبدلون التاء في أحرف منها الحبيت » .

قال أبو سعيد : وهذا عندي يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون إبدالهم التاء من الناء في حروف ما<sup>(١)</sup> بأعيانها ، و « الحَبِيثُ » منها ، ولا يبدلون في جميع المواضع ، كما أبدل من الناء الفاء في « مَغْفُور » و « مَغْتُور »<sup>(٢)</sup> و « قَوْم » و « نَوْم »<sup>(٣)</sup> ، ولا يجب البَدَل في كل موضع .

والوجه الثاني : أن يكون الشاعر قاله<sup>(٤)</sup> : « الكثير »<sup>(٥)</sup> بالناء ، غير أن الرواة نقلوا<sup>(٦)</sup> بالناء على ما تتكلم به العرب<sup>(٧)</sup> ، ولم ينقلوا<sup>(٨)</sup> « الحَبِيث » بالناء ، للقافية الثانية<sup>(٩)</sup> ، وفيها<sup>(١٠)</sup> :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا      قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيَّتْ  
أَلَى الْفَضْلِ أَمْ عَلَى إِذَا حُو      سَبَّتْ إِيَّ عَلَى الْحِسَابِ مُقِيَّتْ<sup>(١١)</sup>

(١) كلمة : « ما » ليست في ح س .

(٢) فيها عدات : « مغفور ومغثور » وهو تصحيف ، فالمغفور والمغثور : تاء ينفضحه التمام والرمت والعتير كالغسل .  
انظر الإبدال لأبي الطيب ١٨٦/١

(٣) انظر للفرغم والتروم الإبدال لأبي الطيب ١٨٧/١

(٤) ت : « قال » .

(٥) كلمة : « الكثير » ساقطة من ق ي ح .

(٦) س : « نقلوه » وفي ت : « نقلوها » .

(٧) كلمة : « العرب » ساقطة من ت .

(٨) ت : « ينقلوها » .

(٩) ت : للقافية لأنها تاء . وفي س ح : « لأنها تائية » .

(١٠) ق ي : « ومنها » .

(١١) البيتان في ديوانه ق ٧/٢ - ٨ ص ١٢ والأصمعيات ق ٨/٢٢ - ٩ ص ٨٥ وعجز الأول فيها : « قبل اقرأ عنوانها  
وقرئت » وطاقات ابن سلام ٢٣٦ - ٢٣٧ والصين على الهزارة ٢٣٢/٤ واللسان ( قوت ) ٢٨٠/٢ وبلا نسبة في :  
مقدمتان في علوم القرآن ١٨٩

وقد يبديل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض . وليس ذلك من الضرورة ، كإبدالهم  
« عَلِيٌّ » من « عَنِّي » كما قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ      لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا<sup>(٢)</sup>  
أَيُّ « عَنِّي » .

وقال النابغة الجعدي<sup>(٣)</sup> :

كَانَ رَحِيْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا      بِنَى الْجَلْبَلِيِّ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَجِدٍ<sup>(٤)</sup>

أراد : « زَالَ عَنَّا »<sup>(٥)</sup> . ومثل هذا كثير ، وليس<sup>(٦)</sup> من الضرورة فأسْتَقْبِه .

وقد يبدلون من كلام العجم ، إذا تكلموا به فَعَرَّبُوهُ ، وربما اختلفوا في البديل من كلمة  
واحدة ؛ فمن ذلك أنهم يقولون<sup>(٧)</sup> في الهانوت : « قُرَيْقٌ » و « كُرْبِيحٌ » والأصل فيه :  
« كُرْبَةٌ » ، فبعضهم يجعله بالقاف ، وبعضهم يجعله بالجيم<sup>(٨)</sup> .

(١) كلمة : « الشاعر » ساقطة من س .

(٢) البيت للحميف المعقل في الاقتضاب ٤٢٢ ونوادير أبي زيد ١٧٦ والخصائص ٣١١/٢ والحرزانية ٢٤٧/٤ والعين  
على الحرزانية ٢٨٢/٣ وشرح سواهده المفتي ١٤٢ والدرر اللوامع ٢٢/٢ والكمال للمبرد ١٩٠/٢ و٩٨/٣ وبلا  
نسية في الاقتضاب ٢٤٠ وشرح ابن يعيش ١٢٠/١ وفي الأخير : « بمرأته » .

(٣) كلمة : « الجعدي » ليست في ح س . ويبدو أنه هو الصواب ؛ إذ لم أجد البيت للجعدي !

(٤) البيت للنابغة الذبياني في ٩/٦ ص ٦ والحرزانية ٥٢١/١ ويروي للنابغة تحسب في الخصائص ٢٦٢/٣ وسيأتي هنا  
منسوبا للنابغة كذلك مرة أخرى .

(٥) ت : « أَرَادَ عَنَّا » .

(٦) ح س : « كثير ليس » .

(٧) ت : « فمن ذلك قولهم » .

(٨) انظر المغرب للجوهري ٦ : ٢٨٠ .

وكذلك : « الْفَالُودُجُ » و « الْفَالُودُجُ » . والأصل فيه بالفارسية : « بِالْوَدَّةُ »<sup>(١)</sup> بين  
 الغاء والياء<sup>(٢)</sup>  
 و « دُخْتَنُوسُ » و « دُخْتَنُوسُ » و « دُخْتَنُوسُ » و « دُخْتَنُوسُ » والأصل فيه : « دُخْتَنُ  
 نُوسُ »<sup>(٣)</sup>

وقال العجاج :

كَأَنَّهُ مُسْرُولُ أَرْنَدَجَا      كَمَا رَأَيْتَ فِي النَّبِيطِ الْبَرْدَجَا<sup>(٤)</sup>

أراد : « البرَّة » وهم الرقيق<sup>(٥)</sup>

وقال أيضا :

فَهِنَّ يَعْكُفْنَ بِهَذَا حَجَا      عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا<sup>(٦)</sup>

( ١ ) ح : « فالوده » . وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٣/١٢٦ : « وفيها لغات : الفالودج ، والفالودج ، والفالودج ، وهي معربة عن فالوده » . أي أن أصل الكلمة بالياء الفارسية وهي الياء المهموسة . والتي قال عنها السيرافي بعد ذلك : « بين الغاء والياء » وسماها سيبويه ٤ : ٢ = ١٢/٤٠٤ : « الياء التي كالفاء » .

( ٢ ) عبارة : « والأصل فيه بالفارسية ... والياء » ساقطة من س . وعبارة : « بين الغاء والياء » ساقطة من ق .

( ٣ ) انظر المغرب للجوابيقي ١٤٢ ودختنوس بنت لقيط بن زرارة سماها أبوها باسم بنت كسرى .

( ٤ ) البيتان للعجاج في ديوانه ق ١٠/٥ : ١٢ ص ٨-٧ واللسان ( بردج ) ٣/٣٥ والثاني في المغرب ١٠ : ٤٧ وفي جميع هذه المصادر : « كما رأيت في الملاء » كما في س ت وهامش ب ق ي .

( ٥ ) ح : « وهو الرقيق أيضا » . وفي ت : « وهم الرقيق من الممالك » .

( ٦ ) البيتان في ديوانه ق ١٤/٥ : ١٦ ص ٨ واللسان ( عكف ) ١١/١٦٦ ( حجا ) ١٨/١٨١ والغواني للتنوخس ٨٦ : ٩٢ وبلا نسبة في المقائيس ٤/١٠٨ والثاني في اللسان ( فنزج ) ٣/١٧٣ وبلا نسبة في المغرب للجوابيقي ٢٣٧ والمقائيس ٤/٥١٥ وفي ت : « يلعبن » تحريف .

وإنما هو<sup>(١)</sup> : « البَنْجَكَانُ » . قال أبو حاتم : البَنْجَكَانُ : الدُّسْتَبِنْدُ<sup>(٢)</sup> .  
وقال أيضا :

يَوْمَ خَرَّاجٍ يُخْرِجُ السَّمَرَجَا<sup>(٣)</sup>

وأصله بالفارسية : « سَامَرَّة »<sup>(٤)</sup> ، يعني : يُخْرِجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .  
وقال [ آخر ]<sup>(٥)</sup> :

لَوْ كُنْتُ بَعْضَ الشَّارِبِينَ الطُّوسَا<sup>(٦)</sup>

أراد : « أَذْرُ طُّوس »<sup>(٧)</sup> وهو دواء .

قال آخر وهو رؤية<sup>(٨)</sup> :

بَارِكْ لَهُ فِي شُرْبِ أَذْرِ طُّوسٍ<sup>(٩)</sup>

(١) ت : « وهو » .

(٢) الدُّسْتَبِنْدُ يعني رقص الجوس إذا أخذ بعضهم يد بعض وهم برفقون . انظر المغرب ٢/٢٣٧

(٣) البيت في ديوانه ق ١٧/٥ ص ٨ واللسان ( سمرج ) ١٢٥/٣ والمغرب ١٨٤

(٤) في المغرب للجواليقي ٣/١٨٤ : « أصله بالفارسية : سَمَرَّةٌ ، أي : استخراج الحراج في ثلاث مرات . وقال اللبث : السمرج : يوم جباية الحراج » .

(٥) ما بين المعنوفين زيادة من س ت .

(٦) البيت لرؤية في ديوانه ق ٦٧/٢٥ ص ٧٠ وجمهرة اللغة لابن دريد ٥٠٠/٣ والمغرب ٢٢٢ غير منسوب في الأخير .

(٧) فقي ت : « أذرى طوس » وفي هامش س : « في نسخة : اذريطوس » .

(٨) س ت : « قال رؤية » .

(٩) ق ي ت : « أذرى طوس » . والبيت لرؤية في جمهرة اللغة ٥٠٠/٣ وليس في ديوانه . وهو بلا نسبة في المغرب ٢٢٢ وفيه : « اذريطوس » .



فَعَرَّبَ مَرَّةً بِالطُّوسِ ، وَمَرَّةً بِأَذْرَتُطُّوسِ (١) .  
وقال آخر (٢) :

في جِسْمِ شَخَبِ الْمُنْكَبِينَ قَوْشٍ (٣)

أَرَادَ : كُوجِكُ ، فَفَيْرٌ (٤) .

ولهذا أشباه كثيرة لا أحصيتها (٥) ، وليس في شيء مما ذكرناه (٦) من تعريب العجمية ، والتكلم بها في الشعر معربة (٧) ، ولا في إبدال حرف جر من غيره (٨) ، مما تقدم ذكره ، ضرورة وإنما ذكرناه ليعلم أنه مما يجوز في الكلام والشعر ، ولا ينسب قائله إلى دخول في ضرورة (٩) .

ومما لا يجوز إلا في الشعر (١٠) جعل الكاف في موضع « يمثل » أسبأ ، وإدخال حروف البحر عليها ، كإدخالها على « يمثل » قولهم : « زَيْدٌ كَكَعَمَرُو » (١١) ، يريدون به (١٢) : كَمِثْلُ

(١) ت : « بأثرى طوس » .

(٢) كلمة : « آخر » ليست في ح .

(٣) البيت لرؤية في ديوانه ق ٦٦/٢٨ ص ٧٩ ومادة ( قوش ) من اللسان ٢٢٩/٨ والتاج ٣٤١/٤ والمغرب للجواليقي ٢٥٦

(٤) كلمة : « ففير » ساقطة من ت . وكلمة : قوش = ( كوجك ) معناها صغير . انظر المغرب للجواليقي ١/٢٥٧

(٥) ت : « لا أحصيتها كثرة » .

(٦) ت : « مما ذكرناه » .

(٧) كلمة : « معربة » ليست في س .

(٨) ت : « حرف من » .

(٩) ت : « إلى اضطرار » .

(١٠) س : « ومما لا يجوز في الشعر » !

(١١) ح س ت : « كعمر » . وفي ي : « ككعم » وكلاهما تعريف .

(١٢) ق ي س ت : « ويريدون به » .

عَمَرُوا ، فجعلوا الكاف الثانية في موضع مَثَلٍ ، وجعلوا الكاف الأولى (١) حرف جرّ دخل عليه . قال (٢) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ (٣)

يعني : كمثل ما يؤتفين ، والكاف (٤) الأولى (٥) زائدة وهو كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٦) : المعنى ليس مثله ، (٨) والكاف زائدة لا غير .

والدليل على ذلك (٩) أنا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام ، وذلك أنها إذا لم تكن زائدة ، فهي بمعنى مَثَلٍ وإن كانت حرفاً فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء ، وإذا قُدِّرَ بهذا التقدير ، فقد أثبت له (١٠) مِثْلٌ (١١) ونُبِئَ الشَّبَهَ (١٢) عن مثله وهذا محال من وجهين : أحدهما : أن الله تعالى (١٣) لا مثل له ولا نظير .

(١) ح : « الأولى » . وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢٧٦

(٢) ح س ت : « قال الشاعر » .

(٣) البيت لحظام المجانسي في كتاب سيبويه ١٣/٨ : ٢٠٣/١ : ٢٣١/٢ : وخزانة الأدب ١/٣٦٧ : ٢/٣٥٢ : ٤/٢٧٣ : والمعنى على الخزانة ٤/٥٩٢ : والشننرى ١/١٣ : ١/٢٠٣ : ٢/٣٢٧ : واللسان ( ألف ) ١٠/٢٤٥ : والمنصف ١/١٩٢

(٤) ت : « فالكاف » .

(٥) ب ق ي : « الأولى » وهو لحن . انظر كتابنا لحن العامة والتطور اللغوي ٤/٢٧٦

(٦) ح س ت : « كقوله عز وجل » .

(٧) سورة الشورى ١١/٤٢

(٨) ح س ت : « ليس مثله شيء » .

(٩) كلمة : « على ذلك » ساقطة من س .

(١٠) ت : « نبت له » .

(١١) كلمة : « مثل » ساقطة من ح .

(١٢) ح : « التشبيه » .

(١٣) س ت : « عز وجل »

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في كل أحد وذلك أننا لو قلنا « لَيْسَ مِثْلُ مِثْلٍ زَيْدٌ أَحَدٌ » لاستحال وذلك أنا لو أبتنا زيدا مثلاً ، فقد جعلنا زيدا مثلاً له . لأن ما مائل الشيء فقد مائله ذلك الشيء ، ولا يجوز<sup>(٢)</sup> أن يكون زيد مثلاً لعمرو وعمرو ليس مثلاً لزيد<sup>(٣)</sup> ، فإذا نفينا المثل عن مثل زيد وزيد هو مثل مثله فقد أحلنا<sup>(٤)</sup>

ومن ذلك وضعهم الاسم مكان الاسم على سبيل الاستعارة ، وقد يجرى مثله في الكلام حتى لو أخرجه مخرج<sup>(٥)</sup> عن باب الضرورة<sup>(٦)</sup> ، لم يكن بالمخطيء ؛ فمن ذلك قول الحطينة :

قَرَوَا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ      وَقَلَّصَ عَن بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ<sup>(٧)</sup>

أراد : شفتيه ، وَالْمَشَافِرُ لِلْأَيْلِ .

وقال آخر :

سَأَمْنَعُهَا أَوْ سَوْفَ أَجْعَلُ أَمْرَهَا      إِلَى مَلِكٍ أَظْلَافُهُ لَمْ تَشَقِّقِ<sup>(٨)</sup>

(١) ت : « إذا قلنا » .

(٢) س : « وغير جائز » .

(٣) عبارة : « لأن ما مائل الشيء ... زيد » ساقطة من ت .

(٤) ت : « فإذا نفينا المثل عن زيد وهو مثله فقد أحلنا » .

(٥) ت : « حتى لو أخرجه » .

(٦) ح : « الضرورات » .

(٧) البيت في ديوانه في ٢٤/٤١ ص ١٨٤ والمقتضب ٥١/٢ والخصص ٣٦/٤ والحروف لابن السكيت ٣٦ مع

مصادر أخرى في هامشه . وفي ح س ت : « سقوا جاراك ... لما تركته » كما في بعض المصادر السابقة .

(٨) البيت لعقمان بن قيس اليربوعي في سمط اللؤلؤ ٧٤٦/٢ وله أو للأخطل في جهرة اللغة ٤٩٠/٣ واللسان

(ظلف) ١٣٤/١١ وينسب لرجل من بني سعد في أبواب مختارة ٢٨ وبلا نسبة في أمالي الغالي ١٢١/٢ وأسرار

البلاغة ٣٧ والصناعيين ٣٠١ والموازنة ٤٤/٦ وتأويل مشكل القرآن ١١٦ وبعض الأسيديين في الحروف لابن

السكيت ٣٦ وصدرة فيه : « سأجعل مالي أو سأجعل أمره » وانظر مصادر أخرى في هامشه .

أراد عَقِيْبِهِ . والأظلاف للبقر والغنم في موضع عَقِيْبِي الإنسان وقدمه .

وقال آخر يصف إبلا: <sup>(١)</sup>

تَسْمَعُ لِلْهَاءِ كَصَوْتِ الْمِسْجَلِ      بَيْنَ وَرَيْدِيهَا وَبَيْنَ الْجَحْفَلِ <sup>(٢)</sup>

وَالْجَحْفَلُ لَذَوَاتِ الْحَافِرِ <sup>(٣)</sup> ، وهو من الإبل المُشْفَرِ .

وقال أيضا في هذه الأرجوزة :

وَالْحَشْوُ مِنْ حَقَائِمِهَا كَالْحَنْظَلِ <sup>(٤)</sup>

وَالْحَقَّانُ صَغَارُ النِّعَامِ ، فَجَعَلَهَا هَاهُنَا لَصَغَارِ الْإِبِلِ <sup>(٥)</sup> .

وقال آخر ، وهو أوس بن حجر <sup>(٦)</sup> :

وَذَاتُ هَيْدُمٍ عَارِ نَوَائِثِرِهَا      تُصَمَّتُ بِالْمَاءِ تَوَلِيًّا جَدِيعًا <sup>(٧)</sup>

( ١ ) جملة : « يصف إبلا » ساقطة من ت . والشاعر هو أبو النجم العجلي .

( ٢ ) البيتان في الطرائف الأدبية ١٠٦ - ١٠٧ ص ٦٥ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والمرفوف لابن السكيت ٣٧ وغير منسويين في اللسان (جحفل) ١٠٨/١٣

( ٣ ) س ت : « الحوافر » .

( ٤ ) البيت لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ١٧٩ ص ٧١ وجمهرة اللغة ٤٩٠/٣ والمرفوف لابن السكيت ٣٨ وغير منسوب في اللسان (حفن) ٢٨١/١٦

( ٥ ) س ت : « صغار الإبل » .

( ٦ ) س ت : « وقال أوس بن حجر » .

( ٧ ) البيت في ديوانه في ١٢/٢٦ ص ٥٥ وانظر مراجع البيت فيه ص ١٥٨ ورد عليه القليبيس ٤٣٢/١ وشرح ما يقع فيه التصحيف ١٣٤ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٨ وجمالك العلماء ١٤ والتنبيهات على أغاليط الرواة ٨٦ والمرفوف لابن السكيت ٣٨

أراد بالتولب : طفلاً من الناس ، والتَّولَّب : ولَّدَ الحمار . وقد كان المفضَّل<sup>(١)</sup> روى «جَدَعًا» وأنكره<sup>(٢)</sup> الأصمعي وقال : جَدِيعٌ<sup>(٣)</sup> أَيْ سَيِّءٌ<sup>(٤)</sup> الغداء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعي<sup>(٥)</sup> : تكلم بكلام<sup>(٦)</sup> النمل وأصب<sup>(٧)</sup> .

وقال آخر :

لَهَا حَبْلٌ قَدْ قَرَعَتْ عَنْ رُؤُوسِهِ      لَهَا فَوْقَهُ مِمَّا تَحَلَّبُ وَإِشِلُّ<sup>(٨)</sup>

- (١) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي اللغوي ، أستاذ الفراء وابن الأعرابي ، توفي في أواخر القرن الثاني الهجري . انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ٢٩٨/٣ وهامته .
- (٢) س : « فأنكره » .
- (٣) ح س ت : « وقال إذا هو جدعا » .
- (٤) س : « أَيْ هو » .
- (٥) ح س : « فقال له الأصمعي » . وعبارة : « وقال جدع ... فقال الأصمعي » ساقطة من ق هنا . وقد ذكرها بعد البيت التالي .
- (٦) س : « كلام » .
- (٧) عبارة : « قال فناظره المفضل ... وأصب » ساقطة من ت . وخير هذه التصحيف في كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ١٢٩ مع مصادر أخرى في هامته .
- (٨) البيت للميد بن ربيعة في ديوانه ق ٢٤/٣٦ ص ٢٦٠ وانظر مراجع البيت فيه ص ٣٩٠ وزد عليها الحروف لابن السكيت ٣٨ وفي جميع النسخ : « عن رموسه » على العكس مما في الديوان ومصادر البيت الأخرى ففيها جميعا : « من رموسه » ١

والمَجْبَلُ : إِنَاءُ القَيْحِ <sup>(١١)</sup> ، فوضعها لصفار الإبل .

ويقوى أن هذا خارج من باب الضرورات ما يروى <sup>(١٢)</sup> عن الرسول ﷺ أنه قال :  
« لا تَحْتَقِرَنَّ إِحْدَا كِنِ لِمَارِئَتِهَا وَلَوْ فِرْسِينَ شاةً <sup>(١٣)</sup> » والفرس للبعير ، لا للشاة .

ويقال : أتى فلان أرضاً كذا فَعَرَزَ <sup>(١٤)</sup> ذَنَبَهُ بها إذا أقام وغرز الذنب للجراد <sup>(١٥)</sup>

ومن أقيح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى الذى مع الفعل <sup>(١٦)</sup> ، كقول طارق بن  
دَيْسِقٍ <sup>(١٧)</sup> :

يقول الحنأ وأبغض العُجمِ ناطقاً إلى رننا صوت الحمارِ البُجْدُعِ <sup>(١٨)</sup>

( ١ ) فى اللسان (حجل) ١٣/١٥٢ : « المحل إناث العاقيب . والعاقيب ذكورها » وفى اللسان (قبح) ٣/١٧٥ :  
« القبح : المحجل . والصح الكروان مغرب » . وانظر المغرب للجوالقي ٢٦٦

( ٢ ) ح س : « ماروى » .

( ٣ ) س ت : « عن النبي » .

( ٤ ) كلمة : « وسلم » ساقطة من ت .

( ٥ ) الحديث فى النهاية لابن الأثير ٣/٤٢٩ وروايته فيه : « لا تحتقرن من المعروف شيئا ولو فرسن شاة » .

( ٦ ) ب : « فعرز » ح : « فعرز » ي : « فعرز » والجميع تصحيف .

( ٧ ) عبارة : « إذا أقام » ساقطة من ح س . وفى ت : « إذا أقام بها » .

( ٨ ) فى أساس البلاغة (ذنب) ١/٣٠٣ : « وأقام بأرضنا وغرز ذنبه لا يبرح . وأصله فى الجراد » .

( ٩ ) ت : « فى موضع الفعل » تحريف .

( ١٠ ) ح س : « طارق بن ديسق البريعى » . وهو طارق بن ديسق بن حصبة البريعى . انظر فهارس نقائض جرير  
والقرودى ص ١٤٥ ونسبة البيت إليه هنا خطأ فإن قائله هو ذو الحرق الطهوى يرد به على طارق بن ديسق فى  
قطعة أوردها أبو زيد الأنصارى فى نوادره ٦٦ - ٦٧ أولا :

أتساق كلام السعلىسى بن ديسق قفى أى هذا وسله يستشرع

وفى النوادر بعدة : « هذا النعلى من بنى تعلقة بن ربوع وهو طارق بن ديسق » .

( ١١ ) البيت لذى الحرق الطهوى واسمه دينار بن هلال شاعر جاهل فى نوادر أبي زيد ٦٧ وخزانة الأدب ١/١٤ :

٤٨٨/٢ وسرح شواهد المعنى ٥٩ والعين على الخزانة ١/٤٦٧ واللسان (جدع) ٩/٣٩٠ وبلا نسة فى شرح ابن

بعين ٣/١٤٤ والمدثر اللوامع ١/٦١

أراد : الذى مُجَدِّع ، ولو قال : المَجْدَع للزمه أن يَحْفَضَ فَيُقَوِّى (١) ؛ لأنَّ القصيدَةَ مرفوعةٌ فقرأ من الإقواء إلى ما هو أقبح (٢) .

وفيه عندى وجه آخر . وهو أنه لم يرد الألف واللام التى بمعنى الذى ، ولا الألف واللام التى للتعريف (٣) ، ولكنه أراد : الذى نفسها ، فحذف الدالَّ والمياء وإحدى اللامين ، لأنه قد رأى الذى يلحقها (٤) حذف كقولهم : اللذُّ واللذُّ ، كما قال :

كَالَّذُ تَرَى رُبِيَّةً فَاصْطِيدَا (٥)

وربما حَذَفُوا فَأَحْجَفُوا وَبَقُوا من الكلمة الحرف منها (٦) والحرفين كقوله :

بِالْحَيْرِ حَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَأَفَا وَلَا أُجِبُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ (٧)

(١) ت : « للزمه أن يقول : المجدع بالخفض فيقوى » .

(٢) ت : « أقبح منه » .

(٣) ت : « وهو الذى لم يرد الألف التى للتعريف » وفيه سقط وتعريف .

(٤) ت : « قد رأى الذى التى يلحقها » . وهو فى هامش ب عن نسخة . وقال فى هامش ب : « حاشية : فما أبقى إذن من حروف الذى شيئاً ؛ لأنه قد حذف (إلى) وهو الأصل » .

(٥) البيت لرجل من هذيل فى ديوان الغدالين ٦٥٤ وبلا نسبة فى اللسان (زى) ٧٢/١٩ وشرح ابن عميش ١٤٠/٣ والعسدة لابن رشيح ٢١٠/٢ والكامل للمبرد ١٧/١

(٦) كلمة : « منها » ساقطة من ت .

(٧) سبق طرح البيتين هنا .

[ أراد إلا أن تشا ]<sup>(١)</sup> فحذف التين والألف . ومن روى : « إلا أن تأ » بغير همز فقد غلط ؛ لأن أولهذه الأبيات .

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَاتَا فَدَعَا    اللهُ جَهْرًا رَبُّهُ قَأْسَمَا  
بِالْحَسِيرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرُفْنَا<sup>(٢)</sup>

والأبيات هي من مشطور<sup>(٣)</sup> الرجز ، وهو : مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، كقول العجاج :

مَا هَاجَ أَحْرَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا<sup>(٤)</sup>

والقافية العين ، والألف وصل في « دعا » و« أسمعاً » ، ثم جعل الهمزة مكان العين ، كما قال :

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ أَمْرًا    فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهُ<sup>(٥)</sup>  
وإنما يستجاز<sup>(٦)</sup> هذا لأن العين والهمزة<sup>(٧)</sup> من موضع واحد ، كما قال<sup>(٨)</sup> :  
أَنَالَهَا بَعِيرُهَا الْمُدَّلُّ    أَجْمَلُهَا وَحَمَلْتَنِي أَكْثَرُ  
فجعل الراء مكان اللام ؛ لتجاورها في المخرج .

(١) ما بين المعقوفين زيادة من س ح ت .

(٢) سبق تخريج الأبيات هنا . وقد سقط الباب الثالث من ت .

(٣) ت : « الأبيات من مشطور » .

(٤) البيت في ديوانه ق ١/٥ ص ٧

(٥) هو مثل في المبدئي ١٣٠/١ والعسكري ٣٧٨/١ وفصل المقال ٤٦ وأمثال ابن رفاعه ٥٨

(٦) ح س ت : « وإنما استجاز » .

(٧) ح : « الهمزة والعين » .

(٨) ت : « وكما قال » .



ومن الضرورة قوله :

أَلَا يَا أُمَّ فَرَاحَ لَا تَلُوَيْسِي      عَلَيَّ شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي  
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي      وَدَلِّي دَلَّ مَا جَدَّةٌ صَنَاعٌ<sup>(١)</sup>

فجعل « ذَكْرِي » في موضع « مُذَكَّرَةٌ » ، وهذا قبيح<sup>(٢)</sup> ، وذلك لأن<sup>(٣)</sup> فعل الأمر لا يقوم مقام الاسم ، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي<sup>(٤)</sup> ، كقولك : « كَأَنَّ زَيْدًا يَقُومُ » أي قائماً ، و« كَأَنَّ زَيْدًا قَدْ انْطَلَقَ » أي منطلقاً ، ولكنه اضطرَّ فوضع فعل الأمر موضع الفعل المستقبل في خبر كان : لأن ابتداء كلامه أمرٌ ، وهو قوله : « كُونِي » ، وبحصول الأمر إنما وقع منه لها على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر ، إذ كان المعنى عليه .

وهذا يشبه قولهم : « أَنْتَ الَّذِي قُمْتَ » وذلك أنه لما كان الاسم المبدوء به للخطاب ، والثاني للغائب ، ومعناه معنى الأول ، لم تحذف به ، وَرَدَّ الضمير إلى الأول ، فقام ردُّ الضمير إلى الأول مقامَ ردهُ إلى الثاني ، إذ كان هو هو<sup>(٥)</sup> في المعنى . وكذلك قوله : « وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي » أراد : وذكريني بالمكارم<sup>(٦)</sup> ، أي كوني<sup>(٧)</sup> مذكرةً لي<sup>(٨)</sup> بالمكارم .

(١) سبق تخريج البيتين هنا

(٢) س : « فهذا قبيح به » . وفي ت : « فهذا قبيح له » .

(٣) س ت : « وذلك أن » .

(٤) ت : « الماضي والمستقبل » . وفي س ح بعده : « مقام الاسم » .

(٥) كلمة : « هو » الثانية ليست في ت .

(٦) عبارة : « ذكريني أراد : وذكريني بالمكارم » ساقط من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) عبارة : « بالمكارم ذكريني ... أي كوني » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) كلمة : « لي » ساقط من ح .

وأدخل :

« كوني » ليتوصل بها<sup>(١)</sup> إلى ما بعدها ، إذ كانت الفائدة فيه . ومن ذلك قوله<sup>(٢)</sup> :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَّهْ      أُوذِي بِنَعْمَتِي وَسِرْبَالِيهْ  
إِنَّكَ قَدْ يَكْفِيكَ بَغْيُ الْفَتَى      وَدَرَاهُ أَنْ تَرْكُضَ الْعَالِيَهْ<sup>(٣)</sup>

ومهما لا تكون إلا في الشرط والجزاء كقولك : « مَهْمَا تَفَعَّلَ أَفْعَلُ » وهذا الشاعر لم يرد ذلك ، وإنما أراد : « مَالِي اللَّيْلَةَ » ، مستقهماً ، ثم زاد « ما » الأخرى ، كما تزداد صلة في مواضع ، وكثرة اجتماع اللفظين ، فقلب من الألف الأولى هاء ، ولولم يقلب لم ينكسر البيت ولم يُفْسَد ، ولكنه استقمح تكرير اللفظين ، ففعل فيه ما يفعله في غير الضرورة<sup>(٤)</sup> ، لتشاركهما في الصبح عنده .

ومن ذلك أن كاف<sup>(٥)</sup> التشبيه لا يتصل بها مكئي<sup>(٦)</sup> في الكلام : لا تقول : « أَنَاكَكَ » ولا « أَنْتَ كِي » ؛ وذلك أن معنى الكاف ومثل سواء<sup>(٧)</sup> ، فإذا كُئِيَ عن المشبه استعملوا « مِثْلًا » فقط ، فإذا اضطرب الشاعر جاز أن يأتي بعد الكاف بِمَكْيٍ ، إذ كان معناها معنى

( ١ ) كلمة : «ها» ساقطة من ت .

( ٢ ) عبارة : «ومن ذلك قوله» ساقطة من ق .

( ٣ ) البيتان لعمر بن ملقط الطائي وهو شاعر جاهلي . في شرح شواهد المعنى ١١٣ والعين على الخزانة ٤٥٨/٢ والأول له كذلك في نوادر أبي زيد ٦٢ وخزانة الأدب ٦٣١/٣ ولا نسه في شرح ابن عديم ٤٤/٧ والخزانة

١٦١/٤

( ٤ ) ح س ت : «في الضرورة» .

( ٥ ) ت : «ومن ذلك كاف» .

( ٦ ) ت : «ها» مكئي» تحريف .

( ٧ ) س ت : «والمثل واحد» .

« المثل ». وقد يجوز اتصال<sup>(١)</sup> المكنى بمثل . قال المعاج :  
وَأَمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا<sup>(٢)</sup>

وقال امرؤ القيس :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا      كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا<sup>(٣)</sup>

(١) ت : «وقد يجوز أيضا اتصال».

(٢) البيت في ملحق ديوانه في ٤١/٢ ص ٧٤ وسيبويه ٣٩٢/١ وخزانة الأدب ٤٧٧/٤ والعين على الخزانة ٢٥٣/٣

والشتمري ٣٩٢/١ واللسان (وعلى) ٢٥٨/١٤ وشرح ابن عيوش ١١/٨ وشرح شواهد التنافية ٣٤٥/٤

(٣) نسبة هذين البيتين إلى امرئ القيس هنا سهو من السيرافي . فهما لرؤبة بن المعاج في ديوانه في ٢٦٦/٤٥

— ٣٦٧ ص ١٢٨ وخزانة الأدب ٢٧٤/٤ والعين على الخزانة ٢٥٦/٣ . ونسبا إلى المعاج في كتاب سيبويه

٣٩٢/١ والشتمري ٣٩٢/١ ويبدو أنه سقط منها «رؤبة بن» . والبيتان ليسا في ح س .

﴿ باب التقديم والتأخير <sup>(١)</sup> ﴾

[ قال أبو سعيد <sup>(٢)</sup> : ] اعلم أن الشاعر قد يضطر <sup>(٣)</sup> حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، فيزيله <sup>(٤)</sup> عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره . ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً <sup>(٥)</sup> ، وأكثر ذلك فيها لا يشكل معناه :

فمن ذلك قول الأخطل :

أَمَّا كَلَيْبُ بْنُ بَرَبُوعٍ فَلَيْسَ هَا  
عِنْدَ الْمَفَاخِرِ إِيرَادٌ وَلَا صَدْرٌ  
مِثْلَ الْقَنَايِدِ هَذَا جُورٌ قَدْ بَلَغَتْ  
نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ <sup>(٦)</sup>

( ١ ) ت : «هذا باب التقديم والتأخير» .

( ٢ ) ما بين المعنويين زيادة من ت .

( ٣ ) س ح : «ربما يضطر» . و ت : «ربما اضطره» .

( ٤ ) س ت : «ويزيله» .

( ٥ ) عبارة : «والمفعول فاعلاً» سأقطة من ي .

( ٦ ) البيتان في ديوانه ص ١٠٩ - ١١٠ باختلاف في الرواية وترجح شواهد المعنى ٣٢٨ والثاني في الدرر اللوامع

١٤٤/٨ وأبواب مختارة للأصفهاني ٢٩

أراد : بَلَّغَتْ نَجْرَانَ سَوَاتِمَهُمْ أَوْ هَجَرَ . وذلك وجه الكلام : لأن السَّوَاتِمَ تنتقل من مكان  
فتبلغ مكاناً آخر . والبُلْدَانَ لا ينتقلن ، وَإِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ وَلَا يُبَلِّغُنَّ .

وقال النمر بن تولب<sup>(١)</sup> :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا      فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا  
وَأَنْتَ حَاوَلْتَ أَسْبَابَهَا      فَلَا تَهَيِّبُكَ أَنْ تُقَدِمَا<sup>(٢)</sup>

أراد<sup>(٣)</sup> : فَلَا تَهَيِّبُهَا : لِأَنَّ الْمَنِيَّةَ لَا تَهَابُ أَحَدًا .

وقال آخر وهو ابن مقبل<sup>(٤)</sup> :

وَلَا تَهَيِّبُنِي الْمُوَمَاءُ أَرْكَبُهَا      إِذَا تَنَاوَحَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسُّحْرِ<sup>(٥)</sup>

أراد : وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمُوَمَاءَ .

(١) كلمة : «بن تولب» ساقطة من س .

(٢) البيان للنمر بن تولب في الاقتضاب ٣٦٢ والأول في أدب الكاتب ٢٢٥

(٣) س ت : «وإنما أراد» .

(٤) ب ق ي : «ابن المقبل» تعريف . وفي ح : «وقال في مثل ذلك» . وفي ت : «وقال الآخر في مثل ذلك» . وفي س :

«وقال ابن مقبل في مثل ذلك» .

(٥) البيت في ديوانه ق ٢٢/١٠ ص ٧٩ مع مصادر أخرى في هامشه . وفيه : «مجاوبت» مثل ح س ت .

وقال اخر :

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّانَا فَرِيضَةَ الرَّجْمِ (١)

ويروى : كما كان الزَّانَا يُعَدُّ بِالرَّجْمِ (٢) . أراد : كما كان الرَّجْمُ فَرِيضَةَ الزَّانَا (٣) .

وليس (٤) هذا من جعل المفعول فاعلا ، ولكنه حَذَفَ اسم كان وهو « فريضة » ، وأقام مقامها ما كانت مضافة إليه ، وهو « الزَّانَا » وجعل فريضة الرجم هي خبر كان ، وهو كلام على نظمه ، وتلخيصه : كما كان فريضة الزنا (٥) فريضة (٦) الرَّجْمِ (٧) : لِأَنَّ الفريضة هي الواجبة والذي يجب بالزنا هو الرجم ، فأضفت الفريضة (٨) إلى الزنا وإلى الرجم (٩) جميعا (١٠) ؛ لِأَنَّهَا من أجل الزنا تَجِبُ ، والواجب هو الرَّجْمُ ، فأضيف إلى الشيء (١١) وإلى سببه ، وحذف من الأول وأقيم مقامه كما يُفعل بالمضاف إليه .

(١) البيت للتأنيف المعدى في ملحون ديوانه ق ١/٣٠ ص ١٦٠ وأبواب مختارة للإصفيهاني ٢٩ والأخذاد للسجستاني ١٥٢ واللسان (زنا) ١٩/٢٩

(٢) عبارة : «ويروى ... بالرجم» ساقطة من س .

(٣) عبارة : «أراد ... الزنا» ساقطة من ت .

(٤) ي س ت : «فليس» .

(٥) عبارة : «فريضة الزنا» ليست في ح .

(٦) كلمة : «فريضة» ساقطة من ت .

(٧) عبارة : «فريضة الزنا فريضة الرجم» ساقطة من ق .

(٨) كلمة : «الفريضة» ساقطة من ح .

(٩) س ت : «والرجم» . وفي ح ق : «أو إلى الرجم» .

(١٠) كلمة : «جميعا» ساقطة من ق ح س ت .

(١١) س : «للشيء» .

ومثل هذا في إضافة شيء<sup>(١)</sup> واحد إلى شيئين لتعلقه بها المصدر الذي يضاف إلى الفاعل لوقوعه منه ، وإلى المفعول لوقوعه به ، وإلى الزمان أيضا<sup>(٢)</sup> لوقوعه<sup>(٣)</sup> فيه ، كقول الله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأما قول الشاعر :

..... وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالصَّبَايِطَةِ الحُمْرِ<sup>(٦)</sup>

ففيه وجهان : أحدهما : ما ذكرناه<sup>(٧)</sup> من التقديم والتأخير ، وذلك أنا الضياطرة هم الذين يشقون بالرماح<sup>(٨)</sup> لقتلهم بها .

والوجه الثاني : أَنَّ الرِّمَاحَ تَشْقَى بالضياطرة ؛ لأنه لم يجعلهم أهلا للتشاغل بها ، وحقر شأنهم جدا ، فجعل طعنهم بالرِّمَاحِ شقاء<sup>(٩)</sup> للرماح ، كما يقال : « شَقِيَ الحَرْزُ بِحِجْمِ فلَانٍ » إذا لم يكن أهلا للبيسة<sup>(١٠)</sup> .

(١) كلمة : شيء - ساقطة من س .

(٢) كلمة : أيضا - ليست في ت .

(٣) عبارة : منه وإلى المفعول ... لوقوعه - ساقطة من ت سبب انتقال النظر .

(٤) ب : « عز وجل »

(٥) سورة سبأ ٣٤ / ٣٣

(٦) عجر بيت لحداس بن زهير بن ربيعة العامري من قصيدته له في جمهرة أشعار العرب ص ١٠٨ وصدوره : « وتركب

خللا لا هواده بيها » وهو في اللسان (مضطر) ٦ / ١٦٠ وعجزه غير منسوب في المايس ٢ / ١٠٢

(٧) س : « ذكرته » وفي ت : « ذكرها »

(٨) ت : « يشقون بها »

(٩) س : « إسماها » .

(١٠) ت : « أهلا له » .

قال الشاعر :

بَكَى الْهَزْرَيْنِ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ  
وَصَجَّتْ صَجِيحاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِقِ<sup>(١)</sup>

ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيها ذكرناه<sup>(٢)</sup> ليس من الضرورة<sup>(٣)</sup> ، لم يكن عندي بعيداً ؛ لأنها أشياء قد فهمت<sup>(٤)</sup> معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القنسوة في رأسى ، والحاتم في إصبعى<sup>(٥)</sup>

كما قال الشاعر :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ  
وَسَائِرُهُ بِإِدِّ إِلَى الشَّمْسِ أُجْمَعِ<sup>(٦)</sup>

وإنما يدخل الرأس في القنسوة ، والإصبع في الحاتم ، ورأس الثور في الظل<sup>(٧)</sup> . قال الله تعالى : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوتَهُ بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ<sup>(٨)</sup> ﴾ ، وإنما العصبه تنوء<sup>(٩)</sup> بالمفاتيح .

- ( ١ ) البيت بلا نسبة في سيبويه ٢٥/٢ والشننرى ٢٥/٢ وفيها : «نا الهز عن روح ... وعبت عجيبه» مثل س . وهو لحبيدة بنت النعمان بن بشير في الأغاني (بولاق) ١٣٩/٨ وسط اللآلئ ١٨٠/٦ .  
( ٢ ) ت : «فيها ذكرناه» .  
( ٣ ) ت : «ليسا بضرورة» .  
( ٤ ) س ت : «قد فهم» .  
( ٥ ) ت : «القنسوة رأسى والحاتم إصبعى» .  
( ٦ ) البيت بلا نسبة في سيبويه ٩٢/٦ والشننرى ٩٢/٦ .  
( ٧ ) عبارة : «وإنما يدخل الرأس ... في الظل» ساقطة من ت . وبدله فيها : «وإنما يدخل الثور رأسه في الظل» .  
( ٨ ) سورة القصص ٧٦/٢٨ وعبارة : «أولى القوة» ليست في س ت . وبعد الآية في ت : «ومعنى تنوء : تنهض» .  
( ٩ ) ت : «هى التى تنوء» .



وفيهما قول آخر ، وهو أنها على غير التقديم والتأخير ، وذلك أن معنى قوله تعالى (١) :  
 « تَنَوُّهُ بِالْعَصَبَةِ » أى تَبَيَّنْهَا (٢) ، كما تقول : « ذَهَبَ بَرِيدٌ » و« أَذْهَبَهُ » ، وكذلك « نَأَى بِهِ »  
 و« أَنَاءَهُ » .

ومعنى هذا عند الفراء : تنقل العصبه وتميلهم من نقلها (٣) . ويقال في قول القائل :  
 « سَاءَكَ وَنَاءَكَ » (٤) ومعناه : « أَنَاءَكَ » ، وأنبهه « سَاءَكَ » ، كما يقال : « هَسَأَنِ الطُّعَامُ  
 وَمَرَأَى » (٥) « إبتاعا . وإذا أفردوه قَالُوا : أَمْرَأَى » (٦) .

ومن ذلك تأخير المضاف إليه عن موضعه الذى ينبغى أن يكون عليه من مجاورة  
 المضاف بلا فصل (٧) ، كقولك : « غُلَامٌ زَيْدٌ » و« صَارِبٌ بَكْرٌ » . فإذا اضطرَّ شاعر (٨) جاز  
 أن يفصل بينها (٩) بالظروف وحروف (١٠) الجر ، فتشبهها (١١) بَيْنَ وأخواتها ، حيث فصل بينها  
 وبين أسمائها بالظروف فقط .

(١) كلمة : «تعالى» ليست في ت . ومكانها في س : «عز وجل» .

(٢) ت : «أى تبينها» تحريف .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ٥/٣٦٠

(٤) انظر لهذا القول : مجمع الأمثال للسيدانى ٩٣/٦ وأمثال أبى عنكرة ١٢/١١ وإصلاح المنطق ١٤٧ والمعاجم (سواء  
 - نوا) .

(٥) انظر لهذا التعبير إصلاح المنطق ١٤٩ : ٣١٩ والإتياع والمزاوجة ٦٩ والمعاجم (هنا - مرأ) .

(٦) عبارة : «ومعنى هذا عند الفراء ... أمرأى» ساقطة من ح ت .

(٧) ت : «بلا فاصل» .

(٨) ح س ت : «الشاعر» .

(٩) كلمة : «بينها» ساقطة من س .

(١٠) س : «وحرف» .

(١١) س ت : «فتشبهها» .

قال الشاعر<sup>(١)</sup> ذو الرمة<sup>(٢)</sup>:

كأن أصوات من يُغَالِهَنَّ بنا  
أواخرَ الميسِ أصواتَ الفراريجِ<sup>(٣)</sup>  
أراد: كأن أصوات أواخر الميس من إغالهنا بنا.

وقال أبو حية:

كسا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً  
بیهودیِّ يقاربُ أو يُزِيلُ<sup>(٤)</sup>  
أراد: بكف يهودى يوماً.

وقال آخر:

لما رأَتْ سائيدَما استَعْبِرَتْ  
للهِ دُرُّ اليومِ مَنْ لأمها<sup>(٥)</sup>  
أراد: لله در من لامها اليوم.

وقالت امرأة من العرب:

هما أخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أخالَه  
إذا خافَ يوماً نَبْوةً فَدَعَاها<sup>(٦)</sup>

(١) كلمة: «الشاعر» ليست في س.

(٢) كلمة: «ذو الرمة» ليست في ح ت.

(٣) في ديوانه ق ٢٥/٩ ص ٧٦ وسيبويه والسننرى ٩٢/١: ٢٩٥/١: ٣٤٧/١ والمتنضب ٣٧٦/٤ واللسان (نقض) ١١٣/٩ واللسان (نقض) ٩٢/٥ وسحران الماحظ ٣٤٢/٢ وخزانة الأدب ١١٩/٢: ٣٥٠/٢ والمخصائص ٤٠٤/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١: ١٣٢/٤ وفي بعض هذه المصادر: «أنقاض الفراريج».

(٤) البيت لأبي حية الميمري في سيبويه ٩١/١ والمتنضب ١٣٦/١: ٣٧٧/٤ والسننرى ٩١/١ والمعنى على الفرائدة ٤٧٠/٣ ولا نسبة في المخصائص ٤٠٥/٢ وأمال ابن النجري ٢٥٠/٢

(٥) البيت لعمر بن قعبنة في كتاب سيبويه ٩١/١ والسننرى ٩١/١ وشرح ابن يعيش ٢٠/٣ ويجالس تغلب ١٢٥/١ وخزانة الأدب ٢٤٧/٢ ومقدمتان في علوم القرآن ١٢٥

(٦) البيت لعمره المنعمية ترضي ابنها من قصيدة في الحماسة بشرح المرزوقي ق ٢/٣٨٦ ص ١٠٨٣ والمعنى على الفرائدة ٤٧٢/٣ ونسب للفرايت بنت عبيدة من بني قيس بن ثعلبة في كتاب سيبويه ٩٢/١ والسننرى ٩٢/١

ولا يميز هذا عند البصريين إلا في الظروف . وقد أنشد فيه ما لا<sup>(١)</sup> يشبه أهل الرواية

وهو :

فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصُ أَبِي مَرَادَةَ<sup>(٢)</sup>

أى زَجَّ أبى مزادة القلوص . وليست القلوص بظرف<sup>(٣)</sup> .

وقال آخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِيرُ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاتِلَ عَبْدَ الْقَيْسِ بِنِهَا صُدُورِهَا<sup>(٤)</sup>

أراد : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها<sup>(٥)</sup> . وهذا قبيح جداً .  
وأما قراءة بعضهم ، وهو ابن عامر<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَكَذَلِكَ زُنَّ لِكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ  
أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ<sup>(٧)</sup> ﴾ أراد : قتل شركائهم أولادهم ، وهذا<sup>(٨)</sup> خطأ عند النحويين .

(١) ح س : «وقد أنشد قوم فيه مالا» . وقت ت : «وقد أنشد قوم مالا» .

(٢) البيت لبعض المدنيين المولدين في الحزاة ٥٦/٢ وهو في الخصائص ٤٠٦/٢ والأشعوري ٢٧٦/٢ وشرح ابن  
بعين ١٩/٣ والعمري على الحزاة ٤٦٨/٣ وجمالس ثعلب ١٢٥/٦ ومقدمتان في علوم القرآن ١٢٥

(٣) عبارة : «وليست القلوص بظرف» ساقطة من ح .

(٤) البيت في خزنة الأدب ٢٥٠/٢

(٥) عبارة : «أراد : وقد شفت ... صدورها» ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٦) س : «وأما قراءة بعض الناس» . وقت ت : «وقرأ بعض الناس وهو ابن عامر» . وابن عامر هو عبد الله بن عامر بن  
يزيد الجحفي . أحد القراء السبعة وإمام أهل الشام في القراءة . توفي بدمشق يوم عاشوراء سنة ١١٨ هـ . انظر  
غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١ رقم ١٧٩٠

(٧) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وانظر التيسير للداني ١٠٧

(٨) س : «فهذا» .

والذى دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم فقدر أن الشركاء هم المظلون لهم الداعون إلى قتل<sup>(١)</sup> أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب الأولاد<sup>(٢)</sup> : لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر<sup>(٣)</sup> إلى المفعولين فقال : قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ<sup>(٤)</sup> ، للزمه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصنف ، فكان اتباع المصنف أثر عنده .

ووجه الآية أن يخفّض "شركائهم" بدلاً من الأولاد ويجعل الأولاد هم الشركاء : لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملآهم .

ووجه آخر<sup>(٥)</sup> وهو : أن تكون الباء المثبتة في المصنف مضمومة ، وقد تكون<sup>(٦)</sup> بدلاً من الهمزة ، على لغة من يقول : شَفَاهُ اللهُ يَشْفِيهِ<sup>(٧)</sup> شِفَايَاً ، وهذه لغة غير مختارة في القرآن . والقول الأول أجود ، وتقدير هذا : وكذلك زَيْنُ لكثير من المشركين قَتَلُ أولادهم شركاؤهم ، يرفعهم بزَيْن ، وهذا الوجهان على تخريج خط مصحف أهل الشام . وقراءة ابن عامر لا وجه لها .

(١) ت : «هم القاتلون بينهم لهم على قتل» .

(٢) ت : «أولادهم» .

(٣) كلمة : «المصدر» ساقطة من ت .

(٤) عبارة : «فأضاف القتل إليها .. أولادهم» ساقطة من قى .

(٥) س ت : وفيها وجه آخره .

(٦) فى س ت : «وتكون» .

(٧) كلمة : «يشفيه» ساقطة من س ت .

وأما قوله<sup>(١)</sup> :

كَمَيْتٍ بَزَلُ اللَّيْدُ عَنْ خَالِ مَتِيهِ      كَمَا زَلَّ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ<sup>(٢)</sup>

ففيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون من المفلوب ، وتقديره : «كَمَا زَلَّ الْمُنْتَزِلُ بِالصَّفْوَاءِ» ،  
وهي الصَّفَاءُ الْمُسَاءُ .

والوجه الآخر : أن يكون من قولك : «ذَهَبْتُ بِهِ»<sup>(٣)</sup> في معنى : «أَذْهَبْتُهُ» فيكون  
«زَلْتُ بِهِ» في معنى : «أَزَلْتُهُ» .

وقد كان بعض أصحابنا يذهب إلى أن قولك : «ذَهَبْتُ بِرَيْدٍ» معناه على<sup>(٤)</sup> غير معنى  
«أَذْهَبْتُ رَيْدًا» ؛ وذلك أن قولك : «أَذْهَبْتُ رَيْدًا» معناه : «أَزَلْتُهُ»<sup>(٥)</sup> ، ويجوز أن تكون أنت  
باقيا<sup>(٦)</sup> في مكانك لم ترح . وإذا قلت : ذهب بريد<sup>(٧)</sup> ، فمعناه أنك ذهبت معه ، وهذا يحكى  
عن أبي العباس الميرد<sup>(٨)</sup> .

(١) ت : «وأما قول امرئ القيس» .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في شرح الغضائى السابع ص ٨٤ وديوانه ق ٥٦/١ ص ٢٠ وعجزة في المقابس  
٢٩٢/٣ بلا نسبة .

(٣) س ت : «ذهب بريد» .

(٤) س ح : «يريد به» .

(٥) ت : «أزله عن مكانه» .

(٦) ح : «أن تكون بالها» .

(٧) ح ت س : «ذهب به» .

(٨) عبارة : «وهذا يحكى عن أبي العباس الميرد» سأطه من ح س ت .

وبعض (١) الناس يُنكرُ هذا ، ويقول : معناها سواء ؛ لأن الله تعالى (٢) قد قال : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ (٣) في معنى أذهب الله سمعهم وأبصارهم (٤) ، وهو تعالى (٥) غيرُ ذاهِب ، ويحتج بالبيت الذي أُنشدناه أن الصَّفْوَاءَ غيرُ زَالَةٍ (٦)

وللمحتج عن أبي العباس (٧) أن يقول في الآية : إن الله تعالى (٨) وإن لم يكن ذاهباً ، فقد وصف نفسه (٩) في مواضع من القرآن (١٠) بالمجىء والإتيان (١١) ، فهو أعلم (١٢) بحقيقة ذلك ، فقال : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (١٣) وقال : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ (١٤) .

وأما قول النابغة :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا  
بَدَى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَجِدٍ (١٥)

(١) «وكان بعض» في ح ت س .

(٢) س : «عز وجل» . وفي ت : «تبارك وتعال» .

(٣) سورة البقرة ٢/٢٠

(٤) عبارة : «في معنى ... وأبصارهم» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٥) س : «وإنه عز وجل» .

(٦) ت : «زأله» بحريف .

(٧) ت : «لأبي العباس» .

(٨) س ت : «عز وجل» .

(٩) س : «نفسه جل وعز» .

(١٠) عبارة : «في مواضع من القرآن» ساقطة من ت .

(١١) ت : «والإتيان في غير موضع» .

(١٢) س ت : «وهو أعلم» .

(١٣) سورة الفجر ٢٢/٨٩

(١٤) سورة البقرة ٢/٢١٠

(١٥) سبق تخريج البيت هنا ، وعجزه ليس في س .

فإنما يريد : غَابَتِ الشَّمْسُ . وذهب النهارُ ، وهم ما زالوا . والمعنى عندى أن النهار  
أزاهم من مكان كانوا فيه إلى مكان صاروا إليه ، وزال أيضا معهم بأن غابت الشمس<sup>(١)</sup>  
وذهب وقته ، فصار بمعنى قولك : « دَهَبْتُ بِرَيْدٍ<sup>(٢)</sup> » ، بمعنى<sup>(٣)</sup> « أَدْهَيْتُهُ » ، و« دَهَبْتُ مَعَهُ » .  
وقد كان قوم من أهل اللغة يعملون « الباء » هاهنا في معنى « عَلَى » ، فيقولون<sup>(٤)</sup> : زَالَ  
النَّهَارُ بِنَا فِي مَعْنَى عَلَيْنَا<sup>(٥)</sup> ، وهذا غير متحصّل ، والقول فيه ما خبرتُك به .

وأما<sup>(٦)</sup> قول قيس بن الخطيم :

ديارُ التي كادَتْ ونحنُ على مئىِّ تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الرِّكَايِبِ<sup>(٧)</sup>

فإن بعض الناس يتأوله<sup>(٨)</sup> على معنى : حُلُّنا وتَنَزَّلنا ، من غير أن تنتقل إلينا ، على  
المذهب الذى ذكرناه فى : دَهَبْتُ به ، من غير أن تذهب معه .

قال أبو سعيد<sup>(٩)</sup> : والأمر<sup>(١٠)</sup> عندى<sup>(١١)</sup> على خلاف ذلك ، من قبل أنهم<sup>(١٢)</sup> لما رأوا

(١) ت : « شمسه » .

(٢) ت : « أذهيت به » .

(٣) س ت : « فى معنى » .

(٤) س : « فيقول » .

(٥) ت : « بنا أى علينا » .

(٦) س : « فأما » .

(٧) البيت فى ديوانه فى ٢/٤ ص ٣٤

(٨) ت : « يتأولوه » لعن !

(٩) جملة : « قال أبو سعيد » ليست فى س ت .

(١٠) فى س مكان هذا الكلام : « وهذا صحيح ، ومعناه أنهم لما رأوها بمعنى أرادوا الحول فى الموضع الذى رأوها فيه  
للاستمتاع برؤيتها وحديثها ، فمنع من ذلك سرعة ركائبها أو ركائبهم » .

(١١) ت : « عندنا » .

(١٢) ت : « من قبل أنها » .

ديارها اشتاقوا إليها ، وتصورها ، فصارت بالمتصور كأنها معهم نازلة في الديار ، فهي قد أنزلتهم ونزلت معهم .

وأما قول<sup>(١)</sup> الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَىٰ أَبَوْهُ يُقَارِبُهُ<sup>(٢)</sup>

فإن فيه ضروباً من العيوب من التقديم والتأخير . وحق الكلام على<sup>(٣)</sup> ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ<sup>(٤)</sup> : وما مثله في الناس حى يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ؛ وذلك أن الفرزدق مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، خال هشام بن عبد الملك ، وأبو أم هشام بن عبد الملك أبو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، فقال : « وما مثله » ، يعني إبراهيم المدوح ، « في الناس حى يقاربه » ، أى أحد يشبهه ، « إلا مملك » ، يعنى خليفة<sup>(٥)</sup> ، « أبو أمه » ، يعنى أبو أم الخليفة ، « أبوه » ، يعنى أبو المدوح ؛ فالهاء<sup>(٦)</sup> في « أمه » تعود إلى المملك ، وهو هشام بن عبد الملك ، والهاء في « أبوه » تعود إلى إبراهيم بن

( ١ ) ت : « ومن ذلك قول » .

( ٢ ) البيت في ديوانه ص ١٠٨ والكامل للمبرد ٢٨/١ والعمدة ٢٠٦/٢ والأغانى (بولاق) ١٥/١٩ والتنوير ١٤/١ واللسان (ملك) ٢٨٢/١٢ والمصانص ١٤٦/١ : ٣٢٩/١ : ٣٩٣/٢

( ٣ ) ت : « وحق الكلام وما » .

( ٤ ) ح من : « أن يكون اللفظ عليه » .

( ٥ ) س : « يعنى إلا خليفة » .

( ٦ ) ت : « والهاء » .



إسماعيل ، ففرق بين المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> بما ليس منه ، وذلك أن قوله : « أبو أمه<sup>(٢)</sup> » مبتدأ في موضع نعت المملك ، ففرق بينها بقوله : « حَيٌّ » و « حَيٌّ » هو خبر « ما » ، وفرق بين قوله : « حَيٌّ » وبين قوله : « يُقَارِبُهُ » وهو نعت « حَيٌّ » بـ « أَيْوَهُ » وهو خبر مبتدأ ، وقدم الاستثناء ، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال : « وما يمثله في الناس إلا مملكا أبو أمه أبو حَيٌّ يُقَارِبُهُ » ، كما تقول « ما يمثُلُ زَيْدٌ إلا عَمْرَأُ أَحَدٌ » ، فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيبا ، والذي فيه عيبان ، أحدهما : الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر « ما » ، والآخر : الفصل بين خبر « ما » ونعته بخبر المبتدأ .

ومن ذلك قول الفرزدق :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَيْةٌ رَأْيَهَا      فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سَفَهَاؤُهَا  
حَرْبٌ تَرُدُّ بَيْنَهُمْ بِشَاجِرٍ      قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) س : « وخبر » .

(٢) س : « أبو أمه » .

(٣) البيتان للفرزدق في اللسان (كفر) ٤٦٤/٦ ولا يوجد في ديوانه ص ٨ إلا الأول برواية مختلفة .

وتقديره : هِيَهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِيَهُ حُلْمَاؤُهَا رَأْيَهَا ، فَاسْتَجْهَلَتْ سَفَهَاؤُهَا ، فَأَبْدَلَ حُلْمَاؤُهَا مِنْ أُمِيَةٍ ، وَرَفَعَ سَفَهَاؤُهَا بِاسْتَجْهَلَتْ ، وَوَضَعَ (١) الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ : لِأَنَّ قَوْلَهُ : « فَاسْتَجْهَلَتْ » هُوَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ : « قَدْ سَفِهَتْ » (٢) ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ حَكَمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الثَّانِي (٣) .

قال أبو سعيد (٤) : وكان حكمه (٥) في الظاهر أن يعمل (٦) أحدُ الفعلين ، إما سَفِهَتْ ، وإما استجْهَلَتْ (٧) ، فأعملها جميعاً بعد الفعل الثاني ، وهذا كقولك : « ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتِ زَيْدًا » و« أَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، إِذَا أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الثَّانِي ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ (٨) قُلْتَ : « أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا » ، فَالَّذِي تَعْمَلُهُ (٩) فِي الظَّاهِرِ أَحَدُ الْفِعْلَيْنِ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : « أَعْطَيْتُ (١٠) وَأَعْطَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا دِرْهَمًا » تَرْفَعُ (١١) زَيْدًا بِالْفِعْلِ الثَّانِي ، وَتَنْصِبُ الدَّرْهَمَ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ .

(١) ت : فوضعه .

(٢) س : لقوله سفهت .

(٣) ي ح ت : « بعد فاعل الفعل الثاني » .

(٤) عبارة : « قال أبو سعيد لبست في ت . ونص س هنا كما يل : « وسبيل الفعلين المطرف أحدهما على الآخر إذا أخر ما يعمل فيه الأول عن الفعلين أن يؤق به بعد ما يعمل فيه الفعل الثاني ، فيقال : سفهت واستجھلت سفهاؤها حلماؤها . ومثله : خرجت ففضض زيد هند . ومثله : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما ، وأعطاني وأعطيته إياه زيد درهما » .

(٥) ت : « وحكمه » .

(٦) ح ت : « أن يعمل في الظاهر » .

(٧) بعده في ت ق : « والآخر يكون مكنيا » .

(٨) ت : « الفعل الأول » .

(٩) ت : « يعمل » .

(١٠) ت : « رأيت علمت تحريف » .

(١١) ح ت : « فترفع » .

وتقول أيضا على هذا : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . إذا أعملت : قال ، فإذا أعملت الظن فانوجه أن تقول : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ <sup>(١)</sup> هُوَهُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ولو قلت : « ظَنَّ عَمَرُو أَوْ قَالَ زَيْدٌ هُوَ إِيَّاهُ مُنْطَلِقًا » لم يحسن ، لأن الظاهرين إما أن يفعل <sup>(٢)</sup> فيها الأول <sup>(٣)</sup> أو الثاني ، ولا يحسن أن يُعْمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الظَّاهِرَيْنِ <sup>(٤)</sup> ، وهذا كله إذا وقعت الأسماء بعد الفعلين جميعا ، فإذا وقع كل واحد من الأسماء في موضعه ، لم يحتاج فيه إلى هذا واستعمل <sup>(٥)</sup> كما ينبغي ، فلما كانت « حِلْمَاؤُهَا وَسَفَهَاؤُهَا <sup>(٦)</sup> » بعد « سَفِهَتْ » و« اسْتَحْجَلَتْ » لم يحسن أن يكونا <sup>(٧)</sup> ظاهرين بعد الفعلين جميعا ، وأحدها غير الآخر ، ولو كان أحدهما هو الآخر <sup>(٨)</sup> لكان أقرب إلى الجواز ؛ لأنه كان يجعل ظاهره مكان مضمره ، وذلك أنك إذا قلت : « قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ » ورفعت زيدا بquam ، وجعلت في « انطلق » ضميراً منه ، صار التقدير : « قام زيد وانطلق » .

قال أبو سعيد <sup>(٩)</sup> : يجوز <sup>(١٠)</sup> على القياس : « قَامَ فَاَنْطَلَقَ زَيْدٌ زَيْدٌ » على أنك ترفع زيدا الثاني بquam ، وترفع الأول بانطلق ، فيكون التقدير : قام زيد فانطلق زيد ، والوجه

(١) عبارة : «زيد منطلق إذا أعملت ... أو قال» ساقطة من س ت .

(٢) س ت : «يعمل» .

(٣) س ت : «فيها الفعل الأول» .

(٤) ت : «في أحد الظاهرين» .

(٥) س : «فاستعمل» .

(٦) ت : «سفهاؤها وحلماؤها» .

(٧) نص س إلى آخر المقرة هنا : «يكون المرفوع بالفعل الثاني على ما تقدم من كلامنا» .

(٨) عبارة : «ولو كان أحدهما هو الآخر» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ت ، ومكانها في س : «قال المنسر» .

(١٠) ت : «ويجوز» .

الإضرار ، وإن كان هذا جائزاً . والدليل على جوازه قوله :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً نَغَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ (١)

والوجه أن يقول : لا أرى الموت يسبقه شيء (٢) !

وقوله : « قَد كَفَرْتُ أَبَاؤَهَا أَبْنَاؤَهَا » (٣) ، فأبَاؤَهَا يرتفع (٤) بكفرت ، ومعناه : ليست (٥) السلاح وتغطت به ، ويرتفع « أَبْنَاؤَهَا » بتشاجر ، كما يرتفع الفاعل بالمصدر ، كأنه قال : حَرِبْتُ تَرَدَّدَ بَيْنَهُمْ بَأْنَ بِنَشَاجِرٍ أَبْنَاؤَهَا فَلَبِستِ الْآبَاءَ السَّلَاحَ بِتَشَاجِرِ الْأَبْنَاءِ . وقد كان ينبغي أن لا يفرق بين ما قد ارتفع بتشاجر وبين تشاجر بقوله : « قَد كَفَرْتُ » (٦) ؛ لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى (٧) !

(١) البيت لسوادة بن عدى في كتاب سيبويه ٣٠/١ وله أولامية بن أبي الصلت في التنمى ٣٠/١ ولعدى بن زيد أو سوادة بن زيد بن عدى في اللسان (نفس) ٣٦٨/٨ وبلا نسبة في الخصائص ٥٣/٣

(٢) هنا في في زيادة هي : « قال أبو العباس ثعلب : الذي اختاره أن الكلام انقطع عند قوله استجھلت واستؤنف حلماتها وسفهاؤها ، بنية حلماتها مثل سفهاؤها في عموم الجهل لهم وقوته عليهم . وكذلك انقطع الكلام في البيت الثاني عند كفرت ، ومعنى كفرت : ليست السلاح ، واستأنف أبناؤها أيها يعني الآباء مثل الأبناء في التكثير من الأسلحة ومداومة الحرب » . ومثل هذا في هامش ب عن نسخة . وهو في س مكان : « وفي هذين البيتين ... ومن نشأ فيها كباراً » فيما يلي .

(٣) كلمة : « أَبْنَاؤَهَا » ليست في ح .

(٤) عبارة : « أَبْنَاؤَهَا » فأبَاؤَهَا يرتفع ساقطة من ت .

(٥) ت : « قد ليست » .

(٦) عبارة : « بقوله : قد كفرت » ساقطة من ح ت .

(٧) عبارة : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » ساقطة من س ت .

وفي هذين البيتين وجه أقرب من هذا من غير ضرورة ، وهو أن يجعل « حلماؤها » ابتداءً و« سفهاؤها » خيراً له ، ومعناه أن حلিমهم صار سفها ، وكذلك « أباؤها » و« آباؤها »<sup>(١)</sup> مبتدأ وخبر ، يعني من طول تردها قد صارت أصاغرها ، ومن نشأ فيها ، كبارا . قال الفرزدق<sup>(٢)</sup> :

فَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيِّفًا أَمِيرَهَا (٣)

فهذا البيت يدخله<sup>(٤)</sup> النحويون في ضرورة الشعر ، ويذكرون أنه يمدح « خالداً » ويذم « أسداً » ، وكانا واليَين بخراسان ، و« خالدٌ » قبل « أسدٍ » ، وتقديره : وليست<sup>(٥)</sup> خراسان بالبلدة<sup>(٦)</sup> التي كان خالدٌ بها سيِّفًا إذ كان أسدٌ أميرها ، ويكون رفع « أسد » بكان الثانية ، و« أميرها » نعمت له ، وكان في معنى وقع ، ويجوز أن يكون في كان ضمير الأمر والشأن ، ويكون « أسد » و« أميرها » مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير .

قال أبو سعيد<sup>(٧)</sup> : وهذا عندي كلام<sup>(٨)</sup> فاسد : لأن الاسم لا يرتفع بكان وهو قبله ، والمعنى فيه على غير ما قدَّروه ، وليس في البيت ضرورة ، على أننا نجعل « أسداً » بدلاً من

(١) ح ت : « آباؤها وأبناؤها » .

(٢) س ت : « وقال » .

(٣) البيت بلا نسبة في المصانص ٢/٣٩٧ ولم أجده في ديوان الفرزدق .

(٤) ت : « يدخلونه » على لغة : « أكلوني البراهيت » .

(٥) س ت : « فليست » .

(٦) ت : « اليلقة » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ليست في ت .

(٨) كلمة : « كلام » ساقطة من ت .

« خَالِدٍ » وتجعله هو خالد ، على سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال : فليست خراسان التي كان بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها ، وتجعل « سيفاً » حبراً لكان الثانية ، وتجعل « أميرها » الاسم ، وإن شئت جعلت في كان الثانية ضميراً من أسد وجعلت أميرها بدلاً من الضمير و« سيفاً » هو الحنبر .

وقال الفرزدق<sup>(١)</sup> :

وَتَرَى عَطِيَّةً ضَارِباً بِفَنَائِهِ      رَيْثِينَ بَيْنَ حَفَائِرِ الْأَغْنَامِ  
مَتَقَلِّدًا لِأَبِيهِ كَانَتْ عِنْدَهُ      أُرْبَاقٌ صَاحِبِ ثَلَّةٍ وَبِهَامِ<sup>(٢)</sup>

أراد : متقلداً أرباقاً صاحب ثلّة وبهام<sup>(٣)</sup> كانت عنده ، فقدم الثعّت على المنعوت ، ولم يكن الثعّت باسمٍ فيقع الفعل عليه ، وهو « متقلّد » ويجعل المنعوت بدلاً منه .

وقال آخر :

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلْبًا      وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٤)</sup>

( ١ ) كلمة : « الفرزدق » ساقطة من ق .

( ٢ ) البيتان في ديوانه ص ٨٥٠ وبقائض جرير والفرزدق ٢٦٨/١ - ٢٦٩

( ٣ ) عبارة : «أراد متقلدا ... وبهام» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

( ٤ ) نسب البيت في كتاب سيبويه ١٧/١ لعمر بن أبي وهبة وليس في ديوانه . كما نسبة التثنية ١٢/١ للمرار الفعسي وهونه في الخزانة ٢٨٩/٤ وبلا نسبة في مادة (طول) من اللسان ٤٣٧/١٣ والناج ٤٢٣/٧ والمخصائص ١٢٣/١ : ٢٥٧/١ وسيبويه والتثنية ٤٥٩/١

ووجه الكلام : وَقَلْبًا يَدُومُ وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ، وذلك أن الأصل في هذا أن  
 يقال : قَلَّ وَصَالٌ يَدُومُ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ ؛ لأن « قَلَّ » قبل دخول « ما »<sup>(١)</sup> من حكمها أن  
 لا تليها الأفعال ؛ لأنها فِعْلٌ ، ولا يلي الفِعْلُ فِعْلٌ ، فأدخلوا عليها « ما » ليوطنوا للفعل أن  
 يليه ؛ لأن الفعل لا يمتنع أن يلي « ما » ، وكان الحكم<sup>(٢)</sup> أن يولوها ما دخلت « ما » من  
 أجله ، وهو الفعل ؛ فلما اضطرَّ قَدِمَ الاسم الذي كان يقع بعد « قَلَّ » قبل دخول « ما » وإذا  
 قلت : « قَلَّ ما يَدُومُ وَصَالٌ » ؛ فإن « قَلَّ » لم تَزَلْ عن فعليتها ، غير أن الذي يرتفع بها :  
 « ما » وهي اسم مبهم ، يُجْعَلُ في هذا الموضع للزمان ، فكانه قال : قَلَّ وَقَتٌ يَدُومُ فِيهِ وَصَالٌ ،  
 ويحذف العائد كما قال الله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَحْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
 يريد : تَحْزِي فِيهِ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ ، وقد يجوز في « قَلَّ ما » أن تجعل « ما » زائدة ، ويرتفع  
 « وَصَالٌ » بِقَلَّ ، فكانت قلت : قَلَّ وَصَالٌ يَدُومُ ، كما قال عز وجل<sup>(٥)</sup> : ﴿ فِيهَا نُقْضِهِمْ  
 مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) كلمة : «من» ساقطة من س ت .

(٢) ي س : «فكان الحكم» . وفي ت : «وكان حكمها» .

(٣) س : «كما قال عز وجل» . وفي ت : «كما قال تعالى» .

(٤) سورة البقرة ٢/٤٨ : ٢/٢٢٣

(٥) س : «كما قال جل وعلا» . وفي ت : «كما قال الله تعالى» .

(٦) سورة النساء ٤/١٥٥ والمائدة ٥/١٣

﴿ باب تغيير الإعراب عن وجهه ﴾<sup>(١)</sup>

[ قال أبو سعيد<sup>(٢)</sup> ] : فمن ذلك قول الشاعر :

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا<sup>(٣)</sup>

والوجه في هذا الرفع ، وذلك أن قوله : « سَأْتَرُكَ » هو مرفوعٌ مُوجب ، وما بعده معطوفٌ عليه داخل في معناه ، فحكمه أن يكون جارياً على لفظه ، وإنما يُنصب ما كان جواباً لشيء مخالف لمعناه كقولك : « ما تَجَلِسُ عِنْدَنَا فَتُحَدِّثُكَ » ، وما أشبهه<sup>(٤)</sup> ذلك مما يحكم في موضعه ، ولا يقال في الكلام : « أَنَا أَجْلِسُ عِنْدَكُمْ فَأَحَدُنُكُمْ » إنما هو « فَأَحَدُنُكُمْ » .

(١) ت : « هذا باب تغيير الإعراب عن وجهه » .

(٢) ما بين المعرفين زيادة من ت .

(٣) البيت للمغيرة بن حبياء المظلي في خزنة الأدب ٦٠٠/٣ وشرح شواهد المغن ١٦٩ وبلا نسبة في أمالي ابن السكيت (١) ، سيويه ٤٢٣/١ والسنن ٤٢٣/١ والمغضب ٢٤/٢

(٤) ح : « أو ما أشبهه » .



وإذا<sup>(١)</sup> اضطر الشاعر<sup>(٢)</sup> فنَصَبَ فيها ذكرنا أن الوجه فيه الرفعُ يؤوَلُ تأويلاً يُوجب النَّصَبَ ، كالتأويل الذي يُتأوَلُ فيها يخالف آخره أوَّلُه ؛ وذلك أنك إذا قلت : « ما تَجَلَّسَ عِنْدَنَا فَتَحَدَّثَكَ » فتأويل : ما يكون منك جلوس فحديث منا ، غير أن المصدر قد يجوز أن يقع موقعه « أن » الخفيفة وفعل ذلك المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ » ، و« يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ » في معناه . وإذ<sup>(٣)</sup> قد وضع هذا فأنت إذا قلت : « ما تَجَلَّسَ عِنْدَنَا فَتَحَدَّثَكَ » إنما تنفي جلوسه ، ولستَ بنافية للحديث على كل حال ، كما نفيت الجلوس<sup>(٤)</sup> . وإنما نقدر في ذلك أحد تقديرين ، إما أن يكون على معنى قولك : « ما تَجَلَّسَ عِنْدَنَا فَكَيْفَ نُحَدِّثُكَ » فتكون<sup>(٥)</sup> نافية للجلوس<sup>(٦)</sup> ومخبراً<sup>(٧)</sup> أن الحديث يتعذر<sup>(٨)</sup> وقوعه مع عدم الجلوس ، أو يكون على تقدير : ما تجلس عندنا محدثين لك ، وقد تجلس عندنا على غير حديث بيننا فتكون نافية للجلوس الذي يُقرن<sup>(٩)</sup> به الحديث ، ولم تُعِدْ لنفي الحديث ، فلما

(١) س ت : «إذا» .

(٢) س : «شاعر» .

(٣) س ت : «فإذا» .

(٤) س ت : «جلوسه» .

(٥) س : «فكيف» تحريف .

(٦) عبارة : «وإنما نقدر في ذلك ... للجلوس» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٧) س ت : «ومخبراً» تصحيف .

(٨) س ت : «يتعذر» .

(٩) س ت : «يقترن» .

خالف الأول الثاني هذه المخالفة ، كَرِهوا أن يعطفوا الثاني على الأول في لفظه ، فيكون داخلاً في معناه ؛ لأنك إذا قلت : « ما تَجَلَّسُ عِنْدَنَا فَتَحَدِّثْنَا » فأنت نافية لكل واحد من الجلوس والحديث من غير تعلق أحدهما بالآخر ، كما أنك إذا<sup>(١)</sup> قلت : « ضربت زيداً وعمراً »<sup>(٢)</sup> كنت ضارباً لكل واحد منها ، من غير تعلق أحدهما بالآخر<sup>(٣)</sup> ، فلما كان الفعل الثاني في « ما » جواباً تضمن معنى يخالف الأول<sup>(٤)</sup> ، وإن كان معطوفاً عليه في المعنى ، فَقَدَّرَ الأول تقدير المصدر ، كأنه قال : ما يكون منك جلوسٌ ، وقدر في الثاني « أن » فنصب بها الفعل<sup>(٥)</sup> ، ثم كره أن يكون الأول في لفظ الفعل ، والثاني يقترن به ما يصيره اسماً وهو « أن » ، فحذفت « أن » ليشاكل الأول الثاني<sup>(٦)</sup> في الفعلية ولم يبطل النصب الذي أثرته « أن » ؛ لتلا بدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، فإذا اضطر الشاعر في المتيقنين ، رَدَّه إلى التقدير الذي يُوجب النصب هنا<sup>(٧)</sup> .

(١) س ت : « لو قلت » .

(٢) ق ح س ت : « فعمراً » .

(٣) عبارة : « كما أنك إذا قلت ... بالآخر » ساقطة من ي سبب انتقال النظر .

(٤) س : « يخالف به الأول » .

(٥) س ت : « فنصب الفعل بها » .

(٦) س ت : « ليشاكل الأول والثاني » .

(٧) كلمة : « هنا » ليست في ق ح س ت .

ومثل هذا<sup>(١)</sup> قول طرفة :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطُهَا      وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فِعْصًا<sup>(٢)</sup>

والوجه فِعْصٌ .

وقال الآخر :

هُنَالِكَ لَا تَجْرُؤُنِي عِنْدَ ذَاكُمُ      وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الْإِلَهَ فِعْصِيًا<sup>(٣)</sup>

والوجه : الرفع .

ومن ذلك قوله :

قَدْ سَلِمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا      الْأَقْصَوَانِ وَالشَّجَاعِ الشَّجَعَا<sup>(٤)</sup>

(١) س ت : «وهذا مثل» .

(٢) نسب البيت لطرفة كذلك في كتاب سيبويه ٤٢٣/١ والسننرى ٤٢٣/١ والمتنضب ٢٤/٢ وهو في ذيل ديوانه ق ١/٣٤ ص ١٥٩ كما نسب للأعشى في اللسان (ذلك) ٣١٠/١٢ وسمره النصرانية قبل الإسلام ٣٩٢ وهو ملحق ديوانه ق ٢/٨٥ ص ٢٣٥ وفيه : «فيعصا» .

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٢٢/١٤ ص ٩ وسيبويه ٤٢٣/١ والسننرى ٤٢٣/١ وقى الآخرين : «لمت لا» . وفي ح ت : «وإني لا» . وفي ت : «عند ذلكم» .

(٤) البيتان لعبد بن عيسى في كتاب سيبويه ١٤٥/١ ونسبها السننرى ١٤٥/١ إلى العجاج . وفي العيني على الخزانة ٨٠/٤ أنها لأبي حيان الفقيص . ونسبها في عشرة أبيات إلى المساور بن هند العيسى في اللسان (مترجم) ٢٤٩/١٥ وأورد صاحب الخزانة ٥٦٩/٤ القصيدة كلها عن ضالة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي . ثم قال : «ونسب ابن السيد واللخمي هذا الشعر إلى مساور العيسى . ونسبه بعضهم إلى العجاج .. وقال العيني : قال ابن هشام هو لأبي حيان الفقيص . وقال السرياق : قاله الديبري . وقال الصاغاني : قاله عبد بن عيسى» . والبيتان بلا نسبة في اللسان (شجمع) ٤٠/١٠ والمصانص ٤٣٠/٢ والمتنضب ٢٨٣/٣

وكان الوجه أن يقول<sup>(١)</sup> : الأفعوانُ والسَّجَاعُ الشَّجَعُمُ ، غير أنَّ قوله : « قَدْ سَأَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا » يوجب أن القدم أيضاً قد سألت الحيات ؛ لأن باب المفاعلة يكون من اثنين<sup>(٢)</sup> كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه . فلما ذكر مسألة الحيات للقدم دلَّ أن القدم أيضاً قد سألت<sup>(٣)</sup> فكأنه قال : وسألت القدمُ السَّجَاعَ الشَّجَعَمَا ، فحذف لما ذكرنا .

وكان بعض النحويين يروى هذا البيت بنصب « الحياتِ » منه<sup>(٤)</sup> ويجعل « القَدَمَا » في معنى القدمان<sup>(٥)</sup> ، ويحذف النون ، كما قال تأبط شراً :

هَذَا خُطَّتْنَا إِسَارٌ وَإِسَارٌ وَمِنَةٌ      وَإِذَا دَمٌّ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْمِ أَجْدَرُ<sup>(٦)</sup>

أراد : خططان ، فحذف<sup>(٧)</sup> ، وحمل حذف النون على قوله :

... .. إِنَّ عَمِيَّ السَّلْدَا      قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٨)</sup>

أراد : اللذان ؛ لأنَّ اللَّذَانِ<sup>(٩)</sup> يحتاج إلى صلة ، وهي الصَّلَةُ كالشيء الواحد

فاستطال فحذف .

(١) عبارة : « أن يقول » ليست في س . وفي ت : « أن يقال » .

(٢) س ت : « يوجب اثنين » .

(٣) ح س ت : « دلَّ أن القدم قد سألت أيضاً » .

(٤) كلمة : « منه » ليست في س ت .

(٥) ح س : « القدمين » .

(٦) البيت في الحماسة بشرح المرزوقى ق ٥/١١ ص ٧٩ والمخرانة ٣٥٦/٣ والبيئ على المخرانة ٤٨٦/٣ وشرح

نواهد المعنى ٣٣٠ والذرر النواع ٢٢/١ : ٦٧/٢ والمخصائص ٤٠٥/٢

(٧) كلمة : « فحذف » ساقطة من س ت .

(٨) البيت للأخطل في ديوانه ص ٤٤ وتذييب الألفاظ ٤٦١ وأسالي ابن السجري ٣٠٦/٢ والمقتضب ١٤٦/٤

والمخرانة ٤٧٣/٣ : ٤٩٩/٤ وبلا نسبة في شرح المرزوقى للحماسة ص ٧٩ وأوله : « أبى كليب » .

(٩) ح س ت : « اللذين » .

ومن ذلك<sup>(١)</sup> :

فَكَرَّتْ تَبْيِغِهِ فَصَادَفَتْهُ عَلى دَمِهِ وَمَضْرَعِهِ السَّبَاعَا<sup>(٢)</sup>

على تقدير : صادفت السباع على مضرعه . وكان الوجه<sup>(٣)</sup> أن يقول : على دمه ومضرعه السباع ؛ لأنه لم يعطف السباع على الهاء التي في «صادفته» ، ولو فعل هذا<sup>(٤)</sup> لكان النصب جيداً ، وكان يقول : صادفته والسباع على دمه ومضرعه ، ثم يؤخر . فلما لم يعطف كان الوجه أن يجعل الجملة الثانية في موضع الحال ، فوجب أن يرفع السباع<sup>(٥)</sup> لذلك ، فإذا نصبه فهو على مثل الأول<sup>(٦)</sup> الذي جرى ذكره ، وكان أبو العباس المردي يروي هذا البيت :

فَكَرَّتْ عِنْدَ فَيْقَتِهَا فَالْفَتْ عَلى دَمِهِ وَمَضْرَعِهِ السَّبَاعَا<sup>(٧)</sup>

(١) ت : «ومن ذلك قوله» .

(٢) البيت للقطامي في ديوانه في ٦٥/١٢ ص ٤٥ وفيه : «فكرت عند فيقتها إليه .. فألفت عند مضرعه» وهو له في سيبويه ١٤٢/١ «فواقفته» والشنترى ١٤٣/٨ ونوادق أبي زيد ٢٠٤ وقد ذكر أن روايتنا من صنع الحجاز ؛ فقال : «غريباً غير النحوي الرواية . فمن ذلك إنشادهم للقطامي ... والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الروايات فيها : ... عند فيقتها إليه .. فألفت عند مضرعه السباعا . فهذا مكسوف لا يحتاج إلى احتمال ولا استدلال وهو كثير» . وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٢٦/٢ وسيأتي هنا برواية للمردي مرة أخرى .

(٣) س : «والوجه» . وفي ت : «فالوجه» .

(٤) كلمة : «هذا» ساقطة من س ت .

(٥) ت : «السباعا» .

(٦) ي س ت : «مثل الفعل الأول» .

(٧) سبق تخريج البيت هنا . ولم أعر عليه في المقتضب أو في الكامل . وفي ت : «فيقته» . وفي هامش

ب : «ويروي : فكرت عند فيقتها إليه فألفت عند مرعته السباعا . يعني بفرة وحشيه وولدها . والبيضة جناس الخين في الصرع» .

ومن ذلك قوله :

لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ وَمَخْتَبَةٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَائِحُ<sup>(١)</sup>

فبدا يفعل لم يُسمِّ فاعله ، ثم أتى بالفاعل بعد أن بيَّن الفعل بناءً ما لم يُسمِّ فاعله ، وكان الوجه أن يقول : لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ<sup>(٢)</sup> . وتقدير الرفع في الثاني وهو « ضَارِعٌ » : لِيُبَيِّنَهُ ضَارِعٌ لِحَصُومِهِ ، وذلك أنه لما قال : لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ دَلَّ هذا الفعل على أنه أمر قوماً ببيئته ، فقال : ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ ، يعني من أمره بالبكاء ، فأضمر<sup>(٣)</sup> : « لِيُبَيِّنَهُ » .

ومثل ذلك قراءة بعضهم : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> على تقدير : زَيْنُهُ شُرَكَائِهِمْ<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه قد دَلَّ « زَيْنٌ » على قوم قد زُنُوا ، فرقمهم<sup>(٦)</sup> على ذلك الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله تعالى<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه لا يجزى<sup>(٨)</sup> مجرى ضرورة الشاعر .

(١) اختلفوا في نسبة هذا البيت فحسبه سيوريه ١٤٥/١ للعارض بن هبك والشتتري ١٤٥/١ للبيد ، كما نسب لهشل ابن حري في المقتضب ٢٨٢/٣ والتنبهات على أغاليط الرواة ١٣٢ والحزانة ١٤٧/١ والعيني على الحزانة ٤٥٤/٢ ومجاز القرآن ٣٤٩/١ وفيه : « بانس لضراعة وأضمت ممن طوحته » . وصوب اليفدادي نسبه إلى هذا الأخير في الحزانة ١٤٧/١ وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٥٣/٢ وسيوريه ١٨٣/١ وصدره بلا نسبة كذلك في سيوريه ١٩٩/١ وفي هامش ب : « قال أبو حاتم : سمعت عالم الناس في التمر الأصمعي ينكره وقال : إنما الرواية : ليبيك يزيد ضارع . وصدق هذا هو الوجه . وذلك تخليط وتمويه » .

(٢) كلمة : « لِحَصُومَةٍ » ساقطة من س ت .

(٣) ح س ت : « وأضمر » .

(٤) سورة الأنعام ١٣٧/٦ وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي . انظر المحتسب لابن جني ٢٢٩/١

(٥) في هامش ب : « قال أبو حاتم : يلزم من دا أن يقال : ضَرَبَ أَحْوَكُ أَبُوكَ ، على أن الأب فاعل ، وهذا استكراه شديد . قال أبو حاتم : ولا يجوز أن ترفع شركائهم بالقتل ؛ لأنهم لم يقتلوه ، وإنما زينوا القتل ولم يتولوه . وليس المعنى : زين لهم أن قتل أولادهم شركائهم » .

(٦) ت : « فرقم » .

(٧) ت : « الله عز وجل » .

(٨) ت : « لأنه يجزى » تحريف .

ومن ذلك قوله :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً      وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا<sup>(١)</sup>

فَنصَبَ جَنَاتٍ وَمَا بَعْدَهَا ، وَكَانَ الْوَجْهُ الرَّفِيعُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> : « جَزَاءً » ، وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا وَاسْتَجَارَهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ<sup>(٣)</sup> : « وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً » ، دَلَّتْ<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ الْجَزَاءَ لَهُمْ ، فَأَضْمَرَ وَجَدْنَا وَنَصَبَ « جَنَاتٍ »<sup>(٥)</sup> وَمَا بَعْدَهَا .

وَمِنْ ذَلِكَ بَيْتٌ أَنْشَدَهُ سَبِيوِيهِ عَلَى وَجْهِ الضَّرُورَةِ وَيَجْعَلُهُ غَيْرَهُ عَلَى غَيْرِ ضَرُورَةٍ ،

وَهُوَ قَوْلُ الشَّمَاخِ :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا      بِحَقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا  
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعِيهَا جَارَتَنَا صَفَا      كُمَيْتًا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا<sup>(٦)</sup>

(١) البيت لعبد العزيز الكلبي في سبويه ١٤٦/١ وبلائسه في السننرى ١٤٦/١ والمنصب ٢٨٤/٣

(٢) كلمة : « قوله » سابقة من س ت .

(٣) ت : « لأنه لما قال » .

(٤) س ت : « دل » .

(٥) س ت : « ونصب به جنات » .

(٦) البيتان في ديوانه ق ١٧/١ - ٢ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ وانظر مصادرها فيه ص ٣١٧

قال سيبويه : هذا هو مثل « هُنْدُ حَسَنَةٌ وَجُهِهَا » وهذا قبيح ، ولا يجوز في الكلام ، وإنما الوجه أن تقول : « هُنْدُ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » أو « حَسَنَةُ الْوَجْهِ » وما أشبه ذلك ، إذا لم ترفع « الوجه » لم يجعل فيه ضميراً من الأول ، وإن رفعته جعلت فيه ضميراً من الأول فقلت : « حَسَنٌ وَجُهِهَا » فإذا اضطر الشاعر فلم يرفع وجعل فيه ضميراً ، فقد وضع الإعراب في غير موضعه ، واحتمل له ذلك للضرورة والبيت تقديره على هذا<sup>(١)</sup> : جونتاً مصطلاهما ، بمنزلة : حَسَنَتَا أُوجِهِيهَا ، فجونتاً بمنزلة : حسنتا ، ومصطلاهما بمنزلة : أُوجِهِيهَا . وكان الوجه أن يقول : جونتاً المصطفى أو المصطبين ، ولا يجعل فيه ضميراً وسنذكر أحكام هذا إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

(١) س : «فهذه» .

(٢) س ت : «على ذلك» .

(٣) س : «وأحكام هذا في باب إن شاء الله» . وت : «وأحكام هذا يأتي في باب إن شاء الله تعالى» .



(١) ﴿ باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ﴾

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> :

فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَكَسَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَعْيَابٍ وَمُعَصِرٍ<sup>(٢)</sup>

فحذف الهاء من ثلاثة<sup>(٤)</sup> ، وكان ينبغي أن يقول<sup>(٥)</sup> ، ثلاثة شُخُوصٍ ، من قِبَلِ أَنْ الشخص مذكر ، ولكنه ذهب به مذهب<sup>(٦)</sup> النسوة ؛ لأنهن كن ثلاث نسوة .

وقال آخر :

وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أُبْطِنُ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ<sup>(٧)</sup>

(١) ت : «هذا باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث» .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ت .

(٣) البيت في ديوانه ص ١٠٠ وكتاب سيبويه ١٧٥/٢ والسننرى ١٧٥/٢ والمخصص ١١٧/١٧ وخزانة الأدب ٣١٢/٣ والعيني على هامش الخزانة ٤٨٣/٤ وأضداد أبي الطيب ٥١١/٢ والمذكر والمؤنث للبرد ١٠٨ : ١٣٣ وهو غير منسوب في العقد الفريد ٤٨٤/٢ والخصائص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ وفي بعض هذه المصادر : «فكان» مثل س ت .

(٤) عبارة : «من ثلاثة» ساقطة من س ت .

(٥) س : «ينبغي له» .

(٦) س ت : «ذهب مذهب» .

(٧) البيت للنواعم الكلابي في العيني على الخزانة ٤٨٤/٤ وعلى هامش الأشموني ٦٣/٤ والدرر النواعم ٢٠٤/٢ ولرجل من بني كلاب في كتاب سيبويه ١٧٤/٢ وغير منسوب في الخصائص ٤١٧/٢ والمقتضب ١٤٨/٢ والعقد الفريد ٢٨٤/٢ والمخصص ١١٧/١٧ والمذكر والمؤنث للبرد ١٠٨ والمذكر والمؤنث للفرأه ١٦

أراد بالأبطن القبائل ، فذهب مذهب القبائل في تأنيثها ، وإلا فقد كان الوجه أن يقول : عشرة لتذكير البطن .

ومما يجرى مجرى الضرورة عند كثير من النحويين ، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر : تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث ، كقولك : « دَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، « واجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ » .

قال الشاعر :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ أَلْدَمِ<sup>(١)</sup>

وإنما الوجه أن يقول : كما شَرِقَ صَدْرُ الْقَنَاةِ ، لأن الصُّدْرَ مذكَّر ، والفعل له .  
ومثله :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّقَتْنَا      كَفَى الْإَيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ<sup>(٢)</sup>

وإنما الوجه أن يقول : تَعَرَّقْنَا ؛ لأن الفعل للبعض وهو مذكَّر .

(١) البيت للأعشى الكبير في ديوانه ق ٣٤/١٥ ص ٩٤ والكامل للمبرد ٢٦٣/١ وسيبويه ٢٥/١ والسننرى ٢٤/١ والعيبي على الخزانة ٣٧٨/٣ والمخصص ٧٧/١٧ وشرح شواهد المعنى ٢٩٨ ولا نسبة في معنى اللبيب ٥١٣/٢ والمقتضب ١٩٧/٤ واللسان (شرق) ٤٤/١٢ وسيأتي هنا مرة أخرى .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٠٧ وسيبويه ٢٥/١ : ٣٢ والسننرى ٢٥/١ والخزانة ١٦٧/٢ وهو غير منسوب في شرح ابن بعش ٩٦/٥ والمقتضب ١٩٨/٤ واللسان (عرق) ١١٦/١٢ وسيأتي هنا مرة أخرى .

وقد ذكر سيبويه هذه الأبيات وغيرها مما يشاكلها<sup>(١)</sup> في باب بعد هذا . ونحن نستقصى الكلام فيها إذا صرنا إليها<sup>(٢)</sup> .

واجتج أبو العباس في تجويز هذا المعنى ، وجوّده في غير الشعر بقوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> فذكر أنه أجرى « خاضعين » على الهاء والميم التي أضيفت إليه الأعناق ، واعتمد على أصحابها فقال : « خاضعين »<sup>(٥)</sup> ، وكأنه لم يذكر الأعناق ، واعتمد على أصحابها فقال : فظلوا لها خاضعين<sup>(٦)</sup> ، فكذاك إذا قلت : شرقت صدر القناة ، كأنك لم تذكر الصدر واعتمدت على ما أضيف إليه الصدر .

وهذه الآية فيها تأويلات غير ما تناول<sup>(٧)</sup> أبو العباس ، منها : أن الأعناق هم الرؤساء ، كما يقال : « هَوْلَاءَ رُؤُوسِ الْقَوْمِ » و « هَوْلَاءَ وُجُوهِ الْقَوْمِ »<sup>(٨)</sup> يراد به الرؤساء والمنظور إليهم ، وليس المقصد إلى الرؤوس المركبة على الأجساد ، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرؤوس ، فكانه قال : فظلت رؤسناهم لها خاضعين .

(١) س : « الأبيات وما يشاكلها » .

(٢) س ت : « إليها إن شاء الله » .

(٣) س ت : « بقوله عز وجل » .

(٤) سورة الشعراء ٤/٢٦

(٥) عبارة : « واعتمد على أصحابها فقال خاضعين » ساقطة من ق ح . وفي ت : « فظلوا لها خاضعين » .

(٦) عبارة : « وكأنه لم يذكر ... خاضعين » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٧) س : « تأوله » . وفي ت : « تأولهن » . وانظر في تأويلات الآية : تفسير القرطبي ٨٩/١٣ - ٩٠

(٨) كلمة : « هَوْلَاءَ » ساقطة من س ت .

ومنها : أن أبا زيد حكى وغيره أن العرب تقول : « عُنُقُ مِنَ النَّاسِ » في معنى جماعة . قال الهذلي :

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكُلُّ يَوْمٍ      لِرَجَلَةٍ مَالِكِ عُنُقِ شِحَاخِ  
كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمًا      أُوذِبَ بِهِمْ وَهُمْ شَعَتْ طِلَاحُ<sup>(١)</sup>

فجعل العُنُق الجماعة .

وقال الشاعر في تذكير ما ينبغي تأنيبه :

فَلَا مُرْتَنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِسْقَالَهَا<sup>(٢)</sup>

أراد : ولا أرض أبقلت إيقالها ، وقد كان يمكنه أن يقول : وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتِ أَبْقَالَهَا ، فيخفف الهمزة غير أنه أثر تحقيقها ، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيبه ، وتأول في الأرض المكان ؛ لأن الأرض مكان ، فذكر لذلك .

(١) البيهقي مالك بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين ص ٢٣٧ والمقتضب للمبرد ١٩٩/٤

(٢) البيت لعامر بن جوبين الطائي في الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ : ٩١/٣ وسيبويه ٢٤٠/١ والشنترمي ٢٤٠/١ وشرح ابن عيسى ٩٤/٥ واللسان (ودق) ٢٥٢/١٢ وخزانة الأدب ٢٨/١ والعيق على الخزانة ٤٦٤/٢ وشرح شواهد المغني ٣١٩ والمذكر والمؤنت للمبرد ١١٢ والدرر اللوامع ٢٢٤/٢ وغير منسوب في الحصائص ٤١١/٢ والأشعرى ٥٣/٢ والمذكر والمؤنت للقراء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ وأمثال أبي عكرمة ٥

ومن ذلك قوله :

فَلَمَّا تَرَى لِسِي بُدَلَّتْ      فَلَمَّانَ الْحَوَادِثِ أَوْدَى بِهَا<sup>(١)</sup>

ذهب بالحوادث مذهب الحدَثَانِ .

وهذا الباب إذا تقدم الفعل فيه لم يُسْتَقْبَحِ تذكير الموث فيما ليس بحيوان ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ<sup>(٢)</sup> ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ<sup>(٣)</sup> ﴾ لأن الفعل إذا تقدم ، فهو عارٍ من علامة الاثني والجماعة ، فَشَبَّهُوا تَعْرِيفَهُ مِنْ علامة التأنيث بذلك .

وإذا كان الفاعل مؤنثاً حيواناً ، وتقدّم<sup>(٤)</sup> الفعل ، لم يَحْسُنِ التذكير إلا في الشعر ، لا يحسن أن تقول : « ذَهَبَ هُنْدٌ » ولا « ذَهَبَ أَمْرَأَةٌ » .

قال جرير :

لَقَدْ وَدَّ الْأَخِيضَلَّ أُمَّ سَوِيٍّ      عَلَى جَارِ أَشْتِهَا ضَلْبٌ وَشَامٌ<sup>(٥)</sup>  
فَذَكَرَ .

(١) البيت للأعشى باختلاف في الرواية في ديوانه ق ٢/٢٢ ص ١٢٠ وسبويه ٢٢٩/١ والسننرى ٢٢٩/١ وشرح ابن عيينة ٥/٩٥ : ٦/٩ : ٤٦/٩ والحزانة ٤/٥٧٨ والعين على الحزانة ٢/٤٦٦ : ٤/٢٢٧ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ وبلا نسبة في الخصص ١٦/٨٢

(٢) س ت : «كفوله عز وجل» .

(٣) سورة هود ٦٧/١١

(٤) جملة : «قوله تعالى» ليست في ح س ت .

(٥) سورة البقرة ٢/٢٧٥

(٦) س : «فتقدم» .

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٥ والمصانص ٢/٤١٤ وخزانة الأدب ٢/٣٦٨

وقال آخر :

إِنْهَى أَحْوَى مِنَ الرَّبِيِّ حَاذِلَهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِتْمَادِ الْحَارِيَّ مَكْحُولٌ<sup>(١)</sup>

وكان ينبغي أن يقول : مكحولة ؛ لأن العين مؤنثة . فتأول<sup>(٢)</sup> تأويل الظروف .

وقال آخر :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَيْسَفًا بِمَالِهِ يُضْمُ إِلَى كُشْحِيهِ كَفًّا مُحَضَّبًا<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه :<sup>(٤)</sup> « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صَرَفٍ ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف<sup>(٥)</sup> من الأسهاء ، لأنها أسهاء كما أنها أسهاء ، وحَذْفٌ ما لا يُحَذَفُ ، يشبهونه بما قد حُذِفَ واستعمل محذوفاً . »

(١) البيت لطفيل الفتوى في ديوانه في ٣/٥ ص ٤٩ وكتاب سيبويه ٢٤٠/١ والشتنمى ٢٤٠/١ وغير منسوب في المذكر والمؤنت للفراء ١٧ والمخصص ٨٠/١٦ والعجيز في ما يذكر ويؤنت لأبي موسى الحامض ٢٦ والمخصص ٨٠/١٦ : ٨١/١٦

(٢) س : « ولكنه تأوله . »

(٣) البيت للأعشى الكبير في ديوانه في ٢٣/١٤ ص ٨٩ والكامل للمبرد ٢٥/١ والمعانى الكبير ٨٤٩/٢ : ١١٢٦ والمخصص ١٨٧/١٦ واللسان ( خضب ) ٣٤٥/١ ( أسف ) ٣٤٧/١٠ ( كفف ) ٢١٢/١١ ( بكى ) ٨٩/١٨ وجمهرة اللغة ٢٣٦/١ والتاج ( خضب ) ٢٣٦/١ وخرزاة الأدب ١٥٦/٣ وفي جميع هذه المصادر : « أسيفا كأنه مثل ح س ت . »

(٤) يروى ٨/١ وقيله في ح س ت : « وكان حكمه أن يقول : كفا محضبة ، لأن الكف مؤنث ولكنه تأول تأويل العضو . كأنه قال : عضوا محضبا . » وفي ت بعده : « رجع إلى تفسير كلام سيبويه . »

(٥) عبارة : « يشبهونه بما ينصرف » ساقطة من ي س ت بسبب انتقال النظر .

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: أما قوله: «يجوز في الشعر صُرْف ما لا ينصرف» فقد ذكرناه .  
وقوله: «يشبهونه بما ينصرف من الأسماء» يريد<sup>(٢)</sup> أنهم يشبهون ما لا ينصرف بما ينصرف  
وتشبيهِهم له به أنهم يردّونه إلى أصله الذي هو من الصرف بحق الاسمية .

والدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف أصله الصرف ، أن الشاعر لا يجوز له أن  
يعمل بالفعل عند الضرورة من التثوين والجر ما يعمل بالاسم الذي لا ينصرف ، فعلمنا أن  
الذي فرق بينها أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له<sup>(٣)</sup> ، وليس للفعل أصل في التثوين  
والجر يرده إليه عند الضرورة ، وقد ذكرنا حذف ما لا يمحذف في الشعر بما أغنى عن إعادته .

وأُشْد سيبويه<sup>(٤)</sup> لخفاف بن ثدبة :

كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسْحَتٍ بِاللَّتَيْنِ عَصْفِ الْإِثْمِدِ<sup>(٥)</sup>

(١) عبارة: «قال أبو سعيد» ساقطة من ت .

(٢) س: «حق» .

(٣) س: «إلى حال قد كان له» .

(٤) بولاق ٩/١

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

استشهد في حذف الياء من «كَنَوَاحٍ» وكان ينبغي أن يقول: «كَنَوَاحِي»، وإنما حذف الياء تشبيهاً بالياء التي تسقط في الواحد<sup>(١)</sup>، لدخول التتوين<sup>(٢)</sup>، كقولك: «قَاضٍ» و«رَامٍ»، والإضافة والألف واللام معاقبتان للتتوين، فسقطت الياء للإضافة<sup>(٣)</sup>، كما سقطت مع التتوين.

وزعم أبو محمد التَّوْزِيُّ<sup>(٤)</sup>، وهو من متعلِّمي أهل اللغة<sup>(٥)</sup> من أصحاب أبي عبيدة<sup>(٦)</sup>، أنه بلغه أن ابن المقفع وضع هذا البيت. وقال أبو عمر الجرمي<sup>(٧)</sup>: هو لحفاف.

(١) ح س: «في المفرد الذي لا ألف ولا م فيه».

(٢) س: «التتوين فيه».

(٣) س ت: «في الإضافة».

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمد التَّوْزِيُّ مولى قريش، توفي سنة ٢٢٠ هـ. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٦-١٠.

(٥) ت: «أهل المعرفة باللغة».

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المنى التيمي، أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها، وأكثرهم رواية. توفي سنة ٢١٠ هـ. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٩٢.

(٧) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وهو الذي نسب أبيات الكتاب إلى أصحابها. توفي سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المنتصم. انظر ترجمته ومصادرها في نزهة الألباء ١٤٢.



وأُتشد سببويه<sup>(١)</sup> :

فَظِرْتُ بِمَنْصَلٍ فِي بَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِي تَحْتَظُنُ السَّرِيحَا<sup>(٢)</sup>

والوجه : الأيدي . وإنما يصف أنه مضى<sup>(٣)</sup> بسيفه . وهو المنصل ، في نُوقِي فَعَقَرَهُنَّ ،  
وَدَمِيَّتْ أَيْدِيَهُنَّ فَحَظِنُ السُّيُورِ الْمَشْدَدَةِ<sup>(٤)</sup> على أرجلهن ، وهي السَّرِيحُ الذي ذكره .

وأُتشد سببويه<sup>(٥)</sup> للنجاشي :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَجِيلِعُهُ وَلَاكِ اسْقِيِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ<sup>(٦)</sup>

أراد : ولكن .

وأُتشد سببويه<sup>(٧)</sup> لمالك بن خريم الهمداني ، وحريرم هواسم أبيه ، المعروف عند  
الرواة وأهل اللغة .

وكان أبو العباس المبرد يقول : خُرَيْمٌ . وينسب<sup>(٨)</sup> في ذلك إلى التصحيف .

(١) بولاني ٩/١

(٢) البيت لمضرس بن ربح الأسيدي في اللسان (بدي) ٣٠٢/٢٠ وشرح شواهد الشافية ٤٨٤/٤ وله أوليزيد بن  
الطُّرَيْبِيُّ في شرح شواهد المفتي ٢٠٤ والعين على الخزانة ٥٩٦/٤ وبلا نسبة في اللسان ١٥٠/٩ وسببويه ٩/١ :  
٢٩١/٢ وأنتشمري ٩/١ والمصانص ٢٦٩/٢ وفي بعض هذه المصادر : «وطرت» مثل س .

(٣) س ت : «قام» .

(٤) س ت : «المشدودة» .

(٥) بولاني ٩/١ وكلمة : «سببويه» ليست في س ت .

(٦) سبق تخريج البيت هنا .

(٧) بولاني ١٠/١

(٨) س : «وقال مالك» . وفي ت : «قول مالك» .

(٩) ت : «ونسب» .

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> وأخبرني أبو بكر بن السراج<sup>(٢)</sup> أنه وجد بخط بعض البزريين :  
حَرِيمٌ وَحُرَيْمٌ جَمِيعًا .<sup>(٣)</sup>

قال :

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْتَعًا<sup>(٤)</sup>

أراد : لنفسه ، وهو يصف ضيفاً ؛ يقول : إن كان ما عندي غثاً أو سميناً ، فإنني<sup>(٥)</sup>  
أبذله وأقدمه<sup>(٦)</sup> إليه كله حتى يقنع به . وقوله : « عَيْنِيهِ » يريد : ما تراه عَيْنَاهُ . وأنشد  
سيبويه<sup>(٧)</sup> لرؤبة :

ضَخْمٌ يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ<sup>(٨)</sup>

(١) عبارة : «قال أبو سعيد» ساقطة من ح س ت .

(٢) بعده في س : «رحمه الله» . وابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج . أخذ عن المبرد ،  
ورأه انتهت الرئاسة في النحو بعده ، ومن تلامذته أبو سعيد السراجي وأبو علي الفارسي . توفي سنة ٣١٦ هـ في  
خلافة المعتز بالله . انظر ترجمته ومصادرهما في نزهة الألباء ٢٤٩

(٣) كلمة : «جميعاً» ساقطة من ت .

(٤) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٥) س : «فإن» . وفي ت : «فإننا» .

(٦) ح س : «أبذله وأقدمه» .

(٧) بولاق ١١/١ وكلمة : «سيبويه» ساقطة من ح س ت .

(٨) البيت في ملحق ديوانه ت ٤/٨٨ ص ١٨٣ وسيبويه ١١/١ والسننرى ١١/١ واللسان (ضخم) ٢٤٦/١٥

ويروى : « الإِضْحَمُّ » ، و« الضَّحْمَا » فمن قال : « الضَّحْمَا » جعله على مثال : « خِدْبٌ » و« هِجْفٌ »<sup>(١)</sup> . ومن قال : « الإِضْحَمُّ » جعله على مثال : « إِرْزَبٌ » ، وليس الشاهد في واحد منها ، وإنما الشاهد في « الأَضْحَمُّ »<sup>(٢)</sup> لأنه كان ينبغي أن يقول « الأَضْحَمُّ » مثل قولك : « الأعْظَمُ » و« الأكبر » . وأنشد<sup>(٣)</sup> الحنظلة بن فانك<sup>(٤)</sup> :

أيقن أن الخَيْسَلِ إنْ تلتبِسَ به    يكن لِقَيْسِلِ النَّخْلِ بَعْدَ بَعْدِهِ آيْرُ<sup>(٥)</sup>

أراد : « بَعْدُهُ »<sup>(٦)</sup> وهو يصف رجلاً بالشجاعة والإقدام<sup>(٧)</sup> ، يريد أنه قد علم أنه إن قُتِلَ أو مات لم تتغير الدنيا ، وكان للنخل من يقوم بها<sup>(٨)</sup> ويصلحها . والآير : الملقح للنخل<sup>(٩)</sup> .

وأنشد لرجل من باهلة :

أَوْ مُعْبِرُ الظُّهْرِ يُنْهِى عَن وِلْيَتِهِ    مَاحِجٌ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اِعْتَفَرُ<sup>(١٠)</sup>

(١) ت : « هجف وخب » .

(٢) ت : « الأضخما » .

(٣) يولاق ١/١١

(٤) ت : « حنظلة بن مالك » تحريف .

(٥) سبق تخريج البيت هنا .

(٦) ت : « بعده » تحريف .

(٧) كلمة : « والإقدام » ساقطة من س .

(٨) ق س ت : « بها » .

(٩) يولاق ١/١٢

(١٠) سبق تخريج البيت هنا .

يريد : « زَهْوٌ <sup>(١)</sup> في الدنيا » .

وهذا رجل لَصَّ يتمنى سرقة جمل مُعْبَرِ الظهر ، وهو الذي على ظهره وَبَرٌ كثير ، وهو سمين لسمته يَثْبِي عن وِلْيَتِهِ وهي البرذعة . وَيَثْبِي عنها : يُزِيلُهَا وَيَرْفَعُهَا . وقوله : « مَاحِحٌ رَبُّهُ » يريد أن صاحبه لم يحج عليه فينضيه ، فهو يتمناه في أحسن ما يكون .

وأُنشد سيبويه <sup>(٢)</sup> للأعشى :

وَمَأَلَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَأَلَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلاً لَا الْجَنُوبَ وَلَا الصَّبَا <sup>(٣)</sup>

أراد : « ومألو » .

ومعنى البيت أنه يهجو رجلاً ويقول إنه لا خير عنده قليل ولا كثير ؛ وذلك أن الجنوب أغزر الأرواح عندهم <sup>(٤)</sup> خيراً ؛ لأنها تجمع السحاب وتلقيح المطر ، والصبأ أقل الأرواح عندهم <sup>(٥)</sup> خيراً ، لأنها تقشع الغيم . فليس لهذا المهجو خير <sup>(٦)</sup> قليل ولا كثير .

(١) س : « زهوه » تحريف .

(٢) بولاق ١٢/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من س ت .

(٣) البيت باختلاف في الرواية في ديوانه في ٢٤/١٤ ص ٩٠ وسيبويه ١٢/١ والسننمى ١٢/١ والمغضب ٣٨/١ :

٢٦٦/١ وفي بعض هذه المصادر : « من الريح حظه » مثل س ت .

(٤) س ت : « أن الجنوب عندهم أغزر الأرواح » .

(٥) كلمة : « عندهم » ساقطة من س ت .

(٦) ت : « المهجو عندهم خير » .

وقال بعضهم : الأرواح التي فيها الخير وَغَاءُ الأُتْبِيَاءِ : الجنوب والْصَّبَا ، فالجنوب تلقح السحاب ، وتَبْرُدُ الأمطار ، والْصَّبَا تُلْقِحُ الأشجار وتُنْمِيهَا ، والدَّبُورُ تَبْرِيرُ العَجَاجِ ، والشمال تُطْبِئُ النَّسِيمِ وتَبْرُدُ المِيَاهِ ، فالخير إنما هو في الجنوب والْصَّبَا ، فنفي حَظَّهُ منها .

وقال بعضهم : المطر يكون بالجنوب والْصَّبَا<sup>(١)</sup> وهو الخير ، فنفي حظه منها . والدليل على ذلك قول بشر بن النُّكْتِ الكَلْبِيِّ<sup>(٢)</sup> :

اللَّهُ أَسْفَاكَ عَزِيزاً بِوَقْتِهِ جَاءَتْ بِهِ رِيحُ الصَّبَا تُصَفِّفُهُ<sup>(٣)</sup>

وأنشد سيبويه<sup>(٤)</sup> للمرار<sup>(٥)</sup> بن سلامة العجلي :

وَلَا يَنْطَلِقُ الفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا<sup>(٦)</sup>

وكان ينفي الأَبْدَجْلَ « مِنْ » على سواء : لأنها لا تستعمل إلا ظَرْفًا ، ولكنه جعلها بمنزلة « غَيْرِ » في إدخال « مِنْ » عليها .

(١) س : « وبالصبا » .

(٢) س ت : « الكلبى » ولم أعر على هذا الشاعر في مكان آخر .

(٣) لم أعر على البتين فيما بين يدي من المصادر .

(٤) بولاق ١٣/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س ت .

(٥) ت : « المرار » تحريف : إذ هو المرار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل . من مخضرمي الجاهلية والإسلام . انظر المؤلف والمختلف للأمدى ٣٦٨

(٦) البيت له في سيبويه ١٣/١ والمنتظمى ١٣/١ والعين على الحزاة ١٢٦/٣ وقال عنه سيبويه ٢٠٣/١ : « وهو لرجل من الأنصار » .

وكذلك قول الأعمشى :

..... وما قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِيَبْوَايَكَا<sup>(١)</sup>

و« سَوَاءٌ » و« سَوَى » معناهما واحد ، فإذا فتحت السين مددت ، وإذا كَسَرْتَهَا قَصَّرَتْ .

وأُشْد سيبويه<sup>(٢)</sup> لخطام المجاشعي :

وصاليات ككَمَا يُؤْتَفِنُّ<sup>(٣)</sup>

جعل الكاف الثانية بمنزلة « بِئَلْ » وأدخل عليها الكاف الأولى .

وأما قوله : « يُؤْتَفِنُّ » أى يُجْمَلُنْ أَتَانِي .

وقد اختلف النحويون في وزن « يُؤْتَفِنُّ » فقال قائلون : إنه يُؤْتَفِلُنْ ، والهمزة زائدة ، والثناء فاء الفعل ، وكان ينبغي أن يقول : « يُتَفِنُّ » كما تقول : « يُبَلِّغُنْ »<sup>(٤)</sup> و« يُرَضِّنْ » غير

(١) البيت في ديوانه ق ١٥/١١ ص ٦٦ وصدرة : «تجانب عن جر الهمامة ناقتي» وهو في اللسان (جنف) ٣٧٧/١٠ (سوى) ١٣٤/١٩ وخزانة الأدب ٥٩/٢ وأضداد ابن الأثيري ٤١ والمقاييس ١١٣/٣ والمقتضب ٣٤٩/٤ مع مصادر أخرى في هامشه . وغير منسوب في المقاييس ٤٨٦/١ وشرح ابن عيش ٨٤/٢ وعجزه في سيبويه والشتنمري ١٣/١

(٢) بولاق ١٣/١ وكلمة : «سبويه» ساقطة من س. ت .

(٣) سبق تخريج البيت هنا .

(٤) س. ت : «يبكين» .

أنه ردُّ الهجزة الزائدة، التي هي<sup>(١)</sup> في الماضي للضرورة، كما يضطر الشاعر فيقول :  
« يُؤَكِّرِم » في « يُكِّرِم » مثل قوله :

فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤَكِّرِمَا<sup>(٢)</sup>

ومن قال هذا، قال : « أُثْبِيَّة » وَرَزْنُهَا أَفْعُولَةٌ، وَيَسْتَوِيلُ عَلَى ذَلِكَ بقول العرب : تَفَبَّتُ  
الْقَدْرُ : إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الْآتَانِي .

وقال آخرون : « يُؤَثِّفِينَ » وَرَزْنُهُ يُفَعِّلِينَ بِمَنْزِلَةِ « يُسَلِّقِينَ » . ومن ذلك<sup>(٣)</sup> « سَلَّقِي »  
« يُسَلِّقِي » ، فَالْهَجْزَةُ<sup>(٤)</sup> فَاءُ الْفَعْلِ . ومن قال هذا، قال : « أُثْبِيَّة » وَرَزْنُهَا فُعْلِيَّةٌ ، وَاسْتَدَلَّ  
عَلَى ذَلِكَ بقول العرب : تَأَثَّفَى الْقَوْمُ إِذَا صَارُوا حَوْلَكَ كَالْآتَانِي .

(١) كلمة : «هي» ليست في س .

(٢) البيت بلا نسبة في اللسان (كرم) ٤٦٥/١٥ والمصنف ٣٧/١، ١٩٢/١، والإيضاح ٤٨: ٧، ٤٦١: ٤٦١ والدرر اللوامع  
٢٣٩/٢ وقد نسبه العيني في هامش الحزانية ٥٧٨/٤ لأنَّ حيان الفعيمي أو غيره فقال : «مر الكلام عليه  
مستوفى في شواهد التمت، وفي شواهد نوني التوكيد» وهو يقصد بذلك (٨٠/٤ : ٣٢٩/٤) وقد وهم في ذلك  
العيني : إذ لم يتقدم البيت في التعصبة التي رواها لأنَّ حيان الفعيمي (٨٠/٤) . وقد رد عليه البغدادي في شرح  
شواهد الشافية (٥٨/٤) فقال : «وأشدد بعده، وهو الشاهد الثالث والعشرون : فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤَكِّرِمَا ، على أنه  
شاذ . والقياس : يكرم، بحذف الهجزة . وهذا المقدار أورده الجوهري في صحاحه في مادة (كرم) غير معزو إلى  
قائله، ولا كتب عليه ابن بري شيئا في أماليه، ولا الصفدي في حاشيته، وهو مشهور في كتب اللغة . فلما خلا عنه  
كتاب . وقد بالغت في مراجعة المواد والمطابن . فلم أجد قائله، ولا تنمته . وقال العيني : تقدم الكلام عليه مستوفى في  
شواهد باب التمت، وفي شواهد نوني التوكيد . وأقول : لم يذكره فيها أصلا، فضلا عن أن يستوفى الكلام عليه» .

والبيت ساقط من س .

(٣) س ت : «من قولك» .

(٤) س ت : «والهجزة» .

قال النابغة :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّقْدِ<sup>(١)</sup>

تَأْتَفَكَ<sup>(٢)</sup> ، تَفَعَّلَكَ ، والمهزة أصلية ، وهي فاء الفعل<sup>(٣)</sup>

---

(١) البيت في ديوان النابغة الذبياني ن ٤٣/١ ص ٢١ والنجاح (نقف) ٣٨/٦

(٢) س : «وزن تأتفك» .

(٣) عبارة : «تأتفك تفعلك ... الفعل» سابقة من ت .



﴿ باب الفاعل <sup>(١)</sup> ﴾

الذى لم يتعدّه فعله إلى مفعولٍ ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدّى فعله إلى مفعولٍ آخر ، وما يعملُ من أسماءِ الفاعلين والمفعولين عملُ الفعل الذى يتعدّى إلى مفعولٍ ، وما يعملُ من المصادر ذلك العملُ ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوّة كأسماءِ الفاعلين والمفعولين التى تجرى بفعل الفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته ، وما جرى من الأسماء التى ليست بأسماءِ الفاعلين التى ذكرت لك <sup>(٢)</sup> ولا الصفات التى هى من لفظ أحداث الأسماء وتكون <sup>(٣)</sup> لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمضِ ، وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوّة كأسماءِ الفاعلين والمفعولين ، التى تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّى إلى مفعول مجراها ، وليست لها قوّة أسماءِ الفاعلين التى ذكرت <sup>(٤)</sup> ، ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى <sup>(٥)</sup> مجراه وليس بفعل .

( ١ ) بولاق ١٣/١ وفى س ت : «هذا باب الفاعل» .

( ٢ ) كلمة : «لك» ليست فى س ت .

( ٣ ) بولاق : «ويكون» مثل س .

( ٤ ) بولاق : «ذكرت لك» .

( ٥ ) ت : «ما أجرى» .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب يشتمل<sup>(١)</sup> على تراجم ابواب نجىء مفصلةً بعده باباً باباً بما يتضمّنه من أصوله ومسائله<sup>(٢)</sup> . ولكننا نفَسَّرَ معنى بابٍ بابٍ جملةً<sup>(٣)</sup> ، إلى أن نجىء إلى تفصيله . فنضع كل شيء في موضعه الذى ذكره فيه<sup>(٤)</sup> .

قوله : « هذا باب الفاعل الذى لم يتعدّه<sup>(٥)</sup> فعلُهُ إلى مفعول » يريد به : « قام زيد<sup>(٦)</sup> » و « ذَهَبَ عمرو » وسائر ما كان من الأفعال التى لا تتعدى . والمفعول الذى يعنيه هاهنا هو<sup>(٧)</sup> المفعول به ، الذى يصل الفعل إليه بغير<sup>(٨)</sup> حرف جرٍّ ؛ كقولك : « ضَرَبَ زيدٌ عمراً » ، ولا يدخل في معنى ذلك : المفعولُ فيه ، ولا المفعولُ مَعَهُ ، ولا المفعولُ له<sup>(٩)</sup> ، ولا المفعولُ المطلق ، وهو المصدر . وأنا أفسر هذا في موضعه ، إن شاء الله تعالى<sup>(١٠)</sup> .

(١) كلمة : «هذا» ساقطة من ح .

(٢) س ت : «يشتمل» .

(٣) ت : «من أصوله أو مسائله» .

(٤) ت : «جملة» .

(٥) ح : «ذكر فيه» . وبعده في ت : «إن شاء الله» .

(٦) س : «لم يتعد» .

(٧) ت : «يريد به باب قام زيد» .

(٨) كلمة : «هو» ساقطة من ت .

(٩) س ت : «بلا» .

(١٠) عيازة : «ولا المفعول له» ساقطة من س .

(١١) كلمة : «تعالى» ساقطة من ح س ت .

وقوله : « والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فَعَلٌ فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر » ، يريد به <sup>(١)</sup> : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فزَيْدٌ هو مفعولٌ في الحقيقة ، و « ضَرَبَ » هو فعلٌ له . وليس يريد أنه على الحقيقة : فَعَلٌ له أَوْقَعَهُ <sup>(٢)</sup> ، وإنما يريد أنه فعلٌ بُنِيَ له ورفُوعٌ به ، وإن كان قد وَصَلَ إليه من غيره ، كما بُنِيَ الفَعْلُ للمفاعل ، وربما لم يكن هو المَوْقِعُ له : كقولنا <sup>(٣)</sup> : « مَاتَ زَيْدٌ » و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، فزيدٌ لم يفعلْ مَوْتَهُ ، ولا الشمسُ طلوعَها ، وإنما الله تعالى <sup>(٤)</sup> أماته وأطلعها ، وقد ينسب الفعل <sup>(٥)</sup> إليها .

ومما يَسُوغُ هذا أن الفعل أصله <sup>(٦)</sup> مصدر ، والمصادر قد تنسب إلى فاعليها ومفعوليها ، فنسبتها إلى فاعليها : كقولك <sup>(٧)</sup> : « قِيَامُ زَيْدٍ » و « بِنَاءُ عَمْرٍو » ، ونسبتها <sup>(٨)</sup> إلى مفعوليها قولك <sup>(٩)</sup> : « بِنَاءُ الحَائِطِ » و « دَقُّ التُّوبِ » .

فمعنى قوله : « والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل » يعني <sup>(١٠)</sup> لم يُذكَر له فاعلٌ بُنِيَ الفعل له <sup>(١١)</sup> ، ولا تَعَدَّى هذا الفعلُ المبني للمفعول إلى مفعولٍ آخرٍ منصوبٍ :

- 
- ( ١ ) كلمة : «به» ساقطة من ح س ت .  
 ( ٢ ) كلمة : «أوقعه» ساقطة من س .  
 ( ٣ ) س ت . «كقولك» .  
 ( ٤ ) كلمة : «تعالى» ليست في س .  
 ( ٥ ) كلمة : «الفعل» ساقطة من س .  
 ( ٦ ) كلمة : «أصله» ساقطة من ح ت .  
 ( ٧ ) س : «قولك» وفي ت : «فذلك» تحريف .  
 ( ٨ ) ت : «ونسبتك لها» .  
 ( ٩ ) ت : «فذلك» تحريف .  
 ( ١٠ ) في ح : «يعني» .  
 ( ١١ ) ت : «بني له» . وقد سقطت : «له» من س .

كقولك (١) : « كُئِسِي عَمْرُو جِبَّةً » و « أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، فقولك (٢) : « أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَمًا » و « كُئِسِي عَمْرُو جِبَّةً » فِعْلٌ مَفْعُولٌ (٣) تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ، فَأَرَادَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ « ضَرَبَ زَيْدٌ » و « أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَمًا » فِي « ضَرَبَ » لَا يَتَعَدَّى الْمَفْعُولُ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ (٤) ، و « أُعْطِي » يَتَعَدَّى الْمَفْعُولَ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ .

وقوله : « وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَلُ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ (٥) » . واعلم (٦) أن اسم الفاعل المشتق له من الفعل يعمل عَمَلُ الْفِعْلِ : كقولك : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا » . فضاربٌ ينصب زيدا ، كما ينصبه « يَضْرِبُ » ، إذا قلت : « هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا » ، وإذا قلت : « هَذَا مُعْطِي زَيْدًا دِرْهَمًا » و « هَذَا حَاسِبٌ أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، و « يُعْطِي » فهو بمنزلة (٧) : « يُعْطِي » و « يُحْسِبُ » و « يُعْلِمُ » . وإذا قلت : « هَذَا مُعْطِي دِرْهَمًا » فهو بمنزلة قولك : « هَذَا يُعْطِي دِرْهَمًا » فَيُعْطِي هُوَ فِعْلٌ مَفْعُولٌ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ ، و « مُعْطِي » اسم المفعول المشتق من هذا الفعل ، فيعمل عمله . وكذلك تقول : « هَذَا مَكْسُوُّ أَبِيهِ تَوْبًا » فيعمل « مَكْسُوُّ » عمل « يُكْسِي » ويصير بمنزلة قولك (٨) : « هَذَا يُكْسِي أَبِيهِ تَوْبًا » .

(١) ح س ت : « كقولنا » .

(٢) ح ت : « ولو قلت » .

(٣) ح ت : « ولكن هذا فعل مفعول » .

(٤) ح : « لا يتعدى إلى مفعول ومفعول آخر » .

(٥) ق : « إلى مفعول آخر » .

(٦) س ت : « اعلم » .

(٧) ت : « عمل عمل » .

(٨) ح س ليس فيها : « قولك » .

وقوله : « وما يعمل من المصادر ذلك العمل » . اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل المشتق منه ، كقولك : « أُعْجِبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا »<sup>(١)</sup> و « دَقَّ الثُّوبَ الْقَصَّارُ » و « إَعْطَاهُ عَمْرٌو زَيْدًا دِرْهَمًا » و « عَجِبْتُ مِنْ جِسْبَانِ أَخُوكَ أَبَاكَ مُتَطَلِّعًا » .

فهذه المصادر تعمل عمل أفعالها ، فتصير بمنزلة قولك : أُعْجِبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَنْ دَقَّ الثُّوبَ الْقَصَّارُ ، وَأَنْ أَعْطَى عَمْرٌو زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَعَجِبْتُ أَنْ حَسِبَ أَخُوكَ أَبَاكَ مُتَطَلِّعًا ، تَقْدَرُهَا أَبَدًا بِأَنَّ<sup>(٢)</sup> وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا .

ويجوز أن تضيفها ، فتخفض الذى تضيفها إليه فقط ، وتجري الباقي على ما يوجبه معناه ، فإن كان فاعلاً رفعته ، وإن كان مفعولاً نصبته : كقولك : « أُعْجِبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا » و « دَقَّ الثُّوبَ الْقَصَّارُ » ، وإذا أدخلت عليها الألف واللام ، فهي بمنزلة ما نونته .

وقوله : « وما يجزى من الصفات التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين<sup>(٥)</sup> التى تجزى الفعل المتعدى إلى مفعول مجزأها » ، يريد : حَسَنَ الْوَجْهَ وَبَابُهُ : كقولك : « مَرَزْتُ بِرَجْلِ حَسَنِ الْوَجْهِ » و « حَسَنَ الْوَجْهَ » ، فتعمل حسناً فى الوجه ، كما تقول : « مَرَزْتُ بِرَجْلِ ضَارِبِ زَيْدًا » ، فتعمل ضارباً فى زيد ، « وَهَذَا حَسَنُ الْوَجْهِ » كما تقول : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا » و « مُعْطَى دِرْهَمًا » و « مَكْسُوجَةٌ » ، غير أنك

( ١ ) س ت : « زيد عمراً » .

( ٢ ) ح س ت : « زيد عمراً » .

( ٣ ) س ت : « وعجبت من أن » .

( ٤ ) ت : « بأن الحقيقة » .

( ٥ ) كلمة : « والمفعولين » ساقطة من س .

لا تقول : « هَذَا الْوَجْهُ حَسَنٌ » فتقدم الْوَجْهَ ، وتقول : « هَذَا زَيْدٌ ضَارِبٌ » و « جُبَّةٌ مَكْسُوَةٌ » ، فالصفة هي قولك : « حَسَنُ الْوَجْهِ » ، وأسماها الفاعلين : « ضَارِبٌ زَيْدًا » ، وأسماها المفعولين : « مَكْسُوَةٌ جُبَّةٌ »<sup>(١)</sup> . ولم يبلغ « حَسَنُ الْوَجْهِ » أن يكون في القوة كضارِبٍ زَيْدًا ، ومَكْسُوَةٌ جُبَّةٌ ؛ لأن هذا يجوز فيه التقديم والتأخير ، والصفة لا يجوز فيها ذلك ، وأسماها الفاعلين والمفعولين تجرى مجرى الفعل في جميع تصرفه .

والهاء في قوله : « جَرَّأَهَا » تعود إلى أسماها الفاعلين ، وتقدير اللفظ : وما تجرى من الصفات تجرى أسماها الفاعلين ، وهي لم تبلغ أن تكون<sup>(٢)</sup> في القوة كأسماها الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول .

وقوله : « وما أُجْرِي مُجْرَى الْفِعْلِ »<sup>(٣)</sup> ، وليس بفعل ولم يَقُو قُوَّتَهُ » ، يعني : إن وأخواتها وذلك لأن ( إن وأخواتها ) حروف قد عملت عمل<sup>(٤)</sup> الأفعال المتعدية إلى مفعول ، وذلك أنك إذا قلت : « إن زَيْدًا قَائِمٌ » كلفظ<sup>(٥)</sup> : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمٌ » ، بمنزلة فعلٍ قد تقدم مفعوله على فاعله وليس له قوة الفعل ؛ لأنه لا يتقدم<sup>(٦)</sup> الاسم عليه ، ولا يتقدم المرفوع الذي هو خبره على المنصوب .

( ١ ) ت : « جبهته » تحريف .

( ٢ ) عبارة : « أن تكون » ساقطة من ت .

( ٣ ) عبارة : « المتعدى إلى مفعول ... الفعل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

( ٤ ) س ت : « حروف عملت إعمالاً » .

( ٥ ) س ت : « لفظ » .

( ٦ ) ت : « قد تقدم » تحريف .

وقوله : « وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين .. » إلى آخر الباب :  
 يعني به : ما ينصب من الأسماء على طريق التمييز ، كقولك : « هَيْدِهْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا »  
 و « ما في السَّاءِ مَوْجِعٌ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، فهذا أضعف عوامل الأسماء ؛ لأنه لا يعمل إلا في  
 منكور ولا يتقدّم عليه ما يعمل فيه ، فهذا ليس بمنزلة أسماء<sup>(١)</sup> الفاعلين ، ولا بمنزلة  
 الصفات ، ولا هي بمنزلة المصادر ؛ لأن المصادر تعمل في المعرفة والتكرة ، ويتقدّم فاعلوها  
 على مفعوليها ، فليست لعشرين<sup>(٢)</sup> درهما وبابه زيادة<sup>(٣)</sup> قوّة شيء من العوامل التي قبلها .  
 ثم عاد إلى العوامل<sup>(٤)</sup> فقال : « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » وهي ناصبة ولم<sup>(٥)</sup> تبلغ أن تكون في القوة  
 كالتواصب التي قبلها ، فاعرف ذلك<sup>(٦)</sup> .

قال سيبويه : (٧)

- 
- (١) ت : « اسم » تحريف .  
 (٢) س : « العشرين » .  
 (٣) كلمة : « زيادة » ساقطة من س ت .  
 (٤) ح س ت : « ثم أعاد العوامل » .  
 (٥) س ت : « وهي لم يأت » .  
 (٦) ح : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . وفي س : « إن شاء الله » .  
 (٧) « قال سيبويه » ليست في س ت .

## هذا باب الفاعل

الذى لم يتعدّه<sup>(١)</sup> فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه<sup>(٢)</sup> فعله إلى مفعول<sup>(٣)</sup> .

وقد<sup>(٤)</sup> فسرنا هذه الترجمة الجملة<sup>(٥)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : « والفاعل<sup>(٧)</sup> والمفعولُ في هذا سواءٌ ، يرتفع المفعولُ كما يرتفع الفاعل ؛ لأنك لم تشغل الفعلَ بغيره ، وفرغته له كما فعلتَ ذلك بالفاعل » .

قال أبو سعيد<sup>(٨)</sup> : إن قال قائل : لم كان الفاعلُ مرفوعاً ، دون أن يكون منصوباً أو مخفوضاً ؟

قيل له : في ذلك وجوهٌ منها أن الفاعل واحد والمفعول جماعة ؛ لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، ويتعدى إلى المفعول له ، والمفعول معه ، ويتعدى إلى ظرف<sup>(٩)</sup>

(١) ح س ت : « لم يتعدّه » .

(٢) بولاتى : « ولا يتعدى » .

(٣) بولاتى : « إلى مفعول آخر » .

(٤) قبله ق ت : « قال أبو سعيد » .

(٥) كلمة : الجملة ساقطة من ق ح س ت .

(٦) بولاتى ١/١٤٤

(٧) ي وبولاتى : « الفاعل » .

(٨) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٩) ح س ت : « إلى ظرف » .



الزمان والمكان والحال والمصدر ، فكثُر المفعولون فاختر لهم أخفَّ الحركات ، وجعل للفاعل إذ كان واحداً أنقلها ؛ لأن إعادة ما خفَّ تكريه في الأساء الكثيرة أيسرُ مثونةً مما ينقلُ .

ووجه ثانٍ <sup>(١)</sup> : وهو أن الفاعل أوَّلُ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن ترتيبه أن يكون بعد الفعل ؛ لأن الفعل لا يَسْتَقْبِي عنه ، ويجوز الاقتصار عليه دون المفعولين ، والمفعولُ بعد الفاعل في ترتيبه ، فلما كان كذلك ، وكانت الحركات مختلفةً المواضع ، لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة منها هي <sup>(٣)</sup> ، وذلك أن الحركات ثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، فالضمة <sup>(٤)</sup> مأخوذة من الواو ، والكسرة مأخوذة من الياء ، والفتحة مأخوذة من الألف ، ويخرج الواو من بين الشفتين <sup>(٥)</sup> ، ويخرج الياء من وَسَطِ اللسان ، ويخرج الألف من الخلق <sup>(٦)</sup> فأوَّلُ هذه المخارج وأقربها متناولاً الواوُ ، فجعلوا الحركةَ المأخوذةَ منها لأوَّلِ الأساء رتبةً ، وأخرها لآخرها رتبةً ، وهاتان علتان مرضيتان .

وربما احتجَّ بعضُ النحويين بأن يقول : الفاعلُ أقوى من المفعول ؛ لأنه محتاجٌ إليه ، فجعل له أقوى الحركات للمشاكلة <sup>(٧)</sup> . وقد احتج بعضهم بأن قال : أوَّلُ ما يردُّ من

(١) س ت : «وجه آخر» .

(٢) ح س ت : «الأول» .

(٣) كلمة : «هي» ساقطة من س . وثى ت : «هي منها» .

(٤) ت : «الضمة» .

(٥) س ت : «من الشفتين» .

(٦) ح س ت : «من هواء الخلق» .

(٧) ت : «للمشاكلة» .

الأسماء الفاعل ، فبِرْدُ والنفسُ جامئةٌ . فاستعمل له أقوى<sup>(١)</sup> الحركات : لقوة النفس عند وروده على إتمام<sup>(٢)</sup> النطق ، وجعل أخفَّ الحركات لما بعده .

وقد احتج بعضهم<sup>(٣)</sup> بأن الفاعل<sup>(٤)</sup> مضارع للمبتدأ ؛ لأنه<sup>(٥)</sup> يُجْرُ عنه بفعله الذي قبله ، كما يجبر عن المبتدأ بخبره الذي بعده ، فالفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر ، إلا في التقديم والتأخير والزمان الذي يدلُّ على صيغة الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ » فمعناه « زَيْدٌ قَائِمٌ » إلا أن « قَامَ زَيْدٌ » قد دلَّ على زمان متقدِّم<sup>(٦)</sup> ، والقيامُ الذي به خَبِرَتْ<sup>(٧)</sup> عن زيد مَلْفُوظٌ به قبله . وإذا قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » فهو غير دالٍّ على زمان متقدِّم أو متأخِّر .

واعلم أن قولنا : فاعِلٌ وفِعْلٌ ليس المقصد<sup>(٨)</sup> فيه إلى أن يكون الفاعل<sup>(٩)</sup> مخترعاً للفِعْلِ على حقيقته<sup>(١٠)</sup> ، وإنما يُقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لُقِّبناه<sup>(١١)</sup> فِعْلاً في أول الكتاب الدال بالبعيثة على الأزمنة المختلفة ، متى ما بيناه لاسم ورفعناه به ، سواء كان مخترعاً له أو غير مخترع ورفعناه به وسببناه فاعلاً من طريق النحو ، لا على حقيقة الفِعْلِ ، ألا ترى أنا

(١) ح س ت : «أقوى» .

(٢) ت : «إتمام» .

(٣) عبارة : «بأن قال أول ما يرد من الأسماء ... وقد احتج بعضهم ساقطة من سبب انتقال النظر

(٤) ت : «بأن قال إن الفاعل» .

(٥) ح : «إلا أنه» .

(٦) ح : «يتقدم» .

(٧) ح : «أخبرت» .

(٨) ق : «المقصود» . وفي س : «القصده» .

(٩) كلمة : «الفاعل» ساقطة من ت

(١٠) س ت : «على حقيقة» .

(١١) ق : «لقبناه» تحريف .

(١٢) كلمة : «له» ليست في س ت .

نقول : « مَاتَ زَيْدٌ » ، ولم يفعل <sup>(١)</sup> موتاً ، ونقول من طريق النحو : « مَاتَ » فعل ماضٍ و « زَيْدٌ » فاعله ، و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » و « اَنْتَضَبَتِ الخَشَبَةُ » و « نَظَفَ ثَوْبُكَ » ، وما أشبه ذلك من الأفعال التي لا تُحصى .

وقد يُنْقَلُ <sup>(٢)</sup> الفعل عن الاسم الذي سميته فاعلاً ، ويحذف <sup>(٣)</sup> الفاعل ، ويغير لفظ الفعل ، ويرفع به ما كان مفعولاً في اللفظ ، كقولنا : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، تحذف زَيْدًا وتغير الفعل ، وتبينه لعمره . وسبيل هذا سبيل <sup>(٤)</sup> الفاعل الذي يَبْنِي له الفعل . ورفعه به ، غير أن التحوين يُسَمُّون هذا الفعل : <sup>(٥)</sup> فَعْلٌ مفعولٍ به ؛ لأنه قد كان له فاعل حذف وغير لفظ الفعل بالمحركات ، والعمل فيها واحد ، فالذي يرتفع بالفعل هو الذي يُشغَلُ الفعل به سواء كان فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقامَ الفاعل . ومعنى شَغَلَ الفعل به أنك جعلته خبيراً <sup>(٦)</sup> غير مُستغن عنه . وذلك معنى قول سيبويه : « لَأَنَّكَ لَمْ تَشغَلِ الفِعْلَ بغيره <sup>(٧)</sup> » يعني إذا قلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » لم تشغل الفعل بغيره <sup>(٨)</sup> ، ولو شغلت الفعل بغيره لنصبته كقولك : « ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا <sup>(٩)</sup> » .

(١) ح س ت : « وهو لم يفعل » .

(٢) ي : « وينقل » .

(٣) ح : « فيحذف » .

(٤) س ت : « فسبيله سبيل » .

(٥) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٦) س ت : « لخبراً له » .

(٧) س : « الفعل به » تحريف .

(٨) عبارة : « لم تشغل الفعل بغيره » ساقطة من ح .

(٩) ت : « ضرب زيد عمراً » .

ثم قال سيبويه<sup>(١)</sup> بعد أن مثلَ فَعَلَ الفاعل وهو: « دَهَبَ زَيْدٌ » ، وفعل المفعول وهو: « ضَرَبَ زَيْدٌ » فقال<sup>(٢)</sup>: « وَالْأَسْمَاءُ<sup>(٣)</sup> المَحْدُثُ عنها والأَمْثَلَةُ دَلِيلَةٌ على ما مَضَى وعلى ما لم<sup>(٤)</sup> يَمْضُ من المَحْدُثِ به عن الأَسْمَاءِ ، وهو الذَّهَابُ والجُلُوسُ والضَّرْبُ » .

يعني أنك إذا قلت: « دَهَبَ زَيْدٌ » و « جَلَسَ عَمْرُو » و « يُضْرَبُ أَخوكَ » فقد دلت على ذهاب في زمان ماضٍ كان من زيد ، وجلوس كان من عمرو ، وضرب يقع بالأخ في زمان مستقبل ، فحدثت عن زيد بذلك الذهاب الماضي ، وحدثت عن الأخ بالضرب الذي يقع به ، والأمثلة هي أمثلة الأفعال التي منها ماضٍ وغير ماض<sup>(٥)</sup> ، والمحدث به عن الأسماء هو المصادر والأسماء هاهنا هم المسْمُونُ الفاعلون ، كأنه أراد أصحاب الأسماء . وقد مضى هذا في أول الكتاب .

فإن قال قائل: لم قال سيبويه: « فالأسماء المحدث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى ، وعلى ما لم يَمْضُ » ، ونحن نعلم أن الأمثلة وحدها هي الدالة على الأزمنة الماضية ، غير الماضية ، والأسماء لا تدل على ذلك ؟

(١) بولاق ١٤/١

(٢) كلمة: «وهو» ساقطة من س .

(٣) كلمة: «فقال» ساقطة من س ت .

(٤) ح: «الأسماء» وفي س ت وبولاق: «فالأسماء» .

(٥) بولاق: «وما لم» .

(٦) س ت: وضرب تحريف بدليل قوله: «في زمان مستقبل» فيما يل .

(٧) ت: «فحدثت» .

(٨) س ت: «التي منها ما مضى وغير ما مضى» .

فالجواب عنه<sup>(١)</sup> أن يقال : إن الفعل بنفسه إذا عَرِيَ من الاسم لم يكن كلاماً ، وإنما يتم الكلام بذكر الفاعل معه ، فإذا ذكر الفعل والفاعل<sup>(٢)</sup> دلَّ حينئذ على المصادر المحدث بها عن الأسماء ، غير أن الدلالة على الأزمنة للأفعال وخلط الأسماء بها لاحتياجها إلى الأسماء أعنى احتياج الفعل<sup>(٣)</sup> .

ثم قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : « وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا يكون ما كان<sup>(٥)</sup> منه الأحداث<sup>(٦)</sup> » .

يعنى أن قولك : « قَامَ وَيُقَوِّمُ » و« أَنْطَلَقَ وَيَنْطَلِقُ » و« حَضَرَ وَيَضْرِبُ » وما أشبه ذلك من أمثلة الفعل ليست هي<sup>(٧)</sup> المصادر ، وذلك أن هذه الأمثلة تدل على المصادر والأزمنة ، فليست هي المصادر<sup>(٨)</sup> وحدها<sup>(٩)</sup> ، ولا هذه الأمثلة الفاعلون الذين يكون منهم الأحداث ، كزيد وعمرو وسائر الأسماء التي يقع منها الأحداث .

( ١ ) س ت : « عن سؤاله » .

( ٢ ) ي : « فإذا ذكر الفاعل والفاعل » تحريف .

( ٣ ) ت : « لاحتياجها إليها » . وق س بدل هذه الفقرة : « فالجواب عن سؤاله أن يقال : الأسماء هي المخبر عنها ، ويريد بالأسماء الفاعلين ، وتم الكلام . ثم قال : والأمثلة دليلة . يعنى : الأفعال هي دليلة على ما مضى من المصادر وما لم يفض منها . وهي إخبار عن الفاعلين » .

( ٤ ) بولاق ١ / ٦٤ .

( ٥ ) ح س ت : « ما يكون » .

( ٦ ) عبارة : « منه الأحداث » ساقطة من ي . وفي بولاق وهارون : « ولا ما يكون منه الأحداث » .

( ٧ ) ت : « من » .

( ٨ ) عبارة : « والأزمنة فليست هي المصادر » ساقطة من ح .

( ٩ ) عبارة : « وذلك أن هذه الأمثلة ... المصادر وحدها » بدلها في س ت : « لأن الفعل يدل على مصادر وأزمنة . وليست الأفعال وحدها بالأزمنة ولا هي وحدها بالمصادر » .

وقوله (1) : « هي الأسماء (2) » . يريد أصحاب الأسماء (3) الفاعلين .

---

(1) بولاق 11/6

(2) بولاق : ارض الأسماء .

(3) ص . وأسماء .

﴿ هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « وذلك قولك : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذَهَبَ ، وشَغَلَتْ ضَرَبَ به ، كما شَغَلَتْ به ذَهَبَ » . وقد فسرنا هذا<sup>(٢)</sup> .

وشبه سيبويه رفع الفاعل الذي يتعدى فعله في « ضَرَبَ » . يرفع الفاعل الذي لا يتعدى فعله في « ذَهَبَ » ، لاجتماعها في أنها فاعلان قد شُغِلَ الفعلُ بهما ، وإن كانا قد اختلفا في التعدّي .

ثم قال<sup>(٣)</sup> : « وانتصب زيد ؛ لأنه مفعول<sup>(٤)</sup> تعدّى إليه فعلُ الفاعل » . وقد بينا هذا .

(١) بولاق ١/٦٤

(٢) ت . « قال أبو سعيد : وقد فسرنا هذا » .

(٣) بولاق ١/١٤ وفي ت : « ثم قال سيبويه » .

(٤) بولاق : « المفعول به » .

ثم قال (١) : « وإن (٢) قَدَّمَتِ الْمَفْعُولَ وَأَخْرَجَتِ الْفَاعِلَ جَرَى اللَّفْظُ كَمَا جَرَى فِي الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ : لِأَنَّكَ (٣) إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أَرَدْتَ بِهِ مَقْدَمًا ، وَلَمْ تَرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الْفِعْلَ بِأَوَّلِ مَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ ، فَمَنْ تَمَّ كَانَ حَدِ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَقْدَمًا (٤) وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ ، كَأَنَّهُمْ يَقْدُمُونَ (٥) الَّذِي (٦) بَيَّانَهُ أَهَمُّ لَهُمْ (٧) ، وَهَمُّ بَيَّانِهِ أَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعًا (٨) يَهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ » .

قال أبو سعيد : أَمَا قَوْلُهُمْ : « ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ » ، فَإِنَّهُمْ قَدَّمُوا الْمَفْعُولَ عَلَى الْفَاعِلِ لِدَلَالَةِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُضَرَّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تَقْدِيمُهُ ، وَاكْتَسَبُوا بِتَقْدِيمِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ : لِأَنَّ فِي كَلَامِهِمُ الشُّعْرَ الْمُنْفَى وَالْكَلامَ الْمُسَجَّعَ ، وَرَبَّمَا اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ السَّجْعُ فِي الْفَاعِلِ فَيُؤَخَّرُونَهُ .

فإِذَا وَقَعَ فِي الْكَلَامِ (٩) مَا لَا يَتَّبِعُ (١٠) فِيهِ الْإِعْرَابُ فِي فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ قُدِّمَ الْفَاعِلُ لَا غَيْرَ ، كَقَوْلِهِمْ : « ضَرَبَ عَيْسَى مُوسَى » ، فَعَيْسَى هُوَ الْفَاعِلُ لَا غَيْرَ ، وَإِنْ بَانَ (١١)

(١) بولاق ١٤/١

(٢) ح س ت : « فإن » .

(٣) ت : « وذلك أنك » .

(٤) بولاق : « اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدما » .

(٥) بولاق : « كأنهم إنما يقدمون » .

(٦) ح : « هما بيانه » .

(٧) س : « أهم إليهم » .

(٨) كلمة : جميعا ساقطة من ق .

(٩) كلمة : « الكلام » ساقطة من ح س ت

(١٠) س ت : « يتبع » .

(١١) ح س ت : « بان » .



الإعراب في أحدها جاز التقديم والتأخير ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدًا عَيْسَى » و « ضَرَبَ عَيْسَى زَيْدًا »<sup>(١)</sup>

والفاعل كيفاً<sup>(٢)</sup> تصرفت فيه<sup>(٣)</sup> الحال<sup>(٤)</sup> ، فهو<sup>(٥)</sup> الذى يبنى له الفعل ،  
والمفعول كالفصلة في الكلام ؛ للاستغناء عنه ، والفاعل وإن كان مؤخراً في اللفظ فإن  
تقديره التقديم ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه .

وقول سيبويه : « فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً » .

يعنى إنما<sup>(٦)</sup> أردت أن تشغل الفعل بالفاعل وتبنيه له ، وإن كان في اللفظ مؤخراً ، أو  
لم ترد<sup>(٧)</sup> أن يبنى<sup>(٨)</sup> الفعل لاسم قبل الفاعل ، وهو قوله : « أن تشغل الفعل بأول منه »  
يعنى بالمفعول الذى هو قبله ، لأن<sup>(٩)</sup> حدُّ اللفظ أن يكون مقدماً ، وليس يريد بقوله : « حد  
اللفظ » أن يكون تقديم الفاعل هو حدُّ<sup>(١٠)</sup> اللفظ الذى لا يحسن غيره ، وإنما تريد<sup>(١١)</sup> بحد  
اللفظ : ترتيبه وتقديره .

(١) ح س ت : « زيد » .

(٢) س : « كيف » .

(٣) س ح : « به » .

(٤) ت : « تصرف الحال به » .

(٥) س ت : « هو » .

(٦) ت : « لما أراد » .

(٧) س ت : « ولم ترد » .

(٨) ع ي ق س : « يبنى » .

(٩) ح ت : « كأن » .

(١٠) كلمة : « حد » ساقطة من س

(١١) ت : « أراد » .

وقوله : « وهو عربي جيد كثير » . يريد به تقديم المفعول ، وردّ كلامه هذا إلى قوله : « وإن <sup>(١)</sup> قدّمت المفعول وأخرت الفاعل » .

وقوله : « كأنهم يقدّمون الذي بيانه <sup>(٢)</sup> أهم » . معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسانٍ بعينه ، ولا يباليون من أوقعه به ، كمثل ما يريدُه النَّاسُ من قتل خارجيٍّ مفسدٍ <sup>(٣)</sup> في الأرض ، ولا يباليون من قتله ، فإذا قتلَه زيدٌ فأراد مخبرٌ أن يُخبر بذلك قدّم الخارجيّ في اللفظ <sup>(٤)</sup> ؛ لأن القلوب متوقّعة لما يقع به من أجله ، لا من أجل قتله ، فتقول : « قتلَ الخارجيّ زيدٌ » . وإن كان رجلٌ ليس له بأسٌ ، ولا يُقدَّر فيه أن يقتل أحداً ، وقتل رجلاً ، فأراد المخبرُ أن يُخبر بهذا المستبعد من هذا القاتل ، كان تقديمُ القاتل في اللفظ أهم ؛ لأن الغرض أن يُعلِّمَ أنه قتل إنساناً <sup>(٥)</sup> ، فيقال : « قتلَ زيدٌ رجلاً » . وهذا الكلام إنما هو على قدر <sup>(٦)</sup> عناية المتكلم <sup>(٧)</sup> ، وعلى ما يستحق له وقت <sup>(٨)</sup> كلامه وربما فعل هذا لطلب سجع <sup>(٩)</sup> أو قافية أو كلام مطابق ، ولأغراض <sup>(١٠)</sup> شتى اكتفاءً بدلالة اللفظ عليه <sup>(١١)</sup> ؛

(١) س : « فإن » .

(٢) ت : « تبيانه » .

(٣) س ت : « مفسد » .

(٤) ح س ت : « في لفظه » .

(٥) س ت : « إنساناً ما » .

(٦) ح س ت : « على مقداره » .

(٧) ح س : « المتكلم به » .

(٨) س ت : « في وقت » .

(٩) ح س ت : « السجع » .

(١٠) س : « وأغراض » .

(١١) كلمة : « عليه » ساقطة من س .

ثم قال سيبويه : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ، يتعدى إلى اسم  
الحادثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث » .

يعنى أن الفعل يعمل في مصدره ، وإن كان لا يتعدى الفاعل ، كقولنا : « قَامَ زَيْدٌ  
قِيَامًا » . والمصدر أصح المفعولات ؛ لأن الفاعل يُجِدِّثُه ويُخْرِجُه من العدم إلى الوجود ،  
وصيغة الفعل تدلُّ عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه عاملة فيه ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا  
ضَرْبًا » و « قَتَلَ بَكْرٌ خَالِدًا قَتْلًا »<sup>(١)</sup> . وأنا أذكر الأشياء<sup>(٢)</sup> التي تشترك الأفعال في تعدّيها  
إليها ، والأشياء التي تختلف فيها<sup>(٣)</sup> ، إن شاء الله :

فأما الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها ، وعملها فيها ، فهي المصادر  
وظروف الزمان والمكان والحال ، والمفعول معه<sup>(٤)</sup> ، والمفعول له . فأما المصدر فقد ذكرناه ،  
وظروف الزمان كقولك<sup>(٥)</sup> : « قَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، وظروف المكان : « قَامَ زَيْدٌ خَلْفَكَ » ،  
والحال : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أى في حال ضحكته ، والمفعول معه قولك<sup>(٦)</sup> : « مَا صَنَعْتَ  
وَأَبَاكَ ؟ » و « جَاءَ السُّنَاءُ وَالطَّيَالِسَةُ » ، تريد : ما صنعت مع أهلك ؟ ، وجاء السُّنَاءُ مع

(١) ح س ت : « قتل خالد بكرًا قتلًا » .

(٢) ق : « اشياء » تحريف .

(٣) كلمة : « فيها » ساقطة من ت . ومكانها في ح : « فيه » تحريف .

(٤) عبارة : « والمفعول معه » ساقطة من ق .

(٥) ح س ت : « قولك » .

(٦) ح س ت : « كقولك » . ول ق : « قوله » .

الطبايسة، والمفعول له<sup>(١)</sup>: « قَامَ زَيْدٌ حَدَرَ الشَّرُّ »، يريد<sup>(٢)</sup> لِحَذِرِ<sup>(٣)</sup> الشرِّ ومن أجله .

وأما اختلاف الأفعال في غير هذه الستة، فمن الأفعال ما لا يتعدى إلى شيء سوى هذه الستة، كقولك: « قَامَ زَيْدٌ » و « ذَهَبَ عَمْرٌو » . ومنها ما يتعدى إلى مفعول<sup>(٤)</sup> سواها، كقولك: « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وهو على ضربين: أحدهما يجوز الاقتصارُ على أحد المفعولين فيه<sup>(٥)</sup>، كقولك: « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا دِرْهَمًا »، ويجوز أن تقول<sup>(٦)</sup>: « أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا » و « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا »<sup>(٧)</sup> وتسكت والضرب الآخر: لا يجوز فيه الاقتصارُ على أحدهما، وهو قولك: « حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ولا يجوز أن تقول: « حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ولا « حَسِبَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا »<sup>(٨)</sup>.

ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين<sup>(٩)</sup> سوى الستة: كقولك: « أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا »<sup>(١٠)</sup>

(١) ح س ت: « والمفعول له قولك ».

(٢) ح س ت: « أي ».

(٣) ح: « يحذر ».

(٤) ح س ت: « إلى مفعول واحد ».

(٥) ح س ت: « يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ».

(٦) عبارة: « ويجوز أن تقول » ساقطة من ح س ت.

(٧) عبارة: « وأعطى زيد درهما » ساقطة من ح س ت.

(٨) عبارة: « ولا يجوز أن تقول ... منطلقا » ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر.

(٩) كلمة: « مفعولين » ساقطة من ح س ت.

(١٠) ح س ت: « أعلمت زيدا عمرا منطلقا ».

والنحويون يذكرون تعدى الأفعال إلى أربعة من الستة ، واشتراكها فيها ، وهي المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والحال ، ولم يذكروا المفعول معه ، ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان<sup>(١)</sup> ، وحال ، وقد تخلو من المفعول له ، والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له هو الذى<sup>(٢)</sup> وقع الفعل من أجله وهو الفرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل<sup>(٣)</sup> ، والمفعول معه هو الذى يشاركه الفاعل ويلابسه فيه تقول<sup>(٤)</sup> : « قَامَ زَيْدٌ حَذَرَ الشَّرِّ » ، فكأنه قام ، وكان غرضه<sup>(٥)</sup> فى قيامه أن يُكْفَى الشر الذى يمجذره<sup>(٦)</sup> و « قَامَ زَيْدٌ ابْتِغَاءَ الْحَيْرِ » أى لابتغاء الخير<sup>(٧)</sup> وكان قصده إلى ذلك<sup>(٨)</sup>

ولو أن<sup>(٩)</sup> إنسانا تكلم وهو نائم ، أو فعل فعلاً وهو ساه ، ولم يكن له<sup>(١٠)</sup> فيه غرض ، لم يكن فى فعله مفعولاً له ، ولو فعل فعلاً<sup>(١١)</sup> لم يشاركه فيه غيره لم يكن<sup>(١٢)</sup> مفعولاً معه<sup>(١٣)</sup> ،

- (١) ح : « وظرف مكان وظرف زمان » وفى س : « ومن ظرف مكان وظرف زمان » . وفى ت : « ومن ظرف مكان وزمان » .  
 (٢) ت : « هو الفرض الذى » .  
 (٣) ت : « وقع الفعل من أجله وللقصد إليه » .  
 (٤) ت : « والمفعول معه هو الذى يشارك ما قبله فى الفعل ويدخل فيه معه . وذلك أنا إذا قلنا : « .  
 (٥) ت : « فكأنه قام وعرضه » .  
 (٦) ت : « أن ينجو الشر بقيامه » . وفى ح س : « أن يكفى الشر الذى يمجذره بترك قيامه » .  
 (٧) عبارة : « أى لابتغاء الخير » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .  
 (٨) بعده فى ت زيادة : « والمفعول معه كقولنا : نفرد زيد بضيافة عمرو . وتقول زيد وحده الأسد » ولا معنى له .  
 (٩) ت : « فلأن » .  
 (١٠) كلمة : « له » ساقطة من ت .  
 (١١) عبارة : « وهو ساه ... فعلاً » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .  
 (١٢) ت : « لم يكن ثم » .  
 (١٣) ب ق ي : « مفعول له » تحريف .

فذكرَ التحويون الأربعة التي يحتاج الفعلُ إليها ، ولا يَسْتَعْنِي عن واحد منها مذكوراً أو محذوقاً ، وهذه المفعولات تجيء واحداً واحداً مشروحاً إن شاء الله تعالى (١) .

فقول (٢) سيبويه : « إن الفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى ، يَتَعَدَّى ، إِلَى اسْمِ الْحَدَثَانِ » (٣) نحو « ذَهَبَ زَيْدٌ ذَهَاباً » ، فذهب (٤) هو فعلٌ لا يتعدى ، والحَدَثَانِ هو الذَّهَابُ ، واسمه هذا اللفظ أعنى لفظ الذهاب .

وقوله (٥) : « أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : « قَدْ ذَهَبَ » فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ (٦) قَدْ كَانَ مِنْهُ ذَهَابٌ » .

قال أبو سعيد (٧) : اعلم (٨) أن سيبويه يجعل المفعول الذي تدل صيغةُ الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لا تدل صيغةُ الفعل عليه ، والمفعول الذي تدل صيغةُ الفعل عليه (٩) اثنتان (١٠) : المصدر وظروف الزمان ، فبدأ سيبويه بالمصدر ؛ لأنه أقوى من ظروف

(١) كلمة : « تعالى » ليست في س ت .

(٢) ت : « وقول » .

(٣) س ت : « إلى الحدتان » .

(٤) س : « وذهب » .

(٥) بولاق ١/٦٥

(٦) بولاق : « ذهب بمنزلة قولك » .

(٧) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س ت .

(٨) س ح : « واعلم » .

(٩) ح س ت : « الذي تدل عليه صيغة الفعل » .

(١٠) ح : « مفعولان » .

الزمان<sup>(١)</sup>؛ لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ، ولم يفعل الزمان ، وإنما<sup>(٢)</sup> فَعَلَ فيه .  
ثم قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « وإذا قلت ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، لم يتبين<sup>(٤)</sup> أن المفعول زيدٌ أو عمرو » .

يريد<sup>(٥)</sup> أن « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعديهِ إلى « زَيْدٌ » ليس بمنزلة « دَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ » في تعديهِ إلى الذهب ، وذلك أنك إذا قلت : « دَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ »<sup>(٦)</sup> فقولك : « دَهَبَ » يدل على ضرب من المصادر والأحداث دون سائرهما ، وهو « الدَّهَابُ » ، فإذا<sup>(٧)</sup> قلت : « ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ » أمكن أن يكون الضرب واقعاً بجميع الأسماء نحو « زَيْدٌ » و « عمرو » و « بَكْرٌ »<sup>(٨)</sup> و « خَالِدٌ » ، فمفعول الضرب لم تدل عليه صيغة فِعْلِهِ ، كما دلت<sup>(٩)</sup> على المصدر .

(١) عبارة : « فبدأ سيبويه ... الزمان » ساقطة من سبب انتقال النظر .

(٢) من ت : « إنما »

(٣) بولاق ١/٦٥

(٤) من ت وبولاق : « لم يتبين »

(٥) قبله في س ح : « قال المنسر » .

(٦) عبارة : « في تعديهِ إلى الذهب ... عبد الله » ساقطة من سبب انتقال النظر .

(٧) من ت : « وإذا » .

(٨) كلمة : « وبكر » ساقطة من س ت .

(٩) من ت : « كما دل » .

ثم مثل فقال<sup>(١)</sup> : « وذلك قولك : ذهبَ عبدُ الله الذَّهابُ الشَّدِيدُ ، وَقَعَدَ قَعْدَةً سَوْءٌ ، وَقَعَدَ قَعْدَتَيْنِ ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْحَدِيثِ عَمَلًا فِي الْمَرَّةِ مِنْهُ وَالْمَرَّتَيْنِ ، وَمَا يَكُونُ<sup>(٢)</sup> ضَرْبًا مِنْهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفَصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبَ مِنْ فَعَلِهِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ » .

وقال أبو سعيد<sup>(٣)</sup> : اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء : فتحو منها يدل على نوع المصدر فقط ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا » و « قَعَدَ قُعُودًا » ، فضرباً وقعوداً يدلان على نوع الضرب والقعود ، ولا يدلان على مرّة ، ولا مرّتين ، ولا على صفةٍ دون صفةٍ .

والنحو الثاني : يدل على الكمية والعدد ، كقولك : « قَعَدَ زَيْدٌ قَعْدَتَيْنِ » و « ضَرَبَ زَيْدٌ عُمراً ضَرْبَةً » .

والضرب<sup>(٤)</sup> الثالث : يدل على كيفية<sup>(٥)</sup> المصدر ، كقولك : « قَعَدَ الْقَرْفَصَاءَ » و « اشْتَمَلَ الصَّيَّاءَ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » و « قَعَدَ قَعْدَةً سَوْءٌ » ، وذلك أن « القرفصاء » هو ضرب من القعود على وصف لا يقع على كل قعود ، وهو أن يقعد مجتمعاً متداخلاً ، وتقديره : قعد القعود القرفصاء<sup>(٦)</sup> ، فحذف القعود ، وأقام القرفصاء مقامه ، و « اشتمل الصيَّاء »

(١) بولاق ١/١٥

(٢) ب ق ي : « وما يلزم » !

(٣) عبارة : قال أبو سعيد ليست في ت . وفي س ح : « قال المفسر » .

(٤) س ت : « والنحو » .

(٥) ت : « صفة » .

(٦) عبارة : « هو ضرب من القعود .. القرفصاء » مكررة في ح بسبب انتقال النظر .



هنا : الاشتماله الصَّاء ، وهو أن يتجمل بتوب ، ويكون يده داخل التوب ، وليس كُلُّ شتمال<sup>(١)</sup> كذلك ، و « رجع القهقرى » ومعناه : رجع الرجوع القهقرى<sup>(٢)</sup> ، كأنه رجع كما ذَهَبَ متوجهاً الوجه الذى كان منه الذهاب ، وليس كل رجوع كذلك . وكذا « قَعَدَ قَعْدَةً سَوْءٌ » ، القَعْدَةُ هى حال عموده ووصفه ، فقد يكون قَعْدَةً سَوْءٌ وقد يكون قَعْدَةً صَدَقَ ، وليست من باب « قَعْدَةٌ » ؛ لأن قَعْدَةً تقع على مرّة فقط .

وهذه الأتحاء التى ذكرناها يتعدى الفعل إليها ؛ لأنها كلها مصادر وإن كانت مختلفة فى أنفسها ، ف قوله<sup>(٥)</sup> : « الذُّهَابُ الشَّدِيدُ » هو من باب ما يدل على النوع ، غير أنه أدخل الألف واللام فيه<sup>(٦)</sup> ، وعَرَفَهُ ، ووصفه بالشدة .

وقوله : « لَمَّا عَمِلَ فى المحدث عَمِلَ فى المرّة منه والمُرْتَبِ » يعنى لَمَّا<sup>(٧)</sup> عَمِلَ « قَعَدَ » فى « قُعُودٍ » من قولك : « قَعَدَ قُعُوداً » عمل فى « قَعْدَةٌ » و « قَعْدَتَيْنِ » إذا قلت : « قَعَدَ قَعْدَةً » و « قَعْدَتَيْنِ » وعمل فى « القُرْفَاصِ » ، و « الصَّاء » و « القَهْقَرَى » ، لأنه صفة المصدر وضرب منه ، فأعرف ذلك<sup>(٨)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(٩)</sup> .

(١) ق : « الشتمال » تحريف .

(٢) عبارة : « ومعناه : رجع الرجوع القهقرى » سائطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٣) كلمة : « وقد يكون » ليست فى س ت .

(٤) ق : « والسبب رباب » تحريف .

(٥) س ت : « وقوله » .

(٦) س ت : « أدخل فيه الألف واللام » .

(٧) س : يعنى أنه لَمَّا .

(٨) س : « فأعرفه » .

(٩) كلمة : تعالى ليست فى ح س ت .

قال سيويه<sup>(١)</sup>: «ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذَهَبَ: لأنه يبيّن لما مضى منه وما لم<sup>(٢)</sup> يمض، فإذا قال<sup>(٣)</sup>: ذَهَبَ، فهو دليل على أن<sup>(٤)</sup> الحدث فيها مضى من الزمان، وإذا قال: سَيَذْهَبُ، فهو<sup>(٥)</sup> دليل على أنه سيكون<sup>(٦)</sup> فيها يُسْتَقْبَلُ من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث.»

قال أبو سعيد<sup>(٧)</sup>: وقد بينا أن أولى المفعولات بِمَعْلٍ الفعل فيه، ما دلّت<sup>(٨)</sup> صيغة الفعل عليه مجملاً. وقد ذكرنا المصادر التي قد دلّت صيغة الفعل عليها، وقد دلّت صيغة الفعل على الزمان مجملاً<sup>(٩)</sup> أيضاً، فكان<sup>(١٠)</sup> عمله فيه كعمله في المصدر.

<sup>(١١)</sup> فإن قال قائل: الفعل يدلّ على الزمان كدلالته على المكان؛ لأنه قد علم أنه لا يقع إلا في مكان، كما أنه لا يقع إلا في زمان.

(١) بولاق ١/٦٥

(٢) ت: «وتنالم.»

(٣) ت: «قلت.»

(٤) كلمة: «أن» ليست في ت س.

(٥) هارون ١/٣٥: «فإنه.»

(٦) بولاق: «يكون.»

(٧) كلمة: «أبو سعيد» ساقطة من س.

(٨) ح س ت: «قد قدمننا.»

(٩) س: «مادل.»

(١٠) كلمة: «مجملاً» ساقطة من ح س ت.

(١١) ق ح: «فإن.»

قيل له : هذا المعنى وإن كان مفهوماً منها جميعاً<sup>(١)</sup> لمن طريق المعنى فإن صيغة الفعل  
تُحْصَلُ لنا زماناً دون زمانٍ بذاتها : لأننا إذا قلنا : « دَهَبَ » حصل لنا زمانٌ ماضٍ دون غيره .  
وإذا قلنا : « يذهب » حصل<sup>(٢)</sup> لنا زمانٌ غير ماضٍ بلفظ الفعل ، ولا يحصل لنا مكانٌ بعينه  
دون مكانٍ ، فذلك كانت ظروفُ الزَّمانِ أولى بالفعل .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « وإن<sup>(٤)</sup> شئتَ لم تجعلها<sup>(٥)</sup> ظرفاً ، فهو يجوز في كل شيء من  
أسماء<sup>(٦)</sup> الزَّمانِ ، كما كان<sup>(٧)</sup> في كل شيء من أسماء الحَدَثِ » .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ الظروف على ضربين : منها متمكِّن ، وغير متمكِّن<sup>(٨)</sup>  
فالمتمكِّن منها ما يجوز أن يكون مرفوعاً في حالٍ ، نحو « اليوم » و « اللَّيْلَةُ » ، و « خَلْفَكَ » ،  
و « قَدَامَكَ » : لأنك تقول : « الْيَوْمُ طَيِّبٌ » ، و « اللَّيْلَةُ مُظْلِمَةٌ » ، و « خَلْفَكَ وَابِيعٌ » ، وغير  
المتمكِّن ما لا يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفاً نحو : « قَبْلُ » و « بَعْدُ » و « عِنْدُ » : لأنك لا  
تقول : « قَبْلَكَ قَدِيمٌ » ولا<sup>(٩)</sup> « بَعْدَكَ مُتَأَخِّرٌ » ولا « عِنْدَكَ وَابِيعٌ » .

(١) عبارة : « منها جميعاً » ساقطة من س ت .

(٢) س ت : « فقد حصل » .

(٣) بولاق ١/٦٥ .

(٤) بولاق : « وإن » .

(٥) بولاق : « تجعلها » .

(٦) كلمة : « أسماء » ساقطة من س .

(٧) بولاق : « كما جاز » .

(٨) ح س ت : « ومنها غير متمكِّن » .

(٩) كلمة : « وعند » ساقطة من ي .

(١٠) كلمة : « لا » ليست في س .

وهذان النوعان يستقصيان<sup>(١)</sup> في باب الظروف ، وإنما قدّمنا ذكرهما : لأنّ الظرف المتمكن يجوز أن يجعل مفعولاً على سعة الكلام ويقام مقام الفاعل ، والظرف الذي لا يتمكّن لا يجعل<sup>(٢)</sup> مفعولاً على السعة ولا يقام<sup>(٣)</sup> مقام الفاعل ، فإذا قلت : «صُمْتُ اليَوْمَ» جاز أن يكون ظرفاً وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ، واللفظان واحد ، والتقديران مختلفان ، فإذا جعلته ظرفاً فتقديره «صُمْتُ في اليَوْمِ» ، قدّرت وصول الصوم إلى اليوم بتوسط «في» ، فأنت تنوئها ، وإن لم تلفظ بها ، وإذا جعلته مفعولاً على السعة ، فأنت غير ناوئ «في» ، ولكنك تقدّر فعل الصوم باليوم<sup>(٤)</sup> ، كما تفعل الضرب بزيد ، إذا قلت : «ضُرِبْتُ زَيْدًا» ، وهذا على المجاز : لأنّ اليوم لا يؤثّر فيه الصوم ، كما يؤثّر الضرب في زيد .

وقد جاء مثل ذلك<sup>(٥)</sup> في القرآن ، ثم في الشعر ، قال الله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وليس لليل والنهار<sup>(٧)</sup> مَكْرٌ ، وإنما المكر يقع فيهما ، فجعل<sup>(٨)</sup> ما يقع فيهما

(١) ت : « مستقصيان » .

(٢) عبارة : « مفعولاً على سعة الكلام ... لا يجعل » ساقطة من ح س ت .

(٣) س : « ويقام » تحريف .

(٤) ت : « فإذا » .

(٥) س ت : « تقدّر الصوم وقع أو فعل باليوم » .

(٦) ح س ت : « وقد جاء ذلك » .

(٧) سورة سبأ ٣٤/٣٣ وفي س زيادة : « إذ تأمرونا » .

(٨) ح : « الليل على النهار » تحريف .

(٩) ح : « فيجعل » .

بمنزلة ما يوقعانه ، أو يوقع منها<sup>(١)</sup>؛ لأن المصادر إنما تضاف إلى الفاعل أو المفعول . وقال تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَمْ يَرَوْنَ أَنَا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنْتُمْ فِيهِ ، وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾<sup>(٣)</sup> . والنهار لا يُبصر ، وإنما يُبصرُ فيه .

وقال الشاعر :

أَمَا النَّهَارُ فَفِي قَيْدِ وَسِيلِيَّةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفِ مَنُحَوِّتٍ مِنَ السَّاجِ<sup>(٤)</sup>

فإذا قلت : «صُمْتُ الْيَوْمَ» وجعلته<sup>(٥)</sup> ظرفاً ، ثم كُنَيْت عنه قلت : «صُمْتُ فِيهِ» ؛ لأنك<sup>(٦)</sup> تردّ الحرفَ المحذوف ، وإنما رددته ؛ لأنّ الكتابة لا تقوم بنفسها ، ولا تقوم مقام «في» كما قام الظاهر وإذا كُنَيْت عنه فقد<sup>(٧)</sup> جعلته مفعولاً على السُّمَةِ ، فقلت<sup>(٨)</sup> : «صُمْتُهُ» لأنك لست تتوي حرفاً ، كما تقول : «ضَرَبْتُهُ» .

قال الشاعر :

وَيَوْمٍ شَهَدْتَنَاهُ سُلَيْبًا وَعَسَائِرًا قَلِيلٍ يَبْوَى الطَّعْنِ النَّهَالَ نَوَافِلُهُ<sup>(٩)</sup>

(١) ح : « بها » . وفي ت : « فيهما » تحريف .

(٢) ح : « وقال الله تعالى » . وفي س : « وقال عز وجل » .

(٣) سورة النبل ٨٦/٢٧ وفي ب ق ي ح : « أدم يروا » . وفي ت : « أدم تر » وكلاهما تحريف .

(٤) البيت بلائسية في سيبويه ٨٠/١ والشنتري ٨٠/١ والمقتضب ٣٣١/٤

(٥) كلمة : « وجعلته » ساقطة من ح .

(٦) كلمة : « لأنك » ساقطة من ح س ت .

(٧) ي س ت : « وقد » .

(٨) ح س ت : « قلت » .

(٩) البيت لرجل من بني عامر في سيبويه ٩٠/١ والشنتري ٩٠/١ وبلائية في الكامل للمبرد ٣٣/١ والمقتضب

١٠٥/٣ : ١٠٧/٣ : ٢٣١/٣ ومعنى اللبيب ٥٠٣/٢ وأمالي ابن التجرى ٦/١

وجعل : «صُمْتُ<sup>(١)</sup> اليَوْمَ» مفعولاً على السُّعَةِ ، فإذا جعلتَ الفعلَ لما لم يسم فاعله واستعملته<sup>(٢)</sup> مفعولاً على السُّعَةِ قلت : «صِيمَ اليَوْمَ» ، ولا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسم فاعله حتى تنقله عن الظرف إلى المفعول على السُّعَةِ ، فإذا قلت «صُمْتُ عِنْدَكَ» لم يكن فيه إلا وجه واحد : لأنه ظرفٌ غير متمكّن ، ولا يكون مفعولاً على السُّعَةِ ، ولا ينقل إلى ما لم يُسم فاعله ، فيقال : «صِيمَ عِنْدَكَ» .

وأما قول سيبويه : «فهو<sup>(٤)</sup> يجوز في كل شيء من أسَاءِ الزَّمان» ، فإنه أراد لأكثر لأن في الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفاً ، كسَحَرِ يَوْمِكَ ، إذا لم يكن فيه ألف ولا م كقولك : «يسيرٌ عَلَيَّ سَحَرٌ» إذا أردته من يَوْمِكَ ، وكذلك : صَحْوَةٌ ، وَعَشِيَةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، إذا أردتهن من يَوْمِكَ . وهذا يستقصى في بابه إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup> . ولفظ سيبويه عام ومراده الأكثر . وقد ذكرنا جواز هذا المعنى فيما مضى .

(١) ح ت س : « جعل ضمير » !

(٢) ت : « وإذا » .

(٣) ح س ت : « وقد جعلته » .

(٤) ت : « فإنه » .

(٥) كلمة : « تعالى » ليست في س .

وقوله : « كما كان في كل شيء من أساء الحدث » ، يعني أنه يجوز أن يجعل الظرف من الزمان مفعولاً على السعة ، كما جاز أن يجعل المصادر مفعولة على السعة ، والمفعول على السعة<sup>(١)</sup> يراد به أن يجعل بمنزلة<sup>(٢)</sup> المفعول به كزيد وعمر<sup>(٣)</sup> .

والمصادر تحيى على ضربين : منها ما يراد به تأكيد الفعل فقط ، ومنها ما يراد به إيانة فائدة فيه<sup>(٤)</sup> ، فما أردت به تأكيد الفعل فقط ، لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام ، وما كان فيه فائدة جاز أن تجعله مفعولاً على السعة . إلا أن لا يكون متمكناً ، فإذا لم يكن متمكناً لم يتم مقام الفاعل ، ولم يكن إلا منصوباً ، كقولهم : «سُبْحَانَ»<sup>(٥)</sup> « وشتان» ألا ترى أنك تقول : «سُبْحٌ فِي هَذِهِ الدَّارِ تَسْبِيحٌ لَّهِ كَثِيرٌ» و«تَسْبِيحٌ لَّهِ كَثِيرٌ» ، ولا يجوز أن تقول : «سُبْحٌ فِي هَذِهِ الدَّارِ»<sup>(٦)</sup> «سُبْحَانَ اللَّهِ» ، وإن كان معناه معنى التسبيح . وسوف نذكر المصادر المتمكنة ، وغير المتمكنة ، في بابها إن شاء الله تعالى<sup>(٧)</sup> .

وأما<sup>(٨)</sup> قول سيبويه : « كَمَا كَانَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسَاءِ الْحَدَثِ » ، فهو على ما عرَّفْتُكَ من إرادة الأكثر باللفظ العام ، ويجوز أن يكون قوله : «فهو<sup>(٩)</sup> يجوز في كل شيء من أساء

(١) عبارة : « والمفعول على السعة » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٢) عبارة : تجعل بمنزلة ساقطة من ح .

(٣) عبارة : « كما جاز أن تجعل المصادر ... وعمر » ساقطة من ت .

(٤) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س ت .

(٥) س ت : « سبحان الله » .

(٦) عبارة : « تسبيح لله كثير ... في هذه الدار » ساقطة من ت .

(٧) كلمة : « تعالى » ساقطة من ح س .

(٨) س ت : « فأما » .

(٩) ح س ت : « وهو » .

الزّمان». بمعنى تعدّى الفعل إليه على سبيل الظرف، لا على سبيل المفعول<sup>(١١)</sup>، كما كان في كل سىء من أسماء الحدث على طريق المصدر، لا على طريق المفعول.

قال سيبويه<sup>(١٢)</sup>: «ويتعدى إلى ما اشتق<sup>(١٣)</sup> من لفظه اسماً للمكان، وإلى المكان، لأنه، إذا قال: ذَهَبَ، أو قَعَدَ<sup>(١٤)</sup>، فقد عَلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً، وإن لم تذكره<sup>(١٥)</sup>، كما علم أنه قد كان ذهاباً<sup>(١٦)</sup>».

اعلم<sup>(١٧)</sup> أن سيبويه لما رتب المفعولات، قَدَّمَ المفعولَ الذى تدلُّ عليه صيغة اللفظ<sup>(١٨)</sup> وهو الحدث<sup>(١٩)</sup> والزّمان، ثم جعل المفعول الذى يدلُّ عليه المعنى محمولاً على ذلك، وهو المكان، وسائر المفعولات، لأنه قد عَلِمَ هذا فى المعنى، كما علم ذلك فى اللفظ، فاشتراك فى العلم بوقوعه، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ<sup>(٢٠)</sup>، والآخر من غيره.

وقوله: «كما علم أنه قد كان»، يريد: كما عَلِمَ أن الحدثَ والماءَ ضميريه. قد كان: يعنى قد وقع، وكذلك<sup>(٢١)</sup> أيضاً قد علم أنه قد وقع<sup>(٢٢)</sup> فى مكان. وفى بعض النسخ: «قَدْ كَانَ ذَهَابٌ» وهذا غنى على تفسير الضمير فى كان<sup>(٢٣)</sup>.

(١) عبارة: «الظرف لا على سبيل المفعول».

(٢) يولاتى ١/١٥

(٣) يولاتى: «ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق».

(٤) س: «ذهب وقعد».

(٥) س ويولاتى: «يذكر» . ووق ح: «نذكر» . ووق ت: «يذكر» .

(٦) كلمة: «ذهاب» ليست فى ح س ت. وقد نص بعد ذلك عليه!

(٧) قبله فى ت: «قال أبو سعيد» . ووق ح س: «قال المنسر» .

(٨) س ت: «الذى يدل عليه اللفظ» .

(٩) س ت: «وهو المصدر» .

(١٠) ح: «المعنى» .

(١١) ح س ت: «كذلك» .

(١٢) عبارة: «وكذلك أيضاً علم أنه قد وقع» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر.

(١٣) عبارة: «وفى بعض النسخ» . فى كان «ساقطة من ت» .



وقوله : «اسماً للمكان ، وإلى المكان» ، فالذى هو اسم للمكان<sup>(١)</sup> نحو قولك :  
 «الْمَذْهَبُ» «وَالْمَجْلِسُ» و«الْمَقْعَدُ» و«الْمَقَامُ» ، وسائر الأمكنة المشتقة من لفظ الأفعال .  
 وأما قوله : «وإلى المكان»<sup>(٢)</sup> ، يريد : ما لم يكن مشتقاً من لفظ الفعل المذكور ،  
 كقولك : «خَلْفَكَ» و«قُدَامَكَ» «وَالْمَكَانَ» وما أشبه ذلك .

واعلم أن ظروف المكان<sup>(٤)</sup> مَحْتَصَةٌ ببعض ألفاظ الأمكنة دون بعض ، والألفاظ التى  
 تكون لظروف الأمكنة ، هى الألفاظ التى لا يختص بها مكان دون مكان ، ويصلح استعمالها  
 فيها كلها<sup>(٥)</sup> ، فمن ذلك الجهات الست ، وهى : خَلْفٌ ، وَقُدَامٌ ، وَيَمَنَةٌ ، وَبَيْسَرَةٌ ، وَفَوْقٌ ،  
 وَتَحْتٌ ، وما كان فى العموم مثلهن ، وذلك أنه لا شىء من المكان إلا وهو يصلح أن يكون  
 خَلْفًا لشيء ، وَقُدَامًا لشيء ، وَيَمَنَةً لشيء<sup>(٦)</sup> ، وَبَيْسَرَةً لشيء<sup>(٧)</sup> ، وَفَوْقًا لشيء ، وَتَحْتًا لشيء .

(١) ح : «والذى هو اسم المكان» .

(٢) س ت : «فأما» .

(٣) ق ح س : «إلى المكان» .

(٤) ت «الزمان» وهو خطأ .

(٥) كلمة : «كلها» ليست فى س .

(٦) ح : «عن شىء» .

(٧) قى : «عن الشىء» . وفى ح : «عن شىء» . وفى س : «وبيسرة لشيء ويمنة لشيء» .

وما جرى من الأماكن مجراهن فهو بمنزلتهن ، كقولك : الناجية ، ووسط ، وجانب ، وذلك أنه لا شيء من المكان إلا وهو ناحية عن شيء ، وجانب لشيء ، ووسط لما يحيط به ، فما كان سبيله هذا السبيل ، جاز أن يكون طرفاً من المكان ، وما كان مختصاً بضرب من البنية أو بشيء من البقاع على صورة لا يقع على غيرها لم يصلح<sup>(١)</sup> أن يستعمل طرفاً نحو : المسجد ، والبيت ، والدار ، والحمام ، والسوق ، والجبل ، والصحراء ، والوادي<sup>(٢)</sup> ، وما أشبه ذلك ؛ لأن هذه أشياء سُميت بهذه الأسماء ، لاختصاصها بضرب من الصور غير موجود في غيرها<sup>(٣)</sup> ألا ترى أن المسجد اسم لبقعة ما ، على صورة من الصور ، إذا بطلت بطل أن تكون مسجداً ، وكذلك الدار والحمام ، والجبل ؛ فتقول : « قُمْتُ خَلْفَ » و« قُمْتُ نَاجِيَةً » و« كَلَّمْتُ زَيْدًا مَكَانًا طَيِّبًا » ، ولا يجوز أن تقول : « كَلَّمْتُ زَيْدًا الْمَسْجِدَ » ولا البستان ، حتى تأتي بحرف الجر ؛ لأن ما لم يكن طرفاً من المكان ، فهو بمنزلة سائر الأسماء ، يصل الفعل<sup>(٤)</sup> إليه كما يصل إلى غيره<sup>(٥)</sup> ، بحرف جرٍّ أو بغيره ، فتقول : « قُمْتُ فِي الْمَسْجِدِ » ، كما تقول : « تَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ » .

( ١ ) ح : « يصح » .

( ٢ ) كلمة : « والوادي » ساقطة من ح .

( ٣ ) ح س : « في غيره » .

( ٤ ) س : « الفعل يصل » .

( ٥ ) عبارة : « إلى غيره » ليست في ح .

قال سيبويه :<sup>(١)</sup>

«وقد قال بعضهم : ذَهَبْتُ الشَّامُ<sup>(٢)</sup> ، وشبهه<sup>(٣)</sup> بالمبهم ، إذ كان مكاناً ، وكان<sup>(٤)</sup> يقع عليه المكان والمذهب<sup>(٥)</sup> . وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في «ذَهَبْتُ» دليل على «الشَّامُ» وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل «ذَهَبْتُ الشَّامُ» : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» .

قال أبو سعيد : قد قدمنا أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان<sup>(٦)</sup> لا تستعمل ظرفاً<sup>(٧)</sup> ، فكان<sup>(٨)</sup> من<sup>(٩)</sup> حكم الشَّامِ<sup>(١٠)</sup> أن لا يستعمل ظرفاً ؛ لأنه اسم ليقاع<sup>(١١)</sup> بعينها . فلما قالت العربُ : «ذَهَبْتُ الشَّامُ» وحذفوا حرف الجر ، وهو «في» أو «إلى» علمنا أن ذلك شاذٌ خارجٌ عن القياس الذي ذكرناه ، إذ كان حكمه أن يقول<sup>(١٢)</sup> : «ذَهَبْتُ إلى الشَّامِ» أو «ذَهَبْتُ في الشَّامِ» ، وهو الأكثر في كلامهم ، إلا أن الذين تكلموا بالشاذ الذي ذكرناه<sup>(١٣)</sup> ، قد ذهبوا فيه مذهباً ، وإن كان ضعيفاً ، وذلك المذهب هو أنك تعلم أن كلَّ

(١) بولاق ١/١٥ وما بين العرفين زيادة من ح س ت .

(٢) س ت وبولاق هنا وفيها بلى : « الشام » بلا همز .

(٣) ح وبولاق : « يشبه » .

(٤) كلمة : « وكان » ساقطة من بولاق .

(٥) كلمة : « والمذهب » ساقطة من س .

(٦) ق : « على مكان » تعريف .

(٧) س ت : « ظرفاً » .

(٨) ح : « وكان » .

(٩) كلمة : « من » ليست في س ت .

(١٠) س : « حكم اسم الشام » .

(١١) ق : « البقعة » . وقس : « لبقعة » .

(١٢) ح س ت : « يقال » .

(١٣) كلمة : « ذهب » ليست في ح س ت .

(١٤) س : « تكلموا بما ذكرناه » .

بقعة ، وإن اختصت باسم ما <sup>(١)</sup> ، كنحو : «المسجد» و «الدار» فله اسم يشاركه فيه سائر  
 البقاع نحو : «مكأن» و «موضع» ، ألا ترى أن «المسجد» هو مكان ، وإن كان مسجداً ولو  
 قال قائل : «قُعْتُ مكاناً طيباً» ، وهو يعنى <sup>(٢)</sup> المسجد ، جاز <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه أتى باللفظ الذى  
 يشاركه فيه غيره ، فكذلك الشأم هو مكان ، فإذا <sup>(٤)</sup> ذال قائل <sup>(٥)</sup> : «ذَهَبْتُ الشَّامُ» وَجَعَلَهُ  
 ظرفاً من حيث كان مكاناً ، وإن لم يأت بلفظه ، جاز ، وهذا لا يقاس عليه ؛ لأن وضع الشيء  
 فى موضع غيره إنما يُسمع سماعاً فِئْسَلَمْ ، ولا يُقاس عليه <sup>(٦)</sup> ، كما لا يُقاس على وضع  
 الأسماء .

ومما لفظ بلفظ فيه ، وأجرى على معناه ، لا على حقيقة اللفظ قوله :

فَبِإِنْ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ <sup>(٧)</sup>

فقال : عَشْرُ أَبْطُنٍ . وحكاه <sup>(٨)</sup> أن يقول <sup>(٩)</sup> : عَشْرَةُ أَبْطُنٍ ؛ لأن البطن مذكر ، ولكنه  
 ذهب بها <sup>(١٠)</sup> مذهب القبائل ؛ لأنها قبائل .

(١) كلمة : « ما » ليست فى س .

(٢) ت : « بعض » تحريف .

(٣) كلمة : « جاز » ساقطة من ح ي ومكانها فى ق : « الحرام » .

(٤) س ح : « فإن » .

(٥) كلمة : « قائل » ساقطة من س . وفى ت : « القائل »

(٦) كلمة : عليه ساقطة من ت .

(٧) سبق تخريج البيت هنا .

(٨) ت : « وكان حكمه » .

(٩) س : « يقال » .

(١٠) س : « به » .

وقال بعض النحويين : إنما قالت العرب هذا في الشَّام ؛ لأنَّ معناه : «الْيَسَارُ»<sup>(١)</sup> وبه سُمِّيَ<sup>(٢)</sup> لأنه شَامَةٌ كقولك : «يَسْرَةٌ» ولو قلت «ذَهَبْتُ شَامَةً» و«ذَهَبْتُ الشَّامَةَ» و«الْيَسَارَ» جاز . قال : ومثل هذا : «الْيَمَنُ» : لأنهم يريدون به اليمن<sup>(٣)</sup> واليمنة فأجاز أن تقول : ذَهَبْتُ الْيَمَنَ . ولم يجز ذلك في «عَمَّانَ» و«مَكَّةَ» ؛ لأنه ليس فيها ذلك المعنى . ولا أشباهها<sup>(٤)</sup>

ويُلزِمُه عندي أن يجيز في «العَالِيَةِ» و«نَجْدٍ» ؛ لأنها مأخوذة ، من الارتفاع وأنت لو قلت : «ذَهَبْتُ فُلَانٌ فَوْقَ» لجاز ؛ لأنه ظرفٌ .

وقد حذف العرب حرف الجرِّ من الأماكن مع الدخول ، فقالوا : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» و«دَخَلْتُ الدَّارَ»<sup>(٥)</sup> . وكان القياس أن تقول : «دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ» و«دَخَلْتُ فِي الدَّارِ»<sup>(٦)</sup> إلا أنهم<sup>(٧)</sup> حذفوا حرف الجرِّ وجعلوه كالظروف ، لأنها أماكن .

وجعل سيبويه حذف حرف الجرِّ من «الشَّامِ» بتأويل أنه مكان كحذف حرف الجرِّ من : «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» بتأويل أنه مكان .

(١) ت : « الشَّامُ » ا

(٢) ح : « يَمَسِي » .

(٣) ح س ت : « وَأَنْتِ لَوْ قُلْتِ » .

(٤) ح س ت : « يَرِيدُونَ الْيَمِينَ » .

(٥) ي س ت : « وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا » .

(٦) س : « وَدَخَلْتُ فِي الدَّارِ » تحريف .

(٧) عبارة : « الْبَيْتِ وَدَخَلْتُ فِي » ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٨) س : « لَأَنَّهُمْ » تحريف .

وقدر ذلك عليه<sup>(١)</sup> من وجهين أحدهما : أنه قيل للمجتمع عنه : ليس «ذَهَبْتُ الشَّامَ»  
مثل «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» ، من قِيلَ أَنْ «الشَّامَ» اسم لموضع بعينه ، لا يقع على كل ما كان  
مثله من البلدان والمدن ، و«البيت» اسم لكل ما كان مبنياً<sup>(٢)</sup> ، فكان البيت أعم .

وهذا الذي قاله هذا القائل ، وإن كان مصيباً فيه ، فلم يذهب سيبويه  
حيث ذهب<sup>(٣)</sup> ؛ لأن سيبويه إنما أراد أن يرىنا أن «ذَهَبْتُ الشَّامَ» شاذ ، والأصل فيه استعمال  
حرف الجر ، كما أن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ» الأصل فيه استعمال حرف الجر<sup>(٤)</sup> ، وإن كان البيت  
أعم من «الشَّامَ» .

والوجه الآخر من وَجْهَيْ الرَّدِّ عليه : ما قاله أبو عمر الجرمي<sup>(٥)</sup> ، وهو أن «دَخَلْتُ»  
فعل يتعدى بحرف وغير حرف تقول : «دَخَلْتُهُ» و «دَخَلْتُ فِيهِ» ، كما تقول : «جِئْتُكَ»  
و«جِئْتُ إِلَيْكَ» و«تَعَلَّقْتُ بِكَ» و«تَعَلَّقْتُكَ» على أنه مفعول به كزيد وعمرو ، وتارة يتعدى  
حرف ، وتارة بغيره . ومن الأفعال ما يكون هكذا .

(١) س ت : «وقدر ذلك عليه ذلك» .

(٢) عبارة : «كل ما كان مثله من البلدان ... مبنياً» بدلها في ح س ت : «غيره وكل مكان كان مبنياً مثل البيوت فهو بيت» .

(٣) ت : «سبويه به حيث» .

(٤) عبارة : «كما أن دخلت البيت .. الجر» ساقطة من ت بسبب انتقال النظر .

(٥) س : «ما قال» .

(٦) ح س ت : «الجرمي وهو أنك تقول البيت»

وليس الأمر على ما قاله أبو عمر . والدليل على أن «دَخَلْتُ» لا يتعدى ، وأن «دَخَلْتُ الْبَيْتَ»<sup>(١)</sup> قد حذف منه حرف الجرّ وهو يُرَاد ، قولك : «دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ» ، و«دَخَلْتُ فِي كَلَامِ زَيْدٍ» ، ولا يجوز : «دَخَلْتُ الْأَمْرَ» ولا «دَخَلْتُ كَلَامَ زَيْدٍ» ، فعلت بهذا أنهم توسّعوا في حذف حرف الجرّ من الأماكن فقط ، وتركوا غيرها على القياس<sup>(٢)</sup> .

ومما يدل على ذلك<sup>(٣)</sup> أن الدخول هو نقيض الخروج ، والخروج لا يكون إلا بحرف جرّ ، كقولك : «خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ» .

ومما يدل على ذلك<sup>(٤)</sup> أيضاً أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه . وهذا الانتقال إنما هو شيء فعله في نفسك وتصيرُ به إلى المكان الثاني ، والانتقال لا يتعدى إلا بحرف .

وهاتان العلتان الأخريان قد كان أبو بكر السراج يحتج بهما .

قال سيبويه<sup>(٥)</sup> : «ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَسَدُنْ بِهَرِّ الكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التُّعْلُبُ»<sup>(٦)</sup>

(١) عبارة ح س : « والدليل على أن دخلت البيت لا يتعدى وأنه » .

(٢) عبارة : « على القياس » ساقطة من س .

(٣) ح س ت : « على ذلك أيضا » .

(٤) عبارة : « على ذلك » ساقطة من ح س ت .

(٥) بولاني ١٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ت .

(٦) البيت في ديوان المهذلين ص ١١٢٠ وسيبويه ١٦/١ : ١٠٩/١ والسننرى ١٦/١ وخزانة الأدب ٤٧٤/١

والعيني على الخزانة ٥٤٤/٢ واللسان ( عسل ) ٧٤٣/١٣ والمصانص ٣١٩/٣

[قال المفسر]: <sup>(١)</sup> وكان ينبغي أن يقول: «عَسَل في الطَّرِيقِ التَّلْعَبُ» وَعَسَلٌ: عَدَاً . وهو يصف رُحماً يهتَزُّ مَتْنُهُ ، فجعل سرعة اهتزازِه بمنزلة عَسَلانِ التَّلْعَبِ .

ولم يجعل سببويه الطريق ظرفاً ؛ لأن الطريق اسم خاص للموضع المستطرق ، ألا ترى أنه لا يقال للمسجد طريق <sup>(٢)</sup> ، ولا للبيوت طرقٌ على الإطلاق ، وإنما يقال : «جَعَلْتُ الْمَسْجِدَ طَرِيقاً» أي استطرقته ، وليس الطريق المعروف على هذا المنهاج .

وقد قال بعض النحويين إن الطريق ظرفٌ <sup>(٣)</sup> ؛ لأن كل موضع استطرقته <sup>(٤)</sup> فهو طريق .

قال سببويه : <sup>(٥)</sup> «ويتعدى إلى ما كان وقتاً للأماكن <sup>(٦)</sup> ، كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة ، لأنه وقت يقع في المكان <sup>(٧)</sup> ولا يختص به مكان واحد ، كما أن ذلك <sup>(٨)</sup> وقت في الأزمان <sup>(٩)</sup> ، ولا يختص به زمن بعينه» .

(١) ما بين المعنويين زيادة من ح س .

(٢) بعده في ت : « ولا للبيت طريق » .

(٣) ي ت : « طرق » تحريف .

(٤) ح س ت : « يستطرق فيه » .

(٥) بولاق ١٦/١

(٦) بولاق : « في الأماكن » وفي هارون : ٣٦/١ « في الأمكنة » .

(٧) بولاق : « في الأماكن » .

(٨) ح س وبولاق : « ذلك » .

(٩) ت : « فلا » . وفي بولاق : « لا » .



إقال أبو سعيد<sup>(١١)</sup> : | يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدار مسافته<sup>(١٢)</sup> من  
 الأمكنة . نحو الفرسخ والميل ، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه<sup>(١٣)</sup> يصلح وقوعه على كل  
 مكان بتلك<sup>(١٤)</sup> المسافة<sup>(١٥)</sup> المعلومه المقدرة . وسماه وقتاً ؛ لأن العرب قد تستعمل<sup>(١٦)</sup> التوقيت  
 في معنى التقدير . وإن لم يكن زمناً ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت مواقيت  
 الحج لكل بلد ، فجعلها أماكن . فميقات أهل العراق «ذات عرق» وميقات أهل الشام<sup>(١٧)</sup>  
 «الجحفة» ، وميقات أهل المدينة<sup>(١٨)</sup> «ذو الحليفة»<sup>(١٩)</sup> . وسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل  
 اليوم والشهر في الزمان .

قال سيبويه<sup>(٢٠)</sup> : «قلما صار بمنزلة الوقت<sup>(٢١)</sup> في الزمن<sup>(٢٢)</sup> كان مثله» ، يعني لما صار  
 الفرسخ في المكان بمنزلة الشهر في الزمن<sup>(٢٣)</sup> كان مثله في الظرف .

( ١ ) ما بين المعرفين زيادة من ت .

( ٢ ) ت : « مقدرة تناخسته » تحريف .

( ٣ ) ح س ت : « وما أشبهها » .

( ٤ ) ت : « تلك » .

( ٥ ) س : « الساية » تحريف . وعبارة : « بتلك المسافة » ساقطة من ي .

( ٦ ) ق : « لأنه قد يستعمل » .

( ٧ ) في ب ق ي ت : « أهل المدينة » وما أبتناه من س ح وهو الصواب ، نقل البخاري ١٨٢/١ ( باب الحج ) عن  
 عبد الله بن عمر قال « فرضها رسول الله ﷺ لأهل نجد قرنا ولأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة » .

( ٨ ) ب ق ي ت : « أهل الشام » وما أبتناه من س ح . وهو الصواب كما في الحديث السابق .

( ٩ ) بعده في س ح : وغير ذلك .

( ١٠ ) بولاني ١٦/١

( ١١ ) ت : « من » .

( ١٢ ) س ح : « الزمان » .

( ١٣ ) س ح : « الزمان » .

قال سيبويه: <sup>(١)</sup> «وكذلك كان ينبغي أن يكون إذ صار فيسا هو أبعدُ نحو ذهبُ <sup>(٢)</sup> الشأم» .

يعني أن العرب لما جعلوا الشأم ظرفاً بالتأويل الذي ذكرناه ، كان الفرسخ والميل ، وما أشبه ذلك أولى بالظرف : لأنه لكل مكان ، والشأم أبعدُ من ذلك : لأنه اسمُ مكان بعينه .

قال سيبويه <sup>(٣)</sup> : «وإنما جعل في الزمان أقوى ؛ لأنَّ الفعلُ بُني لما مضى منه وما لم يَمْضِ ، ففيه بيان متى <sup>(٤)</sup> وقع كما أنَّ فيه بياناً أنه وقع <sup>(٥)</sup> المصدر <sup>(٦)</sup>» .

وقد ذكرنا قوة الزمان في باب الظروف <sup>(٧)</sup> على المكان ، وأن في الفعل بياناً لزمان محصلٍ من ماضٍ أو غيره ، كما أن فيه دليلاً على مصدر بعينه من بين المصادر .

قال سيبويه <sup>(٨)</sup> : «والأماكن لم يبين <sup>(٩)</sup> لها فِعْلٌ ، وليست بمصادر <sup>(١٠)</sup> أخذ منها <sup>(١١)</sup> الأمثلة » . يريد أن الأماكن ليست بمنزلة الظروف من الزمان <sup>(١٢)</sup> ، ولا بمنزلة المصادر .

(١) بولاق ١٦٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ت .

(٢) ح ت س وبولاق : « ذهب » .

(٣) بولاق ١٦٦/١

(٤) بولاق : « بيان الفعل متى »

(٥) بولاق : « بيان أنه قد وقع » .

(٦) بعده في بولاق : « وهو الحدث » .

(٧) ح س ت : « الظروف » .

(٨) بولاق ١٦٦/١

(٩) ق ح : « يكن » .

(١٠) بولاق : « وليست الأماكن بمصادر » .

(١١) ت : « مصادرأ أخذتها » تحريف .

(١٢) ح س ت : « ظروف الزمان » .

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « والأماكن<sup>(٢)</sup> إلى الأناسي ونحوهم أقرب : ألا ترى أنهم يختصونها<sup>(٣)</sup> بأسماء كزيد وعمرو ، في قولهم<sup>(٤)</sup> : « مَكَّة » و « عُمان » ونحوها .  
 يعني أنهم يلقبون الأماكن ولا يلقبون الأيام لقباً ينفرد به يوم<sup>(٥)</sup> بعينه من بين سائر الأيام ،  
 كما انفردت مَكَّة عن سائر المدن بهذا الاسم ، ويوم السبت ، والجمعة<sup>(٦)</sup> . ونحوه لكل يوم  
 وقع في الأسبوع ذلك الموقع وإنما أراد سيبويه قوة ظروف الزمان وشدة إيهامها .

ثم قال<sup>(٧)</sup> : « ويكون فيها<sup>(٨)</sup> جَلَقٌ لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل  
 والوادي والبحر . والدهر ليس كذلك ، والأماكن لها جُتة ، وإنما الدهر<sup>(٩)</sup> مُضِي الليل  
 والنهار ، فهو<sup>(١٠)</sup> إلى الفعل أقرب » .

(١) بولاق ١/١٦٦

(٢) بولاق : « للأماكن »

(٣) ح هارون ١/٣٦ : « يختصونها » .

(٤) هارون ١/٣٦ : « وفي قولهم » .

(٥) كلمة : « يوم » ساقطة من ح س ت .

(٦) ح س ت : « ويوم الجمعة والسبت » .

(٧) بولاق ١/١٦٦

(٨) هارون ١/٢٧ : « منها » .

(٩) عبارة : « ليس كذلك ... الدهر » ساقطة من ح س ت بسبب انتقال النظر .

(١٠) ح س ت : « وهو » .

يريد : أن الأماكن فيها جَلَقُ ثابتة مختلفة كاختلاف الناس ونباتهم ، وهي جثت كما أن الناس جثت . والدَّهر جزء منه يبقى ولا يثبت ، وليس فيه جَلَقٌ مختلفة ، وإنما هو الليل والنهار يتكرران<sup>(١)</sup> ويعودان بساعاتها ، ويقرب<sup>(٢)</sup> من الفعل بأشد<sup>(٣)</sup> من قرب المكان لأن الفعل أيضا إنما هو<sup>(٤)</sup> حركات تَنْقُضِي كتنقضي الزَّمان . وإنما أعني بالفعل ها هنا ما عناه النحويون ، دون الفعل الحقيقي ؛ لأن العالم إنما<sup>(٥)</sup> هو فعل الله تعالى<sup>(٦)</sup> أحدثه وخالقه ، وإنما أعني اللفظ بفَعْلُ يُفَعْلُ<sup>(٧)</sup> ، وذلك أَنَّ الإنسان إذا كان في حال فعل ، فقلنا إنه يفعل الآن<sup>(٨)</sup> ، لم يثبت على هذا أكثر من وقت واحد حتى يصير إلى أن تقول : فَعَلَ ففعال الفعل متقطعة غير ثابتة كالزَّمان ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٩)</sup> .

(١) س ت : « يبطلان » .

(٢) ت : « يقرب يقرب » .

(٣) س : « مالكك » تحريف .

(٤) س ت : « إنما هو أيضا » .

(٥) ي س ت : « كما هو » تحريف .

(٦) س ت : « لله جل وعز » .

(٧) س ت : « ويفعل » .

(٨) كلمة : « الآن » ساقطة من س ت .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ت . وإلى هنا تنتهي نسخة ت . وفي خاتمتها ما يمل : « ثم الجزء الأول من كتاب شرح

سبويه بحمد الله وحسن توفيقه وتخلوه في الجزء الثاني بمشينة الله وعونه ؟ هذا باب : إفعال الذي يتعداه فعله إلى

مفعولين . والحمد لله رب العالمين وفرغ من نقله مجتهدا في الفصحى حسب المطابقة القدير إلى رحمة ربه ورضوانه » .

﴿ هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ﴾

فإن شئت اقتصرنا على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول «وذلك<sup>(١)</sup> قولك : «أَعْطَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا دِرْهَمًا» ، و«كَسَبْتُ بِشْرًا الثَّيَابَ الْجَيَّادَ» ومن ذلك : «اخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا»<sup>(٢)</sup> ، ومثل ذلك فى قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾<sup>(٤)</sup> و«سَمَيْتُهُ زَيْدًا» و«كُنَيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ» و«دَعَوْتُهُ زَيْدًا» ، إذا أردت «دَعَوْتُهُ» التى تجرى تجرى «سَمَيْتُهُ» ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر<sup>(٥)</sup> لم يجاوز مفعولاً واحداً .

(١) بولاق ١/١٦٦

(٢) س وبولاق : «اخترت الرجال عبد الله» .

(٣) عبارة : «قوله تعالى» ساقطة من س . وفى بولاق : «عز وجل» .

(٤) سورة الأعراف ١٥٥/٧ وفى بولاق : «رجلا ليقاننا» .

(٥) س : «إلى أمر من الأمور» .

قال أبو سعيد : أعلم أن هذا الباب<sup>(١)</sup> يشتمل<sup>(٢)</sup> على وجهين من التعدى : أحدهما : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين<sup>(٣)</sup> ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر<sup>(٤)</sup> فعلاً يصل إليه من غير توصل<sup>(٥)</sup> حرف جر ، وذلك قولك : « أعطى عبداً الله زيداً درهماً » ، وذلك أن زيداً قد أخذ الدرهم وهو فاعل به الأخذ ، وقد وصل الأخذ منه إلى الدرهم من غير توسط<sup>(٦)</sup> حرف جر ، وكذلك « كسوتُ بشرأ الثياب الجياد » . وكان الأصل<sup>(٧)</sup> « أخذ زيد درهماً » و« لبس بشرأ الثياب الجياد<sup>(٨)</sup> » . وقد علم أن الأخذ لا بد له من مأخوذ منه ، واللبس لا بد له من كاس ، فأردت أن تبين من الذى أوصل إليه الأخذ ، والذى كساه ، فلما ذكرتهما<sup>(٩)</sup> لم يكن بد من رفعهما ؛ لأنها أدخلتا الفاعل في فعليه ، وهو زيد وبشر ، فرفعتهما بفعلها الذى فعلاه بالفاعل<sup>(١٠)</sup> من إيصاله إلى فعله بالمفعول ، وهو الدرهم والثياب ، فاكتفى الفعل بالفاعل وأرتفع به ، وانصب ما سواه ؛ لأن الفعل لا يرفع أكثر من واحد .

(١) ق ح : « التأويل » تحريف .

(٢) س : « مشتمل » .

(٣) ق : « مفعوله » تحريف .

(٤) ب ق ح : « والآخر » تحريف .

(٥) س : « بغير توسط » .

(٦) ح : « متوسط » تحريف .

(٧) س : « وكان الأصل في ذلك » .

(٨) كلمة : « الجياد » ساقطة من ح .

(٩) ق : « دخلتهما » تحريف .

(١٠) عبارة : « في فعله وهو زيد وبشر ... بالفاعل » ساقطة من ق .

والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب : أن يتعدى الفعل إلى مفعولٍ بغير حرف جر . ويتصل بآخر « مِنْ<sup>(١)</sup> » ، ولم يكن<sup>(٢)</sup> المفعول في الأصل فاعلاً بالذی<sup>(٣)</sup> فيه حرف الجر ، فنَزَعَ حرفُ الجرِّ من الثاني ، فيصل الفعل إليه . وذلك قولك : « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ عَيْدَ اللَّهِ » . والأصل : « اخْتَرْتُ عَيْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّجَالِ » . وحذفت « مِنْ » ، فوصل الفعل إلى الرجال ، ولم يكن « عَيْدُ اللَّهِ » فاعلاً بالرجال شيئاً ، كما فعل زَيْدٌ بالدرهم الأخذ . ومثل ذلك : « سَمِعْتُهُ زَيْدًا » و « كَتَبْتُ زَيْدًا أَبَا عَيْدِ اللَّهِ » والأصل : « سَمِعْتُهُ بِزَيْدٍ » و « كَتَبْتُ زَيْدًا أَبِي عَيْدِ اللَّهِ » ، ولم يكن زَيْدٌ فاعلاً بأبي عَيْدِ اللَّهِ شيئاً .

فإن قال قائل : أنت تقول : « تَكُنَّى زَيْدٌ أَبَا عَيْدِ اللَّهِ » . تجعله فاعلاً ، وتتصب « أَبَا عَيْدِ اللَّهِ » فتجعل مفعولاً له ، فهلاً جعلته من القسم الأول .

قبل له : ليس في<sup>(٤)</sup> قولنا : « تَكُنَّى زَيْدٌ أَبَا عَيْدِ اللَّهِ » و « تَسْمَى أَخُوكَ زَيْدًا » دلالة على أن أحدهما فاعل<sup>(٥)</sup> بالآخر<sup>(٦)</sup> ، إنما هو من باب قبول الفعل الذي أوقع به ، وهو قولك : « حَرَكْتُهُ فَتَحَرَّكَ » ، و « كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ » ، والنية فيه حرف الجرِّ ، كأنك قلت : « تَسْمَى زَيْدٌ بِعَمْرٍو » ولم يكن من باب الفاعل الذي يثبت به من أدخله في فعله ، كقولك : « أَخَذَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » . ثم يثبت من أدخله<sup>(٧)</sup> في الأخذ وسهله له فقلت : « أعطى عَيْدُ اللَّهِ زَيْدًا درهماً » .

(١) عبارة : « بآخر من » ساقطة من ق س .

(٢) ح : « حتى لم يكن » .

(٣) ح : « فاعلاً للذی » .

(٤) كلمة : « في » ساقطة من س .

(٥) ق ي : « فاعلاً » تحريف .

(٦) ح : « في الآخر » .

(٧) عبارة : « في فعله كقولك .. أدخله في » ساقطة من ح س بسبب انتقال النظر .

وأما قول<sup>(١)</sup> سيبويه : « دَعَوْتُهُ زَيْدًا ، إذا أَرَدْتَ دَعَوْتَهُ التي تجرى مجرى سَمَيْتُهُ » ، فإن الدعاء في الكلام على ثلاثة<sup>(٢)</sup> معانٍ ، أحدهما : التسمية . والآخر : أن تستدعيه إلى أمر يحضُّره . والثالث : في معنى المسألة لله تعالى<sup>(٣)</sup> .

فإذا كان الدعاء بمعنى التسمية جري مجرى التسمية ، فقلت : « دَعَوْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » و « دَعَوْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « سَمَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا » و « سَمَيْتُ أَخَاكَ بِزَيْدٍ » ، وهو الذي يدخل في هذا الباب . دون معنى الاستدعاء ، وهو الذي قاله<sup>(٤)</sup> سيبويه : « وإن عَنَيْتُ الدعاء إلى أمر لم تجاوز<sup>(٥)</sup> مفعولاً واحداً » ، يعني الاستدعاء إلى أمر ، ألا ترى أنك تقول : « استدعيت أخاك » ، ولا تقول<sup>(٦)</sup> : « استدعيت أخاك بزيد<sup>(٧)</sup> » . وقول<sup>(٨)</sup> الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ<sup>(٩)</sup>

(١) س : « وقول » .

(٢) ي : « ثلاث » تحريف .

(٣) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٤) س ح : « قال » .

(٥) ي : « تجاوزه » .

(٦) س : « ألا ترى أنك لا تقول » .

(٧) عبارة : « استدعيت أخاك بزيد » ساقطة من ح .

(٨) س : « وأما قول » .

(٩) البيت بلانسية في سيبويه ١٧/١ والشننمى ١٧/١ والمنتخب ٣٢١/١ : ٣٣١/١ واللسان ( غفر ) ٣٣٠/٦ ومقاييس اللغة ٨٩/٦ والمصانص ٢٤٧/٣ وشرح ابن يعين ٥١/٨ وخزانة الأدب ٤٨٦/١ والعيون على المخران ٢٢٦/٣



فإنه أراد : أستغفر لله من ذنب . وهذا هو من القسم<sup>(١)</sup> الثاني .

وقال عمرو بن معد يكرب :

أَمْرُكَ الْخَيْرُ فَأَقْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ      فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٢)</sup>

والمعنى<sup>(٣)</sup> : أمرتك بالخير<sup>(٤)</sup> . وهو أيضا من القسم الثاني .

وقال سيبويه<sup>(٥)</sup> : وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحرف الإضافة<sup>(٦)</sup> ، فتقول : اخترت<sup>(٧)</sup> من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفت<sup>(٨)</sup> بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، واستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عميل الفعل «

(١) ح س : « وهذا هو القسم » .

(٢) نسبة لعمرو بن معد يكرب كذلك كل من سيبويه ١٧/١ والسننرى ١٧/١ وشرح شواهد الغنى ٢٤٨ وقال عنه في الحزانية ١٦٤/١ والدرر اللوامع ١٠٦/٢ إنه لعمرو بن معد يكرب الزبيدي أو أعشى طرود أو العباس بن مرداس أو زرعة بن السائب أو خفاف بن ندة وهو في قطعة من تسعة أبيات في المزيل والخلف للأمدى ١٧ كما نقله جامع ديوان خفاف بن ندة عن بعض المصادر . وهو بلا نسبة في المنقضب ٣٦/٢ : ٨٦/٢ : ٣٢١/٢ وأمال ابن السجري ٣١٥/١ والجمل للزجاجي ٤٠

(٣) س : « فالمعنى » .

(٤) س : « الخير » تحريف .

(٥) يولاق ١٧/١

(٦) ح ويولاق : « بحروف الإضافة » .

(٧) يولاق : « اخترت فلانا » .

يعنى أن هذه الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين مما كان فى الأصل متعدياً إلى واحد بغير حرف جرّ ، وإلى الثانى بحرف جرّ ، مما جعلناه القسم الثانى ، وجعلنا أحد المفعولين غير فاعل بالآخر فى الأصل ، إنما فصله من القسم الأول : لاختلاف معناها فى الأصل . وقد ذكرنا ذلك .

وأما قوله (١) : « سَمِيَتْهُ بِفُلان ، كما تقول : عَرَفْتُهُ بِهذه العلامة » ، فإن « عَرَفْتُهُ » على ضربين : فإن أردت شهرته حتى عُرِفَ به (٢) ، فإنه يجرى مجرى التسمية : لأنك إذا شهرته بشيء فعرف (٣) به فهو بمنزلة تسميتك له بالاسم الذى يعرف به .

والوجه الآخر (٤) : أن يكون « عَرَفْتُهُ » بمعنى أعلمته أمراً كان مجهله ، وتقول فى الوجه الأول : « عَرَفْتُ أَخاك بِزَيْدٍ » ، كما تقول : « عَرَفْتُ أَخاك بِالعمامة السوداء » (٥) ، إذا جعلتها علامة له يعرفه (٦) غيره بها . وتقول على (٧) الوجه الثانى : « عَرَفْتُ أَخاك زَيْداً » ، إذا أعلمته إياه ، ولم يكن عارفاً به من قبل ، وهذا (٨) من القسم الأول : لأن الأصل : « عَرَفْتُ أَخوك زَيْداً » ، كما تقول : « أَخَذَ زَيْدٌ دَرهماً » ، وقولك (٩) : « عَرَفْتُ أَخاك بِزَيْدٍ »

(١) س ح : « وأما قول سيبويه » .

(٢) كلمة : « به » سابقة من ح س .

(٣) ق : « وعرف » .

(٤) س : « الأول » تحريف .

(٥) ح : « عرفت أخاك زيدا » تحريف .

(٦) ق : « فعرفه » .

(٧) س ح : « قى » .

(٨) س ح : « وهو » .

(٩) س ح : « وقولنا » .

وإن جرى مجرى : « سَمِيَتْ أَخَاكَ بِرَيْدٍ »<sup>(١)</sup> فلا يجوز حذف حرف الجر منه ، كما جاز في « سَمِيَتْ » ؛ لثلاثين بالوجه الآخر من وجهي « عَرَفْتُ » وليس « لِسَمِيَتْ » إلا طريقة واحدة .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « ومثل ذلك<sup>(٣)</sup> قول المتلمس :  
آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرِيصَةِ السُّومِ »<sup>(٤)</sup>  
يريد : على حب العراق<sup>(٥)</sup> . وإنما هذا شاهد لجواز حذف حرف الجر ، لا للذي يتضمنه الباب من تعدى الفعل إلى مفعولين ، وهو متصل بقوله : « فلما حذفوا حرف الجر عمل للفعل » ، كما عمل « آليت » في « حَبِّ » لما حذف « عَلى » . وقال بعض النحويين : « الحَبُّ منصوب بإضمار فعل كأنه قال : آليتُ أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ ، ومعناه :

(١) عبارة : وإن جرى ... ريد « ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٧/١

(٣) بولاق : « ومن ذلك » .

(٤) ألبيت للمتلمس جرير بن عبد المسبح الضمى في ديوانه ق ١٦/٤ ص ١٨٠ وسيبويه ١٧/١ والسننرى ١٧/١ وخزانة الأدب ٧٥/٣ وانظر مصادر أخرى في هامش الديوان . وعلى هلمس ( ب ) بجوار البيت : « آليت يفتح التاء يخاطب عمرو بن هند . وفي الكتاب يفتح بضم التاء . وإنما عمرو هو الخائف » .

(٥) عبارة : « يريد على حب العراق » ساقطة من ح س .

لا أطلع حبَّ العراق لا أطمعه : لأن « آليت » بمعنى حَلَفْتُ ، وجواب اليمين إذا كان فعلاً منفيّاً ، جاز حذفُ النفي ، كما قال تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تُذَكِّرُ يُوسُفَ ﴾<sup>(٢)</sup> يريد<sup>(٣)</sup> : والله لا تفتأ تذكر يوسف .

وقال سيبويه<sup>(٤)</sup> مستشهداً لجواز حذف حرف الجر : « كما<sup>(٥)</sup> قال<sup>(٦)</sup> نُبِئتُ زَيْدًا يريد : عن زيد » ثم قال : « وليست (عَنْ) هاهنا بمنزلة الباء في قولك : (٩) كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ، وليس بزيد ؛ لأن على وعن<sup>(١٠)</sup> لا يفعل بهما<sup>(١١)</sup> ذلك<sup>(١٢)</sup> ولا بمن<sup>(١٣)</sup> في الواجب » .

(١) ح س : « كما قال الله تبارك وتعالى » .

(٢) سورة يوسف ١٢/٨٥

(٣) ح س : « ومعناه » .

(٤) بولاق ١/١٧

(٥) ح س : « وكما »

(٦) بولاق : « وكما تقول » .

(٧) بولاق : « نبئت زيدا بقول ذلك أي عم زيد » .

(٨) بولاق : « وليست عن وعلى » .

(٩) بولاق : « في قوله » .

(١٠) بولاق : « لأن عن وعلى » .

(١١) هارون ١/٣٨ : « بها » .

(١٢) بولاق : « ذلك » .

(١٣) كلمة : « ولا » ساقطة من س .

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: «واعلم<sup>(٢)</sup> أن الحروف التي يجوز حذفها على ضربين: منها ما يحذف وهو مقدر منسوي<sup>(٣)</sup> لصحة معنى الكلام، ومنها ما يكون زائداً لضرب من التأكيد<sup>(٤)</sup>، والكلام لا يجوز إليه، فإذا حذف لم يقدر. وأما<sup>(٥)</sup> الذي يكون زائداً قولك: «كفى بالله ولياً<sup>(٦)</sup>»، والمعنى: كفى الله وليس أخوك يزيد؛ لأن<sup>(٧)</sup> معناه: ليس أخوك زيداً. وما قام من أحد، لأن معناه: ما قام أحد، فإذا حذفنا هذه الحروف، لم يحتل الكلام، ولا<sup>(٨)</sup> يجوز المعنى إلى تقديرها. وأما الذي يقتضيه معنى الكلام فنحو قولك: «نُبئتُ زَيْدًا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا» تقديره: نُبئتُ عن زيد؛ لأن «نُبئتُ» في معنى «أخبرت» والخبر يقتضيه «عَنْ» في المعنى، وكذلك: «أمرتكُ الخَيْرُ» النباء مقدر؛ لأن الأمر لا يصل إلى المأمور به إلا بحرف، فأراد سيبويه<sup>(٩)</sup> أن «عَنْ» المحذوفة في قولك: نُبئتُ زَيْدًا، و«عَلَى»<sup>(١٠)</sup> المحذوفة في قوله<sup>(١١)</sup>: آليتُ حَبَّ العِرَاقِ، ليستا زائدتين، وأن المعنى يجوز إليهما بأن قال<sup>(١٢)</sup>: «عَلَى» و«عَنْ» لم يزدَا قطُّ ولا واحدةً منها، ولم يدخلَا إلا لمعنى يُجوزُ إليه

(١) عبارة: «قال أبو سعيد» ساقطة من ق.

(٢) ح س: «اعلم».

(٣) كلمة: «منسوي» ساقطة من س.

(٤) ح س: «التوكيد».

(٥) س: «أما».

(٦) س ح: «نحو قولك». وفي ي: «قولك».

(٧) كلمة: «ولياً» ليست في س.

(٨) كلمة: «لأن» ساقطة من س.

(٩) س: «ولم».

(١٠) س ح: «قال سيبويه».

(١١) س: «عن» تحريف.

(١٢) ي س ح: «قولك» تحريف.

(١٣) س ح: «قال إن».

الكلام ، فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها<sup>(١)</sup> ، علمنا أنها مقدره ، كأنهم لما قالوا : نُبِتَتْ عن زَيْدٍ ، ثم قالوا : نُبِتَتْ زيداً ، علمنا أن « عَن » مقدره<sup>(٢)</sup> ، ولو لم تكن مقدره عند حذفها كانت زائدة عند ذكرها ، وهي لم تكن قطّ زائدة كزيادة الباء في كَفَى بالله وليس أخوك بزَيْدٍ .

ومعنى قوله : « ولا يَمُنُّ في الواجِبِ » يريد : أن « مِنْ » سبيلها في الواجب أنها تدخل المعنى ، فإذا حذفَتْ فهي تُرَاد كتحو قولك : « اخْتَصَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ، يريد : من الرجال<sup>(٣)</sup> ، وقد تَرَاد في النَّفْيِ ، كقولك : « مَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ » ، فَعَنْ وَعَلَى في كل حال ، وَمِنْ في الواجب دون النَّفْيِ تدخلن لمعاني ، فإذا حُدِفْنَ قُدِّرْنَ .

قال سيويوه<sup>(٤)</sup> : وليست : أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذُنْبًا ، وأمرتُك الخَيْرَ أَكْثَرَ في كلامهم جميعاً ، وإنما يتكلم بها بعضهم .

يعنى أن حذف حرف الجرّ من هذين الفعلين ليس كثيرا في كلامهم العرب ، وإنما يتكلم<sup>(٥)</sup> به بعض العرب . وليس كل ما كان متمعدياً<sup>(٦)</sup> بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان

(١) ح س : « فقدناها فيه » .

(٢) عبارة : « كأنهم قالوا : نبتت ... مقدره » ساقطة من س .

(٣) عبارة : « يريد من الرجال » ساقطة من ق .

(٤) بولاق ١٧/١

(٥) عبارة : « بها بعضهم يعنى أن حذف ... وإنما يتكلم » ساقطة من ح ي بسبب انتقال النظر .

(٦) ح س : « متمعدياً من الفعل » .

مَسْمُوعاً مِنَ الْعَرَبِ سَمَاعاً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَتَكَلَّمْتُ فِي زَيْدٍ ،  
وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ زَيْدًا ، كَمَا تَقُولُ <sup>(١)</sup> : أَمَرْتُكَ الْحَفِيرَ ، وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ <sup>(٢)</sup> ،  
فِي مَعْنَى : أَمَرْتُكَ بِالْحَفِيرِ ، وَدَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ .

وَقَالَ سَبْيُوهِ <sup>(٣)</sup> : « وَأَمَّا <sup>(٤)</sup> سَمَّيْتُ وَكَنَيْتُ ، فَبِإِنَّمَا أُدْخِلْتُ <sup>(٥)</sup> الْبَاءَ عَلَى حَدِّ  
مَا دَخَلْتُ فِي عَرَفْتُ » .

يَعْنِي أَنَّ الْبَاءَ فِي « سَمَّيْتُ بِزَيْدٍ » وَ« كَنَيْتُهُ بِأَبِي عَمْرٍو » يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَإِنْ  
حُذِفَتْ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِكَ : عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ ، إِذَا أُرِدَتْ : شَهْرَتُهُ بِهَذَا الْاسْمِ ، تَمَّ بَيْنَ  
سَبْيُوهِ احْتِجَاجُ « عَرَفْتُ » إِلَى الْبَاءِ فَقَالَ <sup>(٦)</sup> : « تَقُولُ : عَرَفْتُهُ زَيْدًا ، ثُمَّ تَقُولُ : عَرَفْتُهُ  
بِزَيْدٍ ، فَهُوَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى » .

يَعْنِي أَنَّكَ تَقُولُ <sup>(٧)</sup> : « عَرَفْتُهُ زَيْدًا <sup>(٨)</sup> ، وَالْمَعْنَى <sup>(٩)</sup> : أَعْلَمْتُهُ . وَتَقُولُ : « عَرَفْتُهُ  
بِزَيْدٍ » ، بِمَعْنَى شَهْرَتِهِ ، فَالْمَعْنِيَانِ <sup>(١٠)</sup> مُخْتَلِفَانِ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ فِي « عَرَفْتُهُ بِزَيْدٍ » .

(١) كلمة : « تقول » ساقطة من ح . ومكانها في س : « قلت » .

(٢) ق ي : « وأدخلت البيت » . وق ح : « ودخلت في البيت » وكلاهما تحريف .

(٣) بولاق ١٧/٦

(٤) هارون ٢٨/٦ : « فأما » .

(٥) بولاق : « دخلتها » . وق س : « دخلت » .

(٦) بولاق ١٧/٦

(٧) عبارة : « فقال تقول عرفته ... تقول » ساقطة من س .

(٨) س : « بقوله عرفته زيدا » .

(٩) ق ح س : « معنى » .

(١٠) ق : « فالمعنى » تحريف .

ثم قال: <sup>(١)</sup> « وإِذَا تَدَخَّلَ فِي سَمِيَّتْ <sup>(٢)</sup> عَلَى حَدِّ مَا دَخَلَتْ فِي : عَرَفْتَهُ زَيْدًا . » .  
وقد بينا هذا .

ثم قال سيبويه <sup>(٤)</sup> : « وَلَيْسَ كُلُّ الْفِعْلِ يُفْعَلُ بِهِ هَذَا كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ  
يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ » .

يعنى : لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مُتَعَدِّياً بِحَرْفِ جَرِّ جَازٍ <sup>(٥)</sup> حَذْفُهُ : بَلِ الْمَتَعَدَّى بِحَرْفِ جَرِّ  
عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : يَجُوزُ حَذْفُهُ كَمَا ذَكَرَ <sup>(٦)</sup> فِي : « دَخَلْتُ الْبَيْتَ » وَ « اخْتَرْتُ الرَّجَالَ  
زَيْدًا » . وَالْآخَرُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ « كَمَرَرْتُ زَيْدًا » وَ « تَكَلَّمْتُ فِي عَمْرٍو » <sup>(٧)</sup> . كَمَا كَانَ الْفِعْلُ  
فِي الْأَصْلِ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، مِنْهُمَا مَا يَتَعَدَّى نَحْوُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَمِنْهُمَا مَا لَا يَتَعَدَّى ،  
نَحْوُ : « جَلَسَ » وَ « قَامَ » وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ » ،  
وَقَوْلِهِ : « وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ » ، كَأَنَّهُ قَالَ <sup>(٨)</sup> : « وَلَا كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ ، بَلِ  
مِنْهُمَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، وَمِنْهُمَا مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِينَ <sup>(٩)</sup> ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى  
مَفْعُولٍ بِلَا حَرْفِ جَرٍّ وَإِلَى مَفْعُولٍ تَائِبٍ بِحَرْفِ جَرٍّ ، يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنَ الْتَائِبِ حَتَّى

(١) بولاق ١٧/٨

(٢) بولاق : « فَأَيُّهَا » .

(٣) عبارة : « ثم قال : وإِذَا تَدَخَّلَ ... زَيْدٌ » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٤) بولاق ١٧/٨

(٥) ح : « بحرف جاز » . وفي س : « بحرف جر يجوز » .

(٦) س : « كما ذكرت » .

(٧) ح س : « تكلمت في زيد » .

(٨) س : يعنى ليس » .

(٩) س : « بل ما يتعدى إلى مفعولين ومنه ما لا يتعدى إلى مفعولين » .



يصير الفعل متعدياً إلى مفعولين ، ألا ترى أننا إذا قلنا : « أَخَذْتُ الْمَالَ مِنْ زَيْدٍ » لم يصلح أن تخيف « مِنْ » فتقول : « أَخَذْتُ الْمَالَ زَيْدًا » كما صلح أن تقول : « أَخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » .

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « ومنه قول الفرزدق :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازِعُ »<sup>(٢)</sup>

فهذا<sup>(٣)</sup> البيت شاهد لقولنا : « أَخْتَرْتُ الرَّجَالَ زَيْدًا » ؛ وذلك أنك لو<sup>(٤)</sup> رددت هذا إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قلت : « اخْتِيرَ زَيْدُ الرَّجَالَ » ، فإن قَدِمْتَ قلت : « زَيْدٌ اخْتِيرَ الرَّجَالَ » وقوله : « مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ » في « اخْتِيرَ » ضميرٌ قد أُقيم مقام الفاعل يعود على<sup>(٥)</sup> الذي ، والرجال المفعول الثاني .

قال<sup>(٦)</sup> الفرزدق :

نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْحَسْبِ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْسَ صَيُّمَهَا<sup>(٧)</sup>

(١) بولاق ١٨/٦

(٢) البيت في ديوانه ص ٥١٦ وسيبويه ١٨/٦ والسننرى ١٨/٦ والمنتخب ٣٣٠/٤ وتفاض جرير والفرزدق ٦٩٦/٢ وخزانة الأدب ٦٦٩/٣ : ٦٧٣/٣ ولا نسبة في شرح ابن عيوش ٥١/٨ وفي بعض هذه المصادر : « منا الذي » .

(٣) س : « وهذا » .

(٤) س : « إذا » .

(٥) س : « يعود إلى »

(٦) س : وقال » .

(٧) البيت للفرزدق كذلك في سيبويه والسننرى ١٨/٦ والعين على الخزانة ٥٢٢/٢ وليس في ديوانه .

مستشهداً<sup>(١)</sup> لما قدم من حذف «عَنْ» في قوله: «نُبِّئْتُ زَيْدًا» في معنى «نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ».

وقد أنكر قوم هذا فقالوا: «نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَّ كَذَا» بمعنى «أُعْلِمْتُ زَيْدًا فَعَلَّ كَذَا»، ونحن إذا قلنا: «أُعْلِمْتُهُ زَيْدًا قَاتِبًا»<sup>(٢)</sup> فليست «عَنْ» مقدرة، وكذلك هي غير مقدرة، في قولك «نُبِّئْتُ زَيْدًا».

فالجواب<sup>(٣)</sup> في هذا أن «نُبِّئْتُ»<sup>(٤)</sup> وإن كانت تجرى مجرى «أُعْلِمْتُ» في العمل، ويتقارب معناهما، فليست هي «أُعْلِمْتُ»؛ وذلك أن «نُبِّئْتُ» مأخوذ من «النَّبَأ» و«النَّبَأ» هو الخبر لا العلم، بإجماع أهل اللغة، والخبر فهو<sup>(٥)</sup> يتعدى بعن، ألا ترى أنك تقول: «هَذَا خَيْرٌ عَنْ زَيْدٍ»، إذا أخبرك به بخبر عنه بخبر ما، فكذا<sup>(٦)</sup> «هَذَا خَيْرٌ عَنْ دَارِكٍ وَعَنْ أَمْرِكِ»، وما أشبه ذلك، فأصل النبأ يصل بعن، وإن حذف في بعض المواضع. و«عبد الله» في البيت: قبيلة، فلذلك<sup>(٧)</sup> أنت مواليتها وصميمها، فأعرف ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٨)</sup>.

(١) س: «استشهد»

(٢) س ح: «أعلمت زيدا قاتبا» تحريف.

(٣) س ح: «والجواب».

(٤) ح: «نبت زيدا».

(٥) كلمة: «فهو» ساقطة من س.

(٦) س: «وكذلك».

(٧) س: «فكذلك» تحريف.

(٨) كلمة: «تعالى» ليست في ح س.

هذا<sup>(١)</sup> باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين<sup>(٢)</sup>

« وذلك قولك : حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بُكَرًا ، وَظَنَّ عَمْرُو خَالِدًا أَبَاكَ ، وَخَالَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ ، ومثل ذلك : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا صَاحِبِنَا ، وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ » .

قال أبو سعيد : اعلم أن الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب ، إنما هي أفعال من أفعال<sup>(٣)</sup> تدخل على مبتدأ وخبر ، لتبين اليقين<sup>(٤)</sup> أو الشك ، وهي سبعة أفعال : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَجَلَلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهَا رُؤْيَا الْقَلْبِ ، وَوَجَدْتُ ، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ وُجُودَ الْقَلْبِ ، وَرَعَعْتُ ، وَعَلِمْتُ .

(١) بولاق ١٨/١ وفي هامش ق : « أفعال القلوب » .

(٢) في ح س وبولاق زيادة : « دون الآخر » .

(٣) كلمة : « أفعال » ساقطة من ح س .

(٤) س : « اليقين في الخبر » .

والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خيراً للمفعول الأول ، وذلك أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فأنت لم تشك في زيد ، وإنما شككت في انطلاقه ، هل وقع أولاً ، وكذلك إذا قلت : « علمت زيدا منطلقا اليوم » فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالماً به من قبل ؛ وإنما كان كذلك ، لأنك إذا قلت « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » قبل دخول هذه الأفعال ، فإنما تفيد المخاطب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه ، لا ذاته التي قد عرفها ، فكذلك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » فالشك في انطلاقه ، لا في ذاته .

وهذان الاسمان ، وإن كان الاعتماد على الثاني منها ، فلا بد من ذكر الأول ، لِيُعْلَمَ صاحبُ القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، ولا بد من ذكر الثاني ؛ لأنه المتمد عليه في اليقين<sup>(١)</sup> أو الشك ، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال ، فقد صح أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . ولو لم تذكر واحداً منها وجئت بالفعل والمفاعل فقط ، جاز في كل هذه الأفعال ، كتقولك : ظَنَنْتُ<sup>(٢)</sup> . ومن أمثال العرب : « مَنْ يَسْمَعُ يَجَلُّ »<sup>(٣)</sup> ، ففى « يَجَلُّ » ضمير فاعل ، ولم يأت بمفعولين ،

(١) س : « التيقن » .

(٢) ح س : « جاز كتقولك في هذه الأفعال ظنت » .

(٣) المتل في جمع الأمثال للميداني ١٦٩/٢ وجمهرة الأمثال للمسكوى ٢٦٣/٢ وفصل المقال ٣٢٦ وأمثال ابن رفاعة

ولو جئت بظرف أو مصدر ، ولم تأت بواحد من المفعولين ، جاز كقولك : « ظننت ظناً » و « ظننت يوم الجمعة » و « ظننت خلقك » . وقال الله تعالى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السُّوءِ <sup>(١)</sup> ﴾ ، فأتى بالمصدر فقط .

وحروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال فهي بمنزلة الظروف ، كقولك : « ظننت يزيداً » و « ظننت في الدار » ، أي وقع ظني في هذا المكان ، كما تقول : « ظننت يوم الجمعة » و « ظننت خلقك » .

وقد يتوجه بعض هذه الأفعال على معنى لا يحتاج فيه إلى مفعولين ؛ فمن ذلك : « ظننت » قد تكون بمعنى اتهمت ، ومنه يقال : « رجل ظنين » أي متهم ، فإذا كان كذلك تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : « ظننت زيدا » كما تقول : « اتهمت زيدا » .

ومنه : « علمت » إذا أردت به <sup>(٢)</sup> معرفة ذات الاسم ، ولم تكن عارفاً به من قبل كقولك : « علمت زيدا » أي عرفته ولم أكن أعرفه من قبل ، وليس بمنزلة قولك : « علمت زيدا قائماً » إذا أخبرت عن معرفتك بقيامه ، وكنت عارفاً من قبل .

(١) سورة الفتح ٤٨/١٢

(٢) كلمة : « به » ليست في س .

ومنه « رأيت » إذا أردت به رؤية العين ، بمنزلة : « أَبْصَرْتُ » يتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، كما تقول : « أَبْصَرْتُ زَيْدًا » ، وإذا<sup>(١)</sup> كانت الرؤية للقلب تعدت إلى مفعولين ، على ما ذكرنا ، وكان لها معنيان : العلم والحسبان . قال الله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ بُعِيدًا ، وَرَأَاهُ قَرِيبًا ﴾<sup>(٣)</sup> أى يحسبونه بعيداً وتعلمه قريباً .  
 « وَالظُّنُّ » أيضاً قد يكون بمعنى<sup>(٤)</sup> العلم ، كقول الله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بألقى مُدَجِّجٍ      سراتهم في الفارسي المُسَرِّدِ<sup>(٧)</sup>

ومعناه : أيقنوا .

ومنه : « وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَصَابَهَا ، فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .  
 وَأما « حَسِبَ » و« خَالَ » و« زَعَمَ » ، فلا يكن لهن معنى غير ما ذكرنا<sup>(٨)</sup> .

(١) س : « فلذا » .

(٢) س : « الله عز وجل » .

(٣) سورة المارج ٧٠/٧ - ٧٠

(٤) س : « في معنى » .

(٥) ح س : « الله تبارك وتعالى » .

(٦) سورة البقرة ٤٦/٢ وفي ح س : « وأنهم إليه راجعون » .

(٧) البيهقي للبريد بن الصمة بشرح المروزي ق ٢/٢٧١ ص ٨١٢ واللسان ( ظن ) ١٧/١٤٣ ويروى « علانية ظنوا » في الأضحيان ق ٢٨/٥ ص ١١٢ وجهرة أشعار العرب ١١٧ وغير منسوب بروايتنا في القاميس

٣/٤٦٢ وفي ح س : « بألقى مفاعل » .

(٨) س : « غير ما ذكرناه » .

وقد جاءت سبعة أفعال لم يُسَمَّ فاعلوها ، تجرى مجرى هذه الأفعال التي قدمنا ذكرها وهي : نُبِثْتُ ، وَأُنِيتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَأُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ . وَحُدِّثْتُ . وقد كانت متعدية في الأصل إلى ثلاثة ، فأقيم واحد منها مقام الفاعل ، وبقي الآخران كمفعولي الظن في جميع أحكامهما : لأن معنى : أُعْلِمْتُ ، وَأُرِيْتُ ، يعود إلى : عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ وَأُنِيتُ ، وَنُبِثْتُ ، وَخُبِرْتُ ، وَأُخْبِرْتُ ، وَحُدِّثْتُ يعود معناها إلى : حَسِبْتُ<sup>(١)</sup> .

وقد كان تعدى الفعل في هذه الخمسة الأفعال<sup>(٢)</sup> بحرف جرٍّ : لأن معنى : « أَنْبِثْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » : « نُبِثْتُ عَنْ زَيْدٍ » ، وقد مر هذا .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ هَاهُنَا أَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَبَيِّنَ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ مِنْ حَالِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ يَقِينًا كَانَ أَوْشَكًا » .

يعنى<sup>(٤)</sup> من خبره وقصته .

« وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ لَتُعَلِّمَ الَّذِي تَضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ »<sup>(٥)</sup> .

(١) س ح : « أُخْبِرْتُ » .

(٢) قوله : « الخمسة الأفعال » خلاف المختار في أساليب العربية : ففي درة الغواص للحصري ٢٢/٥٦ : « ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأبواب ، فيعرفون الاسم ويضيفون الأول منها إلى الثاني . والاختيار أن يعرف الأخير من كل عدد مضاف : فيقال : ما فعلت ثلاثة الأبواب وفيه انصرفت لثلاثة الدرجم » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) ح س : « تريد » .

(٥) ح س وبولاق : « ما استقر له عندك » .

يعنى أنك إذا قلت : « عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » يَبَيِّنُ ما استقر عندك من حال زيد ، وهو الانطلاق ، وكان يقيناً لا شكاً ، وذكرت زَيْدًا ، وهو الأول ، لِيُعْرَفَ صاحبُ الانطلاق أَيْ شَيْءَ استقرَّ له عندك من الانطلاق ، فمعنى قوله : « لَتُعَلِّمَ الَّذِي تَضَيِّفُ إِلَيْهِ » لَتُعَلِّمَ زَيْدًا<sup>(١)</sup> الَّذِي أَضَفْتُ إِلَيْهِ الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهُ ، يعنى لزيد ، عندك وهو الانطلاق<sup>(٢)</sup> .  
ثم قال :<sup>(٣)</sup> : « وَإِنَّمَا<sup>(٤)</sup> ذَكَرْتُ « ظَنَنْتُ » وَنَحْوَهُ ، لِتَجْعَلَ خَيْرَ الْأَوَّلِ<sup>(٥)</sup> يَقِينًا أَوْ شَكًّا » . وقد ذكرنا<sup>(٦)</sup> هذا .

ثم قال :<sup>(٧)</sup> : « وَلَمْ تَرُدْ أَنْ تَجْعَلَ الْمَفْعُولَ<sup>(٨)</sup> الْأَوَّلَ فِيهِ بِشَكِّ<sup>(٩)</sup> ، أَوْ يَعْتَمِدَ فِيهِ عَلَى الْيَقِينِ<sup>(١٠)</sup> » .

(١) عبارة : « لتعلم زيدا » مكانها في ح س : « يعنى ليعلم الذى تخاطبه حال زيد » .

(٢) في ح س هنا زيادة هي : « وما بين ذلك أن المفعولين بترتلة المبتدأ والخبر ، فمن حيث لم يميز أن تقول : زيد ، ولا أن تأتي بخبر ، لم يميز أن تقول : حسبت زيدا ، فإذا قلت قد حسبت وحذفت المفعولين فحذفها بترتلة السكوت عن المبتدأ ، وليس الساكت بالخطي » ، وكذلك ليس الحذف للمفعولين بالخطي » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) بولاق : « وإنما » . وفي س : « فإذا » تحريف .

(٥) بولاق : « خبر المفعول الأول » .

(٦) س : « وقد كنا ذكرنا » .

(٧) بولاق ١٨/١

(٨) كلمة : « المفعول » ساقطة من بولاق وهارون ٤٠/١

(٩) بولاق : « الشك » مثل س .

(١٠) س : « أو يعتمد عليه في اليقين » . بولاق : « أو تعتمد عليه باليقين » . هارون ٤٠/١ : « أو تقيم عليه في اليقين » .



يعني أنك إذا قلت : « حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » ، فليس الشك في زيد ، وإذا قلت « عَلِمْتُ زَيْدًا خَارِجًا » فالعلم لم يقع به ، وإنما وقع بخروجه ، فلم يُعتمد على زيد في العلم .  
 ثم قال : (١) « ومثل ذلك : عَلِمْتُ زَيْدًا الظَّرِيفَ ، وَزَعَمَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ » .  
 وهذا مثال لما يتعدى إلى مفعولين (٢) .

ثم قال (٣) : « وإن قلت (٤) : رَأَيْتُ ، فأردت به (٥) رؤية العين ، أو : وَجَدْتُ ، فأردت وَجْدَانَ الضَّالَّةِ ، فهو بمنزلة : ضَرَبْتُ » . وقد ذكرنا هذا .

ثم قال : (٦) « ولكنك إنما تريد بوجَدْتُ : عَلِمْتُ ، وبرَأَيْتُ (٧) : ذلك أيضا » .

يعني : أردت بوجَدْتُ الذي يتعدى إلى مفعولين بمعنى : عَلِمْتُ ، وهو الوجود بالقلب ، وكذلك : رأيت ، (٨) الذي هو رؤية القلب .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) س : « المفعولين » .

(٣) بولاق ١٨/١

(٤) س : « فإن قلت » .

(٥) كلمة : « به » ليست في بولاق .

(٦) بولاق ١٨/١

(٧) ق ي ح : « ورأيت » .

(٨) س : « وكذلك أردت برأيت » .

ثم قال: <sup>(١)</sup> «ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيداً الصَّالِحَ، وقد تكون بمعنى: عرفت» <sup>(٢)</sup>.

يعني: وقد تكون «علمت» بمعنى «عَرَفْتُ» وقد تكون «عَلِمْتُ» لحدوث العلم بالأول. وقد ذكرنا هذا. وهو بمنزلة «عَرَفْتُ»: لأن «عَرَفْتُ» إنما يراد به حدوث المعرفة بالاسم. فإذا قلت: «عَرَفْتُ زَيْدًا» فإنما عرفت ذاته، ولم تكن عارفاً، ولو قلت: «عَرَفْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» كانت <sup>(٤)</sup> المعرفة بذات زيد لا بانطلاقه، و«مُنْطَلِقًا» نَصَبٌ على الحال، كأنك قلت: عرفته <sup>(٥)</sup> في حال انطلاقه.

ولا فرق <sup>(٦)</sup> بين العِلْمِ والعَرِفة، ووجود القلب ورؤيته إذا أردت <sup>(٧)</sup> بها العلم في التحصيل، غير أن العرب تجعل عرفت زيدا لمعرفة ذاته فقط، وتجعل «وَجَدْتُ»

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق: «وقد يكون علمت بمعنى: عرفت». وفي س: «وقد تكون علمت بمنزلة: عرفت».

(٣) عبارة: «بمعنى عرفت». وقد تكون علمت «ساقطة من س بسبب انتقال النظر».

(٤) ح س: «لكانت».

(٥) ح س: «عرفت زيدا».

(٦) س: «فلا فرق».

(٧) ح س: «إذ أردنا».

و«رَأَيْتُ» لمعرفة فَصْتِهِ<sup>(١)</sup> فقط ، كقولك : وَجَدْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، ، و«رَأَيْتُهُ مُتَكَلِّمًا»<sup>(٢)</sup> .  
وتجمل «عَلِمْتُ» مَرَّةً لمعرفة الذات فقط<sup>(٣)</sup> ، في مذهب «عَرَفْتُ» ومَرَّةً في معرفة<sup>(٤)</sup>  
القِصَّة ، في مذهب «وَجَدْتُ» . وقال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي  
السَّبْتِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وقال تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأَنْ تَعْلَمُونَهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

قال سيبويه :<sup>(٨)</sup> «أَمَا» ظننتُ ذاك ، فإنما جاز السكوتُ عليه ؛ لأنك تقول<sup>(٩)</sup> :  
ظننتُ ، فتقتصرُ .

يعنى : أَنْ قول العرب : «ظننتُ ذاكُ» إنما يعنونُ ذاك الظنُّ ، وقد جاز أن تقول :  
ظننتُ ، كما بينا<sup>(١٠)</sup> . فإذا جئت بِذَلِكَ ، وأنت تعنى به المصدر ، فإنما أكدت الفعلُ ، ولم تأت  
بمفعول مُجَوِّج إلى مفعول آخر .

(١) ح س : « لمعرفة الخبر » .

(٢) عبارة ب : « فقط كقولك وجدت ... متكلما » .

(٣) كلمة : « فقط » ساقطة من س .

(٤) س : « لمعرفة » .

(٥) سورة البقرة ٦٥/٤

(٦) كلمة : « تعالى » ساقطة من س .

(٧) سورة الأنفال ٦٠/٨ وفي ح س هنا زيادة : « قال سيبويه : وهي هاهنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين .  
يعنى أن العلم قد يكون متعديا إلى مفعولين وقد يكون متعديا إلى مفعول بمنزلة عرفت ، كما كان رأيت متعديا إلى  
مفعولين من رؤية القلب ومتعديا إلى مفعول من رؤية العين » .

(٨) بولاق ١٨/١

(٩) ح س وبولاق : « وأما » .

(١٠) س : « لأنك قد تقول » .

(١١) س : « بيناه » .

قال سيويه <sup>(١)</sup> في تفسير هذا : « تقول ظننت <sup>(٢)</sup> ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهب في الذهب ، فذاك هاهنا الظن <sup>(٣)</sup> كأنك قلت : ظننتُ ذاك الظن . وكذلك خلت وحسبت <sup>(٤)</sup> .

يعنى إذا قلت : خلت ذاك ، وحسبت ذاك .

قال <sup>(٥)</sup> « ويدلُّك على أنه الظن أنك لو قلت : خلتُ زيدا ، وأرى زيدا لم يميِّز » . وهذا بين .

ثم قال <sup>(٦)</sup> : « وتقول : ظننت به <sup>(٧)</sup> . أى جعلته موضع ظنك ، كما تقول <sup>(٨)</sup> : نزلت به ، ونزلت عليه » :

وقد بينا أن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتصالها بالظروف ، ولا تخرج إلى ذكر مفعول آخر <sup>(٩)</sup> .

(١) بولاق ١٨/١

(٢) بولاق : « كما تقول ذهبت » .

(٣) بولاق : « هاهنا هو الظن » .

(٤) س ح : « خلت ذاك وحسبت ذاك » .

(٥) بولاق ١٩/١

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ح : « ظننته » .

(٨) س : « إذا » يعنى ليست في بولاق وهارون ٤١/١

(٩) بولاق : « كما قلت » .

(١٠) كلمة : « آخر » ساقطة من ق .

ثم قال<sup>(١)</sup>: « ولو كانت الباء زائدةً بمنزلتها في قوله<sup>(٢)</sup>: كَفَى بِاللَّهِ ، لم يميز السُّكُوتُ<sup>(٣)</sup> عليه<sup>(٤)</sup> . »

يعني : لو كانت الباء في قولك : « ظَنَنْتُ بزيد » زائدة ، لاحتجت<sup>(٥)</sup> إلى مفعول آخر ؛ لأنك لو قلت : « ظَنَنْتُ زِيداً » لاحتجت إلى مفعول آخر ، والباء في « كَفَى بِاللَّهِ » زائدة ، لأنَّ معناه : كفى الله .

ثم قال :<sup>(٦)</sup> « فكأنك قلت : ظننت في الدار ، وشككت فيه<sup>(٧)</sup> » .

يعني أنك إذا قلت « ظننت بزيد » ، فهو كقولك<sup>(٨)</sup> : ظننت في الدار ، وشككت في زيد . وقد بيَّنا هذا فاعرفه<sup>(٩)</sup> .

---

(١) بولاق ١٩/١

(٢) بولاق : « قوله عز وجل » .

(٣) س : « السكوت » .

(٤) بولاق : « عليها » .

(٥) كلمة : « قولك » ساقطة من س ح .

(٦) س : « ااحتجت » .

(٧) بولاق ١٩/١

(٨) س ح وبولاق : « ومنله شككت فيه » .

(٩) كلمة : « فهو » ساقطة من ي ق .

(١٠) بعده في ح س : « إن شاء الله » .

قال سيبويه<sup>(١)</sup>

﴿ هذا<sup>(٢)</sup> باب الفاعل الذي يتعدى<sup>(٣)</sup> فعله إلى ثلاثة مفعولين ﴾

« لا يجوز<sup>(٤)</sup> أن يقتصر<sup>(٥)</sup> على مفعول منهم واحد دون الثلاثة : لأن المفعول الأول<sup>(٦)</sup> هاهنا كالفاعل في الباب<sup>(٧)</sup> الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى<sup>(٨)</sup> زيداً بشراً<sup>(٩)</sup> خيراً الناس<sup>(١٠)</sup> ، وتبأت<sup>(١١)</sup> زيداً عمراً أبا فلان ، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك » .

(١) بولاق ١٩/١ وهي ساقطة من ح س .

(٢) بولاق ١٩/١ وفي هامش ق : « أعلم وأرى » .

(٣) بولاق : « يتعداه » مثل س .

(٤) س وبولاق : « ولا » .

(٥) بولاق : « ولا يجوز لك » .

(٦) س وبولاق : « أن يقتصر » .

(٧) كلمة : « الأول » ساقطة من بولاق .

(٨) س وبولاق : « في الباب الأول » وهو خطأ .

(٩) س : « أعلم » .

(١٠) هارون ٤١/١ : « بشراً زيداً » .

(١١) س وبولاق : « أباك » بدل « خير الناس » .

(١٢) س : « وتبأ الله » .

قال أبو سعيد : اعلم أن هذا الباب منقول من الباب الذى قبله ، وذلك أن الباب الذى قبله كان متعبداً إلى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما ، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى من أدخله فى فعله ، فصار الفاعل مفعولاً ، واجتمع ثلاثة مفعولين ، وصار المدخل له فى الفعل هو الفاعل ، وذلك أنك (١) إذا قلت : « عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، فيجوز أن يكون أعلمه مُعَلِّمٌ ، فإذا ذكرت ذلك المُعَلِّمَ ، صَبِرْتَ زَيْدًا (٢) مفعولاً له ، فقلت : « أَعْلَمَ بَكْرٌ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » .

وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب : ضرب منها (٤) كان متعبداً إلى مفعولين لا يجوز الاختصار على أحدهما من السبعة الأفعال (٥) التى قدمنا ذكرها فى الباب الذى قبل هذا ، وهى ظننت وأخواتها وهذا الضرب فى فعلين من تلك الأفعال فقط ، وذلك : أرى وأعلم (٦) منقولان من رأى وعلم . وكان الأخفش يقيس عليها الجميع ، فيقول : « أَظُنُّ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، « وَأَرَعَمْتُهُ ذَاكَ إِيَّاهُ » ، وكذلك يعمل فى الأفعال السبعة . وغيره لم يجاوز ما قالت العرب (٧) .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من س .

(٢) يولاي : « عمراً زيدا » .

(٣) ق : « ذلك » تحريف .

(٤) س ح : « منها ما » .

(٥) انظر هذا التركيب والمختار فيه : درة الغواص ٢٢/٥٦

(٦) ق : « أعلم وأرى » .

(٧) ح س : « يتجاوز ما قالته العرب » .

والضرب الثالث : ما يكون متعدياً إلى مفعول أو مفعولين ، ثم يعدى إلى الظرف<sup>(١)</sup> ويجعل الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فيقال فيها يتعدى إلى مفعول : « سَرَقَ زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ التَّوْبَ اللَّيْلَةَ » ، فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد سقط منه حرف الجر ، والتوب هو المفعول الصحيح ، واللييلة ظرف جعلته<sup>(٢)</sup> مفعولاً على السعة ، و « أُعْطِيَتْ عَبْدَ اللَّهِ تَوْباً الْيَوْمَ » إذا جعلت اليوم مفعولاً على السعة .

وفي التحوين<sup>(٣)</sup> من يقول : إنَّ الظرف لا يجعل مفعولاً على السعة بعد تعدى الفعل<sup>(٤)</sup> إلى ثلاثة مفعولين ، لأنها نهاية التعدى ، وإنما يجعل مفعولاً على السعة فيها كان<sup>(٥)</sup> يتعدى إلى مفعول<sup>(٦)</sup> ليلحق بما يتعدى إلى ثلاثة .

قال سيبويه<sup>(٧)</sup> : واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدِّى ، تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى<sup>(٨)</sup> إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل .

( ١ ) كلمة : « الظرف » ساقطة من س .

( ٢ ) س : « جعلت » تعريف .

( ٣ ) ح س : « ومن التحوين » .

( ٤ ) س : « فيها يتعدى إلى » .

( ٥ ) كلمة : « كان » ساقطة من ح س .

( ٦ ) ح س : « إلى واحد » .

( ٧ ) بولاق ١ / ١٩

( ٨ ) بولاق : « تعدى » .



قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> : أراد أن الفعل الذى يتعدى إلى مفعول أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة<sup>(٢)</sup> ، يتعدى بعد تعدّيه إلى المفعول أو المفعولين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان ، والحال ، والمصدر<sup>(٣)</sup> ، وقد بينا هذا فيما مضى .

ومثله سيبويه فقال .<sup>(٤)</sup> : « وذلك قولك : « أعطى عبدُ الله زيداُ المالَ إعطاءً جميلاً » ، فزيدُ والمالُ هما مفعولاً « أُعْطِيَ » و « إعطاءً » مصدر و « جميلاً » نعت ، فتعدى « أعطى » إلى « إعطاءً » ، كتمدى قام إلى القيام ، إذا قلت : « قام زيد قياماً حسناً » .  
ثم قال سيبويه<sup>(٥)</sup> : « وَسَرَقْتُ عبد الله التَّوْبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعله ظرفاً » .

يعنى : لا تجعل « الليلة » ظرفاً ، ولكنك تجعلها مفعولاً<sup>(٦)</sup> على السعة . وقوله . « لا تجعلها ظرفاً » . يعنى : أن « سَرَقْتُ عبد الله التَّوْبَ اللَّيْلَةَ » يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، إذا لم تجعلها ظرفاً وجعلتها مفعوله على السعة<sup>(٧)</sup> . وذكر ضمير الليلة فى قوله : « لا تجعله ظرفاً » ؛ لأنه أراد الوقت ، أو هذا اللفظ .

ثم قال :<sup>(٨)</sup> « ولكن كما تقول : ياسارقُ الليلةَ زيداُ التَّوْبَ ، لم تجعلها ظرفاً » .

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ق .

(٢) ح س : « أو ثلاثة » .

(٣) ح س : « والمصدر والحال » .

(٤) بولاق ١٩/١ .

(٥) بولاق ١٩/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س .

(٦) ح س : « تجعله مفعولة » .

(٧) عبارة : « وجعلتها مفعول على السعة » ساقطة من ح س .

(٨) بولاق ١٩/١ .

والضرب الآخر<sup>(١)</sup> : ما كان في معنى الخبر والتقدير فيه « عن » وهو في خمسة أفعال .  
 نَبَأْتُ ، وَأَنْبَأْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَحَدَّثْتُ ، كقولك : « أَخْبَرْتُ [ أَبَاكَ ] زَيْدًا  
 مُنْطَلِقًا » و« حَدَّثْتُ عَمْرًا بَكْرًا أَخَاكَ » .

وقد قال الحارث بن حلزة :

..... فَمَنْ حَدَّ ثَمُوهُ لُهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ<sup>(٢)</sup>

فالتاء والميم المفعول الأول ، وقد أقيم مقام الفاعل ، والهاء المفعول الثاني ، و« له  
 علينا العلاء » جملة في موضع المفعول الثالث .

وهذان الضربان المفعول الثالث فيها خير عن المفعول الثاني ، ولا يجوز ذُكْر  
 أحدهما دون الآخر ، ويجوز الاختصار في هذين الضربين على المفعول الأول ؛ لأن المفعول  
 الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا :  
 « أعلم الله زيدا عمرا منطلقا » : أصله : « عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وأنت لو قلت : « علم

(١) ح س : « والضرب الثاني » .

(٢) ما بين العنقوين زيادة لازمة من ح س .

(٣) البيت من معلقته المشهورة في شرح الفوائد السبع ص ٤٦٩ والبيت على الحزانية ٤٤٥/٢ والدرر اللوامع

زَيْدٌ» وسكَّتْ عليه جازاً<sup>(١)</sup> وكذلك<sup>(٢)</sup> يجوز أن تقول: «أعلمتُ زيداً» وكذلك: «نبأتُ زيداً»، ولا تذكرُ أى شيء نبأته، ويجوز ألا تذكر المفعول الأول وتذكر المفعولين الآخرين<sup>(٣)</sup>، فتقول: «أعلمتُ داركَ طيبةً»، وأنت تريد: أعلبتُ زيداً؛ لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الآخرين<sup>(٤)</sup>، وليس يضطر الكلام إلى ذكره؛ لأنه مفعول يستغنى عنه.

وقول<sup>(٥)</sup> سيبويه: «لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة»، فإن معناه لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: «لأنَّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله». ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله<sup>(٦)</sup>.

وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين، ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة، تلقنا<sup>(٧)</sup> من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل والصحيح ما خبرتك به.

(١) س: «لجاز».

(٢) ي: «فكذلك».

(٣) س: «الآخرين».

(٤) س: «الآخرين».

(٥) س ح: «وأما قول».

(٦) عبارة: «يجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله» ساقطة من س بسبب انتقال النظر.

(٧) عبارة: «واحد من الثلاثة تلقنا من» ساقطة من س ح.

يريد : أنك إذا قلت : ياسارق الليلة ، فقد جعلتها مفعولاً له<sup>(١)</sup> على السعة لا غير .  
وأضفت إليها اسم الفاعل ، كما تقول : يا ضارب زيد . وإذا قلت : « سرقتُ عبدَ الله التوب  
الليلة » جاز أن تكون « الليلة » مفعوله على السعة ، وجاز أن تكون ظرفاً ، فإن لم تجعلها  
ظرفاً فقد صيرتها بمنزلة « ياسارق الليلة » التي لا تكون ظرفاً .

فإن قال قائل : لم جاز أن تكون « الليلة ظرفاً إذا لم تضاف إليها ، ولا يجوز أن تكون  
ظرفاً إذا أضفت إليها ؟

قيل له :<sup>(٢)</sup> معنى الظرف ما كانت « في » مقدرة محذوفة ، فإذا ذكرنا « في » أو حرفاً  
من حروف الجر ، فقد زال عن ذلك المنهاج ، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة  
حروف الجر ، فخرج من أن يكون ظرفاً .

ثم قال سيبويه<sup>(٣)</sup> مثلاً لما قدم : « وتقول : أعلمتُ هذا زيدا قائماً العلم اليقين  
إعلاماً » . « فالعلم مصدر و « اليقين » نعت له ، و « إعلاماً » مصدر أيضاً ، فجاء  
بمصدرين ، أحدهما فيه فائدة ليست في الفعل ، وهو العلم اليقين : لأنَّ معناه العلم اليقين

(١) س ح : « مفعوله » .

(٢) كلمة : « له » ساكنة من س .

(٣) بولاق ١٩/٨

الذي تعرف ، و « إعلاماً » هو تأكيد لأعلنت ، لأنه ليس فيه فائدة أكثر مما في أعلنت<sup>(١)</sup> .  
وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> في التمثيل : « وأَدْخَلَ اللهُ عَمْرَأَ<sup>(٣)</sup> المَدْخَلَ الكَرِيمَ إِدْخَالاً » ،  
فعمرو<sup>(٤)</sup> المفعول الأول ، و « المَدْخَلَ » المفعول الثاني ، و « الكَرِيم » نعت له ، و « إِدْخَالاً »  
مصدر .

---

(١) س ح : « من أعلنت » .

(٢) يولاتي ١٩/٨ وعبارة : « وقال سيبويه في التمثيل » ساقطة من س ح .

(٣) يولاتي : « زيدا » .

(٤) س ح : « وهو » .

﴿ هذا باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول ﴾

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «وذلك قولك: كُئِىَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ، وَأُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ، رفعت عبد الله ها هنا، كما رفعت في ضُرب، حين قلت: ضُربَ عَبْدُ اللَّهِ، وشَغَلتَ به: كُئِىَ وَأُعْطِيَ، كما شغلت به ضُربَ، وانتصب الثوب والمال؛ لأنها مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول، هو بمنزلة الفاعل».

قال أبو سعيد: قد قدمنا أن الفعل يَصَاغُ للذى يقع [ به كما يَصَاغُ للذى يقع<sup>(٢)</sup> ] منه، وإن كانت الصيغتان مختلفتين، فإذا قلت: ضُربَ زَيْدٌ، فقد صغت: «ضُربَ» لزيد، ورفعت به، كما أنك إذا قلت: جَلَسَ زَيْدٌ، فقد صغت «جَلَسَ» لزيد، ورفعت به<sup>(٣)</sup>.

(١) بولاق ١/١٩

(٢) ما بين المعرفين زيادة من س. ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر.

(٣) كلمة: « به » ساقطة من ح س.

و «ضَرِبَ» وبابه يسمَّى فعل مفعول : لأن الذي صيغ<sup>(١)</sup> له قد كان مفعولاً ، وكان له فاعلٌ مذكور ، فقد<sup>(٢)</sup> علمت أن الفعل إذا ارتفع به فاعله<sup>(٣)</sup> ، فجميع ما تعلق به سوى الفاعل منصوب<sup>(٤)</sup> ] وكذلك إذا وضعت لمفعول فرفعت به فجميع ما تعلق به سواء منصوب<sup>(٥)</sup> . فوجب في قولك : «كُتِبَ عَبْدُ اللَّهِ التَّوْبَ» و «أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالَ» نُصِبَ التَّوْبَ وَالْمَالَ : لأن عبد الله قد ارتفع بالفعلين وصيغاً له ، وتعلق التَّوْبُ وَالْمَالَ بالفعلين جميعاً<sup>(٦)</sup> . فوجب نصبهما كما بينا .

وهذا الباب يتعدى فعل المفعول فيه إلى مفعول آخر فقط ، واعتبار ذلك أنك تنظر الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، وقد سُمِّيَ فاعله ، فإذا أردت أن تنقله إلى ما لم يُسَمَّ فاعله حذف الفاعل وأقمت أحد المفعولين مقامه بصياغة الفعل له ، فصار الفعل للمفعول الذي رفعته . ونصبت المفعول الآخر ، فصار المفعول<sup>(٧)</sup> متعدياً إلى مفعول ، ولو كان الفعل الذي يسمى فاعله متعدياً إلى مفعول واحد ، ثم نقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله ، أقمت المفعول مقام الفاعل . فصار الفعل للمفعول ، ولا يتعدى إلى غيره ؛ لأنَّ المفعول الذي كان يتعدى إليه

(١) ح س : «لأن الذي قد صيغ» .

(٢) ح س : «وقد» .

(٣) ح س : «فاعل» .

(٤) ح س : «مفعول منصوب» .

(٥) ما بين المقربين زيادة من س . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر

(٦) كلمة : «جميعاً» ساقطة من س .

(٧) ح س : «فصار فعل المفعول» .

قد صار مرفوعاً مصوغاً بالفعل ، وذلك نحو قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ » وقد كان أصله : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » فحذفت « عَمْرًا » وقلت : « ضَرَبَ زَيْدٌ » . ولو كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين<sup>(١)</sup> ، ونقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله صار فعل المفعول يتعدى إلى اثنين<sup>(٢)</sup> ، كقولك : « أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » وقد كان : « أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » فافهم هذا الترتيب .

ولو كان الفعل غير متعدٍ إلى شيء من المفعولات ، فنقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله أقمت المصدر ، أو الظرف<sup>(٣)</sup> ، أو حرفاً من حروف الجر المتصلة بالاسم مقام الفاعل ، وذلك : « يسير<sup>(٤)</sup> بزيد السير الشديد فرسخين يومين » ، تقيم الباء مقام الفاعل ؛ وإن شئت قلت<sup>(٥)</sup> : « يسير بزيد السير الشديد فرسخين يومين » ، تقيم « السير » مقام الفاعل ؛ وإن شئت قلت : « يسير بزيد السير الشديد فرسخان يومين » و« فرسخين<sup>(٦)</sup> يومان » ، أى الظرفين شئت ، أقمته مقام الفاعل .

(١) كلمة : « مفعولين » ساقطة من ح س .

(٢) ح : « الاثنين » .

(٣) س : « أقمت الظرف » .

(٤) ح س : « قولك يسير » .

(٥) كلمة : « قلت » ساقطة من ح س .

(٦) عبارة : « فرسخين يومين تقيم ... الشديد » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٧) ح س : « وإن شئت فرسخين » .



واعلم أن الفعل<sup>(١)</sup> الذي يتعدى يجوز أن لا تذكر مفعوله فيما لا يسمى فاعله ، وتقام حروف الجر أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل ، كقولك : « ضَرِبَ بِزَيْدٍ » و « ضَرِبَ ضَرْبَتَانِ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ » ، « وَضَرِبَ الْيَوْمَ<sup>(٢)</sup> فِي الدَّارِ ضَرْبَتَيْنِ » .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « فَإِنْ<sup>(٤)</sup> شئتَ قَدِمْتَ وَأَخَّرْتَ ، فَقُلْتَ : « كُئِيبَ الثَّوْبِ زَيْدٌ » و « أُعْطِيَ الْمَالَ عَبْدُ اللَّهِ » كما قلت : ضَرِبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، فَأَمَرَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ كَأَمْرِ الْفَاعِلِ<sup>(٥)</sup> » .

وقد بينا هذا ، ويجوز أن يقال أيضاً فيه : « الثَّوْبُ كُئِيبٌ زَيْدٌ » و « الْمَالُ أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ » كما تقول : « زَيْدًا ضَرَبَ عَمْرُو » .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : « واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول<sup>(٧)</sup> » .

يعنى : أن قولك : « ضَرِبَ زَيْدٌ » هو<sup>(٨)</sup> فعل للمفعول<sup>(٩)</sup> الذي لا يتعدى إلى<sup>(١٠)</sup> مفعول آخر<sup>(١١)</sup> يتعدى إلى الظرف من الزمان والمكان والمصدر والحال ، كما تعدى فعلُ

(١) كلمة : « الفعل » ساقطة من س .

(٢) عبارة : « وضرب اليوم » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) بولاق ١٩/١

(٤) ح س وبولاق : « وإن » .

(٥) ح س هارون ٤٢/١ : « فأمره في هذا كَأَمْرِ الْفَاعِلِ » . وفي بولاق : « فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) ما بين المعنويين زيادة من ح س . وهو في بولاق وهارون . ويبدو أنها سقطت من سائر النسخ بسبب انتقال النظر .

(٨) ح س : « وهو » .

(٩) س : « فعل المفعول » .

(١٠) ح س : « لا يتعداه فعله إلى » .

(١١) كلمة : « آخر » ساقطة من ح .

الفاعل إلى هذه الأربعة ، وإن كان لا يتعدى إلى مفعول غيرها كقولك : « جَلَسَ »  
و « قَامَ » و « دَهَبَ » .

ثُمَّ مَثَلُ تَعَدَّى فِعْلُ الْفَاعِلِ<sup>(١)</sup> إِلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ فَقَالَ<sup>(٢)</sup> : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرَبَ  
زَيْدُ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ » ، فَهَذَا قَدْ تَعَدَّى إِلَى الْمَصْدَرِ .

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ فِعْلَ الْمَفْعُولِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ مَعَهُ مَفْعُولًا عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ ، كَمَا  
كَانَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ فَقَالَ<sup>(٤)</sup> : « ضَرَبَ<sup>(٥)</sup> عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ تَعَلَّمَ ، لَا لِجَعْلِهِ  
ظَرْفًا » ، يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ « وَلَكِنْ كَمَا تَقُولُ : يَا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ » ، اللَّيْلَةَ فِي  
قَوْلِكَ : « يَا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ » قَدْ كَانَتْ مَفْعُولَةً عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ ، وَأَضِيفَ إِلَيْهَا « مَضْرُوبٌ »  
كَمَا يُضَافُ الْفَاعِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِكَ : « ضَارِبُ زَيْدٍ » و « مَكْسُو سُوْبٍ » و « مُعْطَى  
دِرْهَمٍ » بِمَنْزِلَةِ « ضَارِبُ زَيْدٍ » ؛ لِأَنَّ هَذَا مَفْعُولٌ صِيغَ لَهُ الْفِعْلُ ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ ، كَمَا  
أَنَّ « ضَارِبًا » فَاعِلٌ صِيغَ لَهُ الْفِعْلُ ، وَأَضِيفَ إِلَى مَفْعُولِهِ .

وَمِنْ تَمَثِيلِهِ أَيْضًا<sup>(٦)</sup> : « أَقْعَدَ<sup>(٧)</sup> عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْعَدَ الْكَرِيمَ » ، الْمُقْعَدُ ظَرْفٌ مِنْ ظُرُوفِ  
الْمَكَانِ .

(١) ح : « المفعول » .

(٢) بولاق ١٩/١

(٣) ح : « كذلك » .

(٤) بولاق ١٩/١ وفي س ح : « قال » .

(٥) س ح وبولاق : « وضرب » .

(٦) بولاق ١٩/١

(٧) بولاق : « أقعد » .

ثم قال (١) : « فجميع ما تعدى إليه فعلُ الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعوله ، يتعدى إليه فعلُ المفعول ، الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول (٢) » ، يعني : الظرفين ، والحال ، والمصدر . وقد بينا ذلك (٣) .

ثم قال (٤) : « واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل في التعدى والاقْتِصَار ، بمنزلة إذا تعدى إليه فعلُ الفاعل ، لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل (٥) ، وغير متعدٍ إليه فعله سواء » .

يريد : أن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ، وهو الذي لم يتعد إليه فعلُ الفاعل (٦) ، إذا كان يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسميةِ الفاعل ، جاز الاقتصارُ عليه ، وإن لم يسمَّ الفاعلُ ، وإن كان لا يجوز الاقتصارُ عليه في حال تسميةِ الفاعل ، لم يجز الاقتصارُ عليه في حال ما لم يسمَّ فاعله ، وذلك أنك تقول : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » ، فتقتصر على « زيد » ولا تأتي بظرف ولا مصدر ولا غير ذلك ، و « كَسَى زَيْدٌ عَمْرًا » فيجوز الاكتفاء به . فإذا نقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله ، قلت : « كَسَى عَمْرُو » و « ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فلا يحتاج إلى غيره . ولو قلت « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ، ثم نقلته إلى ما لم يسمَّ فاعله قلت : « ظَنَّ عَمْرُو مُنْطَلِقًا » ولم يجز : « ظَنَّ عَمْرُو » وتسكت ، كما لم يجز أن تقول : « ظَنَّ زَيْدٌ عَمْرًا » وتسكت .

(١) بولاق ١/١٩

(٢) عبارة : « يتعدى إليه فعل ... إلى مفعول » ساقطة من ي في سبب انتقال النظر . وعبارة : « فعله إلى مفعول » ليست في بولاق وهارون .

(٣) ح : « وقد بينا جميع ذلك » .

(٤) بولاق ١/١٩

(٥) عبارة : « لأن معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعل » ساقطة من ي في سبب انتقال النظر .

(٦) س : « فعل فاعل » .

ونقل الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، لا يجلب للفعل مفعولاً لم يكن له في حال تسمية الفاعل ، ولا يُزيل عنه مفعولاً كان له ، ألا ترى أنك تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فلا تتجاوز هذا المفعول ، وتقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ » فلا يتجاوزه أيضاً الفعل : لأنَّ المعنى واحد . وتقول : « كَسَّوْتُ زَيْدًا تَوْبًا » فتجاوز زَيْدًا إلى مفعول آخر ، ثم تقول : « كُئِيبِي زَيْدٌ تَوْبًا<sup>(١)</sup> » فلا تتجاوز التَّوْبَ .

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « لَأَنَّ الْأَوَّلَ<sup>(٣)</sup> بمنزلة المنصوب » ، يعنى « زَيْدًا » في قولهم<sup>(٤)</sup> : « كُئِيبِي زَيْدٌ تَوْبًا » بمنزلة في : « كَسَّوْتُ زَيْدًا تَوْبًا » ، لأنَّ المعنى واحدٌ ، وإن كان لفظه لفظاً الفاعل ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup> .

(١) عبارة : «فتجاوز زيدا ... توباه ساقطة من سبب انتقال النظر .

(٢) بولاني ٢٠/٨

(٣) ح : «الأول» .

(٤) ح س : «في قولك» .

(٥) كلمة : تعالى ليست في ح س .

قال سيبويه<sup>(١)</sup> :

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين  
وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر

« وذلك<sup>(٢)</sup> قولك : بُيِّتَ زيداً أباً فلان ، لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة ، تعدى  
فعل المفعول<sup>(٣)</sup> إلى اثنين » .

يعنى : « بُيِّتَ زيداً عمراً<sup>(٤)</sup> أباً فلان » . وقد ذكرنا هذا .

قال<sup>(٥)</sup> : « وتقول : أَرَى عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فلانٍ ؛ لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل ،  
وبنيته له ، لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين » .

(١) بولاق ٢٠/٨ وعبارة : «قال سيبويه» ليست في ح س .

(٢) في ح : «قال سيبويه : ذلك» .

(٣) ح س وهارون وبولاق : «تعدى المفعول» .

(٤) س : «عمراً زيدا» .

(٥) بولاق ٢٠/٨

يعنى : أنك إذا<sup>(١)</sup> قلت : « يُرَبِّي<sup>(٢)</sup> زَيْدٌ عَبْدَ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ » ، تعدى إلى ثلاثة مفعولين فإذا نقلته إلى ما لم يُسَمَّ فاعله تعدى إلى مفعولين ، وقد مر هذا .

ثم قال<sup>(٣)</sup> : واعلم أن الأفعال إذا انتهت هائنا ، فلم تجاوز ، تعدت إلى جميع ما يتعدى<sup>(٤)</sup> إليه الفعل الذى لا يتعدى المفعول .

يعنى : أن الفعل بعد تعديه إلى المفعولين في هذا الباب يتعدى إلى المصادر<sup>(٥)</sup> والظرفين والحال كما تعدى<sup>(٦)</sup> « حُرِبَ زَيْدٌ » إلى ذلك .

ثم مثل فقال<sup>(٧)</sup> : « أُعْطِيَ<sup>(٨)</sup> عَبْدُ اللَّهِ الثُّوبَ إعطاه جليلاً ، وَبُنِيَ زَيْدٌ أَبَا فَلَانٍ تنبيهاً<sup>(٩)</sup> ، وَسُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثُّوبَ اللَّيْلَةَ ، لا تجعله ظرفاً ، ولكن على قولك : « يَا مَسْرُوقَ اللَّيْلَةِ الثُّوبَ » .

(١) س ح : «لو» .

(٢) ب ق ي : «أرى» تحريف .

(٣) بولاق ٢٠/٨

(٤) بولاق وهارون ٤٣/١ : «تعدى»

(٥) س : «المصدر» .

(٦) س ح : «يتعدى» .

(٧) بولاق ٢٠/٨

(٨) س ح وبولاق : «وذلك قولك أعطى» .

(٩) بولاق وهارون ٤٣/١ : «تنبيهاً حسناً»

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup>: «أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ التَّوْبَ إِعْطَاءً جَمِيلاً»، فإنه عقد الباب على مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، ثم جعل الشاهد: «أُعْطِيَ عَبْدُ اللَّهِ التَّوْبَ»، وساغ ذلك، لأنه أراد أن يبين المصدر، وهو «إِعْطَاءٌ جَمِيلاً» ولم يُرد أن يمثل نفس الفعل، وحين أراد أن يمثل نفس الفعل قال: «تَبَّتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ» و«أَرَى عَبْدُ اللَّهِ أَبَا فَلَانٍ».

وأما قوله: «تَبَّتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ تَبْيِئًا» فإن «تَبْيِئًا» مصدر «تَبَّتُ»<sup>(٢)</sup>.

وقد قال سيبويه في باب المصادر<sup>(٣)</sup>: إن «قَعَلْتُ» إذا كان لام الفعل منه همزة، فهو بمنزلة ما لأم الفعل منه ياء، فينبغي أن يجيء على «تَفَعَّلَ»، فيقال: «تَبَّيئَةُ» سَرِيئَةٌ<sup>(٤)</sup> تَسْرِيَةٌ و«سَوِيئَةُ تَسْوِيَةٌ»، وإذا كان صحيحاً من غير الياء والهمزة، جاء على «تَفْعِيلٌ» و«تَفْعِلَةٌ» نحو: «كَرَّمْتَهُ تَكْرِيماً وَتَكْرِمَةً»<sup>(٥)</sup>، و«عَظَّمْتَهُ تَعْظِيماً».

ورد عليه أبو العباس فقال: الهمزة بمنزلة سائر الحروف الصاححة تجيء على تفعيل وظن أن سيبويه لم يجز التفعيل في باب الهمز، وقد تكلم به في هذا الباب، ولولا أنه جائز

(١) عبارة: «قال أبو سعيد» ساقطة من ح س.

(٢) كلمة: «تَبَّيئَةُ» ساقطة من ح س.

(٣) في «باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما نذهب» يقول سيبويه في كتابه ٢/٢٤٥: «وأما عزبت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيها أشبهه: لأنهم لا يجيئون بالياء في سرء من بنات الياء والواو مما هما في موضع اللام صحيحين... ولا يجوز الحذف أيضاً في تجرئة وهنئة... لأنهم المحقروها بأختيها من بنات الياء والواو».

(٤) ح س: «كأ يقال سريته».

(٥) كلمة: «وتكرمة» ساقطة من ح س.

عنده ما تكلم به ، ولكن الأكثر في باب الهمز التثنية ، لأنها يلحقها التلويح ، وإن كان التثنية جائزاً في الهمز ، ولكنه ذكر في باب المصادر الأكثر في كلام العرب .

وأما قوله : « سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ » فإنما قصد أن يبين أن فعل المفعول قد يجوز إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد أن يجعل الظرف معه مفعولاً<sup>(١)</sup> على السعة ، وقد ذكرنا نظير هذا .

ثم قال<sup>(٢)</sup> : « صُيرَ فَعْلٌ<sup>(٣)</sup> الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ<sup>(٤)</sup> حَيْثُ انْتَهَى فَعْلُهَا ، بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى فَاعِلَهُ وَلَا مَفْعُولَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ أَوْضَعَفَ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى » .

يعنى : أن المفعول والفاعل اللذين يتعدى فعلها في تعددها إلى المصدر والظرفين والحال ليسا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى في تعدده إلى هذه الأشياء .

(١) ح س : « مفعولاً ثانياً » .

(٢) بولاق ٢٠/١

(٣) كلمة : « فعل » ساقطة من ق ح س .

(٤) ح وبولاق : « المفعول والفاعل » .

(٥) ح س وهارون ٤٢/١ : « بأضعف » .



قال سيبويه<sup>(١)</sup> :

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب<sup>(٢)</sup>  
وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول

« كالثوب في<sup>(٣)</sup> : كَسَوْتُ الثُوبَ ، وَكَسَوْتُ<sup>(٤)</sup> زَيْدًا الثُوبَ ؛ لِأَنَّ الثُوبَ لَيْسَ بِحَالٍ وَقَعَ فِيهَا الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّهُ مَفْعُولٌ كَالأَوَّلِ » .

قال أبو سعيد : ضَمَّنَ سيبويه هذا الباب ما ينتصب لأنه حال ، وفرَّق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ ، فيما يتعدى من الفعل<sup>(٥)</sup> إلى مفعولين . ولك أن تقتصر على أحدهما ، من قِبَلِ أَنَّ الحَالِ إِنَّمَا<sup>(٦)</sup> هِيَ وَصَفٌ مِنْ أوصافِ الفاعِلِ والمفعول في وقت وقوع الفعل : كقولك : « قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » أَيْ وَقَعَ فِعْلُهُ فِي الحَالِ الَّتِي هُوَ موصوفٌ فِيهَا بِضَاحِكٍ ، وَ « ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا قَائِمَةً » أَيْ وَقَعَ الضَّرْبُ بِهَا فِي الحَالِ الَّتِي هِيَ موصوفةٌ فِيهَا

(١) بولاق ٢٠/١ وعجارة : « قال سيبويه » ساقطة من ح س .

(٢) ق س : « فينتصب » .

(٣) ح س وبولاق وهارون : « في قولك » .

(٤) ح س وبولاق وهارون : « وفي قولك كسوت » .

(٥) ح : « المفعول » تحريف .

(٦) كلمة : « إنما » ساقطة من ق .

بقائمة ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوْبَ » ، فالثوب ليس هو الكاسى ، ولا هو المَكْسُو<sup>(١)</sup> ، فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالها ، فوجب أن يكون الثوب مثل زيد في فصول الفعل إليه وتناوله له<sup>(٢)</sup> ، وهذا معنى قوله : « وَلَكِنَّهُ مَفْعُولٌ كَالأَوَّلِ » يعنى : الثوب مفعول كزيد .

ثم قال<sup>(٣)</sup> : « أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ ثَانِيًا كَمَعْنَاهُ أَوَّلًا ، إِذَا قُلْتَ : كَسَوْتُ الثَّوْبَ ، وَكَمَعْنَاهُ<sup>(٤)</sup> إِذَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ ، إِذَا قُلْتَ : كُسِيَ الثَّوْبُ » .

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> : أما<sup>(٦)</sup> قوله : « يَكُونُ مَعْرِفَةً » ، يعنى أن<sup>(٧)</sup> المفعول الثانى مما يتعدى إلى مفعولين يكون معرفة ، كقولك : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوْبَ » ، والحال لا تكون معرفة ، لأنك لا تقول : « قَامَ زَيْدٌ النَّضَاجُكُ » فأراك الفرق بين المفعول الثانى وبين الحال .

وأما قوله : « وَيَكُونُ مَعْنَاهُ ثَانِيًا كَمَعْنَاهُ أَوَّلًا » ، يعنى : أَنَّ المفعول الثانى إذا كان معه مفعول<sup>(٨)</sup> ، فهو بمنزلة إذا لم يكن معه مفعول غيره ، وذلك أنك إذا قلت : « كَسَوْتُ زَيْدًا الثَّوْبَ » ، فالثوب هو مفعول ثانى ، وقد وصل الفعل إليه ، وإذا قلت : « كَسَوْتُ الثَّوْبَ » ولم تذكر غيره ، فهو أول ، ومعناه فى الوجهين جميعاً واحد : لأنك ، وإن لم تذكر

(١) ح : « بالمكسو » .

(٢) كلمة : « له » ساقطة من س .

(٣) بولاق ٢٠/٦

(٤) س : « ومعناه » .

(٥) عبارة : « قال أبو سعيد » ساقطة من ح س .

(٦) ح : « وأما » .

(٧) كلمة : « أن » ساقطة من ح س .

(٨) س : « مفعول أول » .

غيره . فقد علم أنك ألبسته شيئاً ما ، والحال ليس كذلك : لأن الحال لا تقوم بنفسها منفرداً<sup>(١)</sup> عن الأسماء التي هي حال منها ، كما انفرد التوبُّ عن المفعول الأول ، لا تقول : « ضَرَبْتُ قَائِمَةً » وتنصب قائمة على الحال . وأنت تريد : « ضَرَبْتُ هُنْدًا قَائِمَةً » .

وأما قوله : « كمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل » . يعني : أن التوبُّ قد يقوم<sup>(٢)</sup> مقام الفاعل فيقال : « كُيِّسَ التَّوْبُ » . ولا تقام الحال مُقامَ الفاعل ، ففرَّق بينها ، لا اختلاف حكمهما<sup>(٣)</sup> .

ثم مثَّل الحال الذي عقد الباب عليه فقال<sup>(٤)</sup> : « وذلك قولك<sup>(٥)</sup> : ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، وَذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعلُ الفاعل : نحو عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا ، ما جاز في ذَهَبْتُ » .

يعني : لو كان ما ينتصبُ بالحال كالمفعول نحو : عبد الله وزيد ماجاز الحسال من « ذَهَبَ » لأنَّ « ذهب » لا يتعدى إلى مفعول فلما جاز « ذَهَبْتُ رَاكِبًا » ولم يميز « ذَهَبْتُ زَيْدًا » علمنا أنه ليس مثله .

(١) س : « منفردة » .

(٢) ح س : « قد يقام » .

(٣) ح س : « حكمهما » .

(٤) بولاق ٢٠/١

(٥) ح : « قوله » .

ثم قال<sup>(١)</sup>: « ولجاز أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ، لا تريد بالأب ولا بالقائم، الصفة والبدل<sup>(٢)</sup> ».

يعني: أنه لو كان الحال بمنزلة الاسم<sup>(٣)</sup> المفعول لجاز أن تأتي « لَضَرَبْتُ » بمفعول ثانٍ فتقول: « ضَرَبْتُ زَيْدًا أَبَاكَ » على أن تجعل « زَيْدًا » المفعول الأول، و« أَبَاكَ » مفعولاً ثانياً، ولا تجعله نعتاً لزيد، وكذا « ضَرَبْتُ زَيْدًا الْقَائِمَ »، كما قلت: « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ونصبته<sup>(٤)</sup> على أنه حال، فلما جاز في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » أن تأتي بمنصوب آخر حال، ولأن تأتي بمنصوب آخر مفعول، كزيد وعمرو، علمنا أن الحال لا تشبه المفعول<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه<sup>(٦)</sup>: « فالاسم<sup>(٧)</sup> الأوَّل المفعول به<sup>(٨)</sup> في ضربت، قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة: لأن ضربت إنما يتعدى إلى مفعول واحد<sup>(٩)</sup>، كسا حال الفاعل بينه وبين الفعل في: ذَهَبَ، أن يكون المفعول به<sup>(١٠)</sup> فاعلاً، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار<sup>(١١)</sup>، في قولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عَسَلًا، وما في السماء موضع راحة سحاباً<sup>(١٢)</sup>، وكذلك: وَجَعَهُ فَارِسًا ».

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) بولاق: « ولا البدل ».

(٣) كلمة: « الاسم » ساقطة من ق.

(٤) س: « فنيصته ».

(٥) س: « ليست بالمفعول ».

(٦) بولاق ٢٠/١

(٧) س: « هو الاسم ».

(٨) كلمة: « به » ساقطة من س وبولاق وهارون ٤٤/١

(٩) عبارة: « لأن ضربت ... واحد » ساقطة من س وبولاق وهارون.

(١٠) عبارة: « المفعول به » ساقطة من بولاق وهارون مثل س.

(١١) عبارة ب ق ي ح: « الأسماء المجرورة بينها بعدها وبعد الحال » وهو تحريف.

(١٢) عبارة: « وما في السماء موضع راحة سحاباً » ساقطة من س وبولاق وهارون.

قال أبو سعيد : أما قوله : « فلا سم الأول المفعول في ضربت ، قد حال بينه وبين الفعل » ، يعنى : أنك إذا قلت : « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَاتِبًا » فزيد<sup>(١)</sup> الذى هو المفعول الأول قد اكتفى به « ضَرَبْتُ » في التعدى إليه ، فامتنع « قائم » من وصول الضرب إليه ، كما يصل إلى المفعولات ، فانتصب ، لأنه حال ، كما أنك إذا قلت : « ذَهَبَ زَيْدٌ رَاكِبًا » فقد اكتفى « ذَهَبَ » بزيد ، لأنه<sup>(٢)</sup> فاعل له ، فلم تصر الحال فاعلاً ، فقد صار الفاعل حائلاً بين الفعل وبين الحال أن يكون فاعلاً . ومثل ذلك أنك إذا قلت : « لِي مِثْلُ هَذَا الْجَيْشِ رَجُلًا<sup>(٣)</sup> » و « مِثْلُ هَذَا الْقَدْحِ عَسَلًا<sup>(٤)</sup> » فقد أضفت « مثل » إلى الجيش . ونصبت « رجلاً » على التمييز . وكذلك « عَسَلًا » ؛ لأن المضاف إليه وهو المجرور قد حال بين الاسم المضاف وهو « مثل » و « ملء » وما أشبه ذلك ، وبين « رجلاً » و « عَسَلًا »<sup>(٥)</sup> وما أشبه ذلك ، أن يكون مجروراً ؛ لأنه قد استوفى الجر ، وليس ينجر<sup>(٦)</sup> به اثنان ، فانتصب لأنه تمييز كما انتصب الحال ، بعد استيفاء الفعل لفاعله ومفعوله ؛ لأنه حال ، ولم يصر فاعلاً ولا مفعولاً . وكذلك : « وَبِحُجْرٍ زَيْدٌ فَارِسًا » بمنزلة : « لِي مِثْلُ الْجَيْشِ رَجُلًا » والهاء في « مِثْلُهُ » و « مِثْلُهُ » و « وَبِحُجْرٍ » أسماؤها مجرورة .

(١) ح س : « فزيداً » .

(٢) س : « في أنه » .

(٣) ح : « لِي مِثْلُ هَذَا الْقَدْحِ عَسَلًا » .

(٤) عباة : « الْقَدْحِ عَسَلًا » ليست في ح .

(٥) س : « وبين عسلاً ورجلاً » .

(٦) س : « بيجر » .

ثم قال <sup>(١)</sup> : « وكما تمتعت النون من عشرين <sup>(٢)</sup> أن يكون ما بعدها جراً » .

يعنى أنك تقول <sup>(٣)</sup> : « عَشْرُونَ دِرْهَمًا » فنُصِبَ « دِرْهَمًا » على التمييز . وقد حالت النون بين « عَشْرُونَ » وبين « درهم » أن ينجَرَ الدَّرْهَم . بإضافة العشرين إليه . ألا ترى أنك تقول : « عِشْرُو زَيْدٍ » إذا أردت إضافتها إلى مالكها . وتُحذف النون . فقد علمت أن النون حائلة بين « عشرو » وبين « الدرهم » أن يكون منجرًا .

ثم قال <sup>(٤)</sup> : « فَعَمِلَ الْفِعْلُ هَا هُنَا فِيهَا يَكُونُ حَالًا ، كَعَمَلِ : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فِيهَا بَعْدَهُ <sup>(٥)</sup> » .

يعنى : أن عمل الفعل في الحال . كعمل ما يُنصب على طريق التمييز . وذلك أن الحال لا تكون إلا نكرة . والتمييز لا يكون إلا بنكرة ومعناها متقارب ، وذلك أنك إذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ » فإن <sup>(٦)</sup> مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحوال يمكن أن يكون له . فإذا قلت : « رَاكِبًا » فقد ميَّزَت هذه الحالة <sup>(٧)</sup> من سائر الأحوال المقدَّرة . وإذا قلت : « جَاءَنِي

(١) بولاق ٢٠٨

(٢) بولاق وهارون ٤٤/١ : « في عشرين » .

(٣) قى : « أنا تقول » .

(٤) بولاق ٢٠١

(٥) س ح وهارون ٤٤/١ : « كعمل مثله فيها بعده » .

(٦) كلمة : « فإن » ساكنة من س .

(٧) س : « الحال » .

عَشْرُونَ « يَصْلَحُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ ، فَإِذَا<sup>(١)</sup> قُلْتَ : « رَجُلًا » بَيِّنْتَ<sup>(٢)</sup> وَاحِدًا مِنْ الْأَنْوَاعِ الْمَمَكَّةِ ، غَيْرَ أَنَّ النَّوْعَ الْمُمَيَّزَ غَيْرُ الشَّيْءِ الْمُمَيَّزِ ، وَالْحَالُ هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ فِيهَا مَخْتَلِفَانِ فِي أَنْفُسِهِمَا ، وَمَتَقَارِبَانِ فِي طَرِيقِ نَصْبِهَا<sup>(٣)</sup> .

ثم قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : « أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، كَمَا أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً<sup>(٥)</sup> » .

يعنى : لا تكون الحال إلا نكرة ، كما لا يكون التمييز إلا نكرة .

ثم قال<sup>(٦)</sup> : « وَلَوْ كَانَ هَذَا<sup>(٧)</sup> بِمَنْزِلَةِ الثُّوبِ وَزُيِّدَ فِي : كَسَوْتُ لِمَا جَازَ فِي<sup>(٨)</sup> ذَهَبْتُ رَاكِبًا ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِ<sup>(٩)</sup> » .

يعنى : لو كان الحال بمنزلة الثوب لما جاز ذهبُ راکباً ، كما لا يجوز : « ذَهَبْتُ الثُّوبَ » و « ذَهَبْتُ زَيْدًا » .

( ١ ) ح : « وإذا » .

( ٢ ) س : « فقد بينت » .

( ٣ ) ح س : « نصبتها » .

( ٤ ) بولاق ٢٠١/٦

( ٥ ) س : « كما لا يكون التمييز إلا نكرة » .

( ٦ ) بولاق ٢٠٢

( ٧ ) بولاق : « ولو كان الحال هذا » .

( ٨ ) كلمة : « في » ليست في بولاق وهارون .

( ٩ ) عبارة : « لأنه لا يتعدى إلى مفعول » ليست في ح س .

ثم قال<sup>(١)</sup> : « وإنما جاز هذا لأنه حالٌ وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف<sup>(٢)</sup> منه ، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه » .

يريد : إنما جاز تعدى الفعل إلى الحال ، وإن كان الفعل<sup>(٣)</sup> لا يتعدى إلى مفعول ، كما يعمل غير الفعل وهو « عَسْتَرُونَ بِرَهْمًا » ونحوه ، « ولى مثله رجلاً » ، ولم يكن الفعل في تعديه إلى الحال بأضعف من عمل العشرين في التمييز ؛ لأنَّ الفعل يتعدى إلى الظروف والمصادر وليس كذلك العشرون .

---

(١) بولاق ٢٠/١

(٢) ح س : « بأضعف » .

(٣) كلمة : « الفعل » ساقطة من ح س .



هذا<sup>(١)</sup> باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

« فمن ثم ذكر<sup>(٢)</sup> على حدته ، ولم يُذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاقتصار<sup>(٣)</sup> على الفاعل ، كما لم يميز في ظننت على<sup>(٤)</sup> المفعول الأول ؛ لأنَّ حاله في الاحتياج إلى الآخر هاهنا ، كحالهِ في الاحتياج إليه ثمة<sup>(٥)</sup> ، وسنين ذلك<sup>(٦)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(٧)</sup> .

قال أبو سعيد : اعلم أنَّ هذه الأفعال التى ضَمَّنْها هذا الباب أفعالٌ تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيها زماناً محصلاً أو نفياً<sup>(٨)</sup> أو انتقالاً أو دواماً ، فمن ذلك : « كان » ولها ثلاثة معاني ، أحدها : ما ذكرناه<sup>(٩)</sup> ، كقولك : « كان زَيْدٌ عالِماً » ، وكان الأصل : « زَيْدٌ عالِمٌ » فدخلت « كان » لتوجب أنَّ ذلك في زمان ماضٍ ، وكذلك : « يَكُونُ زَيْدٌ مُتَطَلِّقاً » .

(١) بولاق ٢٧١

(٢) ح : « يذكر » .

(٣) س : « ولا يجوز الاقتصار فيه » .

(٤) بولاق : « الاقتصار على » .

(٥) ح : « ثم » وهى ساقطة من س .

(٦) بولاق : « لك » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست فى س وبولاق .

(٨) كلمة : « أوتياً » ساقطة من ق ح س .

(٩) ح س : « ما ذكرنا » .

وقد يكون ما جعلته « كان » في الزمان الماضي منقطعا ، وغير منقطع ؛ فأما ما لم ينقطع فقوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup> وهو في كل حال موصوف بذلك عز وجل<sup>(٣)</sup> ، وأما ما قد انقطع<sup>(٤)</sup> فقولك : « قد كنت غائبا وأنا الآن حاضر » . وقد يحتمل أن يكون « وكان الله<sup>(٥)</sup> عليما حكيما » في تأويل المنقطع ، ومعناه : ما وقع عليه العلم والحكمة ، لا العلم والحكمة ، كما<sup>(٦)</sup> قال الله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> والمعنى<sup>(٩)</sup> : حتى يجاهد المجاهدون منكم<sup>(١٠)</sup> ونحن نعلمهم .

والمعنى الثاني<sup>(١١)</sup> من معاني كان : أن تكون في معنى : حَدَّثَ وَوَقَعَ ، كقولنا<sup>(١٢)</sup> : « كَانَ الْأَمْرُ » أي حَدَّثَ .

والوجه الثالث : أن تكون زائدة . وقولنا : « تكون زائدة » ليس المعنى<sup>(١٣)</sup> بذلك أن

( ١ ) ح س : « فيقول الله عز وجل » .

( ٢ ) فاصلة تردت كثيرا في القرآن الكريم . انظر المعجم المنهرس لألفاظ القرآن الكريم ٤٧٨

( ٣ ) عبارة : « عز وجل » ساقطة من ح س .

( ٤ ) ح س : « وأما ما انقطع » .

( ٥ ) عبارة : « وكان الله » ليست في س .

( ٦ ) عبارة : « لا العلم والحكمة كما » ساقطة من ح س .

( ٧ ) س : « كما قال تعالى » .

( ٨ ) سورة محمد عليه السلام ٣١/٤٧

( ٩ ) ح س : « ومعناه » .

( ١٠ ) كلمة : « منكم » ساقطة من س .

( ١١ ) س : « ومعنى الثاني » تحريف .

( ١٢ ) ح س : « كقولك » .

( ١٣ ) ح س : « لسنا نفي » .

دخولها كخروجها في كل معنى ، وإنما يعني<sup>(١)</sup> بذلك أنه ليس لها اسم ولا خير ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على زمان<sup>(٢)</sup> ، فاعلمها مصدرها : وذلك قولك : « زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ » تريد ذلك الكون<sup>(٣)</sup> ، وقد دلت كان على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ولم تقل : « كَانَ » لوجب أن يكون ذلك في الحال . وقال الشاعر :

سَرَاةٌ نَبِيٌّ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا      عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ<sup>(٤)</sup>

يريد : على المسوومة العراب كان ذلك الكون . ومثل ذلك<sup>(٥)</sup> قولنا : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ » والغبينا<sup>(٦)</sup> « ظننت » ولم تعملها<sup>(٧)</sup> ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن ، كأنك قلت : زيد منطلق في ظني . وكذلك قولك : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ كَانَ » وإن لم تعمل « كان » في اللفظ ، فقد أوجبت أن هذا المعنى في زمانٍ ماضٍ .

ولكان أخوات وهى<sup>(٨)</sup> : صَارَ ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَأَضْحَى ، وَبَاتَ ، وَكَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا دَامَ ، وما تصرف منهن ؛ فأما صار ففيها معنى الانتقال ، وهي تدخل على جملة

(١) عبارة : « معنى وإنما معنى » ساقطة من ح .

(٢) ح س : « الزمان » .

(٣) ح س : « تريد كان في ذلك الكون » .

(٤) البيت بلا نسبة في الحزارة ٤/٣٣ : ٤/٢٧١ والبيهقي على الحزارة ٤١/٨ والدرر اللوامع ٨٩/١

(٥) ح س : « ومثل هذا » .

(٦) ح س : « فألقى » .

(٧) ح س : « ولم يعملها » .

(٨) ح س : « وهن » .

لم يكن لها مثل تلك الحال من قبل ، كقولك : « صَارَ زَيْدٌ عَلِيًّا » و « صَارَ الطَّيْنُ حَرْقًا » . أى انتقل إلى هذه الحال . وقد تدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك : « صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو » . وأنت لا تقول : زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو .

وأما (١) أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَبَاتَ وَظَلَّ فهي (٢) أَوْقَاتٌ مَخْصُوصَةٌ دَخَلْنَ (٣) عَلَى جُمْلٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : « أَصْبَحَ عَلِيًّا » فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ وَهُوَ عَالِمٌ . وَإِذَا قُلْتَ : « أَمْسَى » فَقَدْ قُلْتَ (٤) : دَخَلَ وَقْتُ الْمَسَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ . « أَضْحَى » : دَخَلَ وَقْتُ الضُّحَى . و « ظَلَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » : أَتَى (٥) عَلَيْهِ النَّهَارُ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ . و « بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا » : أَى أَتَى عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَهُوَ قَائِمٌ ، فَهَذِهِ أَوْقَاتٌ مَخْصُوصَةٌ . وَالَّذِي يُعْمَلُ بِهَا وَيَكُونُ مِثْلُهَا وَقْتًا لِكُلِّ وَقْتٍ : « كَانَ » .

ويتبين وبين « كان » فرق ، وذلك أن « كان » لما انقطع ، و « أضحى » و « أمسى » و « بات » (٦) غير منقطع ، ألا ترى أنك تقول : « أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا » فهو غنى في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه ، وربما توسعت العرب في بعض هذه الأفعال ، فاستعملوه في

(١) ح س : « قَامَا » .

(٢) س : « فَعِن » .

(٣) ح س : « دَخَلَتْ » .

(٤) س : « فَكَأَنَّكَ قُلْتَ » .

(٥) ح س : « أَى أَتَى » .

(٦) س : « وَبَاه » !

معنى: «كَانَ» و «صَارَ» فيقولون: «أَصْبَحَ زَيْدٌ غَيْبًا» ولا يقصد<sup>(١)</sup> إلى وقت الصباح دون غيره. قال<sup>(٢)</sup> الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ  
فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ<sup>(٣)</sup>

ولم يقصد إلى وقت دون وقت<sup>(٤)</sup>.

وأما «ليس» فإنها تدخل على جملة فتنتفيها في الحال، كقولك: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا» والأصل: «زَيْدٌ قَائِمٌ» قبل دخول «ليس» وفيه إيجابُ قيامه في الحال، فإذا قلت: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا» فقد نقيت هذا المعنى، وكان الأصل في «لَيْسَ»: «لَيْسَ»<sup>(٥)</sup> مثل: «صَيْدُ الْبَيْعْرِ»<sup>(٦)</sup> فحذفوه، وألزموه التخفيف، لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة<sup>(٧)</sup>، وإنما تختلف أبنية الأفعال لاختلاف الأوقات التي تدلّ عليها، وجعلوا البناء الذي خصّوه به ماضيًا لأنه أخفُّ الأبنية.

(١) س: «يقصدون».

(٢) س: «وقال».

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي ق ٣١/٨٦ ص ٩٠ وعيون الأخبار ١١٥/٣ وشرح شواهد المعنى ١٦٠ وانظر مصادر أخرى في الفيديان ص ٢١٩

(٤) عبارة: «ولم يقصد إلى وقت دون وقت» ساقطة من ح س.

(٥) كلمة: «ليس» ساقطة من س بسبب انتقال النظر.

(٦) في الصحاح للجوهري (صيد) ٤٩٦/١: «والصيد بالتحريك: مصدر الأصيد وهو الذي يرفع رأسه كيرا... وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه... وكذلك الذي لا يستطيع الالتفات من داء. فنقول منه صيد بكسر الباء».

(٧) انظر في أصل «ليس» ما قلناه في كتابنا: لمن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٢

فإن قال قائل: وما<sup>(١)</sup> الدليل على أن ليس فعلٌ؟ قيل له: الدليل على ذلك اتصال الضمائر بها التي لا تنصل<sup>(٢)</sup> إلا بالأفعال، كقولك: لَسْتُ وَلَسْنَا وَلَسْتُمْ وَالْقَوْمُ لَيْسُوا قَائِمِينَ.

وأما «ما زال» فما للنفي و«زال» للنفي، فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجاباً فإذا قلت: «ما زال زيد قائماً» و«لم يزل بكر منطلقاً» و«لا يزال أخوك في الدار» فقد أوجبت ذلك كله بنفي النفي. ولا تستعمل «زال» إلا مع حروف النفي؛ لو قلت: «زال زيد منطلقاً» لم يميز<sup>(٣)</sup>، ولو قلت: «ما زال زيد إلا منطلقاً» لم يميز؛ لأنك لما أدخلت «إلا» انتقض معنى «ما» فصار تقديره: «زال زيد منطلقاً»<sup>(٤)</sup> وهذا لا يجوز.

وأما قوله<sup>(٥)</sup>: «مادام زيد منطلقاً» فليست «ما» هاهنا مثلها في قولك: «ما زال زيد منطلقاً»؛ لأن «ما» في «ما زال» للنفي، و«ما» هاهنا مع بعدها من الفعل في موضع مصدر يراد به الزمان، وذلك أنك إذا قلت: «أنا أقوم هاهنا مادام زيد قائداً» فمعناه: «أقوم هاهنا دوام زيد قائداً»، وتريد<sup>(٦)</sup> بالدوام: وقت الدوام<sup>(٧)</sup>؛ تقول<sup>(٨)</sup>: «جتنتك

(١) ح س: «فما».

(٢) ح س: «اتصال الضمير بها الذي لا ينصل».

(٣) عبارة: «ولا يزال أخوك في الدار... لم يميز» ساقطة من ح.

(٤) عبارة: «لم يميز لأنك لما أدخلت... منطلقاً» ساقطة من ق.

(٥) س: «قولك».

(٦) س: «تريد» بلا واو.

(٧) عبارة: «وقت الدوام» ساقطة من ح.

(٨) ح س: «كما تقول».

مَقْدِمَ الْحَاجِّ» ، تريد وقت مَقْدَمِ الْحَاجِّ<sup>(١)</sup> . ولو قلت : « ما دَامَ زَيْدٌ قَائِماً » من غير أن يكون معه كلام ، لم يُجْزَ ؛ لأنه في معنى ظرف من الزَّمان ، فيحتاج إلى ما يقع فيه . ولو قلت : « ما زالَ زَيْدٌ قَائِماً » كان كلاماً تاماً ، ولا يستعمل<sup>(٢)</sup> « ما دَامَ » إلا بلفظ « ما » : لأن « ما » وما بعدها بمعنى المصدر . و « ما زال » يجعل مكان « ما » حروف النفي فيقال : « لم يَزَلْ » و « لا يَزَالُ » و « لَنْ يَزَالَ »<sup>(٣)</sup> .

وقد يُقتصر في بعض هذه الأفعال<sup>(٤)</sup> على الفاعل ، كقولك : « أَصْبَحَ الرَّجُلُ » و « أَمْسَى زَيْدٌ » و « أَضْحَى بَكْرٌ » أي دَخَلَ في هذا الوقت ، كما يقال : « أَظْهَرَ الرَّجُلُ »<sup>(٥)</sup> أي دخل في وقت الظَّهر ، ويقال : « دَامَ الرَّجُلُ عَلَى فِعْلٍ كَذَا »<sup>(٦)</sup> و « دَامَ الرَّخْصُ بِحَمْدِ ائِقَةِ تَعَالَى »<sup>(٧)</sup> .

وكل هذه الأفعال يستعمل فيها الماضي والمستقبل إلا « لَيْسَ » و « ما دَامَ » فإن « ليس » ليس لها مستقبل<sup>(٨)</sup> ، و « ما دَامَ » إذا جعلت في مذهب « كان » في جعل الاسم والخبر لها ، تقول : « آتَيْكَ ما دَامَ زَيْدٌ صَاحِبِكَ » ، ولا يقال : ما يَدُومُ زَيْدٌ صَاحِبِكَ<sup>(٩)</sup> ؛ وذلك أن قولك : « ما دام » ليس لها إلا طريقة واحدة ، فاختر له<sup>(١٠)</sup> بناء واحد ، وإنما يستعمله

(١) عبارة : « تريد وقت مقدم الحاج » ساقطة من ح .

(٢) س : « ولا يصلح أن يستعمل » .

(٣) عبارة : « ولن يزال » ساقطة من ح .

(٤) س : « في بعض الأفعال » .

(٥) كلمة : « الرجل » ساقطة من س .

(٦) س : « على كذا » .

(٧) كلمة : « تعالى » ليست في س .

(٨) س : « لا مستقبل لها » .

(٩) عبارة : « ولا يقال : ما يدوم زيد صاحبك » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(١٠) س : « لها » .

القائل فيها قد وقع (١) ويشترط اتصاله ودوامه . والفعل الذى يقع على « مادام » مستقبل أبداً (٢)

وهذه الأفعال إذا كانت مقدرأ دخولها على اسم وخبر لم يَجُزَّ الاقتصارُ على الاسم دون الخبر ، ولا على الخبر دون الاسم ، كما لم يَجُزَّ الاقتصار على المفعول الأول في « طَنَنْتُ » ولا على الثانى . وقد بيَّنَّا ذلك فيما مضى .

وذكر سيبويه (٣) من جملة هذه الأفعال : كَانَ ، وَيَكُونُ ، وَصَارَ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ ، ثُمَّ قَالَ بعقب ذلك (٤) : « وما كان نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفِعْلِ عَمَّا لَا يَسْتَعْنَى عَنِ الْخَبْرِ » . وقد ذكرنا جملة ذلك .

ويلحق به : « مَا فَعِيَّةٌ » وهو بمعنى : « مَا زَالَ » . وكذلك : « مَا انْفَكَّ » ، ولا يستعملان إلا فى النَّصْبِ ، كتولك : « مَا فَعِيَّةٌ زَيْدٌ قَائِمًا » و « لَا يَفْتَأُ مَنْطِقًا » و « مَا انْفَكَّ ذَاهِبًا » و « لَا يَنْفَكُ مَنْطِقًا » (٥) ، ويلحقون (٦) به أيضا : « طَفِقَ » . تقول : « طَفِقَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا » كما تقول : « ظَلَّ يَفْعَلُ كَذَا » و « بَاتَ بِاللَّيْلِ يَفْعَلُ كَذَا » غير أن « ظَلَّ » (٧) بالنهار ، و « بَاتَ » بالليل ، و « طَفِقَ » تصلح بالنهار والليل (٨) .

( ١ ) س : « فيما وقع » .

( ٢ ) كلمة : « أبدا » ليست فى س .

( ٣ ) بولاق ٢٦ / ١

( ٤ ) عبارة : « بعقب ذلك » ساقطة فى س .

( ٥ ) عبارة : « وما انفك ذاهبا ولا يفتأ منطقا » ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

( ٦ ) ق : « ويلحق » .

( ٧ ) عبارة : « يفعل كذا وبات ... ظل » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

( ٨ ) س : « الليل والنهار » وفى ح : « بالليل والنهار » .



ثم مثل سيبويه<sup>(١)</sup> فقال : « تقول : كان عَبْدُ الله أَخَاكَ » ، فإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تَحْبِرَ عَنِ  
الْأَخَوَةِ وَأَدْخَلْتَ كَانَ لِتَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا مَضَى<sup>(٢)</sup> ، وَذَكَرْتَ الْأَوَّلَ كَمَا ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ  
الْأَوَّلَ<sup>(٣)</sup> فِي « ظَنَنْتَ » .

يعنى أن الفائدة في قولك : « كَانَ عَبْدُ الله أَخَاكَ » الإخبارُ عَنِ الْأَخَوَةِ ، وَكَذَلِكَ  
الفائدة في كل اسم وخبر في الخبر دون الاسم .

وقوله : « أَدْخَلْتَ كَانَ لِتَجْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا مَضَى » ، يعنى أَنَّ كَانَ دَلَّتْ أَنَّ<sup>(٤)</sup> الْفَائِدَةَ  
الْمُسْتَفَادَةَ بِالْخَبَرِ فِيهَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَذَكَرْتَ الْأِسْمَ لِتَعْلَمَ أَنَّهُ صَاحِبُ هَذِهِ الْفَائِدَةِ<sup>(٥)</sup> ، كَمَا  
ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ فِي بَابِ « ظَنَنْتَ » .

ثم قال<sup>(٦)</sup> : « وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ الله ، وَقَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ<sup>(٧)</sup> ، كَمَا فَعَلْتَ  
ذَلِكَ فِي : ضَرَبَ ، لِأَنَّهُ فَعَلُ مِثْلِهِ » .

يعنى أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ كَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ . فَجَازَ<sup>(٨)</sup> أَنْ تَقُولَ : « كَانَ  
أَخَاكَ عَبْدُ الله » كَمَا جَازَ : « ضَرَبَ أَخَاكَ عَبْدُ الله » وَ « أَخَاكَ كَانَ عَبْدُ الله » كَمَا تَقُولُ :  
« أَخَاكَ ضَرَبَ عَبْدُ الله » . وَيَحْوِزُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ .

(١) بولاق ٢١/٨

(٢) س : « ليجعل فيها ماضى » .

(٣) كلمة : « الأول » ساقطة من س .

(٤) س : « دلت على أن » .

(٥) س : « ليعلم أنه صاحب هذه الفائدة المستفادة » .

(٦) بولاق ٢١/٨

(٧) س وبولاق : « تقدمت » .

(٨) س : « فحوز » .

فأما « ما زال » و « ما فتىء » و « مادام »<sup>(١)</sup> فلا يجوز تقديم الأسماء على « ما » فيهن ،  
 وذلك أن ( ما ) في « ما زال » و « ما فتىء » و « ما أنفك » للنفي ، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها  
 فيها قبلها ، فلا يجوز أن تقول : « مُنْطَلِقاً مَا زَالَ زَيْدٌ » ولا « ذَاهِباً مَا فَتَىءَ عَمْرُو » ، كما<sup>(٢)</sup>  
 لا يجوز أن تقول : « زَيْدٌ مَا ضَرَبَ عَمْرُو » وأنت تريد : « مَا ضَرَبَ عَمْرُو وَزَيْدٌ » وقد  
 كان أبو الحسن بن كيسان<sup>(٣)</sup> يجيز : « قَاتِباً مَا زَالَ زَيْدٌ » . وقد بينا فساد ذلك .  
 ويجوز في « لَأَ » و « لَمْ » تقديم الخبر ، فنقول : « قَاتِباً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ » و « قَاتِباً لَا يَزَالُ  
 زَيْدٌ » كما يجوز أن تقول<sup>(٤)</sup> : « زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ عَمْرُو » و « زَيْدٌ لَا تَضْرِبْ »<sup>(٥)</sup> .

وأما « مادام » فإن « دَامَ » و « ما فتىء » واحد ، فلا يجوز أن يتقدم ( ما )<sup>(٦)</sup> شيء  
 عميل فيه « دَامَ » : لأن دَامَ صلة لما<sup>(٧)</sup> ، ولا يفرق بين ( ما ) وبينها ، كما لا يفرق بين ( أن )  
 والخفيفة والمعمل ، فلا يقال : « آتَيْكَ قَاتِباً مَا دَامَ زَيْدٌ » .

( ١ ) س : « وما دام وما انفك » .

( ٢ ) س : « وكذا » .

( ٣ ) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، كان بصرياً كوفياً ، أخذ عن ثعلب والمبرد . توفي سنة ٢٩٩ هـ . انظر

ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٦

( ٤ ) ح س : « كما أنك تقول » .

( ٥ ) ح س : « لا يضرب عمرو »

( ٦ ) كلمة : « ما » ساقطة من ح س .

( ٧ ) كلمة : « لما » ليست في ح س .

وأما « ليس » فإن الذى يدل<sup>(١)</sup> عليه قول سيبويه فى باب سَأَقِفَكَ عليه ، إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائز ، فنقول : « قَائِبًا لَيْسَ زَيْدٌ » . وبعض النحويين يَأْبَاهُ . ولا خلاف بينهم فى جواز تقديم الخبر على الاسم بعد ليس ، كقولك<sup>(٢)</sup> : « لَيْسَ قَائِبًا زَيْدٌ » .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى : ضَرَبَ إِلَّا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ » .

يعنى تقديم الخبر على الاسم فى « مكان » كتقديم المفعول فى « ضَرَبَ » إِلَّا أَنَّ الاسم المرفوع والمنصوب فى كان لشيء واحد ، وفى ضرب لشيئين .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : « وتقول : كُنَّاهُمْ ، كما تقول : ضَرَبْنَاَهُمْ . وتقول : إذا لم نَكُنْهُمْ ، فمن ذا يَكُونُهُمْ ، كما تقول : إذا لم نَضْرِبُهُمْ ، فمن ذا يَضْرِبُهُمْ » .

أراد الدلالة على أن كان وأخواتها أفعال ؛ لانصاف الفاعلين بها ووقوعها على المفعولين ، كما يكون ذلك فى ضربناهم .

وقوله : « إذا لم نَكُنْهُمْ » يكون على وجهين : أحدهما : إذا لم نشبههم ، ألا ترى أنك تقول : « أنت زيد » ، فى معنى : مشبه له .

(١) ح س : « دل »

(٢) س : « فى قولك » .

(٣) بولاق ٢١/١

(٤) بولاق ٢١/١ وقد سقطت كلمة : « سيبويه » من ح س .

والوجه الآخر : أن يقول قائل : من كان الذين رأيتهم أمس في مكان كذا وكذا ، فيقول المجيب : « نَحْنُ كُنَّا هُمْ » إذا كان السائل قد رآهم ، ولم يعلم أنهم المخاطبون . قال أبو الأسود المولى<sup>(١)</sup> :

فَلِنْ لَا يَكْتَبُهَا أَوْ نَكْتَهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِيَا<sup>(٢)</sup>

فجعل « يكون » فعلاً واقعاً على الضمير ، وفيه ضمير فاعل ، وإنما يصف الزبيب والخمر وقيل هذا البيت<sup>(٣)</sup> :

دَعِ الْحَمْرُ تَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَمِلَاتِنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا لِكَلَانِيَا<sup>(٤)</sup>

يعنى بأخيها الزبيب . ثم قال : « فَلِنْ لَا يَكْتَبُهَا » يعنى إن لا يَكْتَبُ الزَّبِيبُ الحَمْرَ « أَوْ نَكْتَهُ » يعنى تكن الحمرُ الزَّبِيبَ ، « فَإِنَّهُ أَخُوهَا » يعنى الزَّبِيبُ أخُو الحَمْرِ . لأنهما من شجرة واحدة .

(١) كلمة : « المولى » ساقطة من ح س .

(٢) البيت في ديوانه في ٢/٥٤ ص ٨٢ وفيه : « أُمُّ أَرْضَتْهُ أُمُّهُ » ولسان العرب ( كون ) ١٧/١٧٣ ( لين ) ١٧/٢٥٨ وإصلاح المنطق ٢٩٧ والعينى على الخزانة ١/٣١٠ وخزانة الأدب ٢/٤٢٦ وسيبويه ١/٢١ والانتصاب ٣٩٢ والسننمى ١/٢١ والعينى على الأشموى ١/١١٨ وهو بلا نسبة في الأشموى ١/١١٨ ويده في ح : « فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب » وهو من نص سيبويه .

(٣) كلمة : « البيت » ساقطة من ح س .

(٤) البيت في ديوانه في ٧/٥٤ ص ٨٢ ولسان ( كون ) ١٧/٢٥٣ والانتصاب ٣٩٢ وخزانة الأدب ٢/٤٢٧ والعينى على الخزانة ١/٣١١ والعينى على الأشموى ١/١١٨ وفيه : « يَسْرِبُهَا » مثل ح .

وأما أبو الأسود الدؤلي<sup>(١)</sup>، فإن أهل البصرة يقولون: «الدؤلي»، بضم الدال، وفتح الهزرة وهو من الدؤيل بن بكر بن كنانة. وفتحت الهزرة<sup>(٢)</sup>، كما قالوا في النسر: نَمْرِي. وكان ابن حبيب<sup>(٣)</sup> يقول: الدؤيل من كنانة، والدؤيل مهموز مضموم، على مثال: فُيعل: الدؤيل بن معلّم بن غالب بن يثيع بن الهون بن خزيمه بن مذككة<sup>(٤)</sup>. وجماعة من النحويين منهم الكسائي، يقول: الدؤيلي.

أخبرنا أبو بكر أحمد بن أبي سهل الخلوّاني<sup>(٥)</sup>، قال: سمعت أبا سعيد الحسن بن الحسين السكّري<sup>(٦)</sup>، يقول: حدثنا العباس بن محمد الجمحي، قال: حدثنا محمد بن سلام ابن عبيد الله<sup>(٧)</sup>، قال: قال يونس: هم ثلاثة: الدؤول من حنيفة، ساكن الواو، والدؤيل في

(١) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سميان، ينسب إليه أنه أول من وضع النحو. توفي سنة ٦٩ هـ. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١٣/١ وهامشه.

(٢) س ح: «فتح» وانظر اخبار النحويين البصريين للسيرا في ١٠

(٣) هو محمد بن حبيب، بفتح الهاء الأخيرة، وحبیب اسم أمه. كان عاتبا بالنسب وأخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موتقا في روايته. توفي سنة ٢٤٥ بسر من رأى. انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة للقطبي ١١٩/٣ وهامشه.

(٤) كلام ابن حبيب هذا في كتابه مختلف القبائل ومؤلفها ص ٢٥ وانظر إنباء الرواة ١٥/٨

(٥) ذكره ابن الجزري في كتابه: غاية النهاية في طبقات القراء ٦١/١ رقم ٢٦٢ ولم يذكر سنة وفاته. هو أبو سعيد السكّري الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن العلاء بن أبي صفرة بن المهلب العنكي.

(٦) توفي سنة ٢٧٥ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٢/١

(٧) هو أبو عبيد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري، المشهور صاحب طبقات الشعراء. توفي سنة ٢٢٢ هـ. انظر ترجمته في الأنساب للسماط ٣/٢٢٧

عبد القيس ، ساكن الباء ، والدليل في كنانة رهط أبي الأسود<sup>(١)</sup> ، الواو مهموزة ، فهو أبو الأسود الدؤلي . هذا قول عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup> من البصريين<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله<sup>(٤)</sup> : « كَائِنٌ وَمَكُونٌ » ، فالكائِن اسم الفاعل من كان : لأنك إذا قلت : « كَان زَيْدٌ قَائِبًا » جاز أن تقول : « زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِبًا » ، وأما « مَكُونٌ »<sup>(٥)</sup> فهو لما لم يُسَمِّ فاعله ، غير أن « كان » لا يجوز نقلها إلى ما لم يُسَمِّ فاعله ، بأن يقام الخَيْرُ مقام الاسم : لأننا إذا قلنا : « كَان زَيْدٌ أَخَاكَ » فزيد والأخ لا يُسْتغنى أحدهما عن الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، فلا يجوز أن تحذف زَيْدًا ، فيبقى الخبر منفرداً ، وقد كان لا يجوز استغناؤه عن الاسم ، كما أنك لا تقول : « حَسِبْتُ زَيْدًا » ، ولا تأتي له بخبر : لأن كان وحسب جميعا إنما يدخلان<sup>(٦)</sup> على اسم وخبر ، ولكن الوجه الذي يصح منه « مَكُونٌ » أن تحذف الاسم والخبر جميعا ، وتصوغ كان لمصدرها ، وذلك<sup>(٧)</sup> المصدر يتوب مناب الاسم والخبر ، ويكون الاسم والخبر<sup>(٨)</sup> تفسيراً له ، فتقول : « كَيْنَ الْكُونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فالكون اسم ما لم يُسَمِّ فاعله ليَكِين ، وزيد منطلق جملة هي<sup>(٩)</sup> تفسير الكُون ، ألا ترى أنه لو قال قائل : « هَلْ كَان زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ،

(١) كلام ابن سلام هذا في كتابه : طبقات فحول الشعراء ص ١٢

(٢) ب ق ي : « على بن عيسى » وهو تحريف ، فهو عيسى بن عمر الثقفي القرشي النحوي ، وهو من طبقة أبي عمرو ابن العلاء ، وعنه أخذ الخليل بن أحمد . توفي سنة ١٤٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباء الرواة للقطبي ٣٧٤/٢

(٣) ح : « عيسى بن عمر والبصريين » .

(٤) « بلاق ٢١/١ »

(٥) ح : « وأما قوله مَكُونٌ » .

(٦) ح س : « وحسب جميعا تدخل »

(٧) ح : « فذلك » .

(٨) جملة : « ويكون الاسم والخبر » ساقطة من ق ي بسبب انتقال النظر .

(٩) كلمة : « هي » ساقطة من ق .

لقلت :

« قد كان ذاك » . وإنما تريد : قد كان<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup> الكَوْنُ ، فيفهم المخاطب بذلك أن زيدا منطلقاً ، وكذلك إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً كَوْناً » ثم نقلته إلى مالم يسم فاعله . أقمت الكون مقام الفاعل ، وجعلت الجملة تفسيراً للكون . فقلت : « كَيْنَ الكَوْنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . ويجوز إضمار الكون<sup>(٣)</sup> ؛ لدلالة الفعل عليه ، إذ كان مصدراً ، فتقول : « كَيْنَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » و « مَكُونُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » . وكان الفراء يميز « كَيْنَ أَخُوكَ » في : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » ويذهب أنه ليس من كلام العرب ، ولكن على القياس ، وقد بينا القياس<sup>(٤)</sup> في فساد ذلك .

قال سيبويه :<sup>(٥)</sup> « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر عليه فيه<sup>(٦)</sup> ، فتقول<sup>(٧)</sup> : كان<sup>(٨)</sup> عبد الله ، أي قد<sup>(٩)</sup> خُلِقَ عِبْدُ اللَّهِ ، وقد<sup>(١٠)</sup> كان الأمرُ ، أي قد وقع<sup>(١١)</sup> الأمرُ ، وقد دَامَ فلانٌ ، أي قد ثَبَتَ<sup>(١٢)</sup> ، كما تقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ، تريد من<sup>(١٣)</sup> رؤية العين ،

( ١ ) عبارة : « ذاك وإنما تريد قد كان » ساقطة من سبب انتقال النظر .

( ٢ ) ح : « ذاك » .

( ٣ ) ح س : « إضماره » .

( ٤ ) جملة : « وقد بينا القياس » ساقطة من سبب انتقال النظر .

( ٥ ) بولاق ٢٦/١ وكلمة : « سيبويه » ساقطة من ح س .

( ٦ ) كلمة : « فيه » ساقطة من ح س .

( ٧ ) بولاق : « يقتصر على الفاعل فيه تقول » .

( ٨ ) ح وبولاق : « قد كان » .

( ٩ ) كلمة : « قد » ساقطة من س .

( ١٠ ) كلمة : « وقد » ساقطة من ح س .

( ١١ ) س وبولاق : « أي وقع » .

( ١٢ ) س ح وبولاق : « أي ثبت » .

( ١٣ ) كلمة : « من » ساقطة من س وبولاق .





يعنى لم تصرّف « ليس » تصرّف<sup>(١)</sup> « كان » وأخواتها في الماضى والمستقبل واسم  
 الفاعل ، وقد ذكرنا هذا فيما مضى .  
 قال<sup>(٢)</sup> : « فمن جاء على وَقعِ قوله<sup>(٣)</sup> ، وهو<sup>(٤)</sup> مَقاسُ لعائذِي<sup>(٥)</sup> :

فِئْدَى لَبِئى ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبِ أَشْهَبُ<sup>(٦)</sup> »  
 يعنى<sup>(٧)</sup> : إِذَا وَقَعَ .

ويزعم بعضُ النَّاسِ أنه : مَقَاسِ الْعَائِذِي ، وهو خطأ ، إنما هو<sup>(٨)</sup> :  
 مَقَاسُ<sup>(٩)</sup> واسمه : مُسَهَّرُ بْنُ النُّعْمَانِ<sup>(١٠)</sup> .

(١) ح س : « يعنى لم تصرّف تصرّف » .

(٢) بولاق ٢١/١ وفى ح س : « ثم قال » .

(٣) بولاق : « قول الشاعر » .

(٤) كلمة : « وهو » ساقطة من ح .

(٥) س : « قول مَقَاسِ الْعَائِذِي » .

(٦) البيت في سيبويه ٢١/١ والشنترى ٢١/١ وابن يعيش ٩٨/٧ وبلا نسبة في المنتخب ٩٦/٤ واللسان ( سهب )  
 ٤٩١/١

(٧) بولاق : « أى » .

(٨) عبارة : « يعنى إذا وقع ... إذا هو » ساقطة من ح س .

(٩) ح س : « مَقَاسِ لَقِبِ » .

(١٠) هو مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تميم بن الحارث ابن مالك بن عبيد بن خزيمه بن لؤى بن غالب بن  
 فهر بن مالك القرشي ، شاعر مخضرم . انظر ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ٣٣١ والمؤلف والمخالف  
 للأمدى ١٠٧ ووسط الأملئ ٢١٢/١ وأخطأ ابن دريد في الاشتقاق ١٠٨ فعده جاهلياً !

وسمى مَقَاسًا بقوله :

مَقَسْتُ بِهِمْ لَيْلَ التَّمَامِ مُسَهَّرًا      إِلَى أَنْ بَدَأَ ضَوْءُ مِنَ الفَجْرِ سَاطِعًا<sup>(١)</sup>

وقال عمرو بن شأس :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا      إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا<sup>(٢)</sup>

يريد : إذا كان اليومُ يوماً ذا كواكِبٍ أشنعًا ، وإنما<sup>(٣)</sup> أضمز لِعَلْمِ  
المخاطب ، ومعناه : إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال . وبعض<sup>(٤)</sup> العرب<sup>(٥)</sup>  
يقول : « إذا كان يومٌ ذو كواكِبٍ أشنعًا » ، فيجعل « كان » بمعنى وَقَعَ ، ويجعل  
« أَشْنَعًا » على الحال . وقد يجوز أن يكون « أشنعًا »<sup>(٦)</sup> خبراً .

قال سيبويه<sup>(٧)</sup> : « وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعركة ، فالذي  
تَشْتَعِلُ<sup>(٨)</sup> به كان المَعْرِفَةُ ؛ لِأَنَّهُ حَذُّ الكَلَامِ ؛ لِأَنَّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ » .

( ١ ) البيت في التنوير ٢١/١ وسقط الأثر ٢١٣/١ وفي الناق : « لم ليل التمام بليته ... بدأ ضوء .. » وفي ب :

« الهدام » ؛ وفي ح : « مشرًا » وقد أشار إلى ذلك في السط .

( ٢ ) البيت في سيبويه ٢٢/١ والتنوير ٢٢/١

( ٣ ) ح س : « فلما » .

( ٤ ) ح س : « قال وبعض » .

( ٥ ) س : « النحويين » .

( ٦ ) عبارة : « فيجعل كان بمعنى وقع ... أشنعًا » ساقطه من ي سبب انتقال النظر .

( ٧ ) بولاني ٢٢/١ وهنا تبدأ نسخة ج .

( ٨ ) ح س وبولاني : « تشغل به » .

يعنى أنك<sup>(١)</sup> إذا قلت : « كَانْ زَيْدًا قَائِمًا » ، فالوجه أن ترفع « زَيْدًا » وتصب « قَائِمًا » : لأن « زَيْدًا » و « قَائِمًا » شيء واحد ، وزيد<sup>(٢)</sup> هو معرفة ، وقائم نكرة ، وحد الكلام<sup>(٣)</sup> أن تخبر عن<sup>(٤)</sup> يُعرف بملا يُعرف : لأن الفائدة هي في<sup>(٥)</sup> أحد الاسمين . والآخر معروف لا فائدة فيه<sup>(٦)</sup> . والذي فيه الفائدة هو الخبر . فالأولى<sup>(٧)</sup> أن يجعل زَيْدًا المعروف هو الاسم ويجعل المنكوز هو الخبر ، حتى يكون مُستفاداً ، فليس يُحسُنُ إذن أن تقول : « كَانْ قَائِمٌ زَيْدًا » ولا يشبه هذا « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا » ؛ لأنك إذا قلت : « ضَرَبَ رَجُلٌ زَيْدًا »<sup>(٨)</sup> فإنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه يزيد ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زَيْدًا انعكس المعنى ، وصار المفعول فاعلاً ؛ لأنها شيئان مختلفان .

وقال<sup>(٩)</sup> : « وما في كان بمنزلتها في الابتداء إذا قلت : عِبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ » .  
يعنى أن اسم<sup>(١٠)</sup> كان وخيره كالابتداء وخيره في أن<sup>(١١)</sup> الخبر فيها نكرة ، والاسم

معرفة .

(١) كلمة : « أنك » ساقطة من ق .

(٢) كلمة : « وزيد » ساقطة من ح .

(٣) ي س ج : « ووجه الكلام » .

(٤) ح س ج : « عما » .

(٥) كلمة : (ق) ليست في ي س ج .

(٦) ي س ج : « فلا فائدة فيه » .

(٧) ي س ج : « فالأولى به » .

(٨) عبارة : « لأنك إذا قلت : ضرب رجل زيداً » ساقطة من ح بسبب انتقال النظر .

(٩) بولاق ٢٢/١ وفى س : « قال » وفى ج : « ثم قال » .

(١٠) ق ح : « يعنى اسم » .

(١١) ي س ج : « لأن » .

ثم مثل<sup>(١)</sup> فقال<sup>(٢)</sup>: « وذلك قولك : كَانَ زَيْدٌ حَلِيْبًا ، وَكَانَ حَلِيْبًا زَيْدٌ ، لَا عَلَيْكَ قَدَمَتٌ<sup>(٣)</sup> أَمْ أُخْرَتٌ ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ » .

يعنى أنك تنصب الخبر المنكور وإن قدمته ، كما جاز تقديم المنصوب فى قولك : « ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدٌ اللَّهُ »

[ قال :<sup>(٤)</sup> ] فَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ ، فَقَدْ ابْتَدَأْتَ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ مِثْلَهُ عِنْدَكَ .

يعنى<sup>(٥)</sup> ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب ، كما تعرفه أنت ، فإنما ينتظر الخبر الذى لا يعلمه وتستفيده ، فإذا قلت : حَلِيْبًا ، فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ مِثْلَ مَا عَلِمْتَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ<sup>(٦)</sup> ، ولو<sup>(٧)</sup> قلت : كَانَ حَلِيْبًا ، فَقَدْ اسْتَفَادَ وَقَوْعَ حَلِمٍ<sup>(٨)</sup> لَا يُدْرَى لِمَنْ هُوَ ، فَإِنَّمَا يَنْتَظِرُ صَاحِبَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ عَلِمَ<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْحَلِمَ<sup>(١٠)</sup> الذى قد استفاد<sup>(١١)</sup> وقوعه لزيد هذا المعروف ، فهو جائز وإن كان مؤخرًا فى اللفظ .

(١) ي س ج : « ومثل » .

(٢) بولاق ٢٢/٨

(٣) ي س ج وبولاق : « أقدمت » .

(٤) ما بين المقوفين زيادة من ي س ج . والنص فى بولاق ٢٢/٨

(٥) كلمة : « كان » ليست فى ي س ج .

(٦) كلمة : « يعنى » ساقطة من ي .

(٧) ي س ج : « علمه » .

(٨) ح : « وإن » . وفى ب ق ي : « ولكن » تحريف .

(٩) ح : « حكم » .

(١٠) ي س ج : « فقد علم » .

(١١) ح : « الحكم » .

(١٢) س ج : « الذى استفاد » .

ثم قال<sup>(١)</sup> : « وإن<sup>(٢)</sup> قلت : كان حليمٌ أو رجُلٌ فقد ابتدأت<sup>(٣)</sup> بنكرة فلا يستقيم<sup>(٤)</sup> أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكروها أن يقربوا باب لئسٍ » .

يعنى أن ابتداءك بالنكرة لتحدث عنها غير مستقيم ؛ لأن المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها . وحكم الخطاب المفهوم أن يساوى المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به . فإذا قال : « كَأَنَّ زَيْدٌ عَلِيٌّ » فقد<sup>(٥)</sup> كان المخاطب عالماً بزيدٍ من قبل ، وقد عَرَفَ عِلْمَهُ الآن ؛ لإخبار المتكلم إياه . فقد ساواه في الأمرين جميعاً . وإذا قال : « كان عَلِيٌّ زَيْدًا » فعالمٌ منكورٌ لا يعرفه المخاطب ، ولم يجعله خيراً فيفيده ، وقد قَدَّمْنَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَسْتَفَادُ ، فمعرفة المخاطب بعالمٍ غير واقعيه ، فلم يساوَ المخاطب المتكلم إذن ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَورَ فِي الْإِخْبَارِ مَا لَا يَعْرِفُهُ<sup>(٦)</sup> الْمَخَاطَبُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ قَدْ رَأَاهُ وَعَرَفَهُ .

فأما<sup>(٧)</sup> قوله : « فكروها أن يقربوا باب لئسٍ » . يعنى أن المخاطب يتقى على جهالته في المنكور الذي جعلته اسماً .

(١) بولاق ٢٢/١

(٢) ح : « فإن » .

(٣) ح س ج و بولاق : « بدأت » .

(٤) بولاق : « ولا » .

(٥) س ج : « وقد » .

(٦) ي : « لأن المنكور لا يعرفه » . وفي س ج : « لأن المنكور هو ما لا يعرفه » .

(٧) ح : « وأما » .

ثم قال<sup>(١)</sup> : « وقد تقول : كان زَيْدٌ الطَّوِيلُ مُنْطَلِقًا ، إِذَا خَفَّتِ التَّبَاسُ الزَّيْدَيْنِ » .

يعنى أنك تنعت الاسم المعروف إذا كان يشاركه في مثل لفظه غيره ، بالنعته الذى يميزه من المشاركة في جنسه<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> : « وتقول : أَسْفِيهَا كَانَ زَيْدٌ أُمَّ حَلِيْبَا ، وَأَرْجُلًا كَانَ زَيْدٌ أُمَّ صَبِيًّا ، تَجْعَلُهَا لزيد ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَبَغَّى<sup>(٤)</sup> أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ خَيْرٍ مِنْهُ هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُ » .

يعنى أنك إذا أدخلت الاستفهام على « كان » لم تغيرها عن الحكم الذى ذكرناه من جعل المعروف الاسم<sup>(٥)</sup> والمنكور الخبر ؛ لِأَنَّكَ إِذَا تَسْأَلَهُ أَيْضًا<sup>(٦)</sup> عَمَّنْ هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَكَ وَعِنْدَهُ ، لِيَقِيْدَكَ عَنْهُ مَا لَا تَعْرِفُهُ ، فِيهَا<sup>(٧)</sup> تَقَدَّرَ أَنَّهُ يَعْرِفُهُ . وَذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي تَسْأَلُ إِفَادَتَهُ هُوَ الْخَيْرُ .

قال : « والمعروف<sup>(٨)</sup> هو المبدوء به<sup>(٩)</sup> ، ولا يُبتدأ<sup>(١٠)</sup> كما يكون فيه اللبس وهو النكرة » . وقد ذكرنا هذا .

(١) بولاق ٢٢/٨

(٢) ح س ج : « من المشارك له في الاسم » .

(٣) بولاق ٢٢/١

(٤) بولاق : « يتغى لك » .

(٥) كلمة : « الاسم » ساقطة من ق .

(٦) كلمة : « أيضا » ساقطة من ي .

(٧) ح س ج : « عما » .

(٨) بولاق ٢٢/١ وفى ح س ج : « فالعروف »

(٩) ح : « المبدوء بذكره » .

(١٠) بولاق : « يبدأ » .

ثم قال : « أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَ إِنْسَانٌ حَلِيْبًا ، وَكَانَ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ مُنْطَلِقًا ، كُنْتَ تَلْبِيسٌ » .

يعنى أن هذا الكلام إنما يجعل للمخاطب العلم بوقوع علم إنسان لا يعرفه من جملة الناس ، وهو قد كان يعلم هذا قبل إخبار هذا المخبر إياه ، فكرهوا أن يبدوا بهذا المنكور بسبب<sup>(٢)</sup> اللبس الذى ذكرناه .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : « وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشُّعْرِ فِي ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ . حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ فَعُلَ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبَ ، وَأَنَّهُ قَدْ يُعَلَّمُ إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا ، وَجَعَلْتَهُ خَيْرًا أَنَّهُ صَاحِبُ الصُّفَةِ عَلَى ضَعْفٍ مِنَ الْكَلَامِ » .

يريد أنه يجوز أن يجعل التكرة اسمَ كان والمعرفة خبرها<sup>(٤)</sup> في الشعر ، وإن كان جوازه في الكلام ضعيفاً<sup>(٥)</sup> ، والذى حملهم على ذلك<sup>(٦)</sup> أنهم قد جعلوا ( كَانُ ) فعلاً بمنزلة « ضَرَبَ »<sup>(٧)</sup> . وقد يجوز أن يكون فاعل ضَرَبَ مَنْكُورًا ، ومفعوله معروفًا ، وَسَوْغَ أيضًا في كان أن الاسم فيها هو الخير ، فإذا قلت : « كَانُ قَائِمٌ زَيْدًا » فزيد هو القائم الذى قد

(١) بولاق : « أَوْ كَانَ » .

(٢) ي ح س ج : « يبدوا بالمنكور لسبب » .

(٣) بولاق ٢٢/٨

(٤) ح : « خيره » .

(٥) ي ح س ج : « ضعيفا في الكلام » .

(٦) ي ح س ج : « على مجوز ذلك » .

(٧) ي ح س ج : « بمنزلة ضرب فعلا » .

نكرته ، فتعرف المتكور بتعريفك<sup>(١)</sup> زيدا ؛ إذ كانا لشيء واحد ، فكأنك تعرف المختير عنه بعرفة خيره . وكان ضعفه أنك لم تعرف بنفسه ، وحكم الاسم أن يعرف بنفسه ، ثم يستفاد خيره .

واستشهد سيبويه<sup>(٢)</sup> على ذلك بقول خداس بن زهير :

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظيى كان أم جاز<sup>(٣)</sup>

ويقول<sup>(٤)</sup> حسان بن ثابت :

كان سلاقة من بيت رأسٍ يكون برآجها غسل وماء<sup>(٥)</sup>

وقول أبي قيس<sup>(٦)</sup> بن الأسلت الأنصاري<sup>(٧)</sup> :

الأم من مبلغ حسان عني أسحر كأن طيبك أم جون<sup>(٨)</sup>

(١) ي ح س ج : « يعرفك » .

(٢) بولاق ٢٣/١

(٣) البيت في المنقب ٩٤/٤ وسيبويه ٢٣/١ وابن عيش ٩٤/٧ والسننرى ٢٣/١ والمخرانة ٦٧/٤ : ٣٨٧/٤ : ٤٦٦/٤ ونسبه إلى زارة بن فروان في شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف ٤٦٥ وإلى لروان بن فزارة في خزنة الأدب ٢٣/٣ وانظر شرح شواهد المغني ٣١٠

(٤) ي ح س ج بولاق : « وقال » .

(٥) البيت في ديوانه ص ٣ وسيبويه والسننرى ٢٣/١ وابن عيش ٩٣/٧ والمنقب ٩٢/٤ وشرح شواهد المغني ٢٨٧ ومخرانة الأدب ٤٠/٤ واللسان ( سبأ ) ٨٧/١ ( رأس ) ٣٩٧/٧ ( جن ) ١٦٧/١٨

(٦) بولاق : « وقال » .

(٧) كلمة : « الأنصاري » ساقطة من س ج .

(٨) البيت في كتاب سيبويه ٢٣/١ والمخرانة ٦٧/٤ والسننرى ٢٣/١ واللسان ( طب ) ٤٢/٢ وفي الأخير : « أظب كان داوئك » تم نص على رواية سيبويه .



وقول الفرزدق<sup>(١)</sup> .  
 أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا نَيْبِيًّا بَجُوفِ الشَّامِ أُمَّ مُتْسَاكِرٍ<sup>(٢)</sup>

فأما<sup>(٣)</sup> البيت الأول ، فقد رُدَّ على سيبويه الاستشهادُ به ؛ لأنه جعله شاهداً لجعل  
 النكرة اسماً والمعرفة خبراً ، واسم كان في هذا البيت : ضمير ظني ، والضمير معرفة ،  
 فحصل من هذا أن اسمَ كان وخبرها معرفتان ، لأنَّ الضمير معرفة ، والأم معرفة<sup>(٤)</sup> .

وليس الأمر على ما ظنه الرادون على<sup>(٥)</sup> سيبويه ، وذلك أن الذي أحوج أن<sup>(٦)</sup>  
 يكون الاسم معروفاً<sup>(٧)</sup> تبيين المخبر<sup>(٨)</sup> عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه ويستفيد خبره  
 على ما بيَّناه ، وضمير النكرة لا يستفيد منه<sup>(٩)</sup> المخاطبُ أكثر من النكرة ، ألا ترى أن  
 قائلاً لو قال : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَكَلَّمْتُهُ »<sup>(١٠)</sup> ، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل بوجبة لتعريف  
 شخصٍ يعينه من بين الرجال ، وإن كانت الهاء معرفة من حيث عِلْمُ المخاطب أنها تعودُ إلى

(١) ي ح س ج ويولاق : « وقال الفرزدق » .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ وسيبويه ٢٣/١ والمنقب ٩٣/٤ والتمتري ٢٣/١ وخزانة الأدب ٦٥/٤  
 واللسان ( سكر ) ٣٩/٦ والخصائص ٢٧٥/٢

(٣) ي س ج : « أما » .

(٤) عبارة : « والأم معرفة » ساقطة من ي ح س ج .

(٥) ب ق : « الزاد من معزى » تحريف . وانظر شرح ابن يعنى ٧ : ٤/٩٥

(٦) ي ح س ج : « أحوج إلى أن » .

(٧) ح : « معرفة » .

(٨) ي ح س ج : « الخبر » .

(٩) ي س ج : « به » .

(١٠) ي ح س ج : « فكلته » .

ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال ، فلا فرق بين أن نقول :  
« قَائِمٌ كَأَنَّ زَيْدًا » ويجعل في كان ضمير قائم<sup>(١)</sup> . وبين أن يقول : « كَأَنَّ<sup>(٢)</sup> قَائِمٌ زَيْدًا » في  
باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه .

وجواب آخر : أن « ظئى » اسم كان أخرى مضمرة قبل ظئى ، وكان الثانية تفسيرا  
لها ، ويكون اسم كان الذى أراده سيبويه ظئى .

وأما ارتفاع ظئى فإنه<sup>(٣)</sup> على وجهين : إما أن يكون مبتدأ ، وتكون كان واسمها  
وخبرها في موضع خبره ، كما تكون الجملُ أخبارَ المبتدآت ، وإما أن يرتفع بكان أخرى  
مضمرة : لأن ألف الاستفهام بالفعل أولى ، فيكون تقديره : « أَكَانَ ظئى كَأَنَّ أُمَّكَ »  
فيكون ظئى مرتفعا بكان ، ويكون : « كان أُمَّكَ » تفسيرا لكان المضمرة ، ويكون كان  
المضمرة<sup>(٤)</sup> بمعنى وقع ، وهذه الأخرى الظاهرة تفسيرا للمضمرة لتقارب معناهما .

وهذا الشاعر إنما يصف إضراب الناس عن التشرف بالأنساب ، وتقارب ما شرف  
منها ووضع ، فقال : لا تبالى بعد هذا الوقت إن دام ما نحن فيه إلى من نُسبت من الأمهات .

( ١ ) عبارة : « ويجعل في كان ضمير قائم » ساقطة من ي ح س ج .

( ٢ ) عبارة : « أن يقول كان » ساقطة من ح . وقد سقطت « أن يقول » وحدها من س .

( ٣ ) ي ح س ج : « فارتفع ظئى هو » .

( ٤ ) ي ح س ج : « ويكون كان المضمرة » ساقطة من ي ح س ج .

وأما البيت الثاني ، فإنه جعل (بِرْأَجِهَا) خبر يكون (عَسَلٌ وَمَاءٌ) اسمها ، فهو مطابق لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه . غير أن في هذا البيت ما يسهل<sup>(١)</sup> جعل النكرة اسماً من جهة المعنى ، وذلك أن الذي يستفيدُه المخاطب بِعَسَلٍ وَمَاءٍ منكورين ، هو الذي يستفيدة منها<sup>(٢)</sup> معروفين ؛ لأنها نوعان مُتَشَابِهتا الأجزاء ، ألا ترى أن قائلاً لو قال لك<sup>(٣)</sup> : شَرِبْتُ المَاءَ والعَسَلَ ، أو قال : شَرِبْتُ مَاءً وَعَسَلاً ، كان معناها عندك واحداً ، لعلك أنه إذا قال : العَسَلَ والمَاءَ أنه لا يأتي على شربها أبداً ، وأن غرضه من ذلك البعض . واستواءُ أجزاءها أن العسل والماء ، يقال لما قَلَّ منه وكثر : عَسَلَ وَمَاءٌ ، ألا ترى أن جُرْعَةَ ماءٍ وأقلَّ منها يقال لها<sup>(٤)</sup> ماءً ، وأن دِجْلَةَ<sup>(٥)</sup> والفُرَاتَ والبحرَ ماءً ، فأجزاؤه<sup>(٦)</sup>

(١) ي ح س ج : «سهل» .

(٢) ي س ج : «بها» .

(٣) كلمة : «لك» ليست في ي ح س ج .

(٤) ح : «إنه» وفي س : «له» .

(٥) ي س ج : «ويقال لدجلة» .

(٦) ي ح س ج : «وأجزاؤه» .

متساوية وبما سهل ذلك أيضا أن الضمير الذي في مزاجها يعود إلى منكور، وهي (١) سلاقة .  
وقد بينا ما في ذلك .

وكان أبو عثمان المازني (٢) ينشد :

« يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلًا وَمَاءً »

فيحمل : وَمَاءً على المعنى ، وذلك أن ما مَزَجَ الشيءَ فقد مازَجَه الشيءُ ، فكأنه  
قال : ومازَجَها ماءً .

والبيت الثالث مثل البيت الأول . ورأس : اسم خَمَارٍ (٣)

والبيت الرابع كذلك أيضا ، غير أن بعضهم ينشد : « أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاعَةِ » .  
وقد كان حكمه أن يقول : « أُمُّ مُتْسَاكِرَا » ؛ لأن متساكرا عطف على سكران ، ولكنه (٤) لم  
يعطفه عليه لفظاً ، وعطفه على تقدير جملة معطوفة على جملة ، كأنه قال (٥) : أُمُّ هُوَ مُتْسَاكِرٌ .  
كما قال :

يَهْدِي الْخَمِيسَ نِجَاداً فِي مَطَالِعِهَا إِذَا الْمِصَاعَ وَإِذَا ضَرْبَةَ رُغْبٍ (٦)

(١) ي ح س ج : « وهو » .

(٢) ي ح س ج : « وكان المازني » .

(٣) عبارة : « ورأس : اسم خمار » ساقطة من ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : « ولكن » .

(٥) ي ح س ج : « معطوفة فكأنه قال » .

(٦) ينسب البيت لمزاحم العقيل في المنتصرى ٨٧/١ وليس في ديوانه ، كما ينسب للسرقات في اللسان (صحح )

٢١٤/١٠ وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه ٨٧/١

كأنه قال : وإما أمرنا<sup>(١)</sup> ضَرْبُهُ رُغْبٌ .

قال سيويه<sup>(٢)</sup> : « وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار أيهما جعلته<sup>(٣)</sup> فاعلاً رَفَعْتَهُ ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضَرْبٍ ، وذلك قولك : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، وكان زَيْدٌ صَاحِبَكَ ، وكان هذا زَيْدًا ، وكانَ المتكلمُ أَخَاكَ » .

قال أبو سعيد<sup>(٤)</sup> : إن قال قائل : إذا كان الاسم والخبر جميعاً معروفين ، فما الفائدة ؟

قيل له : الاسم المعروف قد يُعرف بأنحاءٍ منفردة<sup>(٥)</sup> ، وقد يُعرف بها مركبة ، فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً ، وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً<sup>(٦)</sup> ، غير أن الذي عرفها بهذين الاسمين منفردين ، قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ، ألا ترى أنك<sup>(٧)</sup> لو سمعت يزيد وشهراً أمره عندك ، من غير أن تراه ، لكنك عارفاً به ذكراً أو شهرةً ، ولو رأيت شخصهً لكنك عارفاً به<sup>(٨)</sup> عياناً ، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيتَه إلا بمرقةٍ أخرى ، بأن يقال لك : هذا زيد ونحوه من المعارف<sup>(٩)</sup> .

(١) ي ح س ج : « وإما هو » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٢) بولاق ٢٤/٦

(٣) بولاق : « أيهما ما جعلته » وهو في هامش ب عن نسخة .

(٤) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٥) ي ح س ج : « مفردة » .

(٦) عبارة : « وأخوك معروف بهذا الاسم منفرداً » ساقطة من ي بسبب انتقال النظر .

(٧) ح : « أنه » .

(٨) عبارة : « ذكر أو شهرة ... عارفاً به » ساقطة من س بسبب انتقال النظر .

(٩) عبارة : « ونحوه من المعارف » ساقطة من ح ي س ج .

وقول سيبويه في هذا الفصل : « كما فعلت ذلك في ضَرْبٍ » ، يريد : كما رفعت  
 الفاعل وهو منكور<sup>(١)</sup> ونصب المفعول وهو منكور<sup>(٢)</sup> في ضَرْبٍ . وقد بينا أن  
 الفعل<sup>(٣)</sup> لا يختص رفع المعروف دون المنكور .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، وَمَنْ كان أخوك ، كما تقول : مَنْ  
 ضَرَبَ أباك ، إذا جعلت (مَنْ) الفاعل ، ومن ضَرَبَ أبوك ، إذا جعلت الأبَ الفاعلَ وإذا  
 قلت : مَنْ كان أخاك ، فمن مبتدأة وهي استفهام ، ولا<sup>(٥)</sup> يحتاج إلى صلة ، وفي ضمير  
 مَنْ وهو اسم كان ، وأخاك الخَيْرُ » .

وقول سيبويه : « جعلت (مَنْ) الفاعل » يريد ضمير مَنْ وإذا قلت : مَنْ كان أخوك  
 فأخوك اسم كان وَمَنْ خبر كان ، وهي في موضع نصب ، وليس في الكلام ضمير ، وهو بمنزلة  
 «فانما كان زيد» إلا أن مَنْ لا تكون إلا صَدْرًا لأنها استفهام .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : « وكذلك : أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك » وتفسيره كتفسير  
 مَنْ .

(١) عبارة : « وهو منكور » ساقطة من ق .

(٢) ي ح س ج : « وهو معروف » وهي ساقطة من ق .

(٣) ق : « أن الفعل ضرب » .

(٤) بولاق ٢٤/١

(٥) ي ح س ج : « لا » بغير الواو .

(٦) بولاق ٢٤/١

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : «وتقول : ما كان أخاك إلا زَيْدٌ ، كما تقول<sup>(٢)</sup> : ما ضَرَبَ أخاك إلا زَيْدٌ» .

يريد أن دخول (إلا) لم يغيّر اللَّفْظَ عن مناجهه في الإعراب ، وإنما دَخَلَتْ لتغيير معنى النفي . ومن الحروف ما يدخل لتغيير المعنى من غير أن يحدث في اللفظ تأثيراً ، كتقولك : هل زَيْدٌ قائمٌ ؟ وأزَيْدٌ قائمٌ ؟ ولم يغيّر (هَلْ) و(الألف) مع إحدائهما معنى الاستفهام لفظ الابتداء والحير .

قال<sup>(٣)</sup> : «ومثل ذلك قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup> و﴿مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup> ، فإن<sup>(٧)</sup> وما بعدها بمنزلة المصدر ، فكأنه<sup>(٨)</sup> قال : «إلا قَوْهُم» .

(١) بولاق ٢٤/١

(٢) بولاق : «كتولك» .

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) كلمة : «تعالى» ساقطة من ي ح س ج ومكانها في بولاق : «عز وجل» .

(٥) سورة الباقية ٢٥/٤٥ وفي ب ق ي : «وما كان» تحريف ، ومثل ذلك فيما يلي .

(٦) سورة الأعراف ٨٢/٧

(٧) ي ح س ج : «أن» .

(٨) ي ح س ج : «كأنه» .

وقال الشاعر :

وقد علم الأقبام ما كان ذاتها      يتهلان إلا الجزى بمن يقودها<sup>(١)</sup>

وإن شئت قلت : ما كان ذاتها إلا الجزى وفراً بعض القراء : «ما كان حجتهم<sup>(٢)</sup>»  
و«ما كان جواب قويه»<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه : «ومثل قولهم : مَنْ كان أخاك قول<sup>(٤)</sup> العرب : ما جاءت حاجتك  
كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التانيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما  
قال بعض العرب : مَنْ كَأنت أمك ، حيث أوقع (مَنْ) على مؤنث» .

قال أبو سعيد<sup>(٥)</sup> : اعلم أن (مَنْ) و (ما) لها لفظ ومعنى ، والألفاظ الجارية عليهما  
بحق<sup>(٦)</sup> أن تكون<sup>(٧)</sup> محمولة على نفيها ومعناها ، فإذا جرت<sup>(٨)</sup> على لفظها ، كان مذكراً

(١) البيت ملائمة في كتاب سيبويه ٢٤/١ والنسبى ٢٤/١ وترج ابن عيسى ٢٦٧

(٢) هي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي إسحاق . انظر مختصر سواد القرآن لابن خالويه ٢٣٨

(٣) بولاق ٢٤/١

(٤) ح : « تقول » ١

(٥) ي س ح ج : « قال المفسر »

(٦) ق : « يجوز » وهي ليست في ي س ح

(٧) ح : « أنه يكون »

(٨) ي ق س ح : « لفظها »

(٩) ي س ح : « حادت »



مَوْحِداً ، تقول : «مَنْ قام» سواء أردت واحداً أو اثنين أو جماعة من مذكر ومؤنث ، وكذلك : «مأ أصابك» سواء أردت به شيئاً أو شيئين من مذكر ومؤنث<sup>(١)</sup> .

ويجوز أن تحمل الكلام على معناها ، فنقول : «مَنْ قامت» إذا أردت مؤنثاً ، وفيكم من يختصمان ، ومن يقومان ، ومن يقمن ، ومن يقومون ، قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعَمَلْ صَالِحاً﴾<sup>(٢)</sup> فذكر «يقنت» على لفظ «مَنْ» ، وأنت «تعمل» على معناها ، ولو ذكرها على اللفظ أو أثنها على المعنى لجاز .

وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني ، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله : «منكن» وهذا غلط لأننا إنما نؤده إلى لفظ (مَنْ) وقد قال الله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾<sup>(٤)</sup> ، فقال تعالى : «وَمَنْ يُؤْمِنْ»<sup>(٥)</sup> موحداً على لفظ «مَنْ» ، ثم قال : «خَالِدِينَ» على المعنى ، ثم رجع إلى اللفظ فقال تعالى<sup>(٦)</sup> : «قد أحسن الله له رزقا» ، فيبطل بما ذكرناه ما توهمه الكوفي<sup>(٧)</sup> .

(١) ي س ج : «كفولك» .

(٢) عبارة : «وكذلك ما أصابك ... ومؤنث» ساقطة من ق بسبب انتقال النظر .

(٣) سورة الأحزاب ٣٧٢٣

(٤) ي ح س ج : «عز وجل» .

(٥) سورة الطلاق ١٧٦٥ وفي ي ح س ج : «ومن يؤمن بالله ورسوله ...» وهو محريف .

(٦) ي س ج : «فقال : يؤمن بالله» .

(٧) «تعالى» ليست في ي ح س ج .

(٨) ي ح س ج : «فيبطل لما ذكرناه ما توهمه هذا الكوفي» .

وقال الله تعالى في جمع (مَنْ) على المعنى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup> وعلى اللفظ : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾<sup>(٤)</sup> ثم قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٦)</sup> على المعنى .

ثم قال الفرزدق في التننية<sup>(٧)</sup> :

تَعَشَّ قَبْلَ أَنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَحْضُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَجِبَانِ<sup>(٨)</sup>

فنتأه على المعنى . وكذلك الحكم<sup>(٩)</sup> في «ما» . تقول : «ما تَنْبِجُ من نُوقِكَ» و«ما تَنْبِجُ من نُوقِكَ» و«مَانْتَجِنُ من نُوقِكَ» ، فإذا قلت : «مَانْتَجِنُ من نُوقِكَ» فهو على لفظ (ما) فإذا قلت<sup>(١٠)</sup> : «مَانْتَجِبْتُ» فهو على معنى ناقة . كأنك قلت :<sup>(١١)</sup> آية ناقة نتجت من نوقك ، وإذا قلت<sup>(١٢)</sup> «مَانْتَجِنُ من نُوقِكَ» فكأنه يسأله<sup>(١٣)</sup> عن جماعة نتجن من نُوقِهِ ، ويقدر

(١) سورة يونس عليه السلام ٤٧/١٠

(٢) سورة الأنعام ٦/٢٥

(٣) ي ح س ج : «وقال الله تبارك وتعالى» .

(٤) سورة البقرة ٢/١١٧

(٥) كلمة : «تعال» ساقطة من ي ح س ج .

(٦) سورة البقرة ٢/١١٧ وفي ب ق : «فلا خوف» تحريف .

(٧) كلمة : «في التننية» ساقطة من س ج .

(٨) البيت في ديوانه ص ٨٧٠ وسيبويه ٤٠٤/١ وشرح ابن عيش ١٣/٤ والسننرى ٤٠٤/١ والعين على الحزانة ٤٦٧/١ والمقتضب ٢/٢٩٥ و٢٥٣/٣ والأشعرى ١/١٥٣

(٩) ي ح س ج : «فكذلك هذا الحكم» .

(١٠) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١١) ي ح س ج : «أى» .

(١٢) ي ح س ج : «وإذا قال» .

(١٣) ي ح : «يسأل» .

اللفظ على تقدير : أَيْ نُوْقُ تُتَجَنُّ مِنْ نُوقِكَ ، ولو كنت سائلاً عن ناقتين ، ثم حملت الكلام على المعنى قلت : مَا تُتَجَنُّ مِنْ نُوقِكَ .

وأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» ، فالأصل في «جاء» أن يكون فعلاً كسائر الأفعال ، منهم من لا يجعله متعدياً ، فيقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ، كما تقول : «قَامَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» ومنهم من يعديه فيقول «جَاءَ زَيْدٌ عَمْرًا» كما تقول : «لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، ويكون الفاعل غير المفعول .

فأما قول العرب : «مَا جَاءَتْ<sup>(١)</sup> حَاجَتُكَ» ، فقد أجزوها بجرى صارت<sup>(٢)</sup> ، وجعلوا لها اسماً وخبراً هو الاسم ، كما كان ذلك في باب كان وأخواتها ؛ فجعلوا (ما) مبتدأ وجعلوا في (جاءت) ضمير «ما» وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت ، وجعلوا (حاجتك) خبر «جاءت» فصار بمنزلة : «هِنَّدٌ كَانَتْ أُخْتُكَ» وَأَنْتَوَا «جَاءَتْ» لتأنيث معنى «ما» فكانه قال : أية حاجة جاءت حاجتك ، وجعلوا<sup>(٣)</sup> «جاء» بمنزلة<sup>(٤)</sup> «صَارَ» وإدخالها<sup>(٥)</sup> على اسم وخبر هو<sup>(٦)</sup> غير

(١) س : « ما جاء » .

(٢) س : « ما صارت » .

(٣) س : ج : « وجعل » .

(٤) س : ج : « بمعنى » .

(٥) س : ج : « وأدخلها » .

(٦) س : ج : « وهو » .

معروف إلا في هذا ، وهو من أمثال العرب ، ولم يسمع إلا بتأنيث «جاءت» وأجروه بجرى «صارت» لضرب من الشبه بينها ، وذلك أنك تقول : «صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍ» كما تقول : «جَاءَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو» : ففى «جاء» من الانتقال ما فى «صَارَ» ، فحملوا «ما»<sup>(١)</sup> «جاءت حَاجَتُكَ» فى جعل الاسم والخبر له على «صار» فى جعل الاسم والخبر له<sup>(٢)</sup> إذ قلت : «صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا» و«صَارَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا» لما بينهما من الاشتراك فى معنى الانتقال ، وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه فى معنى قوله : «ما جاء بك» ويقال إن أول ما شهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعى منهم الرجوع إلى الحق من قِبَلِ أمير المؤمنين<sup>(٣)</sup> على بن أبى طالب عليه السلام .

وقول سيبويه : «ولكنه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة» .

يعنى أنت «جَاءَتْ» لمعنى<sup>(٤)</sup> التأنيث فى (ما) ؛ لأن معناها : آية حاجة ، ولو حمل «جَاءَ» على لفظ «ما» لقال : «ما جَاءَ حَاجَتُكَ» إلا أن العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثا والأمثال إنما تحكى .

(١) كلمة : «ما» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) كلمة : «له» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) عبارة : «أمير المؤمنين» ليست فى ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : «بمعنى» .

وقول العرب : «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» جعلوا (من) مبتدأة ، وجعلوا في كانت ضميراً لها .  
 وجعلوا ذلك الضمير اسم كان وجعلوا «أُمَّكَ» خبرها وأنتوا «كان»<sup>(١)</sup> على معنى «مَنْ» فكأنه  
 قال : «أَيُّةُ أُمْرَأَةٍ كَانَتْ أُمَّكَ» .

قال سيبويه :<sup>(٢)</sup> « وَإِنَّمَا صِيْرٌ جَاءَ بِمَنْزِلَةِ<sup>(٣)</sup> كَانٍ فِي هَذَا الْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ كَمَا  
 جَعَلُوا عَسَى بِمَنْزِلَةِ كَانٍ فِي قَوْلِهِمْ : « عَسَى الْغَوِيُّرُ أُبُوسًا » . وَلَا تَقُولُ : عَسَيْتُ أَخَانًا .  
 وَكَمَا<sup>(٤)</sup> جَعَلُوا «لَدُنْ» هَا مَعَ «عُدُوَّةٍ» حَالَةً لَيْسَتْ مَعَ غَيْرِهَا<sup>(٥)</sup> ، مَعَ عُدُوَّةٍ مَنْوُوتَةٌ ،  
 كَقَوْلِهِمْ : لَدُنْ عُدُوَّةٍ<sup>(٦)</sup> وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ<sup>(٧)</sup> فِي مَوْضِعِ عَلِيٍّ غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ  
 الْكَلَامِ . وَاسْتَرَى مِثْلَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٨)</sup> .

(١) ي ح س ج : « كانت » .

(٢) يولاق ٢٤١/٦

(٣) ي ح س ج : « بمعنى » .

(٤) ي ح س ج : « كما » بلا واو .

(٥) عبارة : « هَا مَعَ عُدُوَّةٍ حَالَةً لَيْسَتْ مَعَ غَيْرِهَا » لَيْسَتْ فِي يَوْلَاقٍ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَإِنْ كَانَتْ تَقْلِقُ فِي  
 مَكَانِهَا وَيَبْدُو أَنَّهَا حَاشِيَةٌ بِضَافَةٍ إِلَى صَلْبِ النَّصِّ .

(٦) عبارة : « مَعَ عُدُوَّةٍ مَنْوُوتَةٌ ... عُدُوَّةٍ » لَيْسَتْ فِي ي ح س ج .

(٧) ق : « الاسم » .

(٨) كلمة : تَعَالَى لَيْسَتْ فِي سِ جِدٍ وَيَوْلَاقٍ وَهَارُونَ .

قال أبو سعيد<sup>(١)</sup> : أما<sup>(٢)</sup> قوله : وإنما<sup>(٣)</sup> صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف» يعني أنهم جعلوا له<sup>(٤)</sup> اسماً وخبراً ، كما جعلوا لكان . وقد بينا هذا . ومثل ذلك : «عسى الغوير أبوسا»<sup>(٥)</sup> جعلوا الغوير اسم عسى ومرفوعاً به<sup>(٦)</sup> . وأبوساً خبر الغوير ، فجرت «عسى» مجرى «كان» في أن لها اسماً وخبراً في هذا المثل فقط . ولو قال قائل : «عسى زيد أخاك» . كما تقول : «كان زيد أخاك» لم يجز ، وإنما أراد<sup>(٧)</sup> أن يريد أن «جاء» و«عسى» في الكلام في غير هذين المثلين ليسا بمنزلة «كان» وصيراً في هذا الموضع<sup>(٨)</sup> بمنزلة كان في العمل .

وقولهم : «عسى الغوير أبوسا» يقال إن «الزباء» الرومية هي التي قالتها<sup>(٩)</sup> لما أتتها «قصير» بصناديق فيها رجالاً طالباً لثأر جديمة الأبرش<sup>(١٠)</sup> منها ، فأخذ في طريق الغار مريداً للإيقاع بها ، ولم يكن الطريق الذي يسلكه إليها ذلك الطريق . فلما أحست بذلك قالت : عسى الغوير أبوسا .

(١) عبارة : « قال أبو سعيد » من ي ح س ج .

(٢) س : « أما » .

(٣) س ح : « وإنما » .

(٤) ح : « ها » .

(٥) المثل في جمع الأمثال للبيداني ٣١٦/١ وفصل المقال ٣٢٥ وجهرة الأمثال للعسكري ٥/٢ ونهاية الأرب ٤/٣

والمستقصى للمختصرى ١٦٦/٢ وأمثال ابن رفاعة ٧٨ والفتضب للمبرد ٧/٣

(٦) كلمة : « به » ليست في ي .

(٧) ي ح س ج : « يريد » .

(٨) ي ح س ج : « في هذين الموضعين » .

(٩) ي س ج : « قالت » .

(١٠) كلمة : « الأبرش » ساقطة من ي ح س ج .

وأبؤس جمع أبؤس فكأنها<sup>(١)</sup> قالت : صارَ الغُوَيْرُ أبؤساً ، إلا أن عسى فيها معنى الشك والتوقع ، و صار لليقين نفسى هاهنا وإن أجرينها مجرى (صار) و(كان) ، فهي غير خارجة من معنى الشك ، فكأنها قالت : عسى الغوير أن يأتي أبؤس من قبله<sup>(٢)</sup> .  
والغوير تصغير الغار . وفي الناس من يقول : عسى الغُوَيْرُ أن يكون أبؤساً ، فينصب أبؤسا بيبكون . ولا وجه لهذا الإضمار كله .

ثم ذكر سيبويه : «لَدُنْ غُدُوَّةٌ» احتجاجاً بأن الشيء قد يكون على لفظ في موضع فلا يطرد<sup>(٣)</sup> القياس في غيره . وذلك أن العرب تقول : لَدُنْ غُدُوَّةٌ ، فينصبون ، ولا يقولون : لَدُنْ عَيْبَةٌ ، ولا لَدُنْ زَيْدٌ . وكذلك<sup>(٤)</sup> : عسى الغُوَيْرُ أبؤساً ، وما حاجتك ، ولا يقولون : عسى زَيْدٌ أخانا ، ولا جاء زيد قائماً في معنى : صار زيد قائماً . وإنما تنصب العرب<sup>(٥)</sup> غُدُوَّةً ، وإن كان القياس فيها المحفّض على ضرب من التأويل والتشبيه ، وذلك أنهم يقولون : «لُدْ» فيحذفون النون ، و«لَدُنْ» فيثبتون النون ، فشبّهوا هذه النون بالنون الزائدة في عشرين وضارين ؛ لأنك تقول : هذه عشرو زيد ، وضار بو زيد ، ثم تقول : هذه عشرون درهما ، وضاربون زَيْدًا .

(١) ن : «فكأنها» .

(٢) عبارة : «فكأنها قالت ... من قبله» ساقطة من ي ح س ج .

(٣) ي ح س ج : «ولا» .

(٤) ي ح س ج : «فكذلك» .

(٥) ي ح س ج : «نصبت» .

قال سيبويه: <sup>(١)</sup> «ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما تقول: من كانت أمك».

يعنى أن <sup>(٢)</sup> من العرب من يجعل «حاجتك» اسم «جاءت» ويجعل خبرها «ما»، كما يجعل «من» خبر «كانت»، ويجعل «أمك» اسمها، وما <sup>(٣)</sup> في موضع نصب، كأنك قلت: آية حاجة كانت حاجتك، وآية امرأة كانت أمك، كما تقول: «قائمة كانت هند»، ولا يجوز تأخير «ما» و«من» وإن كانتا منصوبتين في التقدير؛ لأنها استفهام، والاستفهام لا يتأخر.

قال سيبويه: <sup>(٤)</sup> «ولم يقولوا: ما جاء حاجتك».

يعنى: لم يُسمع هذا المثل إلا بالتأنيث، وليس هو بمنزلة قولك: <sup>(٥)</sup> «من كان أمك»؛ لأن قوله: من كان أمك ليس بمنثلاً، فلا <sup>(٦)</sup> يغير لفظه، ولكن «من» مبتدأ وفي «كان» ضميرها، وهو اسم كان و«أمك» خبر كان، وذكر «كان» على لفظ «من».

(١) بولاني ٢٤/١

(٢) كلمة: «أن» ساقطة من ي ح س جـ.

(٣) ي ح س ج: «وما»، وهي في هامش ب عن نسخة.

(٤) بولاني ٢٤/١ وكلمة: «سيبويه» ساقطة من ي ح س جـ.

(٥) كلمة: «قولك» ساقطة من ي ح س جـ.

(٦) ي ح س ج: «ولا».



قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «فألزموه التاء»<sup>(٢)</sup> كما اتفقوا على<sup>(٣)</sup>: «لَعَمْرُ اللَّهِ ، في اليمين» .

يعنى أن العرب اتفقوا على النطق<sup>(٤)</sup> بهذا المثل على تأنيث «جَاءت» ، كما اتفقوا على قولهم في اليمين : «لَعَمْرُ اللَّهِ» ، وذلك<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْعَمْرُ وَالْعَمْرُ مَعْنَاهُمَا<sup>(٦)</sup> الْبِقَاء . وقولهم : لَعَمْرُ اللَّهِ : لِبِقَاءِ اللَّهِ كَأَنَّهُ قَالَ : لِبِقَاءِ اللَّهِ حَلِيفِي ، ولم يقل أحد : لَعَمْرُ اللَّهِ ، وإن كان معناه معنى «العمر» في غير هذا الموضع . واختص<sup>(٧)</sup> هذا الموضع بإحدى اللغتين ، كما اختص<sup>(٨)</sup> «جاءت» بالتأنيث دون التذكير .

قال سيبويه<sup>(٩)</sup> : «ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك ، إذا صارت تقع على مؤنث : قراءة بعض القراء : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ﴿وَلَتَلْبِطُنَّ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(١٠)</sup>»

(١) بولاق ٢٤/١ .

(٢) ي ح س ج : «فألزموا» .

(٣) ي س : «في» .

(٤) ي ح س ج : «في النطق» .

(٥) «وذلك» ساقطة من ح .

(٦) ي ح س ج : «معناه» .

(٧) ي ح س ج : «فاختصوا» .

(٨) ي ح س ج : «كما اختصوا» .

(٩) بولاق ٢٤/١ .

(١٠) سورة الأنعام ٢٣/٦ وهي قراءة أهل المدينة وأبي عمرو . انظر تفسير القرطبي ٤٠٣/٦ .

(١١) سورة يوسف ١٠/١٢ وهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة . انظر تفسير القرطبي ١٣٣/١ .

يريد أن «تَكُنَّ» مؤنث . واسمها «أن قالوا» وليس في «أن قالوا» تأنيث لفظاً ، وإنما مجمل<sup>(١)</sup> تأنيته على معنى «أن قالوا» إذ أتاؤلته تأويلَ مقابلة ، كأنه قال : ثم<sup>(٢)</sup> لم تكن فنتنهم إلا مقالتهم . ومجمل «تَلْتَقِطُهُ» على المعنى في التأنيث : لأن لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكّر ، ولكنّ بعض السّيّارة في المعنى سيّارة ألا ترى أنه يجوز أن تقول : تَلْتَقِطُهُ السّيّارة ، وأنت تعنى البعض ، فهذا مثل : ما جاءت حاجتك ، حين أنت فعلها على المعنى .

قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : «وربما قالوا في بعض الكلام : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وإنما أنت بعضاً<sup>(٤)</sup> ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه<sup>(٥)</sup> . لو قال : ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمَّكَ لَمْ يَحْسُنْ» . يعني لم يجز .

قال أبو سعيد<sup>(٦)</sup> : اعلم أن المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين<sup>(٧)</sup> ؛ أحدهما : تصحّ به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها<sup>(٨)</sup> لو أسقطته هو . والآخر لا تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها .

(١) ي س ج : « مجمل » .

(٢) كلمة : « ثم » ساقطة من س .

(٣) بولاتق ٢٥/١

(٤) ي س ج : « البعض » .

(٥) ي ح س ج : « يؤنث » .

(٦) ي ح س ج : « قال المفسر » .

(٧) ي س ج : « على ضربين » .

(٨) ي س ج : « أضيف إليها » .

(٩) س : « لم » .

فأما<sup>(١)</sup> ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث، فقولك: «أَضْرْتُ بِمَرِّ السُّنَيْنِ» و«أَذْتَنِي هُبُوبُ الرِّيحِ» و«ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ»؛ وذلك أنك<sup>(٢)</sup> لو أسقطت المذكور فقلت: «أَضْرْتُ بِالسُّنُونِ» و«أَذْتَنِي الرِّيحُ» و«ذَهَبَتْ أَصَابِعِي» و«اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» وأنت تريد ذلك المعنى لجاز.

وأما ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث، فقولك: «ذَهَبَ عَبْدُ أُمِّكَ». ولو قلت: «ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ» لم يجز؛ لأنك لو قلت «ذَهَبَتْ أُمُّكَ» لم يكن معناه معنى قولك: «ذَهَبَ عَبْدُ أُمِّكَ»؛ كما كان معنى: «اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ» بمعنى «اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الباب الأول الذي أجزنا فيه تأتيت فعل المذكر المضاف إلى المؤنث، الذي تصح العبارة عن معناه بلفظها، فإن الاختيار<sup>(٥)</sup> تذكير الفعل، إذ كان<sup>(٦)</sup> المذكر في اللفظ؛ فقولك: «اجْتَمَعَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ» و«ذَهَبَ بَعْضُ أَصَابِعِي» أجود من «اجْتَمَعَتْ» و«ذَهَبَتْ»، والتأنيث على الجواز.

(١) ح: «وأما».

(٢) ي س ج: «معناه بلفظ المؤنث لو أسقطت».

(٣) كلمة: «أنك» ساقطة من ح.

(٤) عبارة: «كعنى اجتمع أهل اليمامة» ساقطة من ح بسبب انتقال النظر.

(٥) ي س ج: «والاختيار».

(٦) ي س: «إذا».

ومثل تأنيث ما ذَكَّرْنَا قول الأعشى :

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاؤِ بَيْنَ الدَّمِ<sup>(١)</sup>

ومثل ذلك قول جرير :

إذا بعضُ السنينِ تَعَرَّقَتْنا      كَفَى الأَيْتَامَ فَقدُ أَبِي اليَتِيمِ<sup>(٢)</sup>

فَأَنْتَ «تَعَرَّقَتْنا» والفعل للمبعض ، إذ كان يصح أن يقول : إذا السُّنُونُ تَعَرَّقَتْنا ، وهو يريد بعضُ السنين .

وقال جرير أيضا :

لَمَّا أتَى حَبَسَ الرُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ      سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالِ الحُشْعِ<sup>(٣)</sup>

فَأَنْتَ «تَوَاضَعَتْ» والفعل للسور ، لأنه لو قال : تَوَاضَعَتْ المَدِينَةُ لصح في<sup>(٤)</sup>

المعنى الذى أراده بذكر السور<sup>(٥)</sup>

(١) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص

(٢) سبق تخريج البيت هنا . انظر ص .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣٤٥ والتخاض ١٦٧/٢ وخزانة الأدب ١٦٧/٢ وسيبويه ٢٥/١ والشتى ٢٥/١ ومقاييس اللغة ١٨٣/٢ والقتضب ١٩٧/٤ والمخصص ٤١٨/٢ ومجاز القرآن ١١٧/١ واللسان ( سور ) ٥٢/٦ والمذكر والمؤنث للغراء ٣٧

(٤) كلمة : « في » ساقطة من ي س ج .

(٥) كلمة : « السور » ساقطة من ق .

وكان<sup>(١)</sup> أبو عبيدة معمر بن المنذر يقول : إن السور تجتمع سورة<sup>(٢)</sup> ، وهي كل ما علا ، وبها سُمي سور المدينة سوراً ، فزعم أن تأنيث «تواضعت» : لأن السور مؤنث ؛ إذ كان جمعا ليس بينه وبين واحدة إلا طرح<sup>(٣)</sup> الهاء ، كتحلة وتحل ، وإذا<sup>(٤)</sup> كان الجمع كذلك جاز تأنيثه وتذكيره . وقال<sup>(٥)</sup> الله تعالى : ﴿ كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٌ مُنْقَرٌ ﴾<sup>(٦)</sup> فذكر . وقال الله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَالتَّخْلُ بِاسْقَاتِهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾<sup>(٨)</sup> فأنت .

فأما<sup>(٩)</sup> قوله : «والجبالُ الخشعُ» فمن الناس من يرفع الجبال بالابتداء ، ويجعل الخشع الخبر<sup>(١٠)</sup> ، كأنه قال : والجبال خشع . ولم يرفعها بتواضعت ؛ لأنه إذا رفعها بتواضعت ذهب معنى المدح ، لأن الخشع هي المتضائلة ، فإذا<sup>(١١)</sup> قال : تواضعت الجبال المتضائلة لموته لم يكن ذلك طريق المدح ، وإنما حكمه أن تقول<sup>(١٢)</sup> : تواضعت الجبال الشوايخ .

(١) ي ح س ج : « أبو عبيدة » .

(٢) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٩٦/١ : « سور المدينة واحدتها سورة » .

(٣) كلمة : طرح ساقطة من ي ح س ج .

(٤) ي ح س ج : « فإذا » .

(٥) ي ح س ج : « قال » بلاواو .

(٦) سورة القمر ٥٤/٢ .

(٧) عبارة : « الله تعالى » ليست في ي ح س ج . وفي ق : « وقال تعالى » .

(٨) سورة ق ٥٠/١٠ .

(٩) ي ح س ج : « وأما » .

(١٠) ي ح س ج : « غيرها » .

(١١) ي ح س ج : « وإذا » .

(١٢) ق ي ج : « يقول » .

وقال بعضهم : الجبال مرتفعةٌ بتواضعتِ والحشعُ نعتٌ لها ، ولم يرد أنها كانت حُشعاً  
 من قبل ، وإنما هي حُشعٌ لموته فكأنه قال : تواضعتِ الجبال الحشعُ لموته ، كما قال رؤبة :  
 وَالسَّبُّ نَحْرِيكَ الْأَدِيمِ الْأَلْحِنِ (١)  
 ولم يقل «الأمّتن» فيكون أبلغ على ما ذكرنا ، ولكنه أراد الألحن بالسبِّ (٢) .

وقال ذو الرمة :

مَسِينٍ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ  
 أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَّاسِمِ (٣)  
 فأنت والفعل للمرّ ؛ لأنه لو قال : تسفّهت أعاليها الرياحُ ، لجاز .

وقال العجاج :

طُولُ اللَّيَالِ أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي  
 أَخْذُنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي (٤)

فأنت «أُسْرَعَتْ» ؛ لأنه لو قال : الليالي أُسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ، لجاز .

(١) البيت في ديوانه في ٧/٥٧ ص ١٦٠ واللسان (لحن) ٢٦٧/١٧

(٢) عبارة : «ولم يقل الأمتن ... بالسب» ساقطة من ي س ج .

(٣) البيت في ديوانه في ١٧/٦٩ ص ٦١٦ وسيبويه ٢٥/١ : ٢٣/١ : والسننمري ٢٥٨ والخزاعة ١٦٧/٢ والمقابس

٢٩/٣ والعين على الخزاعة ٣٦٧/٣ واللسان (سفه) ٣٩٢/١٧ والقتضب ١١٧/٤ والخصائص ٤١٧/٢

(٤) البيتان في ملحق ديوانه في ٢٦/٢٢٢ ص ٨٠ وبلا نسية في المقتضب ١١٩/٤ وخزاعة الأدب ١٦٨/٢ وينسب للأغلب

المعطل في العين على الخزاعة ٣٩٥/٣ والأول للعجاج في سيبويه ٢٦/١ وبجاء القرآن ٩٩/١ والسننمري ٢٦/١

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِنْ يَوْتِقُ<sup>(٢)</sup> : اجتمعت أهلُ اليمامة : لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامةُ ، والمعنى<sup>(٣)</sup> ، أهلُ اليمامة ، فأنت الفعل<sup>(٤)</sup> ، إذ جعله<sup>(٥)</sup> في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ على ما كان يكون عليه<sup>(٦)</sup> في سعة الكلام» .

يعنى ترك لفظ التأنيت في قولك : اجتمعت أهلُ اليمامة على قوله<sup>(٧)</sup> : اجتمعت اليمامة<sup>(٨)</sup> . وقال الفراء : لو كُتِبَتْ عن المؤنّت في هذا الباب لم يُجْزِ تَأْنِيْتُ فِعْلِ الْمَذْكُورِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ<sup>(٩)</sup> ، لو قُلْتُ إِنْ الرِّيحُ أَدْنَى هُبُوبِهَا ، لم يُجْزِ أَنْ تَوْنَتْ «أَدْنَى»<sup>(١٠)</sup> إذا جعلت

(١) بولاق ٢٦٨

(٢) ي س ج : « من يوتق به » . وفي بولاق : «وسمعنا من يوتق به من العرب يقول » .

(٣) بولاق : « يعنى » .

(٤) بولاق : « فأنت الفعل في اللفظ » . وعبارة : « والمعنى أهل اليمامة فأنت الفعل » ليست في س ج .

(٥) ج س : « وجعله » .

(٦) ج س وبولاق : « فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه » .

(٧) ي ح س ج : « قولك » .

(٨) ي ح س ج : « اليمامة لما قدسنا » .

(٩) في المذكر والمؤنّت للفراء ص ٣٩ : « ومن استجاز . قول الشاعر : كما شرقت صدر القناة من الدم . لم يجز له أن يقول : شرقت صدرها ، إذا كنى عنها ، وكذلك فاعل بكل ما كتبت عنه ، وإنما منعهم من استجازه إذا كئوا عنه : لأن الكنى لا يفرد مما قبله فيتوهم بالأول أنه قد سقط واعتد على أن الثاني ظاهر » .

(١٠) كلمة : « أدنى » ليست في ي ح س ج .

الفعل للهبوب . واحتج بأننا إذا قلنا : «أذنتى هبوبُ الرياح» فكأننا قلنا : «أذنتى الرياح» وجعلنا الهبوب لغواً وإذا قلنا : «أذنتى هبوبها» لم يصلح أن يجعل الهبوب لغواً ؛ لأن الكناية لا تقوم بنفسها ، فتجعل<sup>(١)</sup> الهبوب لغواً .

والصحيح عندنا جوازُه ، وذلك أن التأنيث الذى ذكرناه ، إنما أجزناه ، لأنه تجوز العبارة عنه ، بلفظ المؤنث المضاف إليها<sup>(٢)</sup> ، لا لأنه لغو ، وقد تجوز العبارة بلفظ المؤنث عن لفظ<sup>(٣)</sup> المذكر ، وإن كان لفظها مكنياً ، ألا ترى أننا نقول : إن الرياح أذنتى ، وإن أصابعى ذهبت ، وأنا نريد<sup>(٤)</sup> البعض والهبوب .

قال سيبويه :<sup>(٥)</sup> «ومثله<sup>(٦)</sup> يا طلحة أقبيل ، لأن أكثر ما تدعو طلحة بالترخيم ، فترك الحاء<sup>(٧)</sup> على حالها ، ويأتيهم تيم عدى<sup>(٨)</sup> وسترى هذا في مواضعه إن شاء الله تعالى»<sup>(٩)</sup> .

(١) س ج : « فيجعل » .

(٢) ي ح س ج : « إليه » .

(٣) ي ح س ج : « ذلك » .

(٤) ي ح س ج : « وأنا أريد » .

(٥) بولاني ٢٦/١

(٦) بولاني : « ومثله » في هذا .

(٧) س ج : « فتركت » .

(٨) بولاني : « ويأتيهم تيم عدى أقبيل » .

(٩) كلمة : « تعالى » ليست في س ج . وفي بولاني : « وسترى هذا مبيتا في مواضعه إن شاء الله »



اعلم<sup>(١)</sup> أن الاسم الذى فى آخره هاء التأنيث ينادى بأربعة ألفاظ :  
الضم<sup>(٢)</sup> وإنبات الهاء ، كقولك : يا طلحةُ ، وبحذف الهاء وفتح الهاء ، كقولك : يا طَلْحُ ،  
وهذا أكثر ما يُنادى ، ويا طَلْحُ بضم الهاء وحذف الهاء ويا طلحةُ بفتح الهاء وإنباتها . وهذا  
اللفظ هو الذى<sup>(٣)</sup> نفسره فى هذا الموضع ، وذلك أنه مفتوح ولم يلحق ترخيم فى اللفظ ،  
وإنما<sup>(٤)</sup> جاز فتحها ، لأن أكثر ما تنادى العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الهاء ، فإذا  
فعلوا ذلك : ثم أدخلوا الهاء فتحوها على حسب ما تكون الهاء مفتوحة إبتاعاً لها ، فكان  
فتحهم آخر هذا<sup>(٥)</sup> المتأدى كفتح يا طَلْحُ ، وجعل هذا شاهداً لقوله : « اجتمعَ أهلُ  
اليمامة » حين أجروه على التأنيث الذى يكون فى قوله : اجتمعت اليمامة ولم يحفل بدخول  
أهل .

(١) قبله فى ي ح س ج : « قال الفسر » .

(٢) ي ح س ج : « بالضم » .

(٣) ي ح س ج : « وهذا هو الذى » .

(٤) ي ح س ج : « فلاناً » .

(٥) كلمة : « هذا » ساقطة من ي ح س ج .

(٦) عبارة : « حين أجروه على التأنيث ... اليمامة » ساقطة من ي ح س ج بسبب انتقال النظر .

وأما قوله «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ» فإنما أراد : يا تَيْمَ عَدِيٌّ ، وزاد «تَيْمَ» الثاني ، فأجراه على لفظ تَيْمَ الأول تأكيداً ، ولم يبطل الإضافة ، كما قال : اجْتَمَعَتْ أَهْلَ الْيَمَامَةِ ، فلم يبطل التأنيت بإدخال الأهل ، ويجوز أن يكون تقديره : يا تَيْمَ عَدِيٌّ تَيْمَ عَدِيٌّ ، فتحذف المضاف إليه الأول<sup>(١)</sup> اكتفاءً بالثاني كما تقول : هذا نِصْفٌ وَتِلْثٌ دَرْهَمٌ تَرِيدُ : هذا نِصْفُ دَرْهَمٍ وَتِلْثُ دَرْهَمٍ .

وقال الفرزدق :

بِأَمِّنَ رَأْيٍ عَارِضاً أُسْرِبُهُ      بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(٢)</sup>

ويجوز<sup>(٣)</sup> : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ ، وهو أجود ، على<sup>(٤)</sup> أن تجعل الأول نداءً مفرداً ، وتجعل الثاني نعتاً له .

قال سيبويه<sup>(٥)</sup> : «فإن قلت : مَنْ ضَرَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ ، وهذه عبد زَيْنَب ، لم يُجِزْ ؛ لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تُلْفِظَ بها ، وأنت تريد الغلام»<sup>(٦)</sup>

(١) كلمة : «الأول» ساقطة من ي ح س ج .

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٦٥ وسيبويه ٩٢/١ والشنترى ٩٢/١ والمقتضب ٢٢٧/٤ ولا نسبة في المحاسن ٤٠٧/٢ وفي بعض هذه المصادر : «عارضاً أُرقت له» . وفي المقتضب : «عارضاً أُمِّكَتَه» .

(٣) قبله في ي ح س ج : «يريد بين ذراعي الأسد وجهته» .

(٤) كلمة : «على» ساقطة من ي ح س ج .

(٥) بولاق ٣٦/١

(٦) بولاق : «تريد العبد» .

يريد : أنك لا تقول : « مررتُ بزَيْنَبِ » وأنت تريد غلامها . وقد أحكمتنا هذا مفسراً .

قال جرير :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ<sup>(١)</sup>

وقد فسرنا : يا تيم تيم عدى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٥ ونقائض جرير والفرزدق ٤٨٨/١ ونوادير أبي زيد ١٣٩ وسيبويه ٢٦/١ : ٢١٤/١ والسننرى ٢٦/١ وخزانة الأدب ٣٥٩/١ : ١١٦/٢ : ٢٧٢/٤ والمقتضب ٢٢٧/٤

(٢) س ج : « وقد فسرنا تيم تيم عدى » .

## مصادر التحقيق

- ١ - الإبل ، للأصمعي ( في كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي ) تحقيق هفتر - لبيزج ١٩٠٥ م .
- ٢ - الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي - تحقيق عز الدين النونخي - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٣ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الإصفهاني - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٤ - الإتياع والمزاوجة ، لابن فارس - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٥ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينوري - تحقيق جرونرت - ليدن ١٩٠٠ م .
- ٦ - الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ .
- ٧ - أساس البلاغة ، للزمخشري - القاهرة ١٩٢٢ م .
- ٨ - أسرار البلاغة ، للجرجاني - تحقيق ريتز - استانبول ١٩٥٤ م .
- ٩ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ .
- ١٠ - الاستنطاق ، لابن دريد الأزدي - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١١ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢ - الأصمعيات ، للأصمعي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣ - الأضداد ، لأبي حاتم السجستاني ( في ثلاثة كتب في الأضداد ) نشر أوجست هفتر - بيروت ١٩١٣ م .

- ١٤ - الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق  
١٩٦٣ م .
- ١٥ - الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -  
١٩٦٠ م .
- ١٦ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - تحقيق عبد العزيز  
الميمنى - القاهرة ١٩٤١ م .
- ١٧ - الأغاني ، لأبي الفرج الإصفهانى - بولاق ١٢٨٥ هـ .
- ١٨ - الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
- ١٩ - الاقتصاد في شرح أدب الكتاب ، للبطلبوسى ، نشر عبد الله البستاني - بيروت  
١٩٠١ م .
- ٢٠ - ألف باء ، للبلوى - القاهرة ٢٢٨٧ هـ .
- ٢١ - الألفاظ الفارسية المعربة ، للسيد أدي شير - بيروت ١٩٠٨ م .
- ٢٢ - ألقاب الشعراء ، لمحمد بن حبيب - تحقيق عبد السلام هارون ( في سواد  
المخطوطات - المجموعة الثانية ) - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٢٣ - أمالى الزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٢٤ - الأمالى ، لابن السجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٢٥ - الأمالى ، لأبي على القالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٢٦ - الأمثال = كتاب الأمثال ، لزيد بن رفاعه - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ٢٧ - الأمثال ، لأبي بكر الضبى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دمشق  
١٩٧٤ م .
- ٢٨ - الأمثال ، لأبي فيد مؤرج السدوسى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب -  
القاهرة ١٩٧١ م .
- ٢٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة  
١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

- ٣٠ - الأنساب ، للسعاني - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ وما بعدها .
- ٣١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأتباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٣٢ - البئر ، لابن الأعرابي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٣٣ - البديع في نقد الشعر ، لأسامة بن منقذ - تحقيق الدكتور أحمد بدوي والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٣٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م .
- ٣٥ - البيان والتبيين ، لأبي عمرو الجاهظ - تحقيق عبد السلام هارون ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
- ٣٦ - تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣٧ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٣٨ - تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م .
- ٣٩ - التذكير والتأنيث في اللغة ، مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في الذكر والمؤنث ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٠ - تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير الطبري - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٣٧٤ هـ وما بعدها .
- ٤١ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٢ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لابن جني - تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين - بغداد ١٩٦٢ م .
- ٤٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الإصهاني - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٧ م .

- ٤٤ — التنبهات على أغاليلط الرواة ، لعل بن حمزة البصرى - تحقيق عبد العزيز الميخى -  
القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٤٥ — تهذيب إصلاح المنطق ، للبريزى - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ٤٦ — تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٥ م .
- ٤٧ — تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهرى - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة  
١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .
- ٤٨ — التيسير فى القراءات السبع ، لأبي عمرو الدانى - استانبول ١٩٣٠ م .
- ٤٩ — الجمل ، للزجاجى - نشر العلامة ابن أبى شنب - باريس ١٩٥٧ م .
- ٥٠ — جهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشى - بولاق ١٣٠٨ هـ .
- ٥١ — جهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد  
المجيد قطامش - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٥٢ — جهرة اللغة ، لابن دريد الأزدي - تحقيق كرنكو - حيدر آباد بالهند ١٣٤٤ -  
١٣٥١ هـ .
- ٥٣ — الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان  
عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٥٤ — الحماسة للبحتري - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٥٥ — الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار  
الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ٥٦ — حماسة الخالدين = الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ،  
للخالدين - تحقيق السيد محمد يوسف - القادة ١٩٥٨ م .
- ٥٧ — المحور العين ، لنسوان بن سعيد الحميرى - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة  
١٩٤٨ م .
- ٥٨ — حياة الحيوان الكبرى ، للدميرى - القاهرة ١٩٦٥ م .

- ٥٩ - الحيوان ، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ -  
١٩٤٥ م .
- ٦٠ - خزنة الأدب ، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٦١ - الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .
- ٦٢ - درة القواص في أوام الخواص ، للحريري - مطبعة الجوائب باستانبول  
١٢٩٩ هـ .
- ٦٣ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٦٤ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحاني - بيروت ١٨٩١ م .
- ٦٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٤ م .
- ٦٦ - ديوان الأعشى = الصحح المنير في شعر أبي بصير - تحقيق جابر - لندن ١٩٢٨ م .
- ٦٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٦٨ - ديوان أمية بن أبي الصلت - تحقيق سولتهس - لبيزج ١٩١١ م .
- ٦٩ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠ م .
- ٧٠ - ديوان جرير بن عطية الخطفي - نشر محمد إسماعيل عبد الله الصاوي - القاهرة  
١٣٥٣ هـ .
- ٧١ - ديوان جميل شعر الحب العذرى - تحقيق حسين نصار - القاهرة ( بلا تاريخ ) .
- ٧٢ - ديوان حسان بن ثابت - نشر عبد الرحمن البرقوقي - القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٧٣ - ديوان الحطيئة ، تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٧٤ - ديوان خفاف بن ثدبة السلمى - جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسى -  
بغداد ١٩٦٧ م .
- ٧٥ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس - كمبردج ١٩١٩ م .
- ٧٦ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - لبيزج ١٩٠٣ م .
- ٧٧ - ديوان الراعى = شعر الراعى النميري وأخباره - جمع ناصر الحاني - دمشق  
١٩٦٤ م .



- ٧٨ - ديوان زهير بن أبى سلمى ، بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٧٩ - ديوان السموأل بن عادباء - نشر الأب لويس شيخو اليسوعى - بيروت ١٩٠٩ م .
- ٨٠ - ديوان الشعامخ بن ضرار الذيبانى - تحقيق صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٨١ - ديوان طرفة بن العبد البكرى ، بشرح التنتشرى - نشر مكس سلفسون - باريس ١٩٠١ م .
- ٨٢ - ديوان طفيل الغنوى ، نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ٨٣ - ديوان عامر بن الطفيل - تحقيق لایل - لندن ١٩١٣ م .
- ٨٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٥٨ م .
- ٨٥ - ديوان العجاج والزفیان - نشر أهورت - برلين ١٩٠٣ م .
- ٨٦ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعبيد - بغداد ١٩٦٥ م .
- ٨٧ - ديوان علقمة بن عبدة ، فى العقد النمين - تحقيق أهورت - لندن ١٨٧٠ م .
- ٨٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى - بشرح محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٨٩ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ٩٠ - ديوان القطامى - تحقيق بارت - ليدن ١٩٠٢ م .
- ٩١ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٩٢ - ديوان كثير عزة - تحقيق هنرى بيرس - الجزائر/باريس ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ٩٣ - ديوان كعب بن مالك الأنصارى - تحقيق سامى مكى العافى - بغداد ١٩٦٦ م .
- ٩٤ - ديوان ليبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٩٥ - ديوان المنتمس - نشر فوللرز - لبيزج ١٩٠٣ م .
- ٩٦ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ( بلا تاريخ ) .
- ٩٧ - ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي - نشر كرنكو - ليدن ١٩٢٠ م .

- ٩٨ - ديوان ابن مقبل - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٦٢ م .
- ٩٩ - ديوان النابغة الجعدي - تحقيق مارية نلليو - روما ١٩٥٣ م .
- ١٠٠ - ديوان النابغة الذبياني - صنعة ابن السكيت - تحقيق الدكتور شكرى فيصل - بيروت ١٩٦٨ م .
- ١٠١ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٠٢ - ذيل الأمالي ، للمقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٠٤ - سبط اللآل فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٠٥ - شرح أدب الكاتب ، للجواليقى - نشر مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٠٦ - شرح الأشمونى على ألفية بن مالك - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ( بلا تاريخ )
- ١٠٧ - شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، على التوضيح لألفية ابن مالك فى النحو ، لابن هشام المصرى - القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١٠٨ - شرح حساسة أبى تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م .
- ١٠٩ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأسترابادى - مع شرح شواهد ، لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفراف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١١٠ - شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١١ - شرح الشواهد ، للشنتمرى - على هامش كتاب سيبويه - بولاق ١٣١٦ هـ .

- ١١٢ - شرح القوائد السبع الطوال المجاهليات ، لابن الأتبارى - تحقيق عبد السلام  
هارون - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٣ - شرح ما يقع فيه التصحيف ، لأبى أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد -  
القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١١٤ - شرح المضمون به على غير أهله ، لعبيد الله بن عبد الكافي - نشر إسحاق  
بنيامين - القاهرة ١٩١٣ م .
- ١١٥ - شرح ابن يعيش للمفصل - القاهرة ( بلا تاريخ ) .
- ١١٦ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينورى - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة  
١٩٦٦ م .
- ١١٧ - شعراء النصرانية - جمع لويس شيخو - بيروت ١٨٩٠ م .
- ١١٨ - شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الحفاجى - القاهرة  
١٣٢٥ هـ .
- ١١٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك - تحقيق محمد  
فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٢٠ - صحاح الجوهري = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبى نصر الجوهري - تحقيق  
أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٢١ - صحيح البخارى - القاهرة ١٩٣٢ م .
- ١٢٢ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكري - تحقيق على محمد الجاوى ومحمد أبو الفضل  
إبراهيم القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٢٣ - طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة  
١٩٥٢ م .
- ١٢٤ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -  
القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٢٥ - الطوائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧ م .

- ١٢٦ - العبر في خبر من غير ، للذهبي - تحقيق صلاح الدين المنجد وآخرين - الكويت  
١٩٦٠ م .
- ١٢٧ - المعقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ -  
١٩٥٣ م .
- ١٢٨ - المعدلة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ١٢٩ - العيني = شرح الشواهد الكبرى - على هامش خزنة الأدب للبغدادى - بولاق  
١٢٩٩ هـ .
- ١٣٠ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ١٣١ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى - تحقيق برجستراسر وبرنسل -  
القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ١٣٢ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - تحقيق عبد العليم الطحاوى - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٣٣ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكرى - تحقيق عيد المجيد  
عابدين وإحسان عباس - الخرطوم ١٩٥٨ م .
- ١٣٤ - فقه اللغة وسر العربية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ( بلا تاريخ ) .
- ١٣٥ - القلب والاببدال ، لابن السكيت ( ضمن كتاب الكنز اللغوى في اللسن  
العربى ) - تحقيق هفتر - بيروت ١٩٠٣ م .
- ١٣٦ - قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ..  
القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٣٧ - القوافى للتوخى = كتاب القوافى ، للقاضى أبى يعلى عبد الباقي بن المحسن  
التوخى - تحقيق عمر الأسعد ومحمى الدين رمضان - بيروت ١٩٧٠ م .
- ١٣٨ - الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد  
شحاتة - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣٩ - الكتاب ، لسبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- ١٤٠ - الكتاب ، لسبويه - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ وما بعدها .

- ١٤١ — نحن العامة والنظور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٤٢ — نحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى - تحقيق ائدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٤٣ — لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧ هـ .
- ١٤٤ — المؤلف والمختلف ، للامدى - تحقيق عبد السنار فراج - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٤٥ — المأثور عن أبى العميل وهو كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه - تحقيق كرنكو - بيروت ١٩٢٥ م .
- ١٤٦ — ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقرزاز - مخطوط بدار الكتب المصرية ٥١٥٧ هـ أدب .
- ١٤٧ — مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المنى - تحقيق فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ١٤٨ — مجالس نعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٤٩ — مجالس العلماء ، للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٥٠ — مجمع الأمثال ، للميدانى - القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ١٥١ — المحتسب فى تبين وجوه سواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ١٥٢ — المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده الأندلسى - تحقيق السقا ونصار وفراج وبنيت الساطىء - القاهرة ١٩٥٨ وما بعدها .
- ١٥٣ — مختارات ابن الشجرى = ديوان مختارات شعراء العرب - اختيار ابن الشجرى - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ١٥٤ — مختصر سواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر برجستراسر - القاهرة ١٩٣٤ م .
- ١٥٥ — مختلف القبائل ومؤتلفها ، لابن حبيب - نشر إحسان إلهى رانا - لاهور ١٩٦٤ م .
- ١٥٦ — المخصص فى اللغة ، لابن سيده الأندلسى - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .

- ١٥٧ - المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب  
١٣٤٥ هـ .
- ١٥٨ - المذكر والمؤنث ، لأبي العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح  
الهادى - القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٥٩ - مروج الذهب ومعادن الجوهر ، للمسعودى - نشر محمد محيي الدين عبد الحميد -  
القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٦٠ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٦١ - المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
- ١٦٢ - معاني القرآن ، للفراء - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - القاهرة ١٩٥٥ م .  
وما بعدها .
- ١٦٣ - المعاني الكبير ، لابن قتيبة الدينوري - حيدر آباد بالهند ١٩٤٩ م .
- ١٦٤ - معجم الأديباء ، لياقوت الحموى - تحقيق أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٦٥ - معجم البلدان ، لياقوت الحموى - تحقيق قسطنفلد - لبيزج ١٨٦٦ - ١٨٧٠ م .
- ١٦٦ - معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٦٧ - معجم ما استمعهم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد البكرى - تحقيق مصطفى  
السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ١٦٨ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة  
١٩٤٥ م .
- ١٦٩ - المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجواليقى - تحقيق أحمد  
شاذلي - القاهرة ١٣٦١ هـ .
- ١٧٠ - معنى اللبیب عن كتب الأعراب ، لابن هشام المصرى - تحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد - القاهرة ( بلا تاريخ ) .

- ١٧١ - المفضليات ، بشرح أبي محمد القاسم بن بشار الأنباري - تحقيق لایل - بيروت ١٩٢٠ م .
- ١٧٢ - مقاييس اللغة ، لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
- ١٧٣ - المتقضب ، لأبي العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الحالح عزيمة - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م .
- ١٧٤ - مقدمتان في علوم القرآن - نشر المستشرق آرثر جفري - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٥ - المقصور والممدود لابن الأنباري = كتاب حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور عطية عامر - أوبسالا ١٩٦٦ م .
- ١٧٦ - المقصور والممدود ، لابن ولاد - تحقيق برونله - لندن / ليدن ١٩٠٠ م .
- ١٧٧ - المنصف ، لابن جنى - شرح التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٧٨ - المنقوص والممدود ، للفراء - تحقيق عبد العزيز الميمني - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٧٩ - من سمي عمرا من الشعراء - ملحق بكتاب المكاترة للطيبالسبي - نشر جاير - قينا ١٩٢٧ م .
- ١٨٠ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحترى ، للآمدى - تحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٨١ - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني - تحقيق علي محمد الجاوي - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ١٨٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد أمير الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .
- ١٨٣ - النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق بيقان - ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م .

- ١٨٤ - نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين السويرى - القاهرة ١٩٢٩ -  
١٩٥٥ م .
- ١٨٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة  
١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .
- ١٨٦ - النوادر في اللغة ، لأبى زيد الأنصارى - نشر سعيد الشرتونى - بيروت ١٨٩٤ م .
- ١٨٧ - نور القيس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى - اختصار الحافظ الينمورى -  
تحقيق رودلف زهايم - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- ١٨٨ - النوحشيات ( أو الحماسة الصغرى ) ، لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ومحمود  
شاكر - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٨٩ - الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعل بن عبد العزيز الجرجانى - تحقيق على محمد  
البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١ م .



## فهرس الموضوعات

ص

٣	مقدمة المحقق
٧	الأفعال الخمسة
٥٩	باب المسند والمسند إليه
٦٩	باب اللفظ للمعانى
٧٥	باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض
٨٩	باب ما يكون من الاستقامة من الكلام والإحالة
٩٥	باب ما يحتمل الشعر
١٣٣	باب الحذف
١٧٩	باب البدل
٢١٢	باب التقديم والتأخير
٢٣٢	باب تغيير الأعراب عن وجهه
٢٤١	باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث
٢٥٧	باب الفاعل
٢٦٤	باب الفاعل الذى لم يتعدده فعله إلى مفعول
٢٧١	باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول
٣٠١	باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين
	باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣١٥	على أحد المفعولين
٣٣٤	باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول
	باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٣٤١	على أحدهما دون الآخر

باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه

الفعل وليس بمفعول ..... ٣٤٥

باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم

الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ..... ٣٥٣

مصادر التحقق ..... ٤٠٤

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٤١١

---

ISBN 997 - 09 - 3064 - 7